PCHR

المركز الفلسطيني

لحقوق الإنسان

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز حقوق إنسان فلسطيني مستقل (مسجل كشركة مساهمة خصوصية غير ربحية) مقره مدينة غزة، يتمتع بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، عضو لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف، عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس، عضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان – كوبنهاجن، عضو مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم، عضو التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام، عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة. حائز على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ (فرنسا)، وجائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢ (النمسا). جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام ٢٠٠٣ – بريطانيا. تأسس المركز عام ١٩٩٥ من قبل مجموعة من المحامين و ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين بهدف العمل على:

- حماية واحترام حقوق الإنسان طبقا للمعايير والمواثيق المقرة دوليا ودعم مبدأ سيادة القانون.
- العمل على تنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني فعال وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.
- يساند المركز كل الجهود من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

يتمحور عمل المركز في متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وإعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. كما يقوم المركز بالتعليق على مشاريع القوانين الفلسطينية ويشجع تبني تشريعات تتماثل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتهتدي بالمبادئ الأساسية للديمقراطية. وقد جند المركز لهذا الغرض طاقم من العاملين الملتزمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان.

فلسفة عمل المركز

بعد قراءة قانونية للاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، خلص المركز إلى أن الاحتلال الإسرائيلي مازال قائما بشكليه المادي والقانوني. فقد تم إعادة تموضع القوات الإسرائيلية داخل القطاع، وبقيت المستوطنات وبعض المنشآت العسكرية الإسرائيلية على حالها محتلة جزءا لا يستهان به من الأراضي الفلسطينية. كما بقيت الجوانب القانونية للاحتلال الإسرائيلي على حالها لحد كبير، فالأوامر العسكرية الإسرائيلية لم تلغ وبقيت سارية المفعول بموجب الاتفاقات، وما تزال المحاكم العسكرية قائمة، وما يزال آلاف الفلسطينيين أسرى في السجون الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى أن العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية بقيت دون حل: الحق في تقرير المصير؛ إزالة المستوطنات الإسرائيلية؛ حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ وقضية القدس. إن جميع هذه القضايا هي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني، لهذا توجب علينا في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاستمرار في العمل على انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من جانب إسرائيل.

من ناحية أخرى، خلقت عملية السلام والتحولات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية دورا نشطا للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديمقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديمقراطي في فلسطين.

وحدات المركز

يتكون المركز من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

١- وحدة البحث الميداني

يعتبر البحث الميداني العمود الفقري في عمل المركز للحصول على معلومات دقيقة وموثقة قانونياً حول انتهاكات حقوق الإنسان. يقوم بهذه المهمة فريق من الباحثين الميدانيين المدربين يعملون في كافة مناطق القطاع لمتابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أولا بأول، من خلال جمع الإفادات من الضحايا أو شهود العيان بشكل دقيق. وللمحافظة على دقة التوثيق، يقوم منسق وحدة البحث الميداني و باحثو المركز بمراجعة ما يجمعه الباحثون الميدانيون. ومن خلال تواجد الباحثين الميدانيين بصورة مستمرة بين الجمهور فان المركز يحافظ على علاقات وثيقة مع البيئة المحيطة، و بهذا يمكن للمجتمع التأثير على عمل المركز، كما يتمكن المركز من الوقوف على احتياجات واهتمامات المجتمع.

٢- الوحدة القانونية

تضم هذه الوحدة فريقاً من المحامين لتقديم الإرشاد والمساعدة والاستشارة القانونية للأفراد والجماعات مجاناً. كذلك تقوم الوحدة بالمداخلة القانونية مع الجهات المختصة بالإضافة إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم في بعض القضايا، خصوصا ذات الطابع الجماعي أو التي تعود نتائجها بالنفع الجماعي. كما تشجع الوحدة في عملها استقلال القضاء وتدعم مبدأ سيادة القانون.

٣- وحدة تطوير الديمقراطية

تختص هذه الوحدة بالعمل على تعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني وترسيخ مبدأ سيادة القانون. من أجل ذلك يقوم طاقم العمل في الوحدة بإعداد الأبحاث وتنظيم ندوات تتناول موضوعات حقوق الإنسان والديمقراطية و تعزيز ممارستها. كما يقوم الطاقم كذلك بإعداد المراجعات والدراسات للقوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية للمساهمة في تبني تشريعات فلسطينية تدعم التوجه نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٤- وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تسعى هذه الوحدة إلى التأكيد على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإبلائها الاهتمام اللائق بها بالبحث والدراسة لاسيما في ظل عدم التناول الكافي فلسطينياً لها حتى الآن. ومن اجل ذلك تقوم الوحدة من خلال الباحثين العاملين بها بإعداد الدراسات والأبحاث وورش العمل والندوات التي تتناول واقع هذه الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تسعى الوحدة إلى تطوير توصيات ومعايير خاصة لكل من تلك الحقوق للوفاء بها في الحالة الفلسطينية. وتقوم الوحدة بمراجعة التشريعات ومشاريع القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية وذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لضمان تشريعات تتماشى والمعايير الدولية للوفاء بها. كما أن الوحدة تسعى إلى توفير قاعدة تدريبية ومعلوماتية للأفراد المكلفين بوضع الخطط وتطبيق البرامج والسياسات الخاصة بتلك الحقوق بما يتماشى والمقبول دولياً لضمان أقصى درجة من الوفاء بتلك الحقوق.

٥) وحدة حقوق المرأة

بدأت في مطلع مايو ١٩٩٧. وجاءت استحداث هذه الوحدة بعد دراسة شاملة لوضع المرأة الفلسطينية ولعمل المؤسسات النسوية في قطاع غزة. وتهدف الوحدة إلى تقديم المساعدة القانونية للمؤسسات النسوية وللنساء على حد سواء، بما في ذلك التوجه للمحاكم الشرعية في قضايا تتعلق على وجه الخصوص بالحضانة والنفقة. بالإضافة إلى ذلك تعمل الوحدة على توعية المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها التي تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، و كذلك توعيتها بالقوانين المحلية ذات العلاقة من خلال إعداد دليل قانوني للمرأة. وتهدف الوحدة أيضا إلى إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وكذلك مساندة كل الجهود الرامية إلى تغيير القوانين المحلية التي تجحف بحق المرأة و تنطوي على تمييز ضدها.

٦) وحدة التدريب

تشكل وحدة التدريب أحد الأدوات الرئيسة في عمل المركز من اجل النشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعميق مفاهيم الديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي لكافة شرائحه وفئاته. وتعمل الوحدة عبر تنظيم وعقد دورات تدريبية وورشات عمل، على تطوير المعارف النظرية وإكساب مهارات عملية، تسهم في خلق تغيير حقيقي على مستوى سلوك المجتمع، يؤدي إلى تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان وتعزيز عملية مشاركته في بناء المجتمع. وتستهدف الوحدة بشكل خاص الفئات الشبابية من طلبة الجامعات، نشطاء الأحزاب السياسية، المحامين، العاملين في مجال الإعلام، أعضاء النقابات المهنية المختلفة والمؤسسات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

٧) المكتبة

أسس المركز مكتبة قانونية متخصصة في القانون المحلي والدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية. تحتوي المكتبة على مراجع ومجلات وإصدارات متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلي القوانين الفلسطينية ونصوص الأوامر العسكرية الإسرائيلية وكذلك بعض القوانين والتشريعات من البلدان العربية. كذلك توفر المكتبة العديد من المواد والدراسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي. ويسعى المركز باستمرار لإغناء وتوسيع مكتبته وهي مفتوحة لاستخدام الباحثين والأكاديميين والمهتمين مجاناً.

التمويـــل

يتلقى المركز تمويله من عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومن بعض الحكومات الصديقة للشعب الفلسطيني، وتشمل:

- Bertha Foundation
- Catalan Agency & NOVA
- Christian Aid
- Dan Church Aid
- EC (Via Oxfam NOVIB)
- Foundation Open society
- Grassroots International
- HR/IHL /Secretariat
- Kvinna Till Kvinna
- Miseror /KZE
- Mun of Barcelona & NOVA
- OCHA -New York
- OHCHR
- Other Donors Amal coalitation
- Spanish Cooperation AECID
- Trocaire
- UNDP
- Kvinna Till Kvinna
- Consulate General of France
- Irish Aid
- UN Women
- Iris O›Brien

مجلس الإدارة: د. رياض الزعنون أ. نادية أبو نحلة أ. هاشم الثلاثيني أ. عيسى سابا أ. راجي الصوراني
أ. جبر وشاح أ . هبة عكيله

المديـر :راجي الصوراني

إن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أن معظم نشاطات المركز واهتماماته تتركز في قطاع غزة بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنـوان المراسلـة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: ٢٩ شارع عمر المختار – بجوار فندق الأمل – غزة –ص.ب ١٣٢٨.
تليفاكس: ٢٨٢٤٧٧٦ / ٢٨٢٥٨٩٣ / ٠٨ ٢٨٢٣٧٢٥

فرعنا في خانيونس: شارع الأمل – متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: ٢٠٦١٠٢٥ / ٠٨ ٢٠٦١٠٣٥

فرعنا في جباليا: عمارة عز الدين – الشارع العام – مدخل مخيم جباليا الشمالي
تليفاكس: ٢٤٥٦٣٣٦ – ٠٨ ٢٤٥٦٣٣٥

فرعنا في الضفة الغربية – رام الله: البيرة – شارع نابلس – خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: ٢٤٠٦٦٩٧ / ٠٢ ٢٤٠٦٦٩٨

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchrgaza.org

المحتويات

هذا التقرير	١٠
القسم الأول: حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة	١٢
ملخص عام	١٣
التوصيات	٣٣
الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	٣٦
جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية	٣٨
استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة	٤٧
الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية	٥٤
اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام	٥٩
هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية	٦٢
استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين	٦٤
العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة	٧٧

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي ٨١

انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية ٨٢

تصاعد استخدام عقوبة الاعدام ٨٧

الاعتقـال غـير القانـوني وممارسـة التعذيـب وغـيره مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو الـلا إنسـانية أو المهينـة ٩١

استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي ٩٥

تدهور أوضاع السلطة القضائية ٩٩

تعطيل الانتخابات العامة والمحلية ١٠١

انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير ١٠٣

انتهاك الحق في التجمع السلمي ١٠٧

انتهاك الحق في تكوين الجمعيات ١٠٩

أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ١١١

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٧ ١٢٢

الاولويات الاستراتيجية لعمل المركز: ١٢٣

النتائج (Outcomes): ١٢٤

النتيجة (١)

تحدى المركز مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، واستطاع تحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني. ١٢٥

المخرجات (outputs) ١٢٦

١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان والقانون الدولي من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي. ١٢٦

١,٢ تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية. ١٣٨

١,٣ استطاع المركز التأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ١٤٢

النتيجة (٢)

تم دعم عملية التحول الديمقراطي وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان في السلطة الفلسطينية . ١٦٣

المخرجات (outputs) ١٦٥

٢,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية ١٦٥

٢,٢تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ١٦٩

٢,٣ تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي ١٧٥

النتيجة (٣)

تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه ١٩٩

المخرجات (outputs) ١٩٩

٣,١ تم توسيع قاعدة التمويل للمركز ١٩٩

٣,٢تم تطوير أنظمة المركز ٢٠٠

٣,٣تم تطوير نظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة ٢٠٠

٣,٤زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز ٢٠٠

٣,٥ تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها ٢٠٣

٣,٦ تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة ٢٠٤

ملاحق ٢٠٥

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام ٢٠١٧، وهو نتاج وحصاد عمل المركز على مدى عام كامل من الجهد المتواصل. وقد بات إصدار هذا التقرير تقليداً سنوياً للمركز دأب على ممارسته بانتظام منذ العام ١٩٩٧.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

- **القسم الأول**: وهو عبارة عن تقرير شامل ومفصل عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- **القسم الثاني**: وهو تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من ١ يناير وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. ويغطي التقرير نشاطات المركز المختلفة، فضلاً عن النشاطات العامة، المحلية والدولية، التي نفذها المركز على مدار العام.

وأسوة بالتقارير السابقة، يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير الجديد في رسم صورة وافية عن أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، وبخاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يُتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً للمركز في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع الفلسطيني، حرصاً على الشفافية في العمل، وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز، وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول

حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

تطورات متسارعة شهدتها الأسابيع الأخيرة من العام ٢٠١٧ سيكون لها تداعياتها على القضية الفلسطينية وحالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي شهدت مزيداً من التدهور على امتداد العام. فمساء السادس من ديسمبر، صدم الضمير الإنساني بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والبدء بإجراءات نقل السفارة الأمريكية إليها، في تحد سافر وتنكر كامل لقواعد القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك عشرات القرارات الدولية، والتي أكدت على أن القدس الشرقية أرضاً محتلة، لا يجوز لإسرائيل ممارسة السيادة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا يجوز تغيير معالمها.

ومن المتوقع أن يعطي هذا القرار ضوءاً أخضر لدولة الاحتلال للشروع في المزيد من الخطوات والاجراءات لخلق وقائع جديدة على الأرض، بما في ذلك استمرار عمليات الطرد المنهجي والتطهير العرقي للفلسطينيين في القدس، وتنفيذ المزيد من المخططات الاستيطانية في القدس الشرقية، وكذلك المضي قدماً في مشروع قانون القدس الكبرى، الذي سيتم بموجبه ضم عدة مستوطنات لنفوذ بلدية القدس بما في ذلك مستوطنة معاليه أدوميم، وهو ما يعني فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها بالكامل.

لقد شكل الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل على مدى العقود المنصرمة العنصر الأهم لاستمرار تنكر إسرائيل وتحديها الصارخ لقواعد القانون الدولي، وساهم في استمرار وتكريس احتلال إسرائيل وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. غير أن قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل شكل سابقة وخروجاً عن نهج جميع الإدارات الأمريكية السابقة التي امتنعت عن القيام بهذه الخطوة منذ قرار الكونغرس عام ١٩٩٥ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، بالتزامن مع اتفاقيات التسوية المرحلية الفلسطينية الإسرائيلية (بوساطة أمريكية) التي حددت القدس ضمن قضايا مفاوضات الحل النهائي. وهو ما يعني إقراراً أمريكياً مسبقاً بوضع المدينة المقدسة تحت السيطرة الإسرائيلية وشطبها من جدول أعمال أية مفاوضات تسوية مستقبلية، وتقويض حل الدولتين، والتنكر السافر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في دولة مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها.

وطوال العام ٢٠١٧، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المزيد من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد واصلت تلك القوات سياسة التطهير العرقي للفلسطينيين المقدسيين، وواصلت مشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة وفي كافة أنحاء الضفة الغربية. وعززت قوات الاحتلال هيمنتها وتحكمها بالمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وواصلت بلا كلل مساعيها المحمومة لتفتيتها وعزلها ومنع تواصلها الإقليمي وتحويلها إلى كانتونات غير متصلة، يخضع سكانها في تنقلهم وحركتهم للهيمنة والتحكم الإسرائيليين. لقد أنشأت قوات الاحتلال الإسرائيلي

نظاماً فريداً من الأبارتهايد في الضفة الغربية لصالح المستوطنين الذين ارتفع عددهم إلى أكثر من ٧٥٠ ألف مستوطن.
وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فرض حصار غير قانوني وغير انساني على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وإخضاع نحو (٢) مليون فلسطيني لعقاب جماعي، وهو ما يشكل جريمة اضطهاد وفقاً لميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. وقد مس الحصار وما يزال كافة مناحي الحياة، وأدى إلى خلق كارثة إنسانية من صنع البشر وتدهور مستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وواصلت قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة وارتكبت المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصاعدت جرائم قتل المدنيين، أثناء المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧، نقل السفار الامريكية الى مدينة القدس المحتلة.

وبدأت في الآونة الأخيرة تتردد على الاعلام الإسرائيلي وعلى لسان مسؤولين كبار إسرائيليين لغة التهديد بالحرب على قطاع غزة، والتي لو حدثت فإنها لن تكون مفاجئة، لدرجة أن هناك انطباعاً عاماً بأن الحديث عن الحرب بات مسألة وقت لا أكثر. وبكل الأحوال فإن تراكم عوامل متعددة، قديمة حديثة، وزيادة كثافة الحوادث في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي من بين مؤشرات على اقتراب موعد مواجهة عسكرية على غرار ثلاثة حروب ماضية شهدتها قطاع غزة في السنوات العشر الأخيرة.

وأوجد الصمت الدولي على استمرار جرائم الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم حالة من الحصانة الواقعية لمجرمي الحرب الإسرائيليين من الملاحقة الدولية. وباتت دولة الاحتلال تمارس تلك الانتهاكات كسياسة معلنة، غير مكترثة بالقانون الدولي.
ورغم هذه الصورة القاتمة من عجز المجتمع الدولي عن فرض احترام القانون الدولي على دولة الاحتلال، فقد شهد العام ٢٠١٧ موقفاً دوليا جيداً، تمثل في رفض المجتمع الدولي، وبأغلبيته الساحقة، لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بشأن القدس، كان أبرزه تصويت مجلس الأمن بأغلبية ١٤ صوتاً، بتاريخ ١٨ ديسمبر، على مشروع قانون قدمته مصر، غير أنه لم يمر بسبب استخدام الفيتو الأمريكي. غير أن الدبلوماسية الفلسطينية واصلت مساعيها لإحباط القرار الأمريكي، واستصدرت ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت على السيادة الفلسطينية على الموارد الطبيعية في الأرض المحتلة بما فيها القدس، وأكدت على بطلان كل الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل في القدس.

الأمر المميز الذي ينظر له بإيجابية في هذا الصدد كان ردة الفعل الدولية على القرار الأمريكي، واستخدام لغة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل صارم في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالذات من قبل كل الأعضاء، عدا أمريكا. ان استخدام لغة القانون الدولي في المسائل الرئيسية المتعلقة بالصراع، بعد ٥٠ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، بهذه الصرامة والوضوح هو أمر مميز وخاص وكان صادماً للإدارة الأمريكية.

كما شهدت الساحة السياسية تحركات حثيثة عربية واسلامية لعزل وتقويض قرار الرئيس الامريكي ترامب، حيث تم عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٧، وخرج الاجتماع بعدة قرارات حددت الاجراءات اللازم اتخاذها في مواجهة القرار الأمريكي. وقد تلا

ذلك اجتماع للقمة الاسلامية في اسطنبول، والذي عقد بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ بحضور ممثلي (٥٦) دولة، منهم (١٦) رئيساً وملكاً، وخرج بالعديد من القرارات لدعم الحق الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة على ارضه المحتلة.

وتمثل هذه الخطوات في مجموعها بداية قوية جداً لعمل يجب أن يستمر على الصعيد الدولي للتأكيد على عدم قانونية القرار الامريكي، ومخالفته للقانون الدولي، وأثر ذلك على المنظومة الدولية، وعلى السلم والأمن الدوليين في المنطقة. ويؤكد المركز أن حشد المواقف الدولية ضد قرار ترامب ومع الحق الفلسطيني في تقرير المصير وفي سيادته على أرضه، هو التوجه الأهم في المرحلة المقبلة. ويعتبر الحصول على القرارات الدولية من الاجسام الدولية المختلفة، سيما هيئات الأمم المتحدة، أمر مهم للمساهمة في عزل الموقف الأمريكي، والحيلولة دون أن يشكل القرار الأمريكي سابقة لدول أخرى.

على صعيد آخر، كان الاختراق الأهم بالنسبة لنا كمنظمات حقوق إنسان فلسطينية، وكمنظمات مجتمع مدني خلال العام ٢٠١٧، هو التوجه للمحكمة الجنائية الدولية، والضغط على المدعية العامة باتجاه العمل على إحالة القضايا المرفوعة من قبل منظمات حقوق الانسان الفلسطينية بشأن جرائم الحرب التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق المدنيين وممتلكاتهم، للمحكمة بعد انتهاء التحقيق الأولي فيها .

وفي ضوء ما تحققه منظمات حقوق الانسان الفلسطينية من اختراقات على صعيد ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للمحاكم الدولية، باتت تلك المؤسسات تواجه حملات تهديد وتشهير وابتزاز من قبل جهات رسمية اسرائيلية. وبات من الواضح، جراء تلك الحملات والضغوط المكثفة أن هناك تقليصاً لدور وعمل منظمات المجتمع المدني، وهذا يعود لاستهدافه سياسياً وتمويلياً. وتهدف هذه الحملات بالدرجة الأولى الى عزل المجتمع المدني عن دائرة التأثير، من خلال تجفيف موارد الدعم المالي عنها، وهو ما آتى أكله في كثير من الأحيان، وواجهت مؤسسات عديد أزمات مالية حادة جراء سحب أو تقليص التمويل عنها. من جهة أخرى، تهدف تلك الحملات الى فرض قيود على حركة الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان في الأرض المحتلة، ومنعهم من السفر بشكل أساسي، ناهيك عن حملات التشويه التي تتعرض لها مؤسسات بعينها، وشركائهم، كان لها الدور الأبرز في العمل على ملف ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤.

أما فلسطينياً، فقد شهد الربع الأخير من العام ٢٠١٧ تطورات إيجابية في طريق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام المستمرة منذ ١١ عاماً، وذلك برعاية كاملة من جمهورية مصر العربية. فبتاريخ ١٢ أكتوبر، استضافت القاهرة مفاوضات مكثفة بين حركتي فتح وحماس تمخضت عن توقيع اتفاق مصالحة، نص على تمكين حكومة الوفاق من العمل في قطاع غزة في موعد أقصاه ١ ديسمبر ٢٠١٧، مع العمل على انهاء كافة مظاهر الانقسام. وبتاريخ ١ نوفمبر، تسلمت حكومة الوفاق المعابر الحدودية لقطاع غزة (معبر بيت حانون ومعبر كرم أبو سالم مع الجانب الإسرائيلي، ومعبر رفح البري مع مصر). غير أن الأسابيع التالية قد شهدت تباطؤاً في ملف المصالحة، ولم يلمس المواطنون في غزة تغيراً ملموساً في ظروفهم المعيشية، ولا وقفاً للإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس محمود عباس والحكومة خلال الأشهر الماضية، بما فيها تقليص كمية الكهرباء التي يتم شراؤها من إسرائيل بنسبة ٤٠٪

وخصم أكثر من ٣٠٪ من رواتب موظفي السلطة وإحالة الآلاف منهم للتقاعد المبكر. وبتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٧، وبعد جهود ماراثونية للوفد الامني المصري، زار رئيس حكومة الوفاق د. رامي الحمد الله قطاع غزة للمرة الثانية في غضون ٨ أسابيع، وأعلن في حينه أن الحكومة بدأت بمماسة مهامها في غزة بشكل أولي. غير أن الأيام اللاحقة، حتى نهاية العام لم تشهد تحسناً ملحوظاً، في أي من الملفات العالقة، كملفي الموظفين، والكهرباء، وغيرهما.

ومع انطلاق قطار المصالحة الفلسطينية، بدأت أجواء من مشاعر الارتياح بين الفلسطينيين، رغم السجالات والعقبات بين الفرقاء الفلسطينيين، وعكست أجواء المصالحة نفسها بشكل ملموس على حالة الحق في التجمع السلمي، في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومشاهد التجمعات السلمية الكبيرة التي كانت تمنع في السابق. وتؤكد مثل هذه المشاهد، ما دأب المركز ومنظمات حقوق الانسان على التأكيد عليه، بأن حالة الانقسام مست بشكل خطير الحريات العامة، بما فيها الحق في التجمع السلمي، وأن الاستمرار في تطبيق اتفاق المصالحة من شأنه منح المزيد من الأجواء الايجابية لإطلاق الحريات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ولكن على مدار العام، تدهورت حالة حقوق الانسان في أراضي السلطة الفلسطينية، فمن ناحية، استمر التراجع في حالة الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، واستمرار عمليات الاعتقال السياسي التعسفي، وجرائم التعذيب. ومن ناحية أخرى، فاقم الانقسام من الأزمات المعيشية التي يواجهها الفلسطينيون، خاصة في قطاع غزة، بشكل لافت. فقد تفاقمت خلال العام أزمة معبر رفح الحدودي بشكل غير مسبوق، حيث لم يفتح سوى ايام معدودة في أعقاب المصالحة الداخلية، الأمر الذي فاقم من أوضاع عشرات الآلاف من المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات والتأشيرات. كما تفاقمت أزمة الكهرباء المستمرة منذ نحو عشر سنوات، وزادت فترات انقطاع التيار الكهربائي بشكل لافت. واستمرت الأزمة المالية الخاصة بالرواتب الخاصة بموظفي حكومة غزة السابقة، دون التوصل إلى حل لها، رغم الوعود من أحد الأطراف المانحة بتوفير الأموال اللازمة لتسويتها وانهاء ملفها كلياً. من ناحية أخرى، تفاقمت الأزمة بعد اتخاذ حكومة الوفاق الوطني قراراً في أبريل من العام ٢٠١٧، بخصومات على رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، تراوحت ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي رواتبهم، وقد شملت تلك الخصومات الموظفين الذين ما يزالون على رأس أعمالهم أيضاً. وتدهورت الأوضاع الصحية بشكل خطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب استمرار النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وجراء إحالة آلاف موظفي قطاع الصحة الحكومي إلى التقاعد وبسبب تقليص خدمات العلاج في الخارج لمرضى القطاع.

لقد أدت الضغوطات الاقتصادية التي فرضتها السلطة منذ شهر ابريل الماضي ولا تزال، الى تدهور في الوضاع الاقتصادي للسكان في قطاع غزة، بشكل غير مسبوق، بما في ذلك تجفيف الموارد الأساسية التي يعتمد عليه الاقتصاد في غزة بشكل رئيسي. وإذا ما أضيفت لتلك الضغوطات التي مست بشكل رئيسي شريحة أساسية في المجتمع الفلسطيني، تقليص الدعم المالي لوكالة الأونروا من قبل الإدارة الامريكية، والعقبات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني سياسياً وتمويلياً، فإن ذلك سيوضح بصورة جلية مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، لدرجة تصل الى حافة الانهيار.

أولاً:
انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١. جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

وثق المركز مقتل (٥٥)[١] فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه خلال العام ٢٠١٧، بينهم (٤٢) من المدنيين، منهم (١٠) أطفال، وامرأة واحدة. ومن بين إجمالي الضحايا المدنيين، وثق المركز مقتل (٢٨)[٢]في الضفة الغربية، بينهم (٨) أطفال، وامرأة واحدة، ومقتل (١٤) شخصاًفي قطاع غزة، بينهم طفلان. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٣٩٩) شخصاً غالبيتهم من المدنيين، بينهم (٧٦٤) في الضفة الغربية، و(٦٣٥) في قطاع غزة.

شكلت جرائم «الإعدام الميداني» لفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، بادعاء قيامهم، أو الاشتباه بمحاولاتهم القيام بعمليات طعن، أو دهس، أو إطلاق نار ضد عناصر أمن إسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، العنوان الأبرز لجرائم الاحتلال بحق المدنيين على مدى العام ٢٠١٧. وقُتِل مدنيون فلسطينيون، بمن فيهم أطفال، خلال المظاهرات والاحتجاجات التي نظمها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال وممارساته. وشهدت الأرض الفلسطينية المحتلة، موجة من الاحتجاجات الشعبية، في أعقاب قرار الرئيس الامريكي، ترامب، نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة بتاريخ ٦ ديسمبر، سقط خلالها ضحايا مدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما وثق المركز مقتل فلسطينيين قتلوا بدم بارد، بالقرب من المستوطنات أو على الحواجز العسكرية. وقُتِل فلسطينيون على أيدي مستوطنين بدم بارد، وآخرون قتلوا خلال عمليات اعدام خارج اطار القانون «الاغتيالات». وقتل مدنيان خلال عمليات قصف لمواقع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فيما قتل أحد الصيادين جراء اطلاق النار عليه من قبل البحرية الاسرائيلية في بحر غزة. وقتل أحد الأطفال وهو راعي غنم عندما انفجر فيه لغم من مخلفات الاحتلال في الضفة الغربية.

١. قتل خلال العام أيضاً ثلاثة فلسطينيين من مدينة أم الفحم، داخل دولة الاحتلال، بتاريخ ١٤ يوليو، خلال تنفيذهم عملية مسلحة داخل حرم المسجد الأقصى، قتل خلالها شرطيان من قوات الامن الإسرائيلية.
٢. يضاف الى ذلك، وفاة المواطن محمد جلاد،بتاريخ ١٠ فبراير متأثراً بجراحه التي اصيب بها خلال العام الماضي٦ ديسمبر، كما توفي الطفل محمد أبوهداف من القرارة، متأثرا بجراحه في قصف استهدف منزلهم في حرب عام ٢٠١٤.

٢. استمرار الإغلاق وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٧ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي قطاع غزة استمر الحصار للعام الحادي عشر على التوالي، واستمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ونجم عن استمرار الحصار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في التنقل والوصول إلى خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع بشكل غير مسبوق. وفي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٧. وفي أعقاب تزايد أعمال الاحتجاج التي شهدتها الأراضي المحتلة لرفض الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في المسجد الأقصى في شهر يوليو، ورفض قرار الرئيس الأميركي بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، في شهر ديسمبر، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة.

فعلى صعيد حركة الأفراد، شهد عام ٢٠١٧ ارتفاع نسبة رفض التصاريح التي تمنحها السلطات المحتلة لفئات محددة تسمح بموجبها لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايريز». وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى ومرافقيهم المسموح لهم باجتياز المعبر، وزيارات المعتقلين في السجون الإسرائيلية، و العاملين في المنظمات الدولية، والمسافرين عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وزيارات الأماكن الدينية المقدسة، الاسلامية والمسيحية.

واستمر خلال عام ٢٠١٧ الاغلاق شبه الدائم لمعبر فتح معبر رفح الحدودي، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق ٣٤٣ يوماً بنسبة ٩٣,٩٪ من مجمل أيام العام، ولم يتم فتحه خلال العام سوى ٢٢ يوماً، بواقع ٦,١٪ من مجمل أيام العام، وقد أدى ذلك إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد وثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال عام ٢٠١٧ لمدة (١١٢) يوماً أي ما نسبته (٣٠,٦٪) من مجمل أيام العام. وواصلت سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد ١٨٨ صنفاً من السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام».

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٧، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. ووصل عدد الحواجز الثابتة إلى (٩٨) حاجزاً، من ضمنها (١٧) حاجزاً في منطقة – في مدينة الخليل. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذا العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، كما وتقوم بإغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين، والتي تسمح للفلسطينيين باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. ففي أعقاب وقوع اشتباك مسلح في ساحات المسجد الأقصى بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤، بين ثلاثة فلسطينيين من سكان مدينة أم الفحم داخل إسرائيل، وشرطة الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة بشكل دائم على أبواب المسجد، أغلقت سلطات الاحتلال المسجد، وفرضت قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين داخل أحياء المدينة وضواحيها، وبلداتها لعدة أسابيع. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما وحرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية. وتوظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). وتستخدم تلك القوات هذه الحواجز كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها.

٣. الاعتقال وممارسة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية والحاطة بالكرامة

شهد العام ٢٠١٧، تصاعداً ملحوظاً في اعتقال الفلسطينيين على ايدي قوات الاحتلال. كما شهد العام استمرار سن قوانين وتشريعات اسرائيلية من شأنها حرمان المعتقلين من أدنى حقوقهم الانسانية التي كفلتها القوانين الدولية.

وثق المركز اعتقال (٤١٠٨) فلسطينيين، بينهم (٧٧٨) طفل و(٨٨) امرأة، و(١١) من أعضاء المجلس التشريعي، خلال العام ٢٠١٧، من بينهم العشرات من الاطفال الذين صدرت بحقهم أحكاماً قاسية. ووثق المركز اعتقال العشرات من الفلسطينيين على الرغم من تعرضهم للاصابات بالرصاص على أيدي قوات الاحتلال، أو خلال محاولات اعتقالهم، بينهم ثلاثة، منهم طفلان، توفوا متأثرين باصاباتهم داخل المستشفيات، وهم رهن الاعتقال.

وفي المجمل، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل ما يزيد عن (٦٥٠٠) فلسطيني في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها بصورة تعسفية، يواجهون خلالها ظروفاً قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة التي تشمل:حرمانهم من الزيارات العائلية؛ إجراء التفتيشات العارية الليلية المتكررة، والمداهمات الليلية؛ العزل الانفرادي؛ الاهمال الطبي وعدم توفير رعاية طبية كافية، خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة؛ وحرمانهم من استكمال تعليمهم

الجامعي، وغيرها من المعاملات القاسية. ومن بين إجمالي المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، و(٤٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة، و(٧٠٠) معتقلاً إدارياً دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلين على أكثر من (٢٠) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[٣]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

كما استمر التنكر لحقوق المعتقلين، بما في ذلك استمرار الاعتقال الاداري بدون محاكمة ، واستمرار حرمان المعتقلين من حقوقهم الأساسية، واستمرار تقليص الزيارات، والتعرض للتفتيش العاري، والحرمان من مكتسباتهم على مدى الاعوام الماضية. دفع ذلك كله خوض المعتقلين اضرابا مفتوحاً عن الطعام لمدة ٤١ يوماً، انتهى بتحقيق جزء من مطالبهم المشروعة.

وعلى مستوى القوانين والتشريعات، شهد العام تكثيف سلطات الاحتلال لسن قوانين وتشريعات تحرم المعتقلين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في الحياة. كان من أبرز هذه التشريعات، مصادقة الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١١ يونيو، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون خصم مخصصات الاسرى وعوائد الشهداء والجرحى من اموال الضرائب التي تحولها السلطات الاسرائيلية للسلطة الفلسطينية. وبتاريخ ١٨ يونيو، قدم عضو الكنيست عن حزب الليكود اليميني، أرون حزان، مشروع قانون منع زيارات اسرى منظمات فلسطينية تحتجز اسرائيليين، ومنع زيارة المحامين ومندوبي الصليب الأحمر لهم. وبتاريخ ٣ يناير ٢٠١٨، صادق الكنيست بالقراءة الأولى على تعديل قانون العقوبات، الذي يبيح بموجبه استخدام عقوبة الإعدام ضد الضالعين في جرائم قتل أثناء تنفيذ «عمليات إرهابية».

٤. الاعتداء على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

صعدت قوات الاحتلال من انتهاكاتها الممنهجة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة، خلال العام ٢٠١٧، كان من أبرز أشكالها، الحملة المستمرة ضد المؤسسات الاعلامية وإغلاق (٧) مكاتب اعلامية، كان من بينها مكتب قناة الجزيرة في القدس المحتلة. كما برز خلال العام تكثيف الرقابة والقيود على الحريات الإعلامية، بما فيها الرقابة على حرية التعبير، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اعتقلت تلك القوات العشرات من المواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم ناشطين وصحفيين

٣. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

وإعلاميين بتهم التحريض على قوات الاحتلال، وأحالتهم لمحاكمات.

وأسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عن إصابة (١٥)[٤]صحفياً بجروح، جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. كما تعرض (٢٠) صحفياً للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. وتعرض (١٣) صحافياً وعاملاً في وسائل الاعلام للاعتقال أو الاحتجاز، رافقتها أحياناً أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وصدر بحق سبعة منهم أحكاماً فعلية، بتهم متفاوتة، بينها التحريض على قوات الاحتلال، أفرج عن بعضهم، فيما لا يزال آخرون معتقلون. كما تعرضت (٩) مؤسسات اعلامية لأعمال مداهمة، حيث قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها، ومصادرة بعضها. وأغلقت تلك القوات (٨) من هذه المؤسسات، بتهم التحريض. إلى ذلك، لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام–للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. كما صعدت قوات الاحتلال بشكل غير مسبوق من مداهمة مطابع فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومصادرة محتوياتها، بتهم استخدامها في طبع مواد مختلفة تحرض على سلطات الاحتلال، وإغلاق بعضها.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (c) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أنها تركزت في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

٤ . لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة إغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال تجاه المدنيين أسبوعياً في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (١٦١) موئلاً للسكن، منها (١٢٠) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (١٤) منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(٤١) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف والتفجير على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (١٧٢) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيديهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وكانت عمليات الهدم على مختلف الخلفيات حسب المحافظات كالتالي: القدس (١٢٣) منزلاً (من بينها ١٤ منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)، نابلس (١٥) منزلا؛ الخليل (٧) منازل؛ بيت لحم (٦) منازل؛ أريحا (١٢) منزلاً؛ رام الله والبيرة (٦) منازل؛ والأغوار الشمالية منزلين، وجنين منزل واحد.

كما هدمت (١٢٥) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٧٢) منشأة (من بينها ١٤ منشأة أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)؛ الخليل (٥)؛ طوباس والأغوار الشمالية (٦)؛ بيت لحم (٢)؛ أريحا (١٢)؛ نابلس (٢٢)؛ جنين (٤)؛ وسلفيت (٢).

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (c) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. ورغم انتقادات المجتمع الدولي المتواصلة للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، ووصف الاستيطان بأنّه غير شرعي، ومخالف للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن، إلا أن سلطات الاحتلال استمرت في زيادة تلك النشاطات خلال هذا العام، وبشكل غير مسبوق. ويمكن اعتبار عام ٢٠١٧ بأنّه الأكثر تغولاً في هذا المضمار منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والعربية الأخرى قبل خمسين عاماً.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وواصل المستوطنون اقتراف اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات.

٧. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

خلقت دولة الاحتلال حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من جدار الضم حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وعلى صعيد أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل)، تجددت في نهاية شهر أبريل (نيسان) من هذا العام أعمال بناء الجدار حول قرية الوجلة، شمال غرب مدينة بيت لحم، بعد توقف استمر ٣ سنوات. سيعزل الجدار القرية عن معظم أراضيها البالغة مساحتها حوالي (٣) آلاف دونم، وكذلك عن محيطها الجغرافي مع بقاء طريق واحدة تربطها بمدينة بيت جالا. وكانت أعمال بناء الجدار قد توقفت قبل ثلاث سنوات بعد ضغط قانوني من أهالي القرية، ومنظمات حقوقية. وجاء تجدد أعمال البناء في المقطع المذكور بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية ببناء الجدار في محيط القرية.

تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفق ما نشرته صحيفة (هآرتس) العبرية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١، لعزل حوالي ٣٠٠٠ دونم من أراضي القرية خارج الجدار، ليتم ضمها لاحقاً إلى ما يسمى بمتنزه وطني لمتروبوليتان القدس، مع سد الطريق أمام سكان القرية، ومنعهم من الوصول إلى عين الماء في الموقع. يشار إلى أن قرية الوجلة تتبع تاريخيًّا لمحافظة القدس، ويعتمد سكانها الذين يحمل الكثير منهم بطاقة الهوية «الزرقاء» (الإسرائيلية)، ويدفعون ضريبة «الأرنونا»، بشكل أساسي على الزراعة، وهي مقسمة إلى مناطق مصنفة حسب اتفاقية أوسلو بـ"A،B،C"، وكانت مساحتها تبلغ نحو ١٧ ألفًا و٥٠٠ دونم؛ لم يتبق منها سوى ٣ آلاف دونم، وتخطط سلطات الاحتلال لابتلاع ألف دونم منها لأهداف استيطانية، وإقامة حدائق «وطنية»، وهدم جميع المنازل المقامة فيها.

٨. العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة

استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في حرمان ضحاياها من الفلسطينيين من حقهم في الانتصاف أمام القضاء الاسرائيلي، من خلال وضع العقبات أمام المشتكين، وإهمال المطالبات والشكاوى المدنية والجنائية المقدمة بخصوص جرائم وتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جهة أخرى ما زال الفلسطينيون يتطلعون إلى المحكمة الجنائية الدولية كملجأ مهم وربما أخير بعد عرقلة واحياناً إغلاق الملاجئ الأخرى للعدالة. ومع ذلك، ها هو العام ٢٠١٧ ينقضي ولم تفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في الجرائم المرتكبة

من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وقادته ضد الفلسطينيين في العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، والذي راح ضحيته (١٧٤٢) مدنياً، منهم (٥٣٠) طفلا، و(٣٠٢) امرأة.

ورغم العقبات الجمة التي تواجه منظومة العدالة الدولية، والإنكار الممنهج للعدالة أمام القضاء الإسرائيلي، إلا أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان واصل عمله المتعلق بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين أمام وسائل العدالة المختلفة، بما يشمل المحاكم الاسرائيلية، والمحاكم الوطنية التي تباشر ولاية قضائية دولية على جرائم الحرب، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية.

قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان ومركز الحق ومركز الضمير مذكرتين جديدتين للمحكمة الجنائية الدولية، اعلن عنهما بتاريخ ٢٠ سبتمبر،٢١ ديسمبر ٢٠١٧. وتناولت المذكرة الأولى «الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة»، أما المذكرة الثانية فقد تناولت «عجز وامتناع إسرائيل عن التحقيق الفعّال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب». وكان المركز وشركاؤه قد سبق وأن تقدموا بثلاثة ملفات للمحكمة في العام خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦. تناول أحدى هذه الملفات الحصار المفروض على قطاع غزة، وملف آخر حول العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وثالث حول حادثة «الجمعة الأسود» في رفح والتي قتل واصيب فيها عشرات من المدنيين في قصف مدفعي عشوائي بأوامر اسرائيلية تحت غطاء ما يسمى بعملية «هنيبعال»، خلال عدوان ٢٠١٤. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقاً اولياً بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥، حول الأوضاع في الأرض المحتلة، من تاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٤، إلا إنه لم يحدث أي تقدم ملموس في مساعي المحكمة. وفي حينه لم تمكن السلطات الاسرائيلية المحققين التابعين للمحكمة الجنائية الدولية من دخول قطاع غزة للوقوف على الحقائق، في تحد سافر للعدالة الدولية، يكشف عن نية مبيتة لطمس الحقائق، وإنكار أية فرصة للعدالة.

في ذات السياق، استمر نظام العدالة الإسرائيلي في تجاهل الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس أو اطلاق نار ضد جنود الاحتلال أو عناصر الأمن الإسرائيلي، للعام الثاني على التوالي. ويضاف إلى ذلك الحالة المستمرة من التجاهل والمماطلة في ملاحقة ومحاكمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء على فلسطينيين. وتعزز هذه الحقائق واستمرارها منذ بدء الاحتلال نتيجة واقعية مفادها أن نظام العدالة الإسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، ويصر على اعطاء حصانة للمعتدين من المستوطنين وجنود الاحتلال. وبالتالي، اصبح اللجوء للعدالة الدولية هو الخيار المتاح للفلسطينيين في ظل الانكار الاسرائيلي الواضح لأية عدالة للضحايا الفلسطينيين.

ثانياً:
الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

شهد الربع الأخير من العام ٢٠١٧ تطورات إيجابية في طريق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام المستمرة منذ ١١ عاماً، وتوقيع اتفاق المصالحة في ١٢ أكتوبر. وغمرت الشارع الفلسطيني أجواء ومشاعر ايجابية، مع بدء تنفيذ أولى خطوات المصالحة على الأرض، عكست نفسها على حالة الحريات العامة نسبياً في أراضي السلطة الفلسطينية، على الرغم من العقبات التي تواجهها.

يأمل المركز أن ينهي اتفاق المصالحة الذي وقع بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في ١٢ اكتوبر، الانقسام الداخلي المستمر منذ العام ٢٠٠٧، وسنوات من التدهور في حالة حقوق الانسان في أراضي السلطة الفلسطينية. وعلى مدار العام، كان للانقسام أثر سلبي واضح على مجمل حقوق الانسان، حيث يرى المركز بأن الانقسام الداخلي كان المغذي الرئيسي لأغلب الانتهاكات، ومصادرة الحريات العامة التي وقعت في العام ٢٠١٧.

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٧، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت الأراضي الفلسطينية استمراراً في حوادث القتل خلال نزاعات عائلية وشخصية، وحوادث القتل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون، وحوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمة قتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٤١) فلسطينياً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٣) أطفال و (١٠) نساء. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٢٩) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٣) أطفال، و(٩) نساء، و(١٢) آخرين في الضفة الغربية، بينهم امرأة واحدة. كما أصيب خلال العام

(٨٠) آخرين، بينهم (٥٦) في قطاع غزة، منهم (٧) أطفال، و (٤) نساء، و(٢٤) في الضفة الغربية، منهم (٩) أطفال،

وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (١٢)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (٢٠)؛ مقتل (٣) مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين؛ وجريمة قتل مواطنة على خلفية ما يسمى بـ»قضايا شرف العائلة. فيما قُتل (١٠) أشخاص في حادث فردي يتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.

٢. تصاعد استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٧ تصعيداً وسوابق خطيرة في استخدام عقوبة الاعدام، ويأمل المركز أن تمثل المصالحة مدخلاً للحد من حالة الاسراف في استخدام هذه العقوبة في قطاع غزة، تمهيدا لإلغائها. ويعد تشكيل «محكمة الميدان» العسكرية في قطاع غزة، وعرض المتهمين بقضايا مخدرات على المحاكم العسكرية واصدار احكام اعدام بحقهم، التطورات الأخطر على مستوى استخدام عقوبة الإعدام في العام ٢٠١٧. كما وارتفع معدل استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام في العام ٢٠١٧، حيث وصل عدد احكام الاعدام (٣١) حكماً، منها (١٩) حكماً جديدا، ونفذت (٦) احكام بالإعدام دون مصادقة الرئيس في مخالقة للقانون الاساسي الفلسطينية لسنة ٢٠٠٣. وقد كانت جميع احكام الاعدام الصادرة هذا العام في قطاع غزة، مثلما كان الأمر في العام الماضي ٢٠١٦، حيث لم يصدر أو ينفذ أي حكم في الضفة الغربية خلال العامين الماضيين.

ويعتبر تشكيل محكمة الميدان العسكرية في مايو ٢٠١٧، لمحاكمة المتهمين بقتل مازن فقها السابقة الأخطر في تاريخ منظومة العدالة الفلسطينية بما تضمنته من انكار لحق المتهمين في الدفاع ومخالفة للقانون. وقد شكلت المحكمة ونفذت الأحكام في مخالفة للقانون الذي يبيح تشكيلها، حيث لم يعط المتهمين حق الدفاع كما لم يصادق الرئيس الفلسطيني على الحكم قبل التنفيذ مثلما يشترط قانون الاجراءات الجزائية الثوري لعام ١٩٧٩ نفسه والذي شكلت المحكمة بموجبه، وكذلك مثلما تشترط المادة (١٠٩) من القانون الاساسي الفلسطيني.

وبلغة الارقام، فقد وصل عدد احكام الاعدام إلى (٣١) حكما صدرت منذ بداية العام ٢٠١٧، منها (١٢) تأييد لأحكام سابقة و(١٩) حكماً جديدا. وقدد نفذت السلطات في غزة (٦) احكاماً بالإعدام، (٣) منها بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٧، بتهم تتعلق بالقتل، والـ(٣) أحكام الأخرى نفذت بناء على حكم صادر عن «محكمة الميدان» العسكرية، ضد المدانين من قبل المحكمة بقتل مازن فقهاء، أحد القادة في حركة حماس، ونفذ الحكم بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧.

٣. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة في اعتقال مواطنين أو استدعائهم، دون اتباع الاجراءات القانونية، وتنتهك حقوقهم التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية ذات العلاقة. وتتم الاعتقالات في كثير من الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون أو المستدعون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

واستمر استخدام التعذيب والمعاملة القاسية من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على نطاق واسع بحق المعتقلين والمحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها. إن شيوع ظاهرة التعذيب في أراضي السلطة الفلسطينية، واستمرار ممارستها على نطاق واسع من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة لعدم وجود دلائل حقيقية تشير لقيام الجهات المختصة بالتحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مقترفيها، يؤكد على أن هذه الجريمة تتم بطريقة منهجية ومنظمة، وليست حالات فردية كما يكرر المسؤولون الادعاء بذلك.

وتوفي خلال العام سبعة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم ثلاثة في الضفة الغربية، منهم اثنان توفيا نتيجة تدهور حالتهما الصحية في مركزي توقيف بيت لحم، وشرطة الضواحي، بالقدس، والثالث توفي بعد نقله من سجن أريحا، في ظروف غير طبيعية. كما توفي أربعة موقوفين في قطاع غزة، أحدهم توفي في مركز توقيف تابع للشرطة بمدينة دير البلح، في ظروف غير طبيعية، حيث أعلنت الشرطة عن وفاته بينما كان موقوفا، بعد وجود آثار حبل على عنقه، فيما توفي خلال شهر سبتمبر ثلاثة محتجزين، بينهم سجين في مدينة غزة، أعلن عن وفاته نتيجة سكتة قلبية، بينما توفي موقوفان آخران انتحارا، بينهما طفل في السادسة عشر من عمره، في مركز شرطة بيت لاهيا، وفقا لما أعلنته الشرطة، وآخر ألقى بنفسه من مبنى النيابة الجزئية في مدينة غزة، وفقا لما أعلنته النيابة العامة.

٤. استمرار تعطيل المجلس التشريعي وفوضى التشريع

استمر تعطيل عمل المجلس التشريعي خلال العالم ٢٠١٧، وبات الانقسام التشريعي أكثر تجذراً، حيث استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات باستخدام صلاحياته بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي، كما واستمرت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي، بل واستحداث صلاحيات جديدة لا تملكها السلطة التشريعية نفسها. ومن جانب آخر استمر الاحتلال الاسرائيلي في اعتقال نواب من المجلس التشريعي، كممارسة متكررة، باتت كسياسة ممنهجة، يعمل الاحتلال من خلالها على عرقلة أية فرصة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية. وفي ظل هذه الاجواء ما زال المجتمع يتطلع إلى اتمام اتفاق المصالحة، واعادة تفعيل المجلس التشريعي بما يضمن استقرار وسلامة النظام القانوني، كخطوة مهمة على طريق بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

في غزة، استمرت كتلة التغيير والاصلاح بممارسة مهام تندرج ضمن الاختصاص الأصيل للرئيس الفلسطيني والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ما تقوم به من اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي منذ بداية الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧. وقد نفذت (٦) أحكام اعدام في قطاع غزة في العام ٢٠١٧ بعد التصديق عليها من قبل كتلة التغيير والاصلاح، (٣) منها كانت قد صدقت في العام ٢٠١٦. ويعتبر هذا الأمر تجاوزاً لصلاحيات الرئيس، ويتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات المصون بموجب القانوني الاساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣. كما واستمرت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار قوانين باسم المجلس التشريعي في غزة، حيث اصدرت (٥) قوانين خلال العام ٢٠١٧، (٤) منها تعديلات لقوانين سابقة، والخامس قانون جديد وهو قانون الصلح الجزائي رقم (١) لسنة ٢٠١٧.

وفي الضفة الغربية، استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات دون الالتزام بحالة الضرورة القصوى التي اشترطتها المادة (٤٣) من القانون الاساسي، لإصدار قرارات بقانون. وقد أصدر الرئيس الفلسطيني عشرات التشريعات منذ الانقسام في السلطة الفلسطينية، جل هذه التشريعات لم يلتزم فيها بشرط الضرورة. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر خلال العام ٢٠١٧ (٢٤) قراراً بقانون، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (١٧٣) قانون. وبمتابعة التشريعات التي يصدرها الرئيس على هيئة قرار بقانون، وما يعكسه عددها، نجد أن الرئيس الفلسطيني يمارس سلطة التشريع ليس كاستثناء في حالة الضرورة القصوى كما تشترط المادة (٤٣) سابقة الذكر، وإنما يمارس سلطة تشريعية كاملة، وكأنه المخول بها.

من ناحية أخرى، امعنت قوات الاحتلال الاسرائيلي في تغييب نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، خلال العام ٢٠١٧. فبالإضافة إلى ما يقضيه النائبان أحمد سعدات ومروان البرغوثي من سنوات طويلة في السجون الإسرائيلية بعد صدور أحكام ضدهما، هناك (١١) نائباً تم اعتقالهم او تجديد الحجز الإداري لهم خلال العام ٢٠١٧، تم الافراج عن (٣) منهم فقط قبل نهاية العام، وما يزال (٩) نواب رهن الاعتقال الإداري. نائبان من المعتقلين احتجزا منذ العام ٢٠١٦، والباقون احتجزوا في العام ٢٠١٧، ولكنهم تعرضوا للاعتقال الإداري المتكرر خلال السنوات الماضية، حيث تستخدمه سلطات الاحتلال كسياسة ضد المواطنين الفلسطينيين. وقد خضع أكثر من (٥٠) نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للاعتقال الإداري بشكل متكرر، دون توجيه تهمة لهم أو الخضوع لمحاكمة، في خرق واضح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥. تدهور أوضاع السلطة القضائية

استمر تدهور اوضاع السلطة القضائية في العام ٢٠١٧، حيث انقضى العام دون أن يتم انهاء الانقسام في السلطة القضائية، أو إنهاء ظاهرة تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، بالرغم من مرور أكثر من شهرين على البدء في تنفيذ اتفاق المصالحة. وقد برز هذا التغول من عدة نواحي، منها استمرار تجاهل القانون الاساسي فيما يتعلق بوضع القضاء في قطاع غزة، وتجاهل تنفيذ احكام قضائية، تتعلق بالإفراج عن معتقلين أو بحقوق مالية أو بإلغاء أو تنفيذ قرارات ادارية.

وخلال العام، عين رئيس السلطة الفلسطينية نائباً لرئيس المجلس الأعلى للقضاء بناء على تنسيب مجلس القضاء الأعلى وهو السيد هشام حتو. ويأتي ذلك في اعقاب تعيين رئيساً جديداً لمجلس القضاء الأعلى، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦، وهو المستشار عماد سعد، خلفاً للمستشار سامي صرصور. وكان قد تمت الإطاحة بالمستشار صرصور، بإبراز استقالة موقعة منه قبل توليه لمنصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وقد أكد المركز في حينه على إنها فضيحة تكشف مدى تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وطالب بفتح تحقيق في الحادث ولكن لم يتم فتح تحقيق للأن، رغم مضي أكثر من عام على الواقعة.

وقد رصدت العديد من الشكاوى المتعلقة بعدم تنفيذ احكام قضائية، حيث رصد أكثر من ٣٨ شكوى تتعلق بتأخير أو عدم تنفيذ أحكام قضائية تتعلق بالإفراج عن موقوفين لدى الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن الوقائي والمخابرات والمباحث العامة في الضفة الغربية، والشرطة العسكرية والأمن الداخلي في قطاع غزة.

٦. استمرار تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

شكل اتفاق القاهرة الذي وقع برعاية مصرية بين الفرقاء الفلسطينيين بتاريخ ١٢ اكتوبر، خطوة هامة وجادة في طريق انهاء الانقسام الداخلي المستمر منذ ١١ عاماً. ويأمل المركز أن يكون هذا الاتفاق الجديد مقدمة لخلق مناخات ايجابية، تمهيداً لعقد اجراء الانتخابات العامة والمحلية بشكل توافقي في العام الجديد، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، واعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

ومع انتهاء العام ٢٠١٧، بقيت الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) والمحلية معطلة، رغم قدوم مواعيد استحقاقها منذ أكثر من سبع سنوات. فمن ناحية، لم تجر انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ العام ٢٠١٠، باستثناء اجراءها بشكل جزئي مرتين في الضفة الغربية، الأولى في العام ٢٠١٢، والثانية خلال العام الحالي. ويضاف إلى ذلك تعطيل عمل المجلس التشريعي بشكل كامل، ووجود مجالس غير منتخبة في قطاع غزة تدير البلديات.

وبتاريخ ١٣ مايو، أجريت الانتخابات في ١٤٥ هيئة محلية، فيما فازت بالتزكية ١٨١ هيئة، حيث لم تترشح فيها سوى قائمة واحدة، وبقيت ٦٥ هيئة محلية، لم تتقدم فيها أية قائمة للترشح. ونتيجة لذلك، عقدت انتخابات تكميلية بتاريخ ٢٩ يوليو، لـ(٧٠) هيئة محلية، بينها ٦٥ هيئة لم تتقدم فيها قوائم للترشح، وأربعة أخرى، جرت فيها الانتخابات بتاريخ ١٣ مايو، واستقالت مجالسها لاحقاً، إضافة لوجود هيئة محلية لم يشارك الناخبون فيها بالانتخابات. وبذلك تكون الانتخابات المحلية في الضفة الغربية قد استُكملت، فيما بقيت ٣٨ هيئة محلية لم تترشح فيها أية قائمة، وبات أمر تشكيل مجالسها بيد مجلس الوزراء.[٥]

في المقابل، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام.

٧. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

شهدت التسعة أشهر الأولى من العام ٢٠١٧ تصاعدا في انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لتصاعد ازمات القطاع، وما خلفه

أ. راجي الصوراني خلال لقاء هاني عريف، في مكتبه بغزة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧

٥. يجدر التنويه، أن هذه الانتخابات لم تشمل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حيث لم تشارك المخيمات بقرار ذاتي يتعلق بحق العودة، كما لم تشمل مدينة القدس، لكنها شملت القرى والبلدات المتاخمة لها.

ذلك من اضرابات، وكذلك سن قانون الجرائم الإلكترونية في الضفة الغربية، واستمرار المناكفات بين طرفي الانقسام، حتى بزوغ ارهاصات المصالحة الفلسطينية، وتراجع الانتهاكات.

وقد رصد المركز عدة حالات تضمنت اعتقال صحفيين بشكل تعسفي أو التنكيل بهم او توجيه تهم لهم بشكل تعسفي. ويؤكد المركز في هذا السياق، أن الحالات المرصودة تعكس جزءاً من الواقع، وهناك أجزاء أخرى تتضمن: احجام بعض الصحفيين والنشطاء عن الشكوى؛ وتقييد حرية الوصول للمعلومات وحجبها؛ حالة الالتزام الذاتي التي باتت تسيطر على عقول الصحفيين ورؤساء التحرير ومديري المواقع الإلكترونية. وهذه الأجزاء لا يمكن رصدها بإفادات، ولكن يمكن تأكيد وجودها من خلال اللقاءات والمقابلات التي يجريها المركز مع الصحفيين ونشطاء الإعلام، وما يلاحظه المركز من خلال متابعته للواقع الاعلامي عن كثب.

ويعتبر قانون الجرائم الإلكترونية كارثة حقيقية على حرية التعبير أفرزتها السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان، من خلال قرار بقانون صادر عن الرئيس الفلسطيني. ويعتري القانون الكثير من المشاكل تبدأ من إقراره من قبل الرئيس الفلسطيني في تجاوز لحدود صلاحيات الرئيس الفلسطيني وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي والتي تجيز له اصدار قوانين في حالة الضرورة القصوى التي لا تقبل التأجيل. كما أن القانون تضمن عبارات فضفاضة واسهاب في التجريم، وتحول من قانون للجرائم الإلكترونية مهمته بالأساس حماية المجتمع من المنحرفين، إلى قانون لحماية السلطة من المجتمع. ويظهر ذلك بشكل جلي عند الاطلاع على نطاق التجريم والعقوبات المبالغ فيهما، والتي يمكن أن تجعل من تجاوزات حرية التعبير جريمة توازي جريمة القتل العمد، تصل عقوبتها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

٨. انتهاك الحق في التجمع السلمي

شهد الربع الأخير من العام ٢٠١٧، مع انطلاق قطار المصالحة الوطنية، في أعقاب توصل الفلسطينيين إلى اتفاق جديد برعاية مصرية في ١٢ اكتوبر، تراجعاً نسبياً في حجم الانتهاكات للحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة الفلسطينية. وسادت أجواء ايجابية في هذا النطاق، انعكست بشكل ملموس على حالة الحق في التجمع السلمي، حيث شهدت أراضي السلطة تجمعات جماهيرية كانت تحظر في وقت سابق، بينها اقامة حركة فتح احتفال مركزي بتاريخ ١٣ نوفمبر، احياءً لذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، حضره حشد كبير، من بينهم ممثلو القوى الوطنية والاسلامية.

وعلى مدار العام، استمرت الانتهاكات للحق في التجمع السلمي في الضفة وغزة على حد سواء بشكل ممنهج، بما في ذلك المنع والحظر للتجمعات واللقاءات، وتفريقها بالقوة والاعتداء بالضرب على المشاركين فيها، وإطلاق النار في الهواء، ومطاردتهم، واعتقال البعض منهم، واخضاعهم للتحقيق. ووثق المركز خلال العام، قيام الاجهزة الامنية باستدعاء العشرات من المشاركين في المسيرات السلمية، او ممن دعوا لمسيرات سلمية، سواء قبل انعقادها، أو بعده، والتحقيق معهم، وابلاغهم بعدم اقامة تلك الفعاليات، واجبارهم على التوقيع على تعهدات بعدم القيام بالمشاركة في أية مسيرات وتجمعات سلمية، وإلا فسوف تتم معاقبتهم، إما بالحبس أو بالاعتداء. كما وثق المركز حالات اعتقال، من الميدان، أو من خلال استدعاءات اثر مشاركة البعض في التجمعات السلمية، أو دعوتهم للمشاركة في تجمعات سلمية، تعرضوا للتعذيب، بما في ذلك الضرب بالعصي والهراوات، سواء خلال التحقيق معهم، أو خلال اعتقالهم.

٩. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

استمرت سياسة التضييق على المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٧. وعملت حكومة التوافق على تطبيق القيود الجديدة على تمويل الجمعيات والتي فرضتها في العام الماضي. كما واستمرت القيود القانونية وقيود سلطة الأمر الواقع التي فرضت على الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات السابقة، والتي تحجم من عمل ونشاط الجمعيات، وتضع منظمات المجتمع المدني في حالة لا تسمح لها بتحقيق اهدافها المجتمعية بالشكل المنتظر من قبل الجمهور.

ويؤثر غياب الآليات الدستورية من مجلس تشريعي وسلطة قضائية موحدة ومستقلة على عمل الجمعيات ونشاطها، حيث إن وسائل الضغط والمناصرة والملاحقة القضائية لتحقيق التغيير المجتمعي لا يمكن أن تكون فاعلة الا في وجود هذه المؤسسات. كما ويساهم الحصار والقيود على حرية الحركة التي تفرضها سلطات الاحتلال على عمل الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيما النشاطات التي تحتاج إلى التنقل بين الضفة الغربية أو حتى التي تحتاج إلى الحركة بين المدن في الضفة الغربية، أو تلك التي تتطلب السفر الخارج، وخاصة في قطاع غزة، حيث القيود المشددة على حرية السفر نتيجة للحصار.

يأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن تنعكس خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية على مستوى الحريات العامة، سيما الحق في تكوين الجمعيات، وكذلك على مستوى الحق في حرية التنقل للمواطنين، سيما في قطاع غزة، وذلك بهدف تمكين الجمعيات من ممارسة دورها رقابي ومكمل لدور الحكومة. كما ويعتبر المركز الغاء كافة القرارات التي صدرت في حق الجمعيات في ظل الانقسام، بما فيها اللوائح التي تسمح بتغول السلطة التنفيذية وقرارات الاغلاق لجمعيات، ضرورة ملحة يجب أن تكون على أولويات عمل حكومة التوافق. وجدير بالذكر أن واقع الحريات العامة بما فيها الحق في تشكيل الجمعيات لم يحدث به أي تطور إيجابي منذ تشكيل حكومة التوافق، بل على العكس تماماً، اصدرت الحكومة العديد من القرارات التي هدفت إلى السيطرة على برامج وتمويل مؤسسات المجتمع المدني. ومع ذلك فإن المركز يأمل أن تشكل جهود المصالحة هذه المرة بداية مختلفة.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.

ازداد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة، مع استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني للعام الحادي عشر على التوالي، والذي كان قد بدأ مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٧. وخلال العام ٢٠١٧، ارتفعت حدة تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام، وذلك عبر قيامهما بالعديد من التدابير والإجراءات، بما في ذلك استمرار إصدار القوانين والقرارات والسياسات، بما في ذلك إعلان حركة حماس عن تشكيل اللجنة الإدارية في غزة في شهر مارس، والتي خلفت آثاراً مريرة على حياة المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغ تفاقم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستوى لم تصله من قبل، وباتت توصف بأنها الأسوأ منذ بدء الانقسام السياسي الفلسطيني. وقد استمر الصراع السياسي بين طرفي الانقسام السياسي، وتواصل معه الصراع على الصلاحيات لإدارة قطاع غزة، عبر اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات التي باتت تعيق تحقيق الحد الأدنى من إعادة إعمار القطاع، والذي كان

ضحية عملية حربية لقوات الاحتلال واسعة النطاق خلال العام ٢٠١٤، أدت إلى مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، فضلاً عن تدمير واسع النطاق لعشرات آلاف المساكن والممتلكات والأعيان المدنية الأخرى. وعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي استبشر بها سكان القطاع في شهر أكتوبر من العام، بشأن إنعاش الآمال بإنهاء الانقسام السياسي وعودة الحوار بين طرفي الانقسام السياسي، برعاية مصرية، غير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ظلت في حالة من التدهور الشديد، بل وزادت حدتها مع اتخاذ السلطة الفلسطينية عدة قرارات، أبرزها الاستمرار في إحالة موظفي قطاع غزة العموميين إلى التقاعد، وتقليص مخصصات الخدمات الصحية، وزيادة ارتفاع الأسعار وفرض المزيد من الرسوم والضرائب على المواطنين والتجار في قطاع غزة.

وفشل طرفا الانقسام السياسي في التخفيف من حدة الأزمات المختلفة في القطاع، وعلى رأسها استمرار أزمة نقص الكهرباء، وعانى سكان القطاع المزيد من الظلام والحرمان من الكهرباء، وسط أجواء الحر الشديد في الصيف والأجواء الباردة والقارسة في فصل الشتاء. وانتهى العام ٢٠١٧ وسكان القطاع لا يحصلون سوى على ٤ ساعات من الكهرباء بعد انقطاع لمدة ١٢ – ١٦ ساعة يومياً.

واستمرت الأزمة المالية الخاصة بالرواتب الخاصة بموظفي حكومة غزة السابقة، خلال العام ٢٠١٧، دون التوصل إلى حل لها، رغم الوعود من أحد الأطراف المانحة بتوفير الأموال اللازمة لتسويتها وإنهائها ملفها كلياً. وعانى موظفو الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء قطاع غزة، من استمرار حرمانهم من الحصول على حقوقهم في العلاوات والترقيات، أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية، فضلاً عن خصومات التي طالت رواتب موظفي السلطة المدنيين والعسكريين في غزة، تراوحت ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي رواتبهم.

وتدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع خلال العام ٢٠١٧ بشكل خطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب استمرار النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وجراء إحالة آلاف موظفي قطاع الصحة الحكومي إلى التقاعد وبسبب تقليص خدمات العلاج في الخارج لمرضى القطاع. وتفاقمت أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، حيث عانت مستودعات الوزارة في قطاع غزة عجزاً في العديد من أصناف الدواء والمهمات الطبية، والذي ازدادت حدته مع بداية العام، ما خلف آثاراً كارثية على حياة آلاف المرضى، وخاصة أولئك الذين يعانون أمراضاً خطيرة، كمرضى السرطان والفشل الكلوي، وأمراض القلب.

استقبال القنصل البلجيكي في المركز.

التوصيات

في ظل التنكر الأمريكي الاسرائيلي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، من خلال إعلان مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، وما يمثله ذلك من شرعنة للاستيطان واعطاء ضوء أخضر للاحتلال الاسرائيلي لتصعيد انتهاكات حقوق الإنسان والاستيطان في الأرض المحتلة، واستمرار الحصار على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، واصرار الاحتلال الإسرائيلي على تحصين مجرمي الحرب الإسرائيليين من المساءلة، وانكار حق الفلسطينيين في جبر الضرر، واستمرار تعثر عملية إعادة الإعمار ومعاناة مشردي الحرب، وفي ظل ترقب قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الجرائم الاسرائيلية، وفي ظل البدء في تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، وما يبثه ذلك من أمل لدى المواطن الفلسطيني في تحسين ظروف الحياة في قطاع غزة ورفع العقوبات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على القطاع لحمل حركة حماس على تسليم السلطة في غزة لها.

التوصيات للمجتمع الدولي:

يحذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تبعات الاعلان الأمريكي المتعلق بادعاء أن مدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، والقرار بنقل السفارة الامريكية إليها، وما قد ينجم عن ذلك من تصعيد يهدد حياة الابرياء من المدنيين للخطر. ويؤكد المركز أن تصاعد البناء الاستيطاني ومحاولة شرعنة البؤر الاستيطانية القائمة على ارض المواطنين في الضفة الغربية، واستمرار الاعدامات الميدانية ضد فلسطينيين بحجة تشكيلهم خطراً أمنياً، وانعكاسات ذلك على حياة المواطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة جرائم حرب ترتقي في مجموعها إلى سياسة تشكل جرائم ضد الانسانية. ويذكر المركز المجتمع الدولي بأن قطاع غزة ما زال تحت الحصار للعام الحادي على التوالي، وما زال هناك مشردين من ديارهم بسبب العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ يعيشون في الكرفانات في ظروف مأساوية. ويشدد المركز على الإقرار الدولي بالوضع القانوني للأرض المحتلة عام ١٩٦٧، باعتبارها اراضي محتلة تنطبق عليها اتفاقيات جنيف، سيما اتفاقية جنيف الرابعة، بالإضافة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان بالتبادل أحياناً وبالتوازي أحياناً أخرى، وفق ما

يحقق حماية أفضل للمدنيين وإنصاف الضحايا، ولذا فإن المركز يطالب:

١. المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الاوروبي بإدانة الاعلان الامريكي المتعلق بادعاء القدس عاصمة لدولة الاحتلال.
٢. الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤوليتها في تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير اعتبار إنها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية منذ اقرار الجمعية العامة فيها لقرار التقسيم رقم (١٨١) واعترافها بدولة اسرائيل.
٣. المجتمع الدولي بإدانة ومقاطعة المستوطنات الاسرائيلية المقاومة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واحترام قرارات مجلس الأمن، سيما القرار رقم (٢٣٣٤)ـ المتعلق بإدانة الاستيطان، والعمل على ضمان احترام اسرائيل لها .
٤. المحكمة الجنائية الدولية بأن يكون عام ٢٠١٨ عام فتح التحقيق في جرائم الاحتلال في الارض المحتلة، سيما جرائم الاستيطان والعدوان على قطاع غزة، وأن تأخذ بالاعتبار اعلان الرئيس الأمريكي بما يمثله من اشتراك في جريمة الاستيطان.
٥. المجتمع الدولي بدعم جهود المصالحة الفلسطينية بما يحقق بناء دولة ديمقراطية فلسطينية وعدم تكرار الاقتتال.
٦. المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حاسمة وحازمة ضد السياسات الاسرائيلية الرامية إلى تغيير الاوضاع في الأرض المحتلة، وخاصة سياسة هدم المنازل وتهجير القرى بما تمثله من خروقات فاضحة للقانون الدولي تصل لدرجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
٧. المجتمع الدولي بتجريم الإعدامات الميدانية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين و العمل الجاد لوقفها.
٨. كافة الدول الأعضاء في ميثاق روما المنشيء للمحكمة الجنائية الدولية بضمان مساءلة و ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
٩. الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بالوقوف عند التزاماتها بموجب المادة (١) المشتركة، والتي تستلزم احترام الاتفاقيات في كافة الظروف، وكذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، واللتين تستوجبان ملاحقة ومحاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية. وذلك من خلال تفعيل مبدأ الولاية القضائية الدولية، لتمكين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في العدالة والانصاف، وخاصة في ظل حالة الانكار لحق الفلسطينيين في العدالة أمام القضاء الاسرائيلي.
١٠. المجتمع الدولي بالعمل الجاد و الفوري من أجل إكمال إعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة.
١١. المجتمع الدولي لتحرك السريع والفوري لإرغام/ للضغط على سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لإنهاء الحصار الشامل المفروض على القطاع، والذي يتسبب بحرمان الأفراد و حركة البضائع من حرية التنقل والحركة ، وإنقاذ نحو ١،٩ مليون من سكان القطاع المدنيين الذين يعيشون حالة غير مسبوقة من التضييق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، بسبب سياسة العقاب الجماعي وتدابير الاقتصاص من المدنيين.
١٢. الاتحاد الأوروبي بالعمل على تطبيق المعايير المتعلقة بحقوق الانسان والمتضمنة في اتفاقية الشراكة الأوروبية الاسرائيلية، وإلزامها بالامتثال لها ، وكذلك باحترام تعهداته بموجب اتفاقية

حقوق الانسان الاوروبية في تعاملها مع دولة الاحتلال.

١٣. المجتمع الدولي، وخاصة الدول التي تستورد الأسلحة والخدمات العسكرية من إسرائيل، بالوفاء بالتزاماتهم الاخلاقية والقانونية و عدم الموافقة لدولة الاحتلال بجعل العدوان على قطاع غزة وسيلة لترويج الأسلحة الجديدة التي تمت تجربتها في القطاع، أو لقبول خدمات التدريب المستندة في الترويج لها إلى خبرة الميدان في العدوان على قطاع غزة، حتى لا يتم تحويل المدنيين في قطاع غزة إلى حقل تجارب للأسلحة والتكتيكات العسكرية الاسرائيلية.

١٤. الدول الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان وخاصة العهدين الدوليين، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود الاتفاقيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلزامها بتضمين حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في تقاريرها المرفوعة للجان المختصة.

١٥. الاتحاد الأوروبي وهيئات حقوق الإنسان الدولية بالضغط على قوات الاحتلال الإسرائيلي لوقفها من الاعتداء على للصيادين والمزارعين، وخاصة في المناطق الحدودية.

١٦. المجتمع الدولي و خاصة الدول العربية، للتحرك الجاد لحل مشكلة معبر رفح البري بما يكفل حرية تنقل المواطنين عبره و يحقق الأمن المصري في منطقة سيناء.

التوصيات لصناع القرار الفلسطيني:

في ضوء الجهود الحثيثة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وعلاج تبعاته، ترتفع طموحات الشعب الفلسطيني، سيما في قطاع غزة، في حل مشاكل القطاع ورفع العقوبات وإنهاء الحصار الاسرائيلي، والعمل الجاد على اطلاق الحريات واحياء المؤسسات الدستورية. ولكن، ومع انتهاء العام ٢٠١٧، ما زال الوضع الفلسطيني الداخلي يراوح مكانه، سيما في قطاع غزة، وشهد العام ٢٠١٧ فرض عقوبات من قبل السلطة الفلسطينية لحمل حركة حماس على تسليم الحكم لها في القطاع مما فاقم معاناة أهل القطاع. واستمرت خلال العام سياسة تغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وحالة تراجع الحقوق والحريات والغياب الكامل للمجلس التشريعي، وانقسام القضاء، واستمرار حوادث الفلتان الأمني، وتفاقم الأزمات الإنسانية والنقص الحاد في المواد الأساسية في قطاع غزة، ولذا فإن المركز الفلسطيني يطالب:

١. الفصائل الفلسطينية بالعمل على تذليل العقبات من أجل اتمام المصالحة الفلسطينية على قاعدة معالجة أثار الماضي والتأسيس لمرحلة انتقالية يتم العمل فيها على إنهاء الفساد وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان.

٢. الرئيس الفلسطيني برفع كافة الاجراءات العقابية عن قطاع غزة، وخاصة الخصومات من الرواتب، وتقليص الكهرباء والخدمات لقطاع غزة، سيما الخدمات الصحية والتحويلات الطبية الخارجية.

٣. طرفي المصالحة والرئيس الفلسطيني المضي قدماً في عملية المصالحة، بما في ذلك اتخاذ اجراءات تساعد في خلق أجواء لعقد انتخابات حرة ونزيهة..

٤. رئيس مجلس الوزراء والذي يشغل منصب وزير الداخلية بوقف سلسلة الاجراءات الرامية

إلى السيطرة الكاملة على الجمعيات من خلال السيطرة على مصادر تمويلها وتقييد نشاطاتها، وإلغاء كافة القرارات المتعلقة بالجمعيات والتي صدرت في ظل الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن جميعها مخالف للمعايير الدولية الملزمة للسلطة الفلسطينية كأحد المنضمين للعهدين الدوليين لحقوق الإنسان.

٥. مجلس القضاء الاعلى بالعمل على اعادة الوحدة والاعتبار للسلطة القضائية كخطوة أولى على طريق انهاء كامل للانقسام، حتى تتوفر جهة محايدة لها القدرة على الفصل في أي نزاع قد ينشأ خلال عملية اعادة الوحدة.

٦. الرئيس الفلسطيني بالامتثال لشروط المادة (٤٣) لممارسة صلاحياته في إصدار قرارات بقانون، و أبرزها شرط الضرورة القصوى (التي لا تحتمل التأخير).

٧. كتلة التغيير و الاصلاح بالتوقف عن الانعقاد باسم المجلس التشريعي، وعدم إصدار أي قانون، دون التئام حقيقي للمجلس وتوافر النصاب القانوني.

٨. الحكومة والأجهزة الأمنية بإيقاف كافة الانتهاكات الخاصة بحرية الرأي و التجمع السلمي، و محاسبة المسئولين عن هذه الانتهاكات قانونياً.

٩. بالتدخل الفوري للنيابة لإيقاف ظاهرة استدعاء المواطنين امام الأجهزة الأمنية دون إذن منها، والتشديد على أن الجهات القضائية هي الوحيدة المسؤولة عن توجيه أمر بالحضور أو الإحضار.

١٠. الجهات التنفيذية بالإفراج عن جميع المحتجزين والموقوفين بطريقة غير قانونية وبشكل فوري ودون أي تأخير. و يشدد المركز على أن مديري مراكز التوقيف و السجون مسؤولين عن عدم وجود أي محتجز بشكل غير قانوني و إلا تعرضوا للمسؤولية القانونية و لملاحقة قضائية لا تسقط بالتقادم.

١١. الجهات التنفيذية والقضائية بالعمل على وقف التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز، ومطالبة النيابة العامة بتقديم كل المشتبه بهم بارتكابها للمحاسبة، كما و يؤكد المركز على عدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن وفق ما أكده القانون الأساسي الفلسطيني.

١٢. الجهات التنفيذية بالعمل على الحفاظ على الملكية العامة، وخاصة الأرض الحكومية، و عدم التصرف فيها إلا وفقاً للقانون، والاخذ بعين الاعتبار مراعاة مصالح الأجيال القادمة. كما و يعرب المركز عن رفضه لتخصيص الأراضي كبديل عن الرواتب.

١٣. بالعمل المشترك لحل مشكلة الكهرباء والغاز، وعمل كل اللازم من أجل فتح المعابر امام الأفراد و البضائع، وخاصة معبر رفح البري.

١٤. الجهات القضائية والتشريعية بالعمل على وقف عقوبة الإعدام، والتوقف عن تنفيذ الأحكام التي صدرت، إلى حين إلغائها من التشريعات الفلسطينية.

١٥. السلطات الثلاث بالعمل على تحقيق الشفافية في مؤسسات السلطة الفلسطينية عبر تسهيل الوصول للمعلومات و توفير كافة المعلومات الخاصة بالشأن العام للجمهور بشكل استباقي، وخاصة عن طريق المواقع الإلكترونية الرسمية.

١٦. مجلس الوزراء بالعمل من أجل احترام حقوق ذوي الإعاقة من خلال تفعيل «قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين» رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، لاسيما ما يخص حقهم في مرافق مناسبة و حقهم في العمل.

١٧. السلطة التنفيذية باحترام حق التنقل للأفراد، ويشدد المركز في هذا السياق ووفق نصوص القانون الأساسي الفلسطيني على أن تقييد حرية التنقل و السفر لا تكون إلا بأمر قضائي.

الجزء الأول:

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١. جرائم القتل العمد وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

وثق المركز مقتل (٥٥)[٦] فلسطينياً على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه خلال العام ٢٠١٧، بينهم (٤٢) من المدنيين، منهم (١١) طفل، وامرأة واحدة. ومن بين إجمالي الضحايا المدنيين، وثق المركز مقتل (٢٨)[٧]في الضفة الغربية، بينهم (٨)، وامرأة واحدة، ومقتل (١٤) شخصاًفي قطاع غزة، بينهم طفلين اثنين. كما أصيب خلال ذات الفترة (١٣٩٩) شخصاً غالبيتهم من المدنيين، بينهم (٧٦٤) في الضفة الغربية، و(٦٣٥) في قطاع غزة.

وقد شكلت جرائم «الإعدام الميداني» لفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، بادعاء قيامهم، أو الاشتباه بمحاولاتهم القيام بعمليات طعن، أو دهس، أو إطلاق نار ضد عناصر أمن إسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، العنوان الأبرز لجرائم الاحتلال بحق المدنيين على مدى العام ٢٠١٧. ووثق المركز بهذا الصدد مقتل (١٨) شخصاً[٨]بدعوى محاولاتهم تنفيذ عمليات ضد جنود الاحتلال، بينهم (٣) أطفال، وامرأة واحدة. كما وثق المركز مقتل (١٥) فلسطينياً خلال المظاهرات والاحتجاجات التي نظمها الفلسطينيون ضد قوات الاحتلال وممارسات، على مدار العام، بينهم (٧) أطفال. كان من بين القتلى (٩) في الضفة الغربية، بينهم (٥) أطفال، و(٦) في قطاع غزة، بينهم طفلين. كما وثق المركز مقتل (٦) فلسطينيين قتلوا بدم بارد، بالقرب من المستوطنات أو على الحواجز العسكرية، بينهم (٣) أطفال. وقتل (٥) فلسطينيين على أيدي مستوطنين بدم بارد، و(٣) آخرون قتلوا بدم بارد، خلال عمليات اعدام خارج اطار القانون «الاغتيالات». وقتل شخص خلال اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال . وقتل مدنيان خلال عمليات قصف لمواقع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فيما قتل أحد الصيادين خلال اطلاق النار عليه من قبل البحرية الاسرائيلية في بحر غزة، وقتل أحد الأطفال وهو راعي غنم عندما انفجر فيه لغم من مخلفات الاحتلال في الضفة الغربية.[٩]

وفي قطاع غزة، صعدت قوات الاحتلال من استخدام القوة المفرطة في مواجهة أعمال الاحتجاج التي شهدتها المناطق الحدودية الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل. وقتل خلال العام (٥) فلسطينيين، بينهم طفلان، ومعاق حركياً، بالرصاص خلال مواجهات مع قوات الاحتلال، استخدمت خلالها الحجارة، على المواقع العسكرية الحصينة المنتشرة على طول الحدود. كما قتل فلسطيني آخر، وهو طفل، لدى محاولته واثنين آخرين التسلسل عبر الحدود الشرقية في رفح. وقتل فلسطينيان خلال قصف قوات الاحتلال لمواقع عسكرية تابعة للمقاومة الفلسطينية، ملاصقة لمنازل المواطنين، كما قتل (١٢) من المقاومين خلال عمليات قصف لأهداف للمقاومة وأنفاق داخل قطاع غزة.

٦. قتل خلال العام أيضاً ثلاثة فلسطينيين من مدينة أم الفحم، داخل دولة الاحتلال، بتاريخ ١٤ يوليو، خلال تنفيذهم عملية مسلحة داخل حرم المسجد الأقصى، قتل خلالها شرطيان من قوات الامن الإسرائيلية.

٧. يضاف الى ذلك، وفاة المواطن محمد جلاد،بتاريخ ١٠ فبراير متأثراً بجراحه التي اصيب بها خلال العام الماضي٦ ديسمبر، كما توفي الطفل محمد أبوهداف من القرارة، متأثرا بجراحه في قصف استهدف منزلهم في حرب عام ٢٠١٤.

٨. بينهم مواطن أردني، قتل في مدينة القدس المحتلة بدعوى محاولته طعن أحد الجنودبتاريخ ١٤ مايو.

٩. بتاريخ ٢٢ يوليو، قتل الطفل عدي عزيز نواجعة، ١٧ عاماً، من سكان مدينة يطا، جنوب الخليل، جراء انفجار لغم أرضي به أثناء رعيه الاغنام في منطقة بزيق، شمال شرق طوباس. وكان الطفل نواجعة يقيم وعائلته في خيام بتلك المنطقة النائية، التي تقيم فيها قوات الاحتلال تدريبات عسكرية.

أولاً) جرائم إعدام ميدانية

وثق المركز خلال العام ٢٠١٧، مقتل (١٨) فلسطينياً في جرائم «إعدام ميدانية»[١٠] اقترفتها قوات الاحتلال وعناصر أمنها في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، بادعاء قيامهم بتنفيذ، أو الاشتباه بمحاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس ضد جنود وعناصر أمن وإسرائيليين، في الأرض المحتلة وداخل إسرائيل، من بينهم (٨) أطفال و امرأة واحدة. وكانت أبرز النماذج على هذا النوع من الجرائم، على النحو التالي:

» بتاريخ ١٥ ديسمبر، أطلق جنود الاحتلال على حاجز (DCO) في مدينة البيرة، النار تجاه الشاب أمير عقل العدم، ١٩ عاماً، من سكان بلدة بيت أولا، غرب محافظة الخليل، وأصابوه بشكل مباشر عن قرب. وأظهرت كاميرات الصحفيين الذين كانوا يغطون الأحداث التي تدور على الحاجز بين الشبان المتظاهرين وجنود الاحتلال، قيام جنود الاحتلال باطلاق النار على شاب اقترب منهم ومعه سكين بيده، فأصابوه ووقع أرضاً، ومن ثم استمر جنود الاحتلال باطلاق النار عليه وهو ينزف. وتقدم مسعفون فلسطينيون لانقاذ الشاب، إلا أن جنود الاحتلال منعوهم من ذلك، وصادروا مفاتيح سيارة الاسعاف، فقام طاقم الإسعاف، وبمساعدة عدد من الشبان بسحب المصاب بالقوة والهروب به ركضاً مسافة تقدر بحوالي ٥٠ متراً قبل وضعه في سيارة خاصة، والتوجه به إلى إحدى المستشفيات داخل مدينة رام الله. وفي ساعات المساء، أعلن عن وفاته بعد أن أجريت له عمليات جراحية عاجله له.

» بتاريخ ٢٨ يوليو، أطلق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار على المواطن **عبد الله طقاطقة، ٢٤ عاماً**، من سكان مراح معلى، جنوب مدينة بيت لحم، وأردوه قتيلاً. قتل المذكور عندما أطلقت تلك القوات النار تجاهه أثناء سيره على الطريق الواصلة بين بلدة بيت فجار ومدينة بيت لحم، والمؤدية إلى مستوطنة «غوش عتصيون» جنوب المدينة، وادعت أنه حاول تنفيذ عملية طعن ضد أفرادها.

» بتاريخ ٢٠ يوليو، أطلق جنود الاحتلال النار تجاه المواطن **محمد حسين التنح، ٢٤ عاماً**، من سكان بلدة تقوع، شرق مدينة بيت لحم، بينما كان بالقرب من مدخل البلدة الشمالي، وأردوه قتيلاً. وادعت قوات الاحتلال أن التنح حاول تنفيذ عملية طعن، إلا أن شهود العيان الذين تواجدوا في المكان أكدوا أنهم لم يشاهدوا أية آلة حادة بجانب جثته التي كانت ملقاة على الأرض.

» بتاريخ ١٠ يوليو، أطلق جنود الاحتلال النار تجاه المواطن **محمد إبراهيم جبرين، ٢٣ عاماً**، من بلدة تقوع، شرق مدينة بيت لحم، بادعاء أنه

١٠. أظهرت تحقيقات المركز ومؤسسات حقوق الإنسان، بما فيها مؤسسات حقوقية إسرائيلية أنه كان بالإمكان تجنب حدوث كثير من حالات القتل التي تمت، لو استخدمت قوة أقل، خاصة وأن الكثير من الحالات التي ادعت قوات الاحتلال أنها محاولات طعن أو دهس، لم تكن تشكل خطورة مباشرة على حياة عناصر الأمن الإسرائيليين. كما أظهرت التحقيقات أن قوات الاحتلال وظفت القوة المفرطة دون مراعاة مبدأ التناسب في جميع الحالات، فيما ترك العديد من الضحايا ينزفون على الأرض حتى الموت دون أن تقدم لهم الرعاية الطبية من قوات الاحتلال، ولم يسمح لطواقم الإسعاف بعلاجهم. كما أثبتت التحقيقات في عدد من الحالات زيف الادعاءات الإسرائيلية بتعرض قوات أمنها لعمليات طعن أو دهس، وفبركة الوقائع، في محاولة لتبرير جرائمها بحق المدنيين، وأن ما جرى فعلياً هو عمليات قتل مباشرة وبدم بارد لمدنيين عزل، جرت تصفيتهم بدم بارد، لمجرد الاشتباه بهم أو بسبب حالة الفزع والتوتر التي أصابت جنود الاحتلال على الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، أو في محيط المستوطنات.

حاول تنفيذ عملية دهس وطعن جنود إسرائيليين كانوا متواجدين على شارع (٦٠) بالقرب من مستوطنة تقوع، جنوب المدينة. أسفر ذلك عن إصابته بعدة أعيرة نارية، ما أدى إلى مصرعه في مكان الحادث. وفي أعقاب ذلك، أعلن الناطق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي في بيان له: «أن حادث دهس وقع قرب بلدة تقوع الفلسطينية، وأن جنديا إسرائيليا أصيب بجراح طفيفة، وأن منفذ عملية الدهس ترجل من السيارة وحاول طعن جنود فتم إطلاق النار باتجاهه، ما أدى إلى قتله». ورفضت عائلة جبرين الادعاءات الإسرائيلية حول قيام نجلها تنفيذ عملية دهس، مشيرة إلى أن ما جرى هو حادث سير، لكن الجنود تسرعوا في إطلاق النار باتجاهه.

» بتاريخ ١ يونيو، أطلق جنود الاحتلال النار على الطفلة **نوف عقاب انفيعات، ١٦ عاماً**، وأصابوها بجراح خطرة، بالقرب من مستوطنة «ميفو دوتان»بالقرب من بلدة يعبد، قضاء جنين. وادعت تلك القوات ان الطفلة أصيبت أثناء محاولتها القيام بطعن ضد جنودها الذين يتولون حراسة مدخل المستوطنة. نقلت الطفلة المصابة إلى مستشفى «هيلل» في مدينة يافا داخل إسرائيل، وفي صباح اليوم التالي، أعلنت المصادر الطبية عن وفاتها.

» بتاريخ ١٣ مايو، فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار باتجاه المواطن الأردني **محمد عبد الله الكسحي**، ٥٧ عاماً، بادعاء محاولته تنفيذ عملية طعن لأحد ضباط الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة. أسفر ذلك عن إصابته بعشرات الأعيرة النارية، ما أدى إلى مصرعه على الفور. ووفق تحقيقات المركز، كان بإمكان تلك القوات اعتقال المذكور، وبخاصة أنه أصيب، وجرى شلّ حركته، إلا أنّ أحد حراس المستوطنين، قام هو الآخر بإطلاق رصاصة على رأسه مباشرة، وأجهز عليه.

» **بتاريخ ٧ مايو**، أطلق شرطي اسرائيلي النار على الطفلة **فاطمة عفيف عبد الرحمن حجيجي، ١٦ عاماً**، من قرية قراوة بني زيد، شمال غربي مدينة رام الله، بينما كانت تسير على بعد ١٠ أمتار من حاجز شرطي متواجد بشكل شبه دائم على المدخل الجنوبي لساحة باب العامود. صرخ أحد جنود الاحتلال قائلاً: «سكين»، وعلى الفور أطلق الجنود الذين كانوا متواجدين في المكان النار باتجاه الطفلة بشكل مباشر. أسفر ذلك عن إصابتها بأكثر من ٣٠ عياراً نارياً في كافة أنحاء جسدها، اخترق بعضها صدرها وخاصرتها من الجهة اليمنى، ما أدى إلى مصرعها على الفور. وأكد شهود عيان أنه، وبعد وقوع الطفلة على الأرض، تواصل إطلاق النار باتجاهها، ولم تتم محاولة إصابتها فقط، أو اعتقالها.

» بتاريخ ١٩ أبريل، قتل المواطن **صهيب مشاهرة، ٢١ عاماً**، من سكان قرية الشيخ سعد، جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة، عندما فتح جنود الاحتلال المتواجدون على مفترق مستوطنة «كفار عتصيون»، جنوب مدينة بيت لحم، النار تجاه السيارة التي كان يقودها بعد اصطدامها بحافلة نقل ركاب إسرائيلية من الخلف. ادعت تلك القوات أن المذكور حاول تنفيذ عملية دهس استهدف فيها عدداً من المستوطنين، إلا أنّ الصور التي نشرت حول الحادث ترجح أن يكون حادث سير عرضي.

» بتاريخ ٢٩ مارس، قتلت المواطنة **سهام راتب نمر، ٤٩ عاماً**، بعد إطلاق النار تجاهه من قبل قوات الاحتلال لدى مرورها في مدخل باب العمود في مدينة القدس المحتلة. ادعت تلك القوات، أن المواطنة نمر حاولت تنفيذ عملية طعن ضد أفرادها، إلا أن تحقيقات المركز تدحض تلك

الرواية. يشار إلى أن القتيلة والدة الشاب مصطفى نمر الذي قتل بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥، عندما فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار تجاه مركبة كانت تسير وسط شارع عناتا في مخيم شعفاط للاجئين، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة كان يستقلها مع قريب له، ما أسفر عن مقتله، وإصابة قريبه.

ثانياً) جرائم قتل خلال المواجهات والاحتجاجات

تصاعدت جرائم قتل المدنيين، أثناء المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، خلال الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٧. وتشهد الأرض الفلسطينية المحتلة موجة من الاحتجاجات والتظاهرات ضد قوات الاحتلال، احتجاجاً على قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بتاريخ ٦ ديسمبر، نقل السفار الامريكية الى مدينة القدس المحتلة. وقد سقط خلال هذه الهبة الشعبية عداداً من الفلسطينين.

وعلى مدار العام، قتل (٩) فلسطينيين، خلال تظاهرات واحتجاجات أسبوعية نظمها الفلسطينيون ضد اجراءات الاحتلال القمعية وسياساته في الارض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاستيطان ومصادرة الاراضي. كما سقط المزيد من الفلسطينيين خلال المظاهرات والاحتجاجات اندلعت لدى اقتحام قوات الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وقتل (٦) فلسطينيين خلال تظاهرات واحتجاجات نظمها فلسطينيون على الحدود الشرقية لقطاع غزة، بمحاذاة الشريط الفاصل مع دولة الاحتلال.

وفي المجمل قتل خلال العام (١٥) فلسطينياً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينهم (٩) في الضفة، بينهم (٥) أطفال و (٦) في قطاع غزة، بينهم (٢) طفلان. كما أصيب خلال تلك المواجهات (١٢٨٩) مواطن، بينهم (٦٧٥) في الضفة، و(٦١٤) في غزة.

» بتاريخ ٢٣ ديسمبر، أعلنت المصادر الطبية داخل المستشفى الإندونيسي بجباليا، شمال القطاع، وفاة **المواطن شريف العبد محمد شلاش، ٢٨ عاما،** من سكان مخيم جباليا شمال قطاع غزة، الذي كان يرقد داخل قسم العناية المركزة منذ إصابته بعيار ناري في البطن مساء يوم الأحد الموافق ١٧ ديسمبر، أطلقه تجاهه جنود الاحتلال بينما كان يشارك في تظاهرة احتجاجية وقعت شرق مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا.

» بتاريخ ٢٢ ديسمبر، قتل المواطن محمد نبيل محيسن، ٣٠ عاماً، من حي الشجاعية، عندما أطلق عليه جنود الاحتلال النار قرب معبر ناحال عوز، شرق مدينة غزة، قرب الشريط الحدودي. وكان عشرات الشبان والفتية قرب الشريط الحدودي مع إسرائيل، قد تجمعوا وأشعلوا إطارات سيارات، ورشقوا قوات الاحتلال المتمركزة خلف الشريط بالحجارة، احتجاجًا على إعلان الرئيس الأمريكي القدس عاصمة لإسرائيل.

» وفي ظروف مماثلة، وخلال الفترة نفسها، أطلق جنود الاحتلال قنابل مسيلة للدموع، وأعيرة نارية باتجاه المتظاهرين، الذين تجمعوا على بعد عشرات الأمتار من الشريط الحدودي مع إسرائيل، قرب معبر بيت حانون، شمال قطاع غزة، ما أدى إلى مقتل **المواطن زكريا أدهم حسين الكفارنة،** ٢٠ عاما، من سكان حي الأمل ببلدة بيت حانون، بعد إصابته بعيار ناري في الصدر، أثناء تواجده قرب بوابة عبور المركبات «الطريق الأسفلتي» على المعبر.

» **بتاريخ ١٥ ديسمبر**،: أطلق جنود الاحتلال النار على المواطن إبراهيم أبو ثريا، ٢٩ عاماً، وهو

معاق حركياً، ومبتور القدمين، وأصابوه برصاصة في رأسه، أثناء تواجده على بعد ٣٠ متراً من الشريط الحدودي، شرق مدينة غزة، وأردوه قتيلاً. كما قتل الشاب ياسر ناجي سكر، ٢٣ عامًا، أيضاً جراء إصابته بعيار ناري في مقدمة الرأس. وكان الاثنان ضمن مجموعة من المتظاهرين، رشقوا جنود الاحتلال المتمركزين خلف الشريط الحدودي، داخل الابراج العسكرية الحصينة، بالحجارة، ورفعوا الاعلام الفلسطينية.

» بتاريخ ٨ ديسمبر، أطلق جنود الاحتلال النار على المواطن **محمود المصري، ٢٩ عاما**، من خان يونس، وأردوه قتيلاً. وكان المصري ضمن عشرات الشبان الذين تظاهروا على بعد عشرات الأمتار من الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شرق مدينة خان يونس، وقاموا برشق الجنود بالحجارة.

» قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٨ يوليو، الطفل **عبد الرحمن أبو هميسة، ١٦ عاما**، وذلك عندما فتحت تلك القوات نيران أسلحتها تجاه عشرات الأطفال والفتية الذين تظاهروا بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع وإسرائيل، شرق مخيم البريج، وسط قطاع غزة، رفضا وتنديدا بالانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى.

» بتاريخ ٢٧يوليو، أعلن عن وفاة المواطن **محمد كنعان، ٢٦ عاماً**، من سكان بلدة حزما، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، متأثرا بجروحه التي أصيب بها خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في مسقط رأسه. وكان كنعان قد أصيب بتاريخ ٢٤ يوليو، عندما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة حزما، شمال القدس، وفتح أفرادها النار تجاه عشرات الأطفال والشبّان الفلسطينيين الذين تظاهروا ضدها، فأصابوه بجراح، نقل على اثرها الى مجمع فلسطين الطبي برام الله.

» بتاريخ ٢١ يوليو، اندلعت مواجهات عنيفة في مدينة القدس المحتلة، عقب صلاة الجمعة بين جموع المصلين وجنود الاحتلال الإسرائيلي. استمرت تلك المواجهات حتى ساعات المساء، وأسفرت عن مقتل (٣) مدنيين فلسطينيين، بينهم طفلان، قُتِلَ أحدهما برصاص مستوطن، وإصابة (٨٤) مدنياً. ففي حي رأس العامود، لاحق مستوطن أحد الأطفال وهو محمد داوود شرف، ١٧ عاماً، وأطلق النار عليه من مسافة قصيرة، واصابه برصاصتين في رقبته، أدتا الى مقتله على الفور. وفي حي الطور، شرق المدينة، أصيب المواطن **محمد حسن أبو غنام، ٢٠ عاما**، برصاصات في صدره، جراء اطلاق النار عليه من قبل جنود الاحتلال. وفي بلدة أبو ديس، قتل الطفل **محمد محمود لافي، ١٧ عاماً**، بعدة أعيرة نارية في صدره أصابت واحدة منها قلبه. نقل المصاب بواسطة سيارة إسعاف تابعة لجمعة الهلال الأحمر الفلسطيني إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله، حيث أعلن عن وفاته.

» بتاريخ ٩ يونيو، أطلق جنود الاحتلال تجاه المتظاهرين بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة إسرائيل، شرق المقبرة، شرقي جباليا، شمال قطاع غزة، حيث اشعل شبان اطارات السيارات ورشقوا قوات الاحتلال المتمركزة خلف الشريط المذكور بالحجارة. أدى إطلاق النار الى اصابة **عائد خميس محمود جمعة، ١٩ عاماً**، من سكان جباليا البلد، بعيار ناري في الرأس، وقتل على الفور، كما اصيب ١٨ آخرين، بينهم طفلان، أثناء تواجدهم جميعاً في مسافات تتراوح بين ٥٠ إلى ١٥٠ مترًا من الشريط الحدودي.

» بتاريخ ٦ يونيو، اطلق جنود الاحتلال المتمركزين خلف الشريط الحدودي، شرق مدينة خان يونس النار على متظاهرين اشعلوا اطارات السيارات،

ورشقوا قوات الاحتلال المتمركزة بالحجارة. أسفر اطلاق النار عن مقتل الشاب **فادي ابراهيم النجار، ٣٢ عاماً**، من سكان بلدة بني سهيلا، وإصابة مواطنين آخرين.

الطفل المصاب أحمد بربخ جراء إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال.

ثالثاً) جرائم قتل مدنيين خلال قصف أهداف للمقاومة في غزة[١١]

قتل خلال العام مدنيان فلسطينيان،[١١] خلال هجمات نفذتها قوات الاحتلال الاسرائيلي استهدفت مواقع للمقاومة الفلسطينية بالقرب من التجمعات السكانية، في أنحاء متفرقة من قطاع غزة. كما أصيب في تلك الهجمات (٦) مدنيين، بينهم طفل.

» بتاريخ ٨ ديسمبر، قتل المواطن **ماهر عطا الله، ٥٤ عاما**، عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية موقعاً تابعًا لكتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، جنوب شرق بلدة بيت لاهيا، شمال القطاع. أصيب عطا الله، الذي يبعد منزله عن الموقع المستهدف مسافة ١٠٠ متر، برضوض في أنحاء متفرقة من جسده وهبوط حاد في نبضات القلب، حيث أنه كان يعاني من مرض في القلب. كما أصيب في الجريمة (٢١) مواطناً، بينهم (٧) أطفال، و(٤) سيدات.

١١. تمكنت طواقم الانقاذ من انتشال جثماني اثنين من أفراد المقاومة في موقع أبو جراد، جنوب مدينة غزة، الذي تعرض لغارة جوية نفذتها طائرات الاحتلال الإسرائيلي الساعة فجر السبت الموافق ٩ ديسمبر، والقتيلان هما: محمود محمد عبد القادر العطل، ٢٦ عاماً، ومحمد محمد جبر الصفدي، ٢٥ عاماً.
١٢. بتاريخ ٦ ديسمبر، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى غزة الأوروبي في مدينة خان يونس، عن وفاة الطفل محمد أبو هداف، ٩ أعوام، من سكان القرارة، شمال شرق المدينة المذكورة، متأثرًا بإصابته الخطيرة خلال عدوان ٢٠١٤. وأفادت عائلته أنه أصيب بجروح خطيرة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٨، عندما أطلقت طائرة حربية إسرائيلية صاروخاً تجاه تجمع للمواطنين في حي أبو هداف في البلدة المذكورة، ما أدى في حينه إلى مقتل وإصابة (٩) مواطنين، وأصيب هو بشظايا في مختلف أنحاء جسمه، وفي نخاعة الشوكي، ما أدى إلى إصابته بالشلل، وبقيت حالته الصحية سيئة منذ إصابته، إلى أن وافته المنية

رابعاً) جرائم قتل على الحواجز العسكرية، وبالقرب من المستوطنات

قتلت قوات الاحتلال (٦) فلسطينيين على الحواجز العسكرية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، وفي محيط المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية، بدعوى الاشتباه في نواياهم تنفيذ عمليات ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه، بينهم (٣) أطفال. وفي كل الحالات قتل الفلسطينيون بدم بارد، وفي ظروف تسمح لتلك القوات بالسيطرة عليهم، دون ايقاع الأذى البليغ بهم، بما في ذلك اعتقالهم.

» بتاريخ ١٩ نوفمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز زعترة، جنوب مدينة نابلس، الطفل **قتيبة زياد يوسف زهران، ١٧ عاماً**، من سكان بلدة علار، شمال مدينة طولكرم. وذكر شهود عيان أن الطفل زهران كان يسير بالقرب من محطة لتوقف الحافلات، على مسافة تقدر بحوالي مئتي متر جنوب الحاجز المذكور. صرخ به أحد الجنود للتوقف، إلا أن الجندي المتمركز داخل البرج العسكري المقام وسط الحاجز أطلق النار تجاهه بشكل مباشر، ما أسفر عن إصابته بجراح بالغة الخطورة. وبعد حوالي ساعة من إصابته أعلن أنه فارق الحياة. ادعت قوات الاحتلال أن الطفل المذكور حاول تنفيذ عملية طعن ضد أحد أفراد قوات (حرس الحدود) التي تشرف على حاجز زعترة، فتم تحييده.

» بتاريخ ١٢ يوليو، أطلق جنود الاحتلال الذين اقتحموا مخيم جنين، النار تجاه دراجة نارية يقودها المواطن **سعد ناصر حسن عبد الفتاح صلاح، ٢٠ عاماً**، من سكان الحارة الشرقية في مدينة جنين، ويجلس خلفه الطفل **أوس محمد يوسف سلامة، ١٧ عاماً**، من سكان المخيم، من مسافة أربعة أمتار. أسفر ذلك عن إصابة سائقها، وسقوطه على الأرض، وإصابة الطفل سلامة، وترجله عنها وسيره مسافة تقدر بحوالي ٥٠ متراً قبل سقوطه على الأرض. نقل المذكوران إلى مستشفى الشهيد د. خليل سليمان الحكومي في مدينة جنين، وأعلن عن وفاتهما في وقت لاحق.

» بتاريخ ٢٢ مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حاجز «الكونتينر»، على طريق واد النار، شمال شرقي مدينة بيت لحم، الطفل **رائد أحمد عيسى جرارحة (ردايدة)، ١٥ عاماً**، من سكان قرية العبيدية، شرق مدينة بيت لحم، وذلك بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن عند حاجز «الكونتينر». أسفر ذلك عن إصابته بعدة أعيرة نارية، ومصرعه على الفور في مكان الحادث.

» بتاريخ ٢٣ مارس، فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزون داخل أحد الأبراج العسكرية المقامة على الأطراف الغربية لمستوطنة «بيت إيل»، شمال مدينة رام الله، والمحاذية لمخيم الجلزون من الجهة الشرقية، النار تجاه سيارة مدنية كان في داخلها (٥) مواطنين فلسطينيين، بينهم (٣) أطفال، وهم من سكان المخيم المذكور. أسفر إطلاق النار عن إصابة الطفل **محمد محمود إبراهيم حطاب، ١٧ عاماً**، بعيارين ناريين في الصدر والكتف، وفارق الحياة بعد وقت قصير من إصابته. كما وأصابت تلك القوات (٤) مواطنين آخرين، بينهم طفلين، توفي منهما الطفل **جاسم نخلة**، متأثراً بجراحه بتاريخ ١٠ أبريل.

خامساً) جرائم الاغتيال لناشطين فلسطينيين

وثق المركز اقتراف قوات الاحتلال جريمة اغتيال واحدة خلال العام ٢٠١٧، وقعت في الضفة الغربية، أسفرت عن مقتل (٣) فلسطينيين.

» بتاريخ ١٦ يوليو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطن **عمار أحمد الطيراوي، ٣٤ عاماً**،

وهو أحد الذين تدعي أنه مطلوب لديها، وذلك عندما اقتحمت قرية كفر عين، شمال غربي مدينة رام الله، وحاصرت مزارع تستخدم لتربية الدواجن على الأطراف الشرقية للقرية المذكورة. ولحظة اقتحامها سُمِعَ صوت إطلاق نار كثيف مصدره تلك المنطقة، وبعد انسحابها، هرع عدد من الأهالي إلى المنطقة المذكورة، وشاهدوا بركة من الدماء في المنزل الزراعي، وآثار دماء على الشارع العام، ولم يعثروا على جثة أي مواطن. هذا واعتقلت تلك القوات ابن عم القتيل، والذي كان يتواجد في مزرعة والده، واقتادته معها، فيما احتجزت جثة القتيل.

» بتاريخ ١٠ يناير، قتل جنود الاحتلال الشاب **محمد صبحي الصالحي، ٣٣ عاماً**، من مخيم الفارعة، جنوب مدينة طوباس، لدى محاولتها اعتقاله من منزله. ووفقا لما افادت به والدته، فقد حاصر جنود الاحتلال المنزل بهدف اعتقال ابنها، واقتحموا المنزل، فسمع محمد ووالدته جلبة في الممر، وخرجا من غرفة النوم. عندما شاهدت والدته الجنود، وقفت حاجزاً بينه وبينهم، فطلب منها أحد الجنود الجلوس على كرسي بلاستيك كان موجوداً في المكان، وعندما رفضت أجلسها بالقوة. تكرر وقوفها حاجزاً بينها وبين ابنها مرتين أخريين، وفي المرة الثالثة دفعها الجندي بقوة، وأجلسها على الكرسي، ثم سحب مسدساً كاتما للصوت من على جانبه، وأطلق خمسة أعيرة نارية تجاهه مباشرة، ومن مسافة صفر، فاخترقت رقبته وصدره ويده والإبط والحوض والفخذ من الجهة اليسرى للجسم، وأرداه قتيلاً أمام أعين والدته المسنة.

» بتاريخ ٩ أغسطس، اغتالت قوات الاحتلال الشاب **رائد سعد الصالحي، ٢٢ عاماً**، داخل منزله في مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم، حيث أصابته بجراح خطيرة واعتقلته ومن ثم توفي متأثرا بجراحه.

سادساً) جرائم قتل على أيدي مستوطنين

وثق المركز مقتل (٥) مواطنين، بينهم طفل، على أيدي مستوطنين في الضفة الغربية، جميعهم قتلوا بدم بارد. وكانت الجرائم على النحو التالي:

» بتاريخ ٣٠ نوفمبر، اقتحمت مجموعة من المستوطنين منطقة رأس النخيل، شرق قرية قصرة، جنوب شرق مدينة نابلس، وكان بعضهم مسلحاً. أطلق أحدهم النار تجاه المواطن **محمود أحمد زعل عودة، ٤٨ عاماً**، الذي كان يعمل في أرضه، وأصابه بعيار ناري في صدره واخترق القلب. وعلى الفور هرع عدد من أهالي القرية إلى مكان الجريمة، وحاولوا إنقاذ حياة المصاب، لكنه لفظ أنفاسه الأخيرة بين أياديهم. على أثر ذلك وقعت مواجهات بين المستوطنين وأهالي القرية الغاضبين، فهرعت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي لحماية المستوطنين، وأطلق أفرادها النار تجاه الأهالي، ما أسفر عن إصابة المواطن **فايز فتحي درويش، ٤٧ عاماً**، بشظايا أعيرة نارية في الركبة اليمنى، وتم نقله إلى مستشفى رفيديا الجراحي في مدينة نابلس لتلقي العلاج.

» بتاريخ ٣١ اكتوبر، قُتِلَ **المواطن محمد عبد الله علي موسى، ٢٦ عاماً**، من سكان قرية دير بلوط، غرب مدينة سلفيت، وأصيبت شقيقته **لطيفة، ٣٣** عاماً، بجراح، جراء إطلاق أحد المستوطنين النار تجاههما بينما كانا يقودان سيارة تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية، على مدخل مستوطنة «حلميش»، المقامة على أراضي قرية النبي صالح، شمال غرب مدينة رام الله. ووفقا لشهود عيان، وصل الشقيقان الى البوابة الحديدية المقامة على مدخل قرية النبي صالح، فطلب منهما جنود الاحتلال المتمركزون هناك التوقف للاشتباه في السيارة على ما يبدو، فأسرع السائق في قيادة سيارته باتجاه دوار مدخل مستوطنة «حلميش» الذي يبعد حوالي (٢٠٠) متر عن المدخل المذكور. وفور خروج

السيارة من الدوار المقام على مدخل المستوطنة المذكورة، أطلق مستوطن ثلاثة أعيرة نارية تجاههما، اخترقت الزجاج الأمامي للسيارة،

» بتاريخ ٢١ يوليو، قام أحد المستوطنين بملاحقة الشبان الذين رشقوا قوات الاحتلال بالحجارة بالقرب من مدخل مستوطنة «معليه زيتيم» المقامة وسط حي رأس العامود، شرق مدينة القدس المحتلة. اعتلى المستوطن جدار المستوطنة، وصوب سلاحه وأطلق النار تجاه الطفل **محمد محمود داود شرف، ١٧ عاماً**، وأصابه برصاصتين في رقبته. حاول الشبان إسعافه، إلا انه لفظ أنفاسه الأخيرة قبل أن يصل إلى أحد المراكز الصحية القريبة من الحي.

» بتاريخ ١٨ مايو، قُتِلَ المواطن **معتز حسين بني شمسة، ٢٢ عاماً**، من بلدة بيتا، جنوب نابلس، جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد المستوطنين، وسط مدينة نابلس. وكانت حافلات فلسطينية قد توقفت أمام مبنى مديرية تربية جنوب نابلس، على شارع رام الله – نابلس الرئيس، وشرع عدد من المواطنين باغلاق الشارع في الاتجاهين وقطع الطريق في إطار خطوات دعم مطالب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وفي حوالي الساعة ١٢:١٠ ظهراً، وصلت سيارة بيضاء اللون، تحمل لوحة تسجيل إسرائيلية، ويقودها مستوطن يضع قبعة المتدينين اليهود على رأسه، قادمة من مفترق زعترة تجاه مدينة نابلس. حاول سائقها، بعد اجتيازه السيارات بسرعة فائقة، دهس عدد من المحتجّين. وعندما شاهده سائق سيارة إسعاف فلسطينية قطع الطريق عليه، فأخرج المستوطن مسدساً، وأطلق النار عليهم. أسفر ذلك عن إصابة المواطن بني شمسة بعيار ناري في الرأس، ولفظ أنفاسه الأخيرة على الفور. كما وأصيب المصور الصحفي **مجدي محمد سليمان اشتية، ٣٥ عاماً**، ويعمل في وكالة (اشوتيدبرس) بعيار ناري في اليد اليمنى.

» بتاريخ ١ مارس، قُتِلَ المواطن **سعدي محمود علي قيسية، ٢٥ عاماً**، من سكان حي الدير، وسط بلدة الظاهرية، جنوب مدينة الخليل، بعد إطلاق النار عليه من قبل أحد المستوطنين القاطنين في البؤرة الاستيطانية «حفات مور» القريبة من مستوطنة «تينا» والمقامتين على أراضي المواطنين المصادرة غرب البلدة المذكورة. ادعى الإعلام العبري أن المواطن الفلسطيني حاول تنفيذ عملية طعن ضد أحد المستوطنين. ولم يتوفر شاهد عيان محلي لتأكيد أو نفي الرواية الإسرائيلية كون الجريمة وقعت داخل حدود البؤرة الاستيطانية المذكورة. هذا وقامت قوات الاحتلال بنقل جثته إلى جهة غير معلومة، واحتجازها لديها.

سابعاً) جرائم قتل وإصابة الصيادين

وثق المركز مقتل صياد فلسطيني في غزة، خلال ممارسته عمله بمهنة الصيد في بحر غزة، بعدما اطلقت عليه البحرية الاسرائيلية النار وهو على متن قاربه، عن بعد مسافة ثلاثة أمتار. كما وثق إصابة (١١) صياد بينهم طفل خلال العام، أثناء ممارستهم الصيد في المناطق المسموح بها في عرض البحر.

» بتاريخ ١٦ مايو، توفي الصياد **محمد ماجد فضل بكر، ٢٥ عاماً**، متأثراً بجراحه التي أصيب بها، بعد أن فتح أفراد جنود قوات البحرية الإسرائيلية المحتلة النيران تجاه القارب الذي كان على متنه برفقة إخوانه وابن عمه في بحر شمال غزة، في اليوم السابق. وكان زورق اسرائيلي قد طارد قارب الصيد الفلسطيني وعلى متنه أربعة صيادين، وهم: عمران ماجد بكر، ٣٣ عاماً وشقيقيه، فادي، ٣٢ عاماً ومحمد ماجد بكر، ٢٥ عاماً، وابن عمهم الصياد محمد زياد حسن بكر، ٣٢ عاماً، وجميعهم من سكان مدينة غزة، وذلك على عمق نحو ٣ أميال بحرية من الشاطئ، قبالة الواحة شمال غرب مدينة غزة. وقد فر الصيادون بقاربهم تجاه الجنوب، غير أن الزورق المطاطي، والذي كان

على متنه ٨ جنود مسلحين ببنادق آلية، تابعوا مطاردة القارب، وتمكنوا من إصابته مباشرة في محركه، ما أدى إلى توقفه، قبالة مقر المخابرات غرب مدينة غزة، وإصابة الصياد عمران بعيارين معدنيين في الساق والبطن. وقام أحد جنود القوات البحرية بإطلاق النيران، ومن مسافة ٣ أمتار تجاه الصيادين، ما أدى لإصابة الصياد محمد بكر بعيار ناري في أعلى البطن، وسقوطه على أرضية القارب وخروج جزء من أمعائه. وقد أجبر جنود البحرية الإسرائيلية الصيادين على نقل المصاب إلى القارب المطاطي في عرض البحر، وانطلقوا به تجاه مدينة المجدل. وقد أعلن عن وفاة الصياد محمد بكر في حوالي الساعة الرابعة والنصف من ظهر يوم أمس متأثراً بجراحه في مستشفى بارزيلاي، داخل دولة الاحتلال وتم نقل جثمانه إلى مستشفى الشفاء بغزة .

ثامناً) جرائم قتل أطفال

قتلت قوات الاحتلال (١١) طفلاً فلسطينياً، في سياقات مختلفة، بينهم (٤) أطفال خلال مواجهات واحتجاجات مع قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، و(٨) أطفال خلال حالات ادعت قوات الاحتلال أنهم حاولوا طعن جنود الاحتلال أو مواطنين إسرائيليين، بعضهم تقل أعمارهم عن ال (١٤) عاماً؛ وطفل قتل على أيدي مستوطنين. وقد سرد التقرير تفاصيل مقتلهم في البنود أعلاه.

٢. استمرار الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٧ فرض مزيد من إجراءات الحصار والقيود على حرية الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ففي قطاع غزة تواصل الحصار للعام الحادي عشر على التوالي، واستمرت القيود على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ونجم عن استمرار الحصار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر ونسبة البطالة. كما لا يزال سكان قطاع غزة محرومين من حقهم في التنقل والوصول إلى خارج القطاع أو العودة إليه بحرية، ما تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع بشكل غير مسبوق.

وفي الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٧. وفي أعقاب تزايد أعمال الاحتجاج التي شهدتها الأراضي المحتلة لرفض الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في المسجد الأقصى في شهر يوليو، ورفض قرار الرئيس الأميركي بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، في شهر ديسمبر، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة.

أولاً/ استمرار حصار قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام ٢٠١٧ حصار قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وفرضت مزيد من القيود المشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد.

فعلى صعيد حركة الأفراد، شهد عام ٢٠١٧ ارتفاع نسبة رفض التصاريح التي تمنحها السلطات المحتلة للفئات محددة تسمح بموجبها لهم باجتياز معبر بيت حانون «ايريز». وأدى ذلك إلى تراجع عدد المرضى المسموح لهم باجتياز المعبر، كما تراجع عدد مرافقي المرضى، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة «جسر اللنبي» وأصحاب الحاجات شخصية، المواطنين (كبار السن) المسموح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى، المواطنين المسيحيين المسموح لهم بحضور احتفالات الأعياد بمدينة بيت لحم بالضفة الغربية المحتلة.

وفي سياق متصل واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٧ استخدام معبر بيت حانون «ايريز» كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، بمن فيهم حالات اعتقال بحق تجار، مرضى أو مرافقي المرضى أثناء مرورهم عبر المعبر. صورة رقم (٢)

معاناة المواطنين في التنقل عبر معبر ايرز للعلاج.

واستمر خلال عام ٢٠١٧ الاغلاق شبه الدائم لمعبر فتح معبر رفح الحدودي، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق ٣٤٣ يوماً بنسبة ٩٣,٩٪ من مجمل أيام العام، ولم يتم فتحه خلال العام سوى ٢٢ يوماً، بواقع ٦,١٪ من مجمل أيام العام، وقد أدى ذلك إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وما زال عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين للسفر، بحسب وزارة الداخلية في غزة، أكثر من ٣٠،٠٠٠ شخصاً، غالبيتهم من المرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع، طلبة الجامعات في الخارج، والذين لديهم تصاريح إقامة أو تأشيرات سفر لدول العالم، وذلك عدا عن الآف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات السفر، بسبب

إغلاق باب التسجيل. ووفقاً لنفس المصدر فإن أعداد المسافرين الذين غادروا قطاع غزة عبر المعبر خلال هذا العام وصل إلى ٦،٩٨٨ مسافر، فيما بلغ عدد القادمين للقطاع ٦،٩٦٨ مسافر، أما المرجعين من الجانب المصري فوصل عددهم إلى ٥٥٠ شخصاً .

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد وثق المركز إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال عام ٢٠١٧ لمدة (١١٢) يوماً أي ما نسبته (٣٠,٦٪) من مجمل أيام العام.

كما واصلت سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام». وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام ١١٨ صنفاً، غير أن هذه الاصناف تحتوى مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف «معدات الاتصال» يشمل وحده عشرات السلع. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وتتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام» بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم للعام الحادي عشر على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية)، حيث بلغ عدد الشاحنات التي سمح بتصديرها طول العام ٥٥٤ شاحنة. وتشكل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال عام ٢٠١٧، بحسب توثيق المركز، نحو ١٪ من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في يونيو ٢٠٠٧، والتي كانت تصل إلى نحو ٤٥٠٠ شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور

الأوضاع الاقتصادية وإغلاق مئات المصانع، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة والملابس وعشرات مصانع الأثاث المنزلي والمكتبي التي تشتهر بجودتها العالية، وتسريح آلاف العمال، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، ما رفع نسبة الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

وقد نجم عن سياسة الحصار المستمر والخنق الاقتصادي والاجتماعي بروز مؤشرات خطيرة على مستوى الأوضاع الإنسانية التي يعيشها السكان، وتدهورت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الغزيين بفعل التأثيرات الخطيرة، وطويلة الأجل، لسياسات السلطات المحتلة الإسرائيلية التي نجحت في تقويض أية فرص حقيقية لإنعاش اقتصاد القطاع، وإعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية فيه.

كما أدى الحصار إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد تسبب فرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات الغزية، إضافةً إلى تدمير نحو ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية العاملة خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في شلل أصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجراء ذلك بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة ٢٠٧،٠٠٠ فرد، بمعدل ٤١,٧٪، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٧. وبلغ معدل الفقر في قطاع غزة ٣٨,٨٪، ويصنف أكثر من ٤٧٪ من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

كما انعكس استمرار الحصار سلباً على حق سكان قطاع غزة في التعليم. فما يزال الآلاف من طالبات وطلاب قطاع غزة محرومين من فرصة التعليم في جامعات الضفة الغربية، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعتبر حيوية وضرورية لسكان القطاع. وجراء ذلك أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من الطلبة الغزيين، بعد أن كانت نسبتهم تزيد عن الرُبع (٢٦٪) في العام ١٩٩٤.

على صعيد الأوضاع الصحية، تسبب الحصار في انتهاك حق سكان القطاع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة ممكن بلوغه. فقد واصلت السلطات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٧ حرمان المرضى من العلاج في الخارج، وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر ١١،٩٩٣ من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. وتتبع سلطات الاحتلال الاسرائيلية مجموعة من المعيقات التي تعمد من خلالها إلى حرمان مرضى القطاع من العلاج في الخارج، وأهمها: منع سفر المرضى من دون إبداء أسباب، حرمان المرضى من السفر لأسباب عائلية، اعتقال المرضى على معبر بيت حانون «ايريز»، ابتزاز المرضى ومساومتهم على التعاون مع سلطات الاحتلال، التحقيق مع المرضى، التأخير في الرد على المرضى، عدم الاهتمام والاكتراث بمواعيد علاج المرضى، اعتقال مرافقي المرضى، فرض قيود مشددة على مرافقي المرضى، ومساندة القضاء الإسرائيلي لممارسات السلطات المحتلة الخاصة بمنع علاج المرضى.

كما شهد قطاع غزة خلال عام ٢٠١٧ نقصاً خطيراً في الأجهزة والأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية اللازمة لسكان القطاع. فوفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد الأجهزة والمعدات الطبية المتعطلة في مستشفيات الوزارة ٣٠٠ جهازاً من أصل ٦١٠٠ جهاز، كما بلغ عدد الأصناف الصفرية من الأدوية في شهر أبريل ٢٠١٧، ما يعادل ١٤٥ من أصل ٥٢٠ صنفاً دوائياً مدرجة على القائمة الأساسية لأدوية وزارة الصحة، أي أن نسبة العجز في الأدوية الأساسية بلغت ٢٧,٨٪، في حين بلغ عدد الأصناف التي يكفي رصيدها لأقل من ٣ شهور ٨٠ صنف دوائي، أي ما نسبته ١٥,٣٪. ووفقاً

لنفس المصدر، فقد بلغت نسبة العجز في المهمات الطبية الصفرية في شهر أبريل ٢٠١٧، ٢٨٠ صنفاً، أي ما يعادل ٣٠,٩٪ من أصل ٩٠٤ أصناف مدرجة على القائمة الأساسية لمهمات وزارة الصحة، فيما بلغ عدد الاصناف التي يكفي رصيدها لأقل من ثلاثة شهور ٨٠ صنف، أي ما نسبته ٨,٨٪. وتشمل قائمة الأدوية الصفرية أصنافاً ضرورية تخص أقسام الحضانة، العمليات الجراحية، جراحة المناظير، العناية المركزة، جراحة العظام، ورق تخطيط القلب والولادة، جميع أصناف القسطرة البولية، جراحة العيون، أفلام الأشعة المقطعية، وأصناف أخرى تستخدم في عمليات التخدير والتنفس الصناعي، إضافة إلى البلاستر والحقن بمختلف المقاسات.

ثانياً: القيود على الحركة في الضفة الغربية

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيودها التعسفية على حركة السكان المدنيين في الضفة الغربية المحتلة خلال العام ٢٠١٧، وكرّست من خلالها سياسة العقاب الجماعي، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية. ففي أعقاب تزايد أعمال الاحتجاج التي شهدتها الأراضي المحتلة لرفض الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في المسجد الأقصى في شهر يوليو، ورفض قرار الرئيس الأميركي بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، بتاريخ ٦ شهر ديسمبر ٢٠١٧، فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين، وحركة تنقل البضائع بين محافظات الضفة. يؤكد المركز أن سلطات الاحتلال تنتهك في تلك الإجراءات الحق في حرية الحركة والتنقل للمدنيين الفلسطينيين على نطاق واسع، وتستخدمه في إطار سياسة العقاب الجماعي ضدهم، إذ أن وتيرة هذه القيود تتصاعد وتنخفض تبعاً للأوضاع الميدانية على الأرض.

وخلال عام ٢٠١٧ بلغ عدد الحواجز الثابتة (٩٨) حاجزاً، من بينها (٥٩) حاجزًا داخليًا منصوبًا في عمق الضفة الغربية، و(١٨) حاجزاً في منطقة H2 في مدينة الخليل التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية. ومن بين مجموع تلك الحواجز هناك (٣٩) حاجزاً مقاماً على امتداد الخط الأخضر (خط الهدنة)، وتعتبر معابر حدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. هذا فضلاً عن إقامة مئات الحواجز الفجائية، وغيرها من المعيقات المادية كالبوابات الحديدية، والسواتر الترابية والصخور. هذا وتدير شركات حراسة خاصة إسرائيلية جزءاً من الحواجز تحت إشراف إدارة المعابر في قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي. وخلال هذا العام، ضاعفت قوات الاحتلال من نصب الحواجز الفجائية على مفترقات الطرق الرئيسة بين المدن الفلسطينية بشكل عشوائي، كما وتقوم بإغلاق العديد من الشوارع المخصّصة للمستوطنين أمام حركة المدنيين الفلسطينيين، والتي تسمح لهم باستخدامها في بعض الأوقات، مما زاد من معاناتهم.

وفي مدينة القدس المحتلة، ففضلاً عن استمرار فرض الحصار عليها وعزلها تماماً عن محيطها، وحظر دخول المواطنين الفلسطينيين من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة من الضفة والقطاع إليها إلا بشروط محددة، وعلى نطاق ضيّق، استمرت قوات الاحتلال في فرض حصارها على الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. ففي أعقاب وقوع اشتباك مسلح في ساحات المسجد الأقصى بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤، بين ثلاثة فلسطينيين من سكان مدينة أم الفحم داخل إسرائيل، وشرطة الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة بشكل دائم على أبواب المسجد، أغلقت سلطات الاحتلال المسجد، وفرضت قيوداً مشدّدة على حركة المدنيين الفلسطينيين داخل أحياء المدينة وضواحيها، وبلداتها لعدة أسابيع. وطالت تلك الإجراءات إقامة العديد

من البوابات الإلكترونية، والحواجز الشرطية داخل أحياء البلدة القديمة، وعلى مداخلها. لقد حرمت تلك الإجراءات المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الدخول إلى المدينة المحتلة، كما وحرمت سكان المدينة الفلسطينيين من التمتع بحياتهم الطبيعية.

توظّف قوات الاحتلال العديد من الحواجز العسكرية الداخلية كمعابر حدودية لتعزل من خلالها مناطق مُصَنَّفَةً بمناطق(c) بأكملها عن باقي مناطق الضفة، كما هي الحال في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومنطقة الأغوار على امتداد الحدود الفلسطينية مع المملكة الأردنية الهاشمية، والأراضي الواقعة خلف جدار الضم (الفاصل). إن حكومة الاحتلال، التي أعلنت منذ عدة عقود عن ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة لها خلافاً للقانون الدولي، وقرارات هيئة الأمم المتحدة، لا تنفي مطامعها في ضمّ مناطق الأغوار، والأراضي الواقعة خلف الجدار إليها أيضاً.

وتستخدم قوات الاحتلال الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية كمصائد لاعتقال مواطنين فلسطينيين، تدعي أنهم مطلوبون لها. وعادة ما يقوم أفرادها المتمركزون على تلك الحواجز بممارسة سياسة التنكيل والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، ووفقاً لما استطاع المركز توثيقه، اعتقلت تلك القوات ما لا يقل عن (٢٨٠) مدنيا فلسطينيا، كان من بينهم (٥٨) طفلاً، و(٦) نساء على تلك الحواجز.

وفي سياق متصل، تمعن سلطات الاحتلال العاملة على جسر الكرامة (ألنبي) الحدودي مع المملكة الأردنية الهاشمية في إذلال السكان المدنيين الفلسطينيين من مواطني الضفة خلال محاولتهم اجتياز معبر الكرامة الحدودي الواقع تحت سيطرتها، وفي الاتجاهين. كما وتحرم تلك السلطات آلاف المواطنين من حقهم في السفر، وعادة ما تترافق حالات الحرمان مع إخضاع السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين المحرومين من السفر لممارسات تحط من كرامتهم الإنسانية، تتمثل في التفتيش الدقيق، والتحقيق على أيدي ضباط من المخابرات، إلى جانب إجبارهم على الانتظار ساعات طويلة. كما وأن تلك القوات تقوم بين حين وآخر بإغلاق هذا المعبر لساعات طويلة دون إبداء الأسباب ما يضطر مئات المسافرين للمكوث داخل حافلات نقل الركاب، بما فيهم النساء والشيوخ والأطفال والمرضى، لساعات طويلة، وبخاصة في فصل الصيف قائظ الحرارة، والذي يشهد حركة سفر نشطة.

وضاعف بناء جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية من معاناة المدنيين الفلسطينيين، سواء أولئك الذين عُزِلَت مناطقُهم السكنية خلف الجدار، و/أو عُزِلَت أراضيهم الزراعية خلفه، أو الأشخاص الذين يعملون داخل تلك المناطق من مدرسين وأطباء وعاملين صحيين وغيرهم. وعادة ما تتجلى الآثار السلبية لبناء الجدار على المزارعين الفلسطينيين في موسم قطف ثمار الزيتون الذي يشكّل الدخل الوحيد لمئات العائلات الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار لقطف الثمار، أو تحديد ساعات عبورهم وخروجهم من البوابات المقامة في هيكله، والتي يبلغ عددها (١٠٤) بوابات. وتهدف تلك القيود والإجراءات إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع

الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجئ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

وتفرض قوات الاحتلال سياسة تمييز عنصري ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في استخدام الطرق العامة، حيث تحرمهم من استخدام العديد من الطرق، وتقصر استخدامها على المستوطنين فقط، ما يتسبب في معاناة إضافية للفلسطينيين، حيث يضطرون لاستخدام طرق طويلة، وغير مؤهلة بشكل جيد للسير عليها. خصصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (٦٠) كيلومترًا من شوارع الضفة لاستعمال المستوطنين في الضفة الغربية؛ وتحظر تلك السلطات على الفلسطينيين حتى قطع قسم منها بالمركبات بطريقة تُقيد وصولهم إلى الشوارع المجاورة التي لا يسري عليها الحظر. وبالإضافة إلى ذلك هنالك حوالي (٧) كيلومترات من الشوارع الداخلية في وسط مدينة الخليل يُمْنَعُ الفلسطينيون من استخدامها للسفر؛ وفي قسم منها يمنع سيرهم على الأقدام أيضًا.

وتشكل الحواجز العسكرية عائقاً أمام حرية حركة نقل البضائع، ما يزيد من تكلفة النقل التي تنعكس على أسعار السلع ما يزيد من الأعباء المالية على المستهلكين. لقد خلفت سياسة الحصار وفرض القيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تَمَتُّع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على حرمانهم من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية.

تمثّل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي يحظرها القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام ١٩٤٩، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة ٣٣ من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس قوات الاحتلال استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وإغلاق الطرق، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. وتتجلى تلك السياسة في أعقاب أي عملية طعن، أو دهس، أو إطلاق نار يتعرض لها جنود الاحتلال أو المستوطنون، حيث تتعمّد قوات الاحتلال إعادة إغلاق مداخل المدن والمخيمات والبلدات بالعوائق المادية كالبوابات الحديدية، والمكعبات الإسمنتية والصخور والأتربة أمام حركة المدنيين الفلسطينيين.

٣. الاعتقال و ممارسة التعذيب و غيره من صنوف المعاملة القاسية و اللا إنسانية

شهد العام ٢٠١٧، تصاعداً ملحوظاً في حجم اعتقالات الفلسطينيين على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى مدى العام استمرت تلك القوات بشن حملات اعتقال متلاحقة بحق آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، من منازلهم، أو على الحواجز العسكرية المنتشرة، وزجهم في سجونها داخل أراضي دولة الاحتلال. ووثق المركز اعتقال (٤١٠٨) فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (٧٧٨) طفلاً، و(٨٨) امرأة، و(١١) من أعضاء المجلس التشريعي. بين إجمالي المعتقلين كان هناك (٤٠٥٦) اعتقلوا في الضفة الغربية على مدار العام، غالبيتهم (٣٥٩٩) جرى اعتقالهم خلال اقتحام قوات الاحتلال للمدن الفلسطينية، و(٢٨٠) اعتقلوا على الحواجز العسكرية، و(١٧٧) اعتقلوا خلال المسيرات الاحتجاجية.[١٢] كما جرى اعتقال نحو (٥٢) فلسطينياً من قطاع غزة على مدار العام، (٥) منهم اعتقلوا خلال محاولاتهم التسلل للعمل داخل إسرائيل عبر الشريط الحدودي، فيما اعتقلت تلك القوات (١٠) فلسطينيين على معبر إيرز «بيت حانون»، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج، أو التعليم. كما اعتقلت تلك القوات (٣٧) صياداً خلال قيامهم بعملية الصيد في المناطق المسموح بها الصيد في بحر غزة، على مسافة قريبة من الشاطيء.

وفي المجمل، لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتقل ما يزيد عن (٦٥٠٠) فلسطيني في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها بصورة تعسفية، يواجهون خلالها ظروفاً قاسية وغير إنسانية، بما في ذلك تعرضهم لصنوف التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة التي تشمل:حرمانهم من الزيارات العائلية؛ إجراء التفتيشات العارية الليلية المتكررة، والمداهمات الليلية؛ العزل الانفرادي؛ الاهمال الطبي وعدم توفير رعاية طبية كافية، خاصة لأصحاب الأمراض المزمنة والخطيرة؛ وحرمانهم من استكمال تعليمهم الجامعي، وغيرها من المعاملات القاسية. ومن بين إجمالي المعتقلين (٣٧٠) معتقلاً من قطاع غزة، و(٤٠٠) طفلاً، و(٦٤) امرأة، و(٧٠٠) معتقلاً إدارياً دون محاكمة. ويتوزع هؤلاء المعتقلين على أكثر من (٢٠) سجناً ومركز توقيف مقامة في غالبيتها خارج الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧[١٣]، في مخالفة واضحة لاتفاقيات جنيف الرابعة، خاصة المادة (٧٦) التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز المعتقلين من السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة حتى انتهاء فترة عقوبتهم.

وخاض المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال اضراباً مفتوحاً عن

١٢. وثقت هيئة شؤون الأسرى ٣٠ حالة اعتقال لفلسطينيين بعد إصاباتهم بجروح، جراء اطلاق قوات الاحتلال النار عليهم، خلال العام ٢٠١٧.
١٣. باستثناء سجن عوفر، المقام غرب مدينة رام الله داخل الضفة الغربية.

الطعام استمر مدة ٤١ يوماً، احتجاجاً على تدهور أوضاعهم المعيشية، وسلب أبسط حقوقهم الانسانية، وتحسيناً لظروف حياتهم داخل المعتقلات. وبدأ أكثر من ١٥٠٠ معتقل اضرابهم المفتوح عن الطعام في ١٧ أبريل، بالتزامن مع يوم الأسير الفلسطيني، لتحسين ظروفهم الحياتية، واستعادة ما تمت مصادرته منهم من قبل إدارة مصلحة السجون على مدى الأعوام الماضية. ومن بين تلك المطالب، السماح للأقارب من الدرجتين الأولى والثانية من زيارتهم؛ انهاء سياسة الإهمال الطبي وإجراء الفحوصات بشكل دوري؛ إجراء العمليات بشكل عاجل، وادخال أطباء مختصين من الخارج؛ انهاء سياسة العزل الانفرادي، وسياسة الاعتقال الاداري؛ السماح بتقديم امتحانات التوجيهي وإعادة الالتحاق بالجامعات؛ ووقف الإجراءات التعسفية بحق الأسيرات. وقد انضم للمضربين المئات من المعتقلين على فترات متلاحقة.

في المقابل، فرضت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية عقوبات جماعية على المضربين عن الطعام، بهدف ثنيهم عن حقهم في ممارسة الإضراب كوسيلة للضغط على سلطات الاحتلال لتحسين ظروفهم الحياتية. فقد شرعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في حملة تنقلات بين صفوف المعتقلين المضربين عن الطعام، منذ اليوم الثاني للإضراب، في محاولة لتشتيت جهودهم والنيل من عزائمهم، وقامت بعزل قادة الإضراب، من بينهم النائب مروان البرغوثي، الذي تدهورت حالته الصحية، وكريم يونس، المعتقل منذ أكثر من ٣٥ عاماً. كما منعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية المعتقلين من الزيارة العائلية، وحرمتهم من الفورة والكانتينا، ومن أداء صلاة الجمعة، ومن غسل ملابسهم الشخصية. كما صادرت الماء والملح من الغرف والأقسام، مما اضطر المعتقلون الى استخدام ماء الحنفية. وبتاريخ ٢٧ مايو، أعلنت هيئة شؤون الاسرى عن تعليق الاضراب، وتحقيق مطالب المضربين، بعد مفاوضات بين قيادة الاضراب ومصلحة السجون.

من ناحية أخرى، خاض نحو ٣٠ معتقلاً اضرابات فردية خلال العام، كان آخرهم، المعتقل الاداري رزق الرجوب، ٦٢ عاماً، الذي بدأ إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧، وهو داخل زنزانته الانفرادية في سجن عوفر العسكري، احتجاجاً على استمرار اعتقاله ادارياً. وقد أعلن بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٨، تعليق اضرابه بعد تقديم وعود من ادارة السجون بإنهاء الاعتقال الاداري بحقه.

تشريعات مجحفة

وشهد العام تكثيف سلطات الاحتلال لسن قوانين وتشريعات تحرم المعتقلين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في الحياة. كان من أبرز هذه التشريعات، مصادقة الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١١ يونيو، بالقراءة الأولى، على مشروع قانون خصم مخصصات الاسرى وعوائد الشهداء والجرحى من اموال الضرائب التي تحولها السلطات الاسرائيلية للسلطة الفلسطينية.

وبتاريخ ١٨ يونيو، قدم عضو الكنيست عن حزب الليكود اليميني، أرون حزان، مشروع قانون منع زيارات اسرى منظمات فلسطينية تحتجز اسرائيليين، ومنع زيارة المحامين ومندوبي الصليب الأحمر لهم. وبتاريخ ٢٥ ديسمبر، قام حزان نفسه، ومجموعة من المتطرفين باقتحام حافلة ذوي المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال من قطاع غزة، أثناء توجههم لزيارة أبنائهم في سجن رامون الصحراوي . وأظهرت مقاطع فيديو، نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، تهجم المتطرف حزان على والدة أحد المعتقلين، وتوجيه شتائم لابنها قائلاً لها: «ابنك حشرة وكلب ولن تستطيعي زيارته ثانية إلا من تحت الأرض».

مع بداية العام ٢٠١٨، برز الى السطح مشروع قانون الاعدام للأسرى،[١٤] بعد مخاض طويل داخل دولة الاحتلال، حيث صوت البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بتاريخ ٣ يناير، على عديل قانون العقوبات، الذي يبيح بموجبه استخدام عقوبة الإعدام ضد الضالعين في جرائم قتل أثناء تنفيذ «عمليات إرهابية». وقد قدم المشروع للكنيست من ثلاثة نواب متطرفين اسرائيليين وهم: روبيرت إيلتوف؛ عوديد فورر؛ ويولية لمينوبسكي، بتاريخ ٣٠ اكتوبر ٢٠١٧. وينص المشروع على «أن يأمر وزير الدفاع قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة بأن يصدر أوامره: ١) بأن صلاحية هيئة المحكمة العسكرية في المنطقة بأن تحكم بالإعدام، دون اشتراط إجماع الهيئة، بل تكفي الأغلبية العادية. ٢) ليس لأي محكمة تخفيف عقوبة من صدر عليه حكم إعدام نهائي من المحكمة العسكرية في المنطقة.»

وبرز خلال العام اعتقال قصر بشكل تعسفي، وإساءة معاملتهم، واخضاعهم للتحقيق، يتخلله تعذيب، ومن ثم تقديمهم لمحاكمات عسكرية، وإصدار أحكام قاسية بحقهم. ووثق المركز عشرات الحالات التي تعرض فيها أطفال للاعتقال على ايدي قوات الاحتلال، ومعاملتهم بشكل مهين، بما في ذلك الضرب والاهانة. وتبرز للأذهان حالة الطفل فوزي محمد الجنيدي، ١٦ عاما، من مدينة الخليل، الذي اعتقله جنود الاحتلال بتاريخ ٧ ديسمبر، حيث بثت وسائل الاعلام صوره وهو محاط بنحو ٢٣ جندياً من قوات الاحتلال، وهو معصوب العينين، وعليه آثار الضرب، والدماء تسيل من وجهه. وقد أودع الطفل الجنيدي السجن، رغم تعرضه للضرب الشديد على انحاء جسمه، مما أسفر عن خلع في كتفه وكسور في يده. كما تبرز أيضاً، حالة اعتقال قوات الاحتلال **للطفلة عهد باسم التميمي، ١٦ عاماً**، من قرية النبي صالح، غرب رام الله، بتاريخ ١٩ ديسمبر، بتهمة الاعتداء على جندي من قوات الاحتلال، خلال اقتحام منزلها والعبث به. كما اعتقل في ذات الوقت والدتها ناريمان التميمي، ٤٧ عاماً. وقد أخضعت التميمي ووالدتها لعدة جلسات في محكمة عسكرية، وجرى توجيه عديد التهم لهما، وتم التمديد لهما أكثر من مرة.

وفي الكثير من الحالات، تصدر قوات الاحتلال الإسرائيلي أحكاماً قاسية بحق معتقلين قصر، وتفرض غرامات مالية باهظة، بموجب قانون تعسفي صادقت عليه الحكومة الاسرائيلية في العام ٢٠١٥، في مخالفة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، واستمراراً للنهج الذي تتبعه سلطات الاحتلال، حيث سبق وأن أصدرت المئات من الأحكام المماثلة على أطفال قصر.

١٤. كان مشروع مشابه قد رفض من قبل الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠١٥، وحينها، علق رئيس الوزراء ، بنيامين نتنياهو، الذي اوصى نواب حزبه بعدم التصويت للمشروع والذي لم ينل إلا ست اصوات، بأن المشروع يحتاج إلى تعديل ونقاشات طويلة، مما يؤكد أن المشروع مقبول من حيث المبدأ من قبله وحزبه المتطرف (الليكود)، والخلاف فقط على التفاصيل.

كما برز أيضا خلال العام اعتقال قوات الاحتلال لمواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم على صفحات التواصل الاجتماعي، ومحاكماتهم على خلفية اتهامهم بالتحريض على دولة الاحتلال، خاصة في مدينة القدس المحتلة. وتفرض سلطات الاحتلال عقوبة تتراوح بين ما بين ثلاثة شهور و ٢٢ شهرا، بالإضافة الى غرامات مالية متفاوتة حسب التهمة الموجهة للمعتقل. ومن بين المعتقلين، كان هناك أطفال وجهت لهم تهم التحريض على الفيسبوك، **بينهم الطفل نور كايد عيسى، ١٦ عاماً**، من .

ولا تزال قوات الاحتلال تعتقل (١١) من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في سجونها، بينهم النائب عن حركة فتح، مروان البرغوثي المعتقل منذ العام ٢٠٠٢، ومحكوم بالمؤبد، والنائب عن الجبهة الشعبية، أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة، ومعتقل منذ العام ٢٠٠٦، ويقضي حكما بالسجن لمدة ٣٠ عام، فيما لا تزال تحتجز اداريا (٩) نواب آخرين. وخلال العام ٢٠١٧، جرى اعتقال (١١) نائباً، جرى الافراج عن (٣) منهم قبل نهاية العام. فقد قامت قوات الاحتلال باعتقال النائب أحمد مبارك، من رام الله، بتاريخ ١٦ يناير، ولا يزال معتقلاً. وبتاريخ ١٧ يناير، اعتقلت تلك القوات النائب حسن يوسف، اداريا، وأفرجت عنه بتاريخ ٣١ أغسطس، قبل أن تعيد اعتقاله بتاريخ ١٣ ديسمبر. وبتاريخ ٩ مارس، اعتقلت النائب، سميرة الحلايقة، وأفرج عنها بتاريخ ٩ مايو. وبتاريخ ٢١ مارس، اعتقل النائب محمد الطل، وأفرج عنه بتاريخ ١٤ أكتوبر. وبتاريخ ١٩ أبريل، اعتقل النائب أحمد عطون، ولا زال معتقلاً. وبتاريخ ٣٠ مايو، أفرجت قوات الاحتلال عن النائب محمد ابو طير، ومن ثم أعادت اعتقاله بتاريخ ٤ اغسطس. وبتاريخ ٢٣ يونيو، اعتقل النائب عمر عبد الرازق، وأفرج عنه بتاريخ ٢٣ نوفمبر. وبتاريخ ٢٨ يونيو، اعتقل النائب محمد بدر، ولا زال معتقلاً. وبتاريخ ٢ يوليو، اعتقلت النائب خالدة جرار، وما زالت معتقلة، حيث جرى تمديد الاعتقال الاداري لها ستة شهور أخرى بتاريخ ١٣ ديسمبر. فيما لا يزال نائبان آخران معتقلان منذ العام الماضي وهما، النائب محمد النتشة، الذي اعتقل بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦، والنائب عزام سلهب المعتقل منذ ٢٨ فبراير ٢٠١٦.

الاعتقال الإداري:

يخضع مئات الفلسطينيين في سجون الاحتلال للاعتقال تحت مسمى «الاعتقال الإداري»، وهو إجراء يسمح بتوقيف فلسطينيين لفترة غير محددة، دون توجيه تهمة معينة، بل استناداً الى معلومات سرية، بناءً على أمر صادر من القائد العسكري الإسرائيلي بموجب صلاحياته المخولة له وفقا للأمر العسكري رقم (١٦٥١). وقد مارست حكومة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وفي تحايل واضح على القانون، لإخضاع آلاف المعتقلين ممن لم توجه لهم تهم معينة، أو تقديم أدلة ضدهم، لأطول فترة اعتقال ممكنة.

وخلال العام، كان من اللافت، وفي ضوء استمرار مظاهر الاحتجاج ضد قوات الاحتلال، خاصة في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، اصدار العشرات من احكام الاعتقال الاداري لفلسطينيين، بتهم التحريض على قوات الاحتلال على صفحات التواصل الاجتماعي. وفي المجمل تحتجز سلطات الاحتلال الإسرائيلي نحو (٧٠٠) معتقلاً إدارياً في سجون ومراكز الاعتقال التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم (٩) من أعضاء في المجلس التشريعي،

في انتهاك صارخ لحقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس الإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة.

التعذيب وسوء المعاملة

يخضع المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال إلى سلسلة من حلقات التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية منذ اللحظات الأولى للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. تبدأ تلك الرحلة الطويلة من العذاب والمعاناة، بالضرب المبرح على أيدي جنود الاحتلال بالأيدي والهراوات، وتوجيه السباب والشتائم إلى حين الوصول إلى مراكز التوقيف والتحقيق حيث تبدأ رحلة أخرى من المعاناة يتولاها رجال المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، يخضع فيها المعتقل إلى جولات من التعذيب على مدى فترة طويلة. ولا تتوقف معاناة المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بانتهاء فترة التحقيق، بل تمتد طيلة فترة أسره. وفي أغلب الأوقات، يخضع المعتقلون لإجراءات قاسية بحقهم من قبل إدارة السجون والمعتقلات الإسرائيلية، تشمل: التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، الحرمان من النوم وتلقي الرعاية الصحية الملائمة، الحرمان من الحق في تلقي الزيارات العائلية، علاوة على العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال على حرية المعتقلين في ممارستهم حقهم في التمتع بمقابلة ممثلي الدفاع عنهم، وتلقي الاستشارات القانونية.

الإهمال الطبي في السجون

وفقاً لمؤسسات حقوق الانسان المحلية، والإسرائيلية، فإن أعداد الحالات المرضية، بما فيها المزمنة والخطيرة، التي يعاني أصحابها من أمراض، كالسرطان والقلب والإعاقة والشلل، داخل سجون ومعتقلات الاحتلال في تزايد مستمر، جراء سياسة الإهمال الطبي المتعمد، وعدم توفير ظروف بيئية وصحية مناسبة لهم. وتشير الاحصائيات إلى وجود نحو (١٠٠٠) حالة مرضية داخل تلك السجون بحاجة الى علاج، بينها العشرات بحاجة الى تدخل عاجل لانقاذ حياتهم. يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، ويقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا. ويفصلون إذا أمكن عن بقية المحتجزين، ويخضعون لنظام غذائي وصحي يكفل المحافظة على صحتهم ويناظر على الأقل النظام المتبع في سجون البلد المحتل.

وفيات خلال الاحتجاز والاعتقال

توفي خلال العام ٢٠١٧، ثلاثة محتجزين فلسطينيين، بينهم طفلة، متأثرين بجراحهم التي اصيبوا بها خلال عمليات اعتقالهم من قوات الاحتلال، بينهم محتجز اصيب خلال العام الماضي، بدعوى محاولته طعن جنود اسرائيليون. وقتل الآخران وبينهما طفلة، خلال العام، أحدهما أصيب بجراح بالغة لدى محاولة اعتقاله من منزله، فيما أصيبت الطفلة بجراح بالغة ومكثت في المستشفى، بدعوى محاولتها دهس جنود اسرائيليون.

» بتاريخ ١٠ فبراير، توفي المحتجز **محمد عامر الجلاد، ٢٤ عاماً**، من طولكرم، في مستشفى بلنسون الاسرائيلي، متأثراً بإصابته بجراح أصيب بها بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦. وكان الجلاد محتجزاً في المستشفى رغم اصابته البالغة بالرصاص، حينما اطلق جنود الاحتلال النار عليه بدعوى محاولته طعن جنود. ورغم سوء حالته الصحية، ومعاناته من سرطان الغدد الليمفاوية، لم تطلق قوات الاحتلال سراحه، وبقي حتى أعلن عن مقتله.

» بتاريخ ٢٠ مايو، أعلن عن وفاة الطفلة **فاطمة**

طقاطقة، ١٦ عاماً من بيت فجار في بيت لحم، متأثرة بجراح أصيبت بها في الرأس بعد أن أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار عليها عند مفترق عصيون بزعم تنفيذها عملية دهس، قبل نحو شهرين. وكانت طقاطقة قد اصيبت بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧، في الرأس ومكثت في مستشفى شعاري تصيدق الاسرائيلي وهي في حالة غيبوبة حوالي شهرين حتى أعلن عن وفاتها.

» بتاريخ ٣ سبتمبر، توفي المحتجز **رائد الصالحي**، ٢١ عاماً، من مخيم الدهيشة، بيت لحم، متأثراً بجراحه التي اصيب بها لدى اقتحام قوات الاحتلال منزله، في ٩ أغسطس ٢٠١٧، في محاولة لاعتقاله. وأصيب الصالحي في الكبد والفخذ ونقل لمستشفى هداسا عين كارم بالقدس المحتلة، بوضع صحي خطر حتى اعلن عن وفاته.

٤. اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام

صعدت قوات الاحتلال من انتهاكاتها المنهجة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة، خلال العام ٢٠١٧، كان من أبرز أشكالها، الحملة المستمرة ضد المؤسسات الاعلامية وإغلاق (٨) مكاتب اعلامية، كان من بينها مكتب قناة الجزيرة في القدس المحتلة. كما برز خلال العام تكثيف الرقابة والقيود على الحريات الإعلامية، بما فيها الرقابة على حرية التعبير، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اعتقلت تلك القوات العشرات من المواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم ناشطين وصحفيين وإعلاميين بتهم التحريض على قوات الاحتلال، وأحالتهم لمحاكمات.

وعلى مدار العام، اقترفت قوات الاحتلال المزيد من الاعتداءات بحق الصحافيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتهدف هذه الاعتداءات المنظمة إلى منع وسائل الإعلام من تغطية ونشر ما تقترفه قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي من جرائم بحق المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وقعت تلك الاعتداءات في سياق عمل الصحفيين المهني بتغطية ما يدور من أحداث على أرض الواقع ونقلها للعالم، بما في ذلك تغطيتهم للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات، أو ما يدور من أحداث أخرى في مختلف المناطق، كحوادث اطلاق النار، واغلاق الطرقات، والقصف الاسرائيلي، وهدم المساكن وغير ذلك من انتهاكات يومية. وشملت تلك الاعتداءات جرائم الاعتداء على السلامة الشخصية للصحفيين؛ تعرض

صحفيين للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية؛ اعتقال واحتجاز صحفيين؛ منع صحفيين من التصوير وتغطية الأحداث؛ مداهمة مقار ومحطات إذاعية وتلفزيونية؛ إغلاق محطات إذاعية، ومداهمة منازل صحفيين.

وفي المجمل، لا تجري قوات الاحتلال الإسرائيلي أية تحقيقات جدية في الجرائم التي ترتكبها ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، شأنها في ذلك شأن بقية الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال ضد المدنيين في الأرض الفلسطينية.

ووثق المركز خلال العام ٢٠١٧، وقد أسفرت جرائم إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عن إصابة (١٥)[١٥]صحفياً بجروح، جراء الرصاص الحي، أو الرصاص المعدني، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، حيث يتعمد جنود الاحتلال إطلاق قنابل الغاز على أجساد المواطنين بشكل مباشر، لإلحاق الأذى في صفوف المدنيين. فبتاريخ ١٤ مايو، أصيب مصور وكالة الانباء الاميركية AP، مجدي محمد اشتية، ٣٤ عاماً، بعيار ناري حي في يده اطلقه مستوطن اسرائيلي،وذلك اثناء تغطيته تظاهرة تضامنية مع الاسرى في بلدة حوارة. كما تعرض (١٣) صحفيا للضرب وغيره من وسائل العنف أو الإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. بتاريخ ٢٩ أبريل، اعتدت قوات الاحتلال بالضرب باعقاب البنادق والدفع على مجموعة من الصحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى بالقدس المحتلة، مما تسبب باصابة عدد منهم برضوض، من بينهم المصور، عمار عوض؛ المصور، أحمد غرابلة؛ مراسلة فضائية الكوفية، نوال حجازي؛ الصحفية، ديالا جويحان؛ الصحفية،ميساء أبو غزالة؛ المصورين الصحفيين محمود عليان، سنان أبو ميزر، فايز أبو ارميلة، علي ياسين، مصطفي الخاروف، روز الزرو، رامي الخطيب، رجائي الخطيب، وإياد الطويل. وتعرض (٢٠) صحافياً وعاملاً في وسائل الاعلام للاعتقال أو الاحتجاز، رافقتها أحياناً أعمال اقتحام وتفتيش لمنازل الصحفيين من قبل قوات الاحتلال. وصدر بحق سبعة منهم أحكاماً فعلية، بتهم متفاوتة، بينها التحريض على قوات الاحتلال، أفرج عن بعضهم، فيما لا يزال آخرون معتقلون.كان من بين المعتقلين، الصحفية لمى هاني غوشة، من مؤسسة ايليا للاعلام الشبابي، في القدس، التي اعتقلت وهي تحضر محاكمة زوجها في محكمة عسكرية بالقدس المحتلة، رغم انها حامل، وجرى التحقيق معها حول عملها الصحفي لعدة ساعات، قبل أن

١٥. لا تتضمن هذه الإحصائية، سواء الصحفيين الذين تعرضوا لحالة إغماء وتعب شديدين جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال بحق المدنيين كل أسبوع تجاههم في المسيرات السلمية، أو الصحفيين الآخرين الذين تعرضوا لكدمات ورضوض وكسور في أنحاء مختلفة من أجسادهم، جراء الاعتداء عليهم بالضرب بالعصي وأعقاب البنادق من قبل جنود الاحتلال، وخلال الهرب من قنابل الغاز وإطلاق النار والملاحقة في تلك المسيرات.

يفرج عنها، وفرض اقامة جبرية عليها لمدة خمسة أيام، وغرامة مالية قدرها ٥ آلاف شيكل.

كما تعرضت (٩) مؤسسات اعلامية لأعمال مداهمة، حيث قامت قوات الاحتلال بعمليات تفتيش دقيق وعبث بمحتويات تلك المؤسسات خلال اقتحامها، ومصادرة بعضها. وأغلقت تلك القوات (٨) من هذه المؤسسات، بتهم التحريض. كانت أبرز تلك الحالات قيام تلك القوات بتاريخ ١٨ أكتوبر، بإغلاق ثمان مقرات فرعية لثلاث شركات إعلامية في الضفة الغربية، تقدم خدمات اعلامية في نابلس والخليل ورام الله وبيت لحم وهي: بال ميديا ورام سات وترانس ميديا، علماً أنها مؤجرة لقنوات القدس والأقصى وفلسطين اليوم، ومصادرة أجهزة ومعدات البث منها، وإغلاقها مدة ٦ أشهر، دون تحديد الاسباب، واعتقال صحفيين اثنين من الخليل. صورة رقم (٣)

تحطيم محتويات احدى المطابع في رام الله بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧.

إلى ذلك، لا تزال قوات الاحتلال تمنع طباعة صحيفتي الرسالة وفلسطين اللتين تصدران في غزة، في مطابع الضفة الغربية، بموجب قرار عسكري صادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤، بعد اقتحام مقر مؤسسة «الأيام» للصحافة والطباعة والنشر، والواقع في بلدة بيتونيا، غربي مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية. كما صعدت قوات الاحتلال بشكل غير مسبوق من مداهمة مطابع فلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ومصادرة محتوياتها، بتهم استخدامها في طبع مواد مختلفة تحرض على سلطات الاحتلال، وإغلاق بعضها. بتاريخ ٢٥ مايو، اقتحمت ات الاحتلال مطبعة النور في رام الله، وصادرت العديد من محتوياتها واغلقتها، علما انها كانت اقتحمتها قبل نحو اربعة شهور وحطمت وصادرت معظم محتوياتها، وأصدرت أمراً بإغلاقها حتى تاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٧. وفي ذات اليوم، اقتحمت تلك القوات مطبعة نيو برنت (النور سابقاً)، في رام الله، وأجرت أعمال تفتيش وعبثت بمحتوياتها، وقبل انسحابها، قامت تلك القوات بمصادرة جميع معداتها.

٥. هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة هدم المنازل السكنية والأعيان المدنية الأخرى في المناطق المصنفة بـ (C) وفق تصنيفات اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل عام ١٩٩٣. وإن طالت تلك السياسة المنازل السكنية في العديد من مناطق الضفة الغربية، إلا أن تركيز هذه السياسة جرى خلال في مدينة القدس الشرقية بشكل لافت، وذلك في إطار سياساتها المحمومة لتهويد المدينة نهائياً. تجري أعمال الهدم في الضفة الغربية بذريعة البناء دون الحصول على ترخيص من دائرة التنظيم والبناء التابعة للإدارة (المدنية) الإسرائيلية في مستوطنة بيت إيل، وهي أحد أذرع قوات الاحتلال، أو من قبل بلدية الاحتلال فيما يتعلق بمنازل القدس الشرقية المحتلة.

صورة رقم (٤)

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال في تفعيل سياسة هدم المنازل السكنية كسياسة عقاب جماعي. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، قد قرر في نهاية العام ٢٠١٥ تفعيل هذه السياسة ضد عائلات الفلسطينيين الذين يُنفِّذون عمليات دهس، و/أو طعن يستهدفون فيها جنود الاحتلال والمستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بهدم أو تفجير، أو إغلاق منازلها. وخلال هذا العام، نفّذت قوات الاحتلال عمليات هدم و/أو تفجير و/أو إغلاق على تلك الخلفية طالت (١١) منزلاً، وكانت تلك المنازل موزعة على النحو التالي: مدينة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها (٣) منازل؛ محافظة رام الله والبيرة (٦) منازل، محافظة جنين (منزل واحد)، ومحافظة الخليل (منزل واحد) أيضاً. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وإذْ يدين هذه السياسة، فإنه يؤكد على أنها تندرج في إطار سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال ضد الأبرياء الفلسطينيين، وذلك خلافاً للمادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، والتي تحظر العقاب الجماعي، وتدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

آثار الدمار في منزل عائلة النجار جراء القصف الاسرائيلي للمنطقة.

آثار الدمار جراء القصف الإسرائيلي على منزل من عائلة النجار بخان يونس.

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تسهيل أعمال البناء الاستيطاني في مدينة القدس الشرقية والمستوطنات، بادعاء الحاجة الضرورية للتناسب مع التزايد السكاني للمستوطنين، تُضَيِّقُ تلك السلطات الخناق على الفلسطينيين، وتضع العراقيل أمام إجراءات الحصول على التراخيص. وأمام هذه السياسة، وتحت ضغط الحاجة للسكن، فإن آلاف المواطنين الفلسطينيين يضطرون لبناء منازل سكنية جديدة لهم، أو إضافة أبنية للأبنية القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. ورغم تأكيد المركز القاطع على عدم شرعية البناء الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، واعتبار الاستيطان برمته جريمة حرب، إلا أن سلطات الاحتلال تكرس نظام تمييز عنصري في تعاملها مع البناء غير المرخص في القرى الفلسطينية ومثيله في المستوطنات، سواء في إجراءات البناء، أو في إجراءات التعامل مع البناء غير المرخص.

وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، والأعيان المدنية الأخرى التي تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أو تجارية في الضفة الغربية. وخلال هذا العام، بلغ عدد المساكن التي جرى هدمها على خلفية البناء دون ترخيص (١٦١) موئلاً للسكن، منها (١٢٠) منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، من بينها (١٤) منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم، و(٤١) منزلاً ومأوى في باقي مناطق الضفة. وبذلك، يرتفع عدد المساكن التي تعرضت للتجريف والتفجير على خلفيتي البناء غير المرخص والعقاب الجماعي إلى (١٧٢) منزلا ومأوى. وتستخدم سلطات الاحتلال في مدينة القدس الشرقية سياسة إجبار المواطنين الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيدهم (الهدم الذاتي). وعادة ما يُضطَرُ بعضُهم لفعل ذلك لكي لا يدفعوا غرامات مالية باهظة تتضمن غرامات مخالفات البناء بدون ترخيص، وأجرة آلات الهدم الإسرائيلية التي تنفذ قرارات الهدم.

وكانت عمليات الهدم على مختلف الخلفيات حسب المحافظات كالتالي: القدس (١٢٣) منزلاً (من بينها ١٤ منزلاً أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)، نابلس (١٥) منزلا؛ الخليل (٧) منازل؛ بيت لحم (٦) منازل؛ أريحا (١٢) منزلاً؛ رام الله والبيرة (٦) منازل؛ والأغوار الشمالية منزلين، وجنين منزل واحد.

كما هدمت (١٢٥) منشأة تستخدم لأغراض غير سكنية؛ من بركسات، ومحال تجارية، وأسوار، وخيم، ومخازن، ومناشير حجر وتجريف طرق، وشبكات كهرباء، وكانت تلك المنشآت موزعة كالتالي: القدس (٧٢) منشأة (من بينها ١٤ منشأة أجبرت تلك القوات ساكنيها على هدمها بأنفسهم)؛ الخليل (٥)؛ طوباس والأغوار الشمالية (٦)؛ بيت لحم (٢)؛ أريحا (١٢)؛ نابلس (٢٢)؛ جنين (٤)؛ وسلفيت (٢).

٦. استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين:

واصلت الحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون القاطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة خلافاً للقانون الدولي اقتراف المزيد من جرائم التوسع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. فيما واصل المستوطنون المسلحون والمحميُّون من قوات الاحتلال اقتراف المزيد من جرائمهم واعتداءاتهم المنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. وخلال العام قتل المستوطنون (٣) مواطنين فلسطينيين باستخدام السلاح الناري، وأصابوا عدداً آخر بجراح، أحدهم صحفي.

مشاريع التوسع الاستيطاني

واصلت حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي تكثيف النشاطات الاستيطانية في المناطق المصنفة بمناطق (c) بشكل عام، وفي مدينة القدس الشرقية، بشكل خاص. ورغم انتقادات المجتمع الدولي المتواصلة للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، ووصف الاستيطان بأنّه غير شرعي، ومخالف للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن، إلا أن سلطات الاحتلال استمرت في زيادة تلك النشاطات خلال هذا العام، وبشكل غير مسبوق. ويمكن اعتبار عام ٢٠١٧ بأنّه الأكثر تغولاً في هذا المضمار منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والعربية الأخرى قبل خمسين عاماً.

ففي بداية العام، وبعد أيام قليلة على صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣، بموافقة (١٤) عضواً، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، والذي أكد على عدم شرعية المستوطنات التي أقيمت على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وعلى لسان رئيسها، بنيامين نتنياهو، رفضها للقرار. كرر مجلس الأمن في قراره المذكور مطالبته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف على الفور، وبشكل كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم بشكل تام جميع التزاماتها القانونية في هذا المجال، إلا أن تلك الحكومة ضاعفت من نشاطاتها الاستيطانية بشكل غير مسبوق. ورغم تلك الانتقادات، والقرار المشار إليه، إلا أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ إجراءات رادعة تلزم قوات الاحتلال باحترام القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في هذه السياسة.

وفي تحدٍّ سافر للقانون الإنساني الدولي، وبعد أسابيع قليلة من صدور قرار مجلس الأمن المذكور، صادقت الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على «قانون التسوية». وجاء طرح هذا القانون في الكنيست، والذي صّوت لصالحه (٦٠) عضواً، وعارضه (٥٢) عضواً، بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بإخلاء مستوطنة «عمونا» لكونها مقامة على أراض خاصّة مملوكة لمواطنين فلسطينيين من بلدة سلواد، شمال شرقي مدينة رام الله. ويهدف هذا القانون إلى تحويل (١٢٠) بؤرة استيطانية، مقام عليها ما يزيد عن (٤) آلاف وحدة، إلى مستوطنات جديدة، وفتح الطريق أمام الاستيلاء على مناطق «C» والتي تصل مساحتها ما نسبته ٦٢٪ من أراضي الضفة، فضلاً عن تشريع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة، ومصادرتها لصالح المشاريع الاستيطانية.

جاءت المصادقة على «قانون التسوية» بعد أشهر من انتخاب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون، لرئاسة اللجنة القانونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أواسط شهر حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٦، وبدعم أصوات (١٠٩) دول أعضاء من أصل (١٩٣) دولة. ورأى المركز آنذاك أن رئاسة إسرائيل لهذه اللجنة من شأنه تشجيع دولة الاحتلال على المضي قدما في انتهاكاتها الجسيمة لقواعد القانون الدولي، والاتفاقيات التي وضعتها اللجنة التي تترأسها. كما أنّ تأييد هذا العدد من دول العالم لانتخابه في هذا المنصب يضع مصداقيتها في الحفاظ على القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق باحتلال إسرائيل في دائرة الشّك.

في تحدٍّ سافر للمجتمع الدولي، صادقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/١/٣١، أي بعد خمسة أسابيع فقط على صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤)، على بناء أكثر من (٣٠٠٠) وحدة استيطانية جديدة، وذلك على خلفية إخلاء البؤرة الاستيطانية «عامونا». جاء ذلك في بيان عممه مكتب وزير جيش الاحتلال، أفيغدور ليبرمان، مؤكدا أن المصادقة على الوحدات الاستيطانية الجديدة جاءت بالتنسيق مع رئيس حكومته، بنيامين نتنياهو.

أفاد تقرير نشره الإتحاد الأوروبي أن هناك ثلاث موجات من تصاريح البناء كانت في النصف الأول من العام: «الموجة الأولى، تم دفعها من قبل الإدارة المدنية في نهاية يناير (كانون الثاني) وبداية فبراير (شباط)، حيث تم دفع بناء ٢٨٠٠ وحدة سكنية، بما في ذلك ١٠٠٠ وحدة تم طرحها في مناقصات. وجاءت الموجة الثانية في مارس (آذار)، حين قررت الحكومة إنشاء مستوطنة عميحاي، ودفعت بناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات، إلى جانب الإعلان عن «أراضي حكومية» جديدة في الضفة الغربية ... وتمت الموجة الثالثة في أوائل يونيو (حزيران)، حيث تم دفع بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية».

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد أن الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، هي أرض محتلة وفق القانون الإنساني الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وعليه فقد دأب منذ سنوات على مطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والعاجل من أجل إجبار حكومة إسرائيل على وقف جميع نشاطاتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، والتي تشكل جريمة حرب وفق قواعد القانون الإنساني الدولي، من تلك الأرض. كما ويجدد المركز الذي رحب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) بشأن الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ورأى أنه علامة فارقة طال انتظارها من الهيئة الأممية

الأهم، يجدد مطالبته بتحرك دولي فوري وفاعل لإعادة الاعتبار لسيادة القانون، ووضع حد للتحدي والتنكر المزمنين من قبل دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي، وللحصانة المتأصلة التي تحظى بها إسرائيل على مدى عقود.

مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل بسياسة مصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين لخدمة أغراضها الاستيطانية. وتعتبر مصادرة الممتلكات المدنية وإحداث تغيير من قبل قوات الاحتلال في طبيعة الأرض المحتلة عملاً منافياً لأحكام القانون الإنساني الدولي الذي يشترط إحداث هذا التغيير بالضرورة الحربية. وهذا شرط لا يتوفر في المخططات والأهداف المعلنة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال هذا العام، تعرضت المناطق المصنفة (C) وفق اتفاق أوسلو الموقع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 لأوسع عملية استهداف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتفريغها من سكانها الفلسطينيين لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. فقد شهدت تلك المناطق، وبخاصة مناطق الأغوار، أعمال تجريف واسعة النطاق طالت العشرات من الموائل السكنية، والمنشآت الزراعية كآبار المياه، وبرك تجميع مياه الأمطار، وحظائر إيواء وتربية المواشي. كما وأصدرت تلك القوات مئات الإخطارات التي تقضي بهدم تلك المنشآت.

وعلى التوازي مع انتهاكات المستوطنين، وإجراءات سلطات الاحتلال، فقد كان للمستوطنات «غير الشرعية»! نصيبها الوافر من الدعم المطلق من الحكومة الإسرائيلية، التي طرحت ممثلة بوزارتها وهيئاتها المختلفة العديد من العطاءات والمخططات للبناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ووفق تقرير نشره مركز عبد الحوراني للدراسات والتوثيق فقد تمت المصادقة على مخططات لبناء (١٦٨٠٠) وحدة استيطانية جديدة، ثلثها في مدينة القدس المحتلة، فيما باشرت أذرع الاحتلال المختلفة ببناء وتنفيذ نحو (٤٠٠٠) وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات القدس والضفة الغربية. وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي حوالي (٢١٠٠) دونم خلال العام ٢٠١٧ تحت إدعاءات مختلفة كالاستخدام لأغراض أمنية، جدار الضم (الفاصل)، أراضي دولة، مناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من تلك الإدعاءات، فضلاً عن تجديد أوامر استيلاء سابقة لحوالي (٨٥٢) دونماً من أراضي المواطنين الفلسطينيين الخاصة. وفي ذات السياق قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنون بتجريف (٦٤٠) دونماً من أراضي المواطنين الزراعية، وذلك لأغراض التوسع الاستيطاني واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) وشق الطرق الاستيطانية،

وبالترافق مع الأعمال الاستيطانية، جرى الاعتداء على آلاف الأشجار في أراضي الضفة الغربية المحتلة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. تمثلت تلك الاعتداءات في اقتلاع وحرق وتكسير الأشجار وإغراقها بالمياه العادمة وتسميمها بالمواد الكيماوية، وذلك لصالح توسيع المستوطنات. وخلال هذا العام بلغ عدد الأشجار المعتدى عليها قلعاً وحرقاً وتكسيراً وإغراقاً بالمياه العادمة، حوالي (١٠٠٠٠) شجرة زيتون، وحمضيات ولوزيات وعنب، وغيرها من الأشجار المثمرة والحرجية.

وفي سياق متصل، تستخدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي الضفة الغربية المحتلة لمعالجة نفايات إسرائيلية. كشف تقرير نشره مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق لإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)

بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٥، أنّ جزءًا كبيرًا من جهاز معالجة النفايات المنتَجة داخل إسرائيل، موجود خارج حدودها السياديّة. ولأنّ إسرائيل وضعت تعليمات للحفاظ على البيئة أقلّ تشدّدًا في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات، بل وعرضت محفّزات اقتصاديّة، كالامتيازات الضريبيّة والدعم الحكومي، أصبحت إقامة معامل معالجة النفايات في الأراضي المحتلّة أكثر منفعة من إقامتها في إسرائيل؛ كما أنّ التعليمات البيئيّة الموضوعة وفق معايير مخفّفة ومتهاونة، تزيد من احتمالات وقوع مخاطر بيئيّة وصحّية تؤثّر على سكان الضفة الغربية.

يبيّن فحص أجرته (بتسيلم) أنّه يوجد في الضفة الغربية لا أقلّ من ١٥ منشأة لمعالجة النفايات التي أنتِج معظمها في إسرائيل؛ ستّة منها تعالج نفايات خطِرة تقتضي معالجة خاصّة وتعليمات محدّدة، بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر. يكشف التقرير أنّ المصانع الملوِّثة في إسرائيل تخضع لتشريعات متقدّمة في مجال منع تلويث الجوّ، في حين أنّ المصانع في المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات تكاد تعمل دون قيود، ولا يُطلب منها تقديم تقارير عن كميات النفايات المعالجة فيها، ولا الأخطار الناجمة عن عملها، ولا طرق تفادي هذه الأخطار – أو على الأقل تقليصها.

سياسة تطهير عرقي

في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، وتصنيف الأراضي المحتلة إلى مناطق (A) و(B) و(C)، وإحالة المسؤولية الكاملة عن المناطق المصنفة (C) إلى قوات الاحتلال الإسرائيلي، أطلقت تلك القوات يدها في مناطق (C) لصالح مشاريع التوسع الاستيطاني. تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الذرائع لتنفيذ سياسات التطهير العرقي في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية. ولعل أشدها قسوة تدمير حياة السكان المدنيين الفلسطينيين هناك، من خلال تجريف مساكنهم، وحظائر إيواء مواشيهم بادعاء بنائها دون الحصول على تراخيص من (الإدارة المدنية)، وترحيلهم الجماعي من منطقة إلى أخرى بادعاء إجراء تدريبات عسكرية، أو الإعلان عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية والمناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة، وترحيل المواطنين غير المثبتة عناوينهم السكنية في المنطقة عنها، وذلك بهدف تدمير مقومات حياتهم اليومية، وزيادة معاناتهم.

وخلال هذا العام، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى نطاق واسع، في استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية بهدف اقتلاعهما من مناطق سكناها، وبخاصة على السفوح الشرقية لمدينة القدس المحتلة والأغوار. ففي تاريخ ٢٠١٧/١١/١٦، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، يرافقها موظفون من اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في (الإدارة المدنية)، تجمّع جبل البابا البدوي قرب بلدة العيزرية، شرق مدينة القدس المحتلة، والقريب من مستوطنة «معاليه أدوميم»، وعلّقت أوامر بإخلاء بيوتهم، ومغادرة المنطقة، كمقدمة لتهجيرها منها. وأفاد رئيس لجنة خدمات تجمع جبل البابا، عطا الله مزارعة، أن أهالي التجمع، والمكون من (٥٧) عائلة والبالغ عدد أفرادها (٣٢٠) فرداً، نصفهم من الأطفال، تفاجئوا بمداهمة موظفي (الإدارة المدنية) في الضفة الغربية المحتلة، تحت حراسة مشددة من قوات الاحتلال، المنطقة، وقاموا بتثبيت قضبان حديد في الأرض، وتعليق أوامر عسكرية مع خرائط عليها. وذكر أن جبل البابا مستهدف من قبل قوات الاحتلال، كون سكانه يقطنون ضمن مخطط (E1) الاستيطاني. ويقطن تلك المنطقة فلسطينيون من عرب الجهالين، بعد أن وصلوا إليها إثر تهجيرهم

من النقب عام ١٩٤٨. يشار إلى أن الأمر الموقع من قبل القائد العسكري لمنطقة المركز يعود تاريخه إلى ٢٠١٧/١١/١، وينص على أنه «بعد ثمانية أيام من موعد نشر هذا الإعلان، فإن أصحاب أي ممتلكات تقع في المنطقة التي يشملها الإعلان يجب أن يقوموا بإخراجها من المكان بموجب هذا الأمر». كما يمنع الأمر القيام بأية أعمال بناء في المنطقة المعلن عنها، ويمنع دخول أشخاص، أو إدخال ممتلكات إليها بهدف القيام بأعمال بناء.

وجاء توزيع تلك الأوامر بعد ساعات قليلة من صدور قرار عن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يقضي بإخلاء البيوت التي يعيش فيها فلسطينيون من البدو في تجمعات في محيط مدينة القدس المحتلة، بالقرب من شارع رقم (١) باتجاه البحر الميت. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن القرار جاء في ختام جلسة عقدها نتنياهو مع ممثلي ما يُسمى «منتدى غلاف القدس» والممثل لتيار المستوطنين، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس الإقليمي لمستوطني «ماطيه بنيامين». وأوضحت أن الحديث يدور عن خيام ومبان متنقلة للفلسطينيين البدو في مناطق فلسطينية مطلة على القدس، ما بين مستوطنة «معاليه أدوميم» ومستوطنة «متسبيه يريحو»، تصفها سلطات الاحتلال بأنها «بؤر سكانية أقيمت بشكل غير قانوني».

وفي إطار مواصلة استهدافها لمنطقة الأغوار، على امتداد الحدود الشرقية للضفة الغربية المحتلة، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠، عن مخطط لبناء ثلاث مستوطنات جديدة في الأغوار، وهي «جفعات ساليت»؛ «عطروت»؛ و«جفعات عدن». جاء هذا القرار بعدما عقدت حكومة الاحتلال جلسة لمندوبي وزارتي الإسكان والزراعة، و»صندوق أراضي إسرائيل»؛ وأعلن رسميا عن خطة لبناء هذه المستوطنات، بانتظار المصادقة عليها وتخصيص موازنات. يشار إلى أن قوات الاحتلال سبق وأخطرت سكان منطقتي عين الحلوة وأم الجمال في الأغوار الشمالية بمصادرة مئات الدونمات. وتهدف حكومة الاحتلال لمضاعفة عدد المستوطنين الذين يستوطنون في ٢٠ مستوطنة في الأغوار، وعددهم (٤٥٠٠) مستوطن إلى ٣ مرات، إضافة إلى بناء (١٤) حياً جديداً داخل المستوطنات القائمة حالياً.

المزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة

كانت قضية وضع القدس المحتلة، خلال هذا العام، العنوان الأبرز على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي. ففي تحدٍ سافرٍ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧، على لسان رئيسها، دونالد ترامب، اعترافها رسمياً بالقدس كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ووقع مرسوماً يقضي بنقل سفارة بلاده إليها. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكد على أن إجراءات الرئيس الأمريكي تعدّ مخالفة واضحة للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف، وتمثل جريمتين، وهما: جريمة عدوان على الدولة الفلسطينية، باعتبار أنه دعمٌ وتأييدٌ لضم أراضي الغير باستخدام القوة؛ كما إنه يمثل جريمة حرب باعتباره بمثابة اشتراك في جريمة الاستيطان التي تمارسها دولة الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس. يخشى المركز، أن يفتح هذا القرار الذي قوبل برفض مطلق من قبل معظم دول العالم، شهية الاحتلال على تهديد مستقبل المدينة بطريقة أكثر تغولاً مما شهدته على مدار خمسة عقود من احتلالها.

جوبِهَ هذا الإعلان بموجةِ رفضٍ على المستويين الرسمي والشعبي الدولي. ففي تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٨، عقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة وإقرار مشروع

تقدّم به مندوب جمهورية مصر العربية يرفض الإعلان، وصوتت (١٤) دولة لصالح المشروع، إلا أنّ الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو ضده. وفي تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة لمناقشة مشروع قرار تقدّم به مندوبا اليمن وتركيا ورغم وتهديد واشنطن بمعاقبة الدول التي تصوت إلى جانب مشروع القرار الذي يدين قرار ترامب، إلا أن (١٢٨) دولة أيدت القرار، مقابل رفض (٩) دول له، وامتناع (٣٥) دولة عن التصويت.

وعلى صعيد التشريع الإسرائيلي، صادقت اللجنة الوزارية للتشريع بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦، على مشروع قانون أساس «القدس الموحدة»، والذي ينص على أن أي مفاوضات حول تقسيم القدس منوطة بمصادقة غالبية تصل إلى ٨٠ عضو كنيست. ويشترط مشروع القانون موافقة ٨٠ عضو كنيست على أي قرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة. إلا أنّ العام انتهى قبل مناقشة هذا المشروع في الكنيست.

وفي سياق متصل، واصلت حكومة إسرائيل وسلطات احتلالها الحربي تنفيذ خططها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة نهائياً. ففضلاً عن تعزيز إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، واستكمال بناء جدار الضم (الفاصل) حولها، ومواصلة البناء في المستوطنات القائمة في قلبها والمحيطة بها، استمرت تلك القوات في التضييق على مجمل مناحي حياة السكان الفلسطينيين في المدينة. وواصلت بلدية الاحتلال سياسة تجريف منازل المدنيين الفلسطينية السكنية بادعاء عدم الحصول على تراخيص خاصة بذلك و/أو إجبارهم على هدمها بأيديهم. وشهد عام ٢٠١٦ زيادة ملحوظة في أعداد المنازل التي تعرضت للهدم، وفي إصدار إخطارات الهدم التي تستَهدِف منازل المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية الأخرى في المدينة وضواحيها. ويعرب المركز عن قلقه البالغ من استهداف منازل المواطنين الفلسطينيين على نطاق واسع في العام المقبل بعد الأوامر التي أصدرها رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، للتسريع في عمليات هدم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية المحتلة، بحجة عدم الترخيص.

وخلال العام، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال البلدية، في اقتراف المزيد من جرائم تجريف المنازل السكنية الفلسطينية في مختلف أنحاء المدينة وضواحيها بادعاء بنائها دون الحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا الصدد لا تزال سلطات البلدية تضع سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تسبق إصدار تراخيص بناء للمواطنين الفلسطينيين، مما يضطرهم، وتحت ضغط الحاجة لتلبية ضرورات الزيادة السكانية الطبيعية، للجوء إلى بناء منازل لهم دون الحصول على التراخيص اللازمة، أو إضافة غرف إلى منازلهم القائمة، رغم معرفتهم المسبقة بالنتائج. وفي المقابل، أقرت سلطات الاحتلال بأذرعها المختلفة (بلدية القدس، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، والجمعيات الاستيطانية) بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية داخل المدينة المحتلة وحولها خلال هذا العام. شهد عام ٢٠١٧ ارتفاعا ملحوظا في عدد المخططات الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة.

نشر موقع (القناة السابعة) الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢١، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي قررت ضم (٢٥٠) دونما من أراضي الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى حدود بلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة. وذكر الموقع أن البلدية تلقت رسالة رسمية من وزير الداخلية الإسرائيلي تتضمن الموافقة على ضم تلك الأراضي إلى سيادتها. وتستعد البلدية،

بالتعاون من وزارة الإسكان للشروع ببناء حي استيطاني جديد يدعى «موردوت أرنونا»، ويضم أكثر من (٢٠٠٠) وحدة استيطانية جديدة. واستناداً لما نشره الموقع المذكور، فقد بدأ طرح هذا الموضوع عام ٢٠٠٩، حين اجتمعت «لجنة الحدود» التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية لأول مرة لبحث إمكانية ضم (٢٥٠) دونما تقع قرب مستوطنة «أرنونا» التي كانت حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ضمن ما كان يسمى بالمنطقة الحرام قرب بلدة صور باهر، جنوب شرق مدينة القدس المحتلة، وبحثت نقل تلك الأراضي من سيطرة مستوطنة «رمات راحيل» التي كانت هي الأخرى «منطقة حرام» وضمها لما يسمى بمنطقة «سيادة» بلدية القدس. وحصل المخطط الاستيطاني الجديد على مصادقة اللجنة اللوائية، والحي الاستيطاني حاليا في مرحلة التسويق التي قد تستمر لمدة عام قبل صدور رخص البناء.

تعمل بلدية القدس، الذراع الرئيس لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة المحتلة، على طرح، وتنفيذ المشاريع الاستيطانية الرامية لتهويد المدينة. ففي تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤، عقدت البلدية جلسة خاصة ناقشت خلالها مشروع القطار الهوائي والأرضي الهادف لربط شرق المدينة بغربها. وقدم رئيس البلدية، نير بركات، قدم عرضاً مفصلاً حول مشروع القطار الهوائي والأرضي، لشخصيات إسرائيلية ولممثلين عن عدة وزارات وهيئات مختلفة وجمعيات استيطانية وحاخامات، وعرض خلال الجلسة خرائط للمخطط الاستيطاني. وحسب مخطط المشروع، سيتم تنفيذه على عدة مراحل، الأولى ستكون عدة مسارات لقطار هوائي جميعها تلتقي في ساحة باب المغاربة في بلدة سلوان، وهذا الموقع المخطط لإقامة مشروع «كيدم الاستيطاني». وذكر «مركز معلومات وادي حلوة» أن ن المخطط يبدأ من حي» البقعة» غرب المدينة، بالقرب من محطة القطار القديمة، مرورا فوق حي وادي حلوة وجبل «صهيون» ببلدة سلوان، وصولا إلى ساحة باب المغاربة في البلدة. أما المسار الثاني، فسيكون من عين سلوان في حي وادي حلوة حتى ساحة باب المغاربة، والمسار الثالث من حي رأس العامود بالقرب من مسجد «الفاتح» مرورًا فوق المقابر اليهودية حتى ساحة باب المغاربة. وفي السياق، تحدث رئيس بلدية الاحتلال عن مخطط لقطار أرضي من ساحة البراق، السور الغربي للمسجد الأقصى، وصولًا إلى أحياء غرب القدس. وأوضحت البلدية أن مخطط «القطار الهوائي» سيتم عرضه على الحكومة الإسرائيلية للمصادقة عليه، ومن المتوقع أن يتم البدء فيه منتصف عام ٢٠١٩.

وفي إطار الاستيلاء على العقارات الفلسطينية لصالح الجمعيات الاستيطانية، استولت الجمعيات الاستيطانية، وبقرارات من محاكم الاحتلال، على عدة عقارات في المدينة المحتلة. ففي تاريخ ٢٠١٧/١/٨، اقتحم عدد من المستوطنين مبنى سكنياً في حي «وادي الربابة» في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة. يعود المبنى للمواطن علي محمد احمد سرحان، وهو مكون من طابقين، وتبلغ مساحته الإجمالية ١٤٠م٢. وأفاد الجيران أن (١٢) مستوطنا اقتحموا المبنى الذي كان خاليا من سكانه. وذكروا أن المستوطنين ينتمون إلى جمعية «العاد» الاستيطانية التي تنشط في بلدة سلوان بهدف الاستيلاء على المزيد من العقارات هناك.

وفي تاريخ ٢٠١٧/١/٢٤ استولى مستوطنون على مخزن في منزل في حي عقبة الخالدية في البلدة القديمة من المدينة يعود لعائلة نورا غيث. وذكرت المواطنة غيث أنه صدر بحقها قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية قبل شهر، حيث ورد في حيثيات القرار أنه يحق لها

ولزوجها مصطفى صب لبن الإقامة في المنزل المتنازع عليه لمدة عشر سنوات فقط، بينما تؤول ملكية المخزن التابع للمنزل للمستوطنين. وعليه فقد قام المستوطنون باقتحام المخزن وتغيير أقفاله.

وفي تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠، استولى مستوطنون على عقار غير مأهول في حي وادي حلوة، في بلدة سلوان، جنوب البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، وهو عبارة عن غرفة سكنية ومنافعها ومخزن وساحة. وأفاد شهود عيان أن مجموعة من المستوطنين، اقتحمت برفقة قوات الاحتلال الإسرائيلي، حوش قراعين في حي وادي حلوة، واستولت على غرفة سكينة وساحة ومخازن كانت تستخدم لتربية المواشي. وعلى الفور، شرع المستوطنون بتغيير أبواب وأقفال العقار الذي استولوا عليه، وأحاطوه بسياج معدني. تبلغ مساحة الغرفة السكنية ٣٠م٢، وساحتها الخارجية حوالي ٥٠م٢، وهي بمثابة ممر للغرفة ولمنزل تقطنه عائلة المواطن عزات صلاح، ٧٦ عاماً، فيما تبلغ مساحة المخازن حوالي ٢٠٠م٢.

وفي تاريخ ٢٠١٧/٩/٥، أخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عائلة شماسنة من منزلها في حي الشيخ جراح، شمال مدينة القدس المحتلة، لصالح المستوطنين، وشردت أفرادها الثمانية من منزلها الذي عاشت فيه العائلة (٥٣) عاما. وأفادت عائلة شماسنة، بأن قوات معززة من شرطة الاحتلال قامت بإخراج صاحب المنزل، المسن أيوب شماسنة، ٨٥ عاماً، محملا على كرسي، وزوجته الحاجة فهمية، ٧٦ عاماً، ونجلهما محمد وعائلته المكونة من ٥ أفراد، ثم شرعت بتفريغ محتويات المنزل بشاحنة خاصة. وأوضحت العائلة أن قوات الاحتلال أخلتها من منزلها الذي تقطنه منذ العام ١٩٦٤، وذلك بزعم أن ملكيته تعود لعائلة يهودية كانت تملكه قبل النكبة.

وفي سياق متصل، افتتح وزراء وأعضاء كنيست وحاخامات كنيساً يهودياً في حي بطن الهوى في بلدة سلوان، جنوب مدينة القدس المحتلة بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٤. شارك في افتتاح الكنيس وزير الزراعة الإسرائيلي، اوري آريئيل، وأعضاء كنيست وحاخامات، برفقة حوالي ٣٠٠ مستوطن، حيث أدخلوا كتابين من التوراة في «عقار أبو ناب» الذي تمت السيطرة عليه عام ٢٠١٥. يشار إلى أن المستوطنين كانوا قد سيطروا على العقار عام ٢٠١٥، وهو عبارة عن ٥ شقق سكنية، ويعتبر هذا البناء ذا طابع مميز بقبابه وتدعي الجمعيات الاستيطانية أن العقار كان في أواخر القرن التاسع عشر عبارة عن كنيس ليهود اليمن، وبدأت المطالبة بإخلائه منذ عام ٢٠٠٤، علما أنه يقع ضمن مخطط لجمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية، للسيطرة على ٥ دونمات و٢٠٠م٢ من حي «بطن الهوى»، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام ١٨٨١.

وبالترافق مع تلك السياسات والإجراءات المنافية للقانون الدولي، استمرت وزارة داخلية الاحتلال في تنفيذ سياسات سحب بطاقات هوية سكان المدينة الفلسطينيين، وحرمانهم من حقهم في السكن وممارسة حياتهم الطبيعية فيها. وتستخدم سلطات الاحتلال عدة وسائل لسحب تلك البطاقات، سواء من خلال سحبها المباشر بذريعة عمل وسكن المواطنين المقدسيين خارج الحدود البلدية للمدينة وفق التقسيم الإداري الإسرائيلي لها، أو رفض شمل الأزواج والأبناء، أو لأسباب سياسية، وإجراءات عقابية.

ذكر تقرير لمنظمة (هيومن رايتس ووتش) أنه منذ بداية احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام

١٩٦٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٦، ألغت إسرائيل إقامة (١٤،٥٩٥) فلسطينيا من القدس الشرقية على الأقل، بحسب وزارة الداخلية. برررت السلطات معظم عمليات الإلغاء على أساس عدم إثباتهم أن القدس «مركز حياتهم»، لكنها ألغت مؤخرا أيضا إقامة فلسطينيين متهمين بمهاجمة إسرائيليين كعقوبة لهم، وكعقوبة جماعية ضد أقارب المتهمين المشتبه بهم. وأكد التقرير أن النظام التمييزي يدفع العديد من الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم فيما يصل إلى عمليات ترحيل قسري، كانتهاك خطير للقانون الدولي.

307601/08/08/https://www.hrw.org/ar/news/2017

وفي سابقة خطيرة، استلمت عائلة المواطن فادي القنبر بتاريخ ٢٠١٧/١/١٠، أوامر إلغاء حق الإقامة (سحب الهوية الزرقاء) لعدد من أفراد العائلة الممتدة، إضافة إلى إلغاء معاملة «لم الشمل» لعدد آخر من أفراد العائلة، وذلك على خلفية قيام المذكور بتنفيذ عملية دهس لعدد من الجنود في مستوطنة «ارمون هنتسيف». وأفادت العائلة لباحثة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن قوات الاحتلال اقتحمت منازل عائلة القنبر، وقامت بتسليم ١٢ أمراً صادراً عن وزير الداخلية الإسرائيلي تنص على إلغاء «حق الإقامة» و»معاملة لم الشمل» لكل مواطن من عائلة القنبر لم يحصل على بطاقة الهوية من خلال «الولادة»، حيث أن والدته كانت قد حصلت على بطاقة الهوية ومنحتها لأولادها عن طريق معاملة «لم الشمل» وليس عن طريق «الولادة»، وكذلك الأمر لأبناء عمه. والمتضررون هم: منوة القنبر، والدة فادي، وشقيقته سهى، وزوجها مراد عويسات، وولداهما وديع، ١٧ عاماً، ونغم، ١١ عاماً؛ ضياء عويسات، ٢١ عاماً، وهو نجل شقيقته هند، ومنال القنبر، زوجة شقيقه سامي، وأبناء عمه أحمد، محمد، صلاح، زكريا، ويونس حسين القنبر.

وواصلت سلطات الاحتلال سياسة التضييق على نشاط المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في المدينة بادعاء تبعيتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، و/أو للسلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من وضوح هوية تلك المؤسسات. وشملت الإجراءات الإسرائيلية مداهمة تلك المؤسسات، منع عقد اجتماعات لهيئاتها العامة والإدارية، منع إقامة أية احتفال أو اجتماعات داخل تلك المؤسسات، حتى وإن كان النشاط المنوي إقامته نشاطاً اجتماعياً بادعاء أنه نشاط يخص المنظمة أو السلطة.

- ففي تاريخ ٢٠١٧/٣/٨، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي إقامة احتفالين لمؤسسات نسوية في مدينة القدس المحتلة بمناسبة يوم المرأة العالمي. وأفادت مديرة جمعية «نساء من أجل الحياة والديمقراطية» زهور أبو ميالة أنقطرشذا برصانع ن منعت عشرات السيدات الفلسطينيات من الوصول إلى مقر الفعالية في قاعة فندق «سان جورج» بالقدس، التي تنظمها الجمعية بمناسبة «يوم المرأة العالمي». و نأ تبركذسلطات لالتحلاا منعت تنظيم الفعالية بموجب قرار صادر عن وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان.
- وفي التاريخ نفسه، منعت تلك القوات مؤسسة «المرتقى» للسيدات من تنظيم حفل خاص بيوم المرأة في قاعة قصر الحمراء في شارع صلاح الدين. وأفادت شيرين عويضة، عضو الهيئة الإدارية للمؤسسة، أن سلطات الاحتلال منعت إقامة فعالية خاصة لاختيار «المرأة المقدسية المتميزة لعام ٢٠١٧». وأكدت أن الفعالية تنظم بدعم ذاتي وغير ممولة من أي جهة، ولا يوجد لها علاقة بالأمور السياسية.
- وفي تاريخ ٢٠١٧/٣/١٤، اقتحمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصّة، مكتب «الخرائط في جمعية الدراسات العربية» التابع

لبيت الشرق في حي بيت حنينا، شمال مدينة القدس المحتلة. قام أفرادها باعتقال مدير المكتب، والخبير في شؤون الخرائط والاستيطان، خليل التفكجي، وذلك بعد مصادرة هاتفه النقال، وبعض محتويات المكتب، واقتادوه للتحقيق معه. كما وأغلقت شرطة الاحتلال المكتب لمدة (٦) أشهر، بأمر من وزير «الأمن الداخلي» الإسرائيلي، جلعاد أردان.

» وفي تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٨، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر مركز يبوس الثقافي في شارع الزهراء، ومنعت عقد ندوة بحثية، وعلقت قرار المنع الموقع من قائد شرطة الاحتلال في القدس، حيث استند أمر المنع إلى «قانون مكافحة الإرهاب عام ٢٠١٦، بحجة تنظيم الندوة من قبل حركة حماس»!!.

» وفي تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٥، اقتحمت قوات ومخابرات الاحتلال الإسرائيلي «فندق سانت جورج» في شارع صلاح الدين، وسط مدينة القدس المحتلة، ومنعت عقد ندوة بعنوان «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس»، بحجة رعايتها من قبل السلطة الفلسطينية.

» وفي تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٦، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مركز (أبو جهاد) لشؤون الحركة الأسيرة في بلدة أبو ديس، شرق مدينة القدس المحتلة، وعبثت بمحتوياته من الوثائق والمواد المصورة التي توثق ممارسات الاحتلال..

كما واستمرت قوات الاحتلال في انتهاك الحقوق الدينية للفلسطينيين من خلال استمرارها في إغلاق مدينة القدس الشرقية أمام المسلمين والمسيحيين وعدم تمكينهم من الدخول السلس للمدينة لأداء شعائرهم الدينية في مساجدها وكنائسها. ترافق ذلك مع استمرار أعمال الحفريات في محيط المسجد الأقصى بشكل أضحت تلك الأعمال تهدد سلامة بنيانه، وتعرضه لخطر الانهيار، فضلاً عن اقتحاماته المتكررة من قبل المستوطنين وأذرع الاحتلال الأمنية، والدعوات إلى تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وأفاد مركز معلومات وادي حلوة أنه رصد اقتحام (٢٥٦٣٠ مستوطنا)، إضافة إلى أكثر من (٣) آلاف من الطلاب اليهود، للمسجد خلال العام، وذلك عبر بوابة المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال المدينة عام ١٩٦٧. وقال المركز أن أكثر الأشهر التي شهدت اقتحامات من قبل المستوطنين والطلاب اليهود: كان شهر أكتوبر (٣٩٨٣) مستوطنا لتزامنه مع عيد «العرش « السوكوت»، ثم شهر أغسطس (٣٦١٧) مستوطنا، فشهر يوليو (٣٢١٣) مستوطنا في ذكرى خراب الهيكل المزعوم، وشهر مايو «ذكرى احتلال القدس» (٣٠٥٤) مستوطنا، وشهر أبريل(٢٧٥٨) مستوطنا بمناسبة «عيد الفصح»، وشهر ديسمبر (٢٢٩٤) مستوطنا لتزامنه مع عيد الأنوار اليهودي.

في أعقاب وقوع اشتباك مسلح بين ثلاثة فلسطينيين من سكان مدينة أم الفحم داخل إسرائيل، وشرطة الاحتلال داخل ساحات المسجد الأقصى بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤، اقتحم العشرات من جنود وشرطة ومخابرات الاحتلال المسجد، وحاصروه بشكل كامل، ومنعوا المواطنين الفلسطينيين من الوصول إليه، واحتجزوا كافة موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في الغرف، وصادروا هواتفهم الشخصية، ثم اقتادوا عدداً منهم للتحقيق معهم. كما وقامت قوات الاحتلال بإغلاق مداخل البلدة القديمة بالسواتر الحديدية، ومنعت سكان المدينة من الدخول إليها، باستثناء سكانها. وفي خطوة غير مسبوقة، منعت سلطات الاحتلال رفع الأذان وإقامة الصلاة داخل المسجد حتى ساعات ظهيرة يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/٧/١٦، حيث أعلنت أنها ستعيد فتح المسجد

تدريجياً بعد تركيب (٩) بوابات إلكترونية في ساحة باب الأسباط، وباب المجلس، وباب السلسلة، فيما أبقت على إغلاق الأبواب الأخرى. ومنذ ذلك التاريخ رفض المصلون المسلمون الدخول إلى المسجد عبر تلك البوابات لما يشكله ذلك من إجراءات تغيير في المسجد. وفي أعقاب ذلك الإجراء، رفض المصلون المسلمون دخول المسجد قبل إزالة الأبواب الإلكترونية التي أزيلت بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٧، في أعقاب أعمال احتجاج شهدتها المدينة، وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال العام، جرى استهداف مدارس المدينة بشكل لافت، وتجسد ذلك باقتحام المدارس، واعتقال معلميها وطلبتها أثناء توجههم إليها، أو عودتهم منها، وإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية داخل أسوارها، واعتقال طلاب من داخل صفوفهم المدرسية. كانت قوات الاحتلال تدعي أن طلبة تلك المدارس يشاركون في أعمال رشق الحجارة ضد أفرادها ومستوطنيها.

ففي تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٤، منعت شرطة الاحتلال الإسرائيلي دخول طلبة مدرسة الأقصى الشرعية للذكور إلى مدرستهم داخل المسجد، بحجة استلامهم كتب المنهاج الفلسطيني المطبوع عليها العلم الفلسطيني وشعار المنهاج، وقامت باعتقال مدير التعليم الشرعي في الأوقاف، الشيخ ناجح بكيرات، وسكرتير مدرسة الأقصى، روبين محسن، وحررت هوية مدير المدرسة الأستاذ نادر الأفغاني، واستدعته للتحقيق في مركز شرطة «القشلة» بالقدس القديمة. ويدرس في مدرسة الأقصى الشرعية للبنات حوالي مئة طالبة، وفي مدرسة الأقصى الشرعية للذكور ١٥٠ طالبا، من الصف السابع حتى الثاني عشر.

وفي تاريخ ٢٠١٧/١١/٦، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة وروضة «زهوة القدس» في حي بيت حنينا، شمال المدينة. شرع أفرادها بمداهمة الغرف الصفية وتفتيشها، واحتجاز هويات المعلمين وتصويرها بعد أن حققوا معهم. وقبل انسحابهم، اعتقل جنود الاحتلال مديرة المدرسة و(٣) من معلماتها. وفي أعقاب ذلك اقتحمت تلك القوات منزل مديرة الجمعية التابعة للمدرسة، منى الكراوي، وقاموا باعتقالها مع زوجها.

٧. جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

واصل المستوطنون اقتراف اعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية. ومن خلال رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لجرائم المستوطنين في أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، يؤكد المركز على أن تلك الاعتداءات كانت تتم تحت سمع وبصر قوات الاحتلال، حيث تقوم تلك القوات بتوفير الحماية للمستوطنين على مدار الساعة، وبمرافقتهم خلال تنفيذهم العشرات من اعتداءاتهم، فضلا عن قيامها بتأمين الحماية لهم خلال قيامهم باعتداءاتهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، في حال محاولة المواطنين الفلسطينيين التصدي لهم لإبعادهم عن أراضيهم الزراعية، أو منازلهم السكنية التي تتعرض للاعتداءات. ولا تتدخل تلك القوات لوقف هذه الاعتداءات، كما لا تقوم بتوقيف الجناة من المستوطنين لتقديمهم للمحاكمة. ويشكل هذا السلوك عامل تشجيع للمستوطنين للاستمرار في اقتراف جرائمهم واعتداءاتهم، كما ويشكل عامل إحباط لدى الضحايا الفلسطينيين الذين يمتنعون عن تقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية لعدم قناعتهم بجديتها في التحقيق في الشكاوى، وإنصافهم. وخلال هذا العام، قُتِلَ (٥) مدنيين فلسطينيين على أيدي المستوطنين في الضفة الغربية.

» في تاريخ ٢٠١٧/٥/١٨، قتل مستوطن المواطن **معتز بني شمسة، ٢٢ عاماً**، من بلدة بيتا، جنوب مدينة نابلس، بعد أن فتح النار تجاه مجموعة من المعلمين الفلسطينيين الذين تظاهروا أمام مبنى مديرية تربية جنوب نابلس، في بلدة حوارة، لمطالبة السلطة الفلسطينية بالاستجابة لمطالبهم. أصاب المستوطن المواطن المذكور بعيار ناري في الرأس، ولفظ أنفاسه الأخيرة في المكان، فيما أصاب المصور الصحفي **مجدي اشتية، ٣٥ عاماً**، ويعمل في وكالة (اشوتيدبرس)، بعيار ناري في اليد اليمنى.

» وفي تاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١، قُتِلَ **المواطن محمد موسى، ٢٦ عاماً**، من سكان قرية دير بلوط، غرب مدينة سلفيت، وأصيبت شقيقته بجراح، وذلك بعد أن أطلق مستوطنون كانوا متواجدين على مدخل مستوطنة «حلميش»، المقامة على أراضي قرية النبي صالح، شمال غرب مدينة رام الله، النار تجاه السيارة التي كانا يستقلانها. ادعت قوات الاحتلال أن السيارة التي كان يقودها الفلسطيني «تقدمت بسرعة نحو الجنود المتواجدين عند مدخل المستوطنة، فظنوا أن سائقها ينوي تنفيذ عملية دهس، فشرعوا بإطلاق النار باتجاهها، ما أدى إلى إصابة مَنْ بداخلها». وأكد شاهد عيان لباحثة

المركز أن مستوطنين أطلقوا النار تجاه السيارة، وأن سيارة جيب عسكرية واحدة تابعة لقوات الاحتلال وصلت إلى المكان بعد تنفيذ هذه الجريمة.

» وفي تاريخ ٢٠١٧/١١/٣٠، قُتِلَ **المواطن محمود عودة، ٤٨ عاماً**، من سكان قرية قصرة، جنوب شرق مدينة نابلس، وذلك عندما اقتحمت مجموعة من المستوطنين منطقة رأس النخيل، شرق القرية المذكورة، وأطلق أحدهم النار تجاهه، وأصابه بعيار ناري، ولفظ أنفاسه الأخيرة في المكان.

وفي سياق متصل، نفّذ المستوطنون عشرات الاعتداءات على ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة الزراعية منها.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

رغم مرور ما يزيد عن ثلاثة عشر عاماً على صدور الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، والذي قضى بعدم قانونية إقامة جدار الضم (الفاصل) في أراضي الضفة الغربية، إلا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تغير من واقع هذا الجدار شيئاً. وكانت تلك المحكمة قد قضت بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة جدار الضم (الفاصل)، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون، كما أنّ المجتمع الدولي لم يتخذ أيّ إجراءات من شأنها أن تردع قوات الاحتلال، أو تحاسبها على جرائمها المختلفة، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تتشبث بادعاءات أمنية لبناء جدار الضم (الفاصل) أنها خلقت حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، وجعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووفق تقديرات فلسطينية، فإن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار وخط الهدنة (الخط الأخضر) بلغت حوالي ٦٨٠ كم٢، أي نحو ١٢,٠٪ من مساحة الضفة، منها حوالي ٤٥٤ كم٢ أراضٍ زراعية ومراعٍ.

وعلى صعيد أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل)، تجددت في نهاية شهر أبريل (نيسان) من هذا العام أعمال بناء الجدار حول قرية الولجة، شمال غرب مدينة بيت لحم، بعد توقف استمر ٣ سنوات. سيعزل الجدار القرية عن معظم أراضيها البالغة مساحتها حوالي (٣) آلاف دونم، وكذلك عن محيطها الجغرافي مع بقاء طريق واحدة تربطها بمدينة بيت جالا. وكانت أعمال بناء الجدار قد توقفت قبل ثلاث سنوات بعد ضغط قانوني من أهالي القرية، ومنظمات حقوقية. وجاء تجدد أعمال البناء في المقطع المذكور بعد أن سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية ببناء الجدار في محيط القرية.

تخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفق ما نشرته

صحيفة (هآرتس) العبرية بتاريخ ٢٠١٧/٥/١، لعزل حوالي ٣٠٠٠ دونم من أراضي القرية خارج الجدار، ليتم ضمها لاحقاً إلى ما يسمى بمتنزه وطني لمتروبولين القدس، مع سد الطريق أمام سكان القرية، ومنعهم من الوصول إلى عين الماء في الموقع. يشار إلى أن قرية الولجة تتبع تاريخيًّا لمحافظة القدس، ويعتمد سكانها الذين يحمل الكثير منهم بطاقة الهوية «الزرقاء» (الإسرائيلية)، ويدفعون ضريبة «الأرنونا»، بشكل أساسي على الزراعة، وهي مقسمة إلى مناطق مصنفة حسب اتفاقية أوسلو بـ "A،B،C"، وكانت مساحتها تبلغ نحو ١٧ ألفًا و٥٠٠ دونم؛ لم يتبق منها سوى ٣ آلاف دونم، وتخطط سلطات الاحتلال لابتلاع ألف دونم منها لأهداف استيطانية، وإقامة حدائق «وطنية»، وهدم جميع المنازل المقامة فيها.

٨. العدالة المنتظرة والعدالة الغائبة

استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في حرمان ضحاياه من الفلسطينيين من حقهم في الانتصاف أما القضاء الاسرائيلي، من خلال وضع العقبات أمام المشتكين، وإهمال المطالبات والشكاوى المدنية والجنائية المقدمة بخصوص جرائم وتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جهة أخرى ما زال الفلسطينيون يتطلعون إلى المحكمة الجنائية الدولية كملجأ مهم وربما أخير بعد عرقلة واحياناً إغلاق الملاجئ الأخرى للعدالة. ومع ذلك، ها هو العام ٢٠١٧ ينقضي ولم تفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في الجرائم المرتكبة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي وقادته ضد الفلسطينيين في العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، والذي راح ضحيته (١٧٤٢) مدنياً، منهم (٥٣٠) طفلا، و(٣٠٢) امرأة. كما وتواصل اسرائيل سياسة الاعدامات الميدانية بادعاء محاولة طعن، والتي باتت سياسة معلنة لسلطات الاحتلال الاسرائيل، حيث يتم اطلاق النار بهدف القتل من قبل سلطات الاحتلال لمجرد الاشتباه.

ورغم العقبات الجمة التي تواجه منظومة العدالة الدولية، والإنكار المنهج للعدالة أمام القضاء الإسرائيلي، إلا أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان واصل عمله المتعلق بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين أمام وسائل العدالة المختلفة، بما يشمل المحاكم الاسرائيلية، والمحاكم الوطنية التي تباشر ولاية قضائية دولية على جرائم الحرب، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية.

المحكمة الجنائية ما زالت تراوح مكانها

قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان ومركز الحق ومركز الضمير مذكرتين جديدتين للمحكمة الجنائية الدولية، اعلن عنهما بتاريخ ٢٠ سبتمبر، ٢١ ديسمبر ٢٠١٧. وتناولت المذكرة الأولى «الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة»، أما المذكرة الثانية فقد تناولت «عجز

وامتناع إسرائيل عن التحقيق الفعّال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب». وكان المركز وشركاؤه قد سبق وأن تقدموا بثلاثة ملفات للمحكمة في العام خلال العامين ٢٠١٥-٢٠١٦. تناول أحدى هذه الملفات الحصار المفروض على قطاع غزة، وملف آخر حول العدوان على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وثالث حول حادثة «الجمعة الأسود» في رفح والتي قتل واصيب فيها عشرات من المدنيين في قصف مدفعي عشوائي بأوامر اسرائيلية تحت غطاء ما يسمى بعملية «هنيبعال»، خلال عدوان ٢٠١٤. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد فتحت تحقيقاً اولياً بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥، حول الأوضاع في الأرض المحتلة، من تاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٤، إلا إنه لم يحدث أي تقدم ملموس في مساعي المحكمة. وفي حينه لم تمكن السلطات الاسرائيلية المحققين التابعين للمحكمة الجنائية الدولية من دخول قطاع غزة للوقوف على الحقائق، في تحد سافر للعدالة الدولية، يكشف عن نية مبيته لطمس الحقائق، وإنكار أية فرصة للعدالة.

اصرار اسرائيلي على إنكار العدالة للفلسطينيين

استمر نظام العدالة الإسرائيلي في تجاهل الإعدامات الميدانية التي نفذها جنود وشرطة الاحتلال ضد مواطنين فلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن أو دهس أو اطلاق نار ضد جنود الاحتلال أو عناصر الأمن الإسرائيلي، للعام الثاني على التوالي. ويضاف إلى ذلك الحالة المستمرة من التجاهل والمماطلة في ملاحقة ومحاكمة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالاعتداء على فلسطينيين. وتعزز هذه الحقائق واستمرارها منذ بدء الاحتلال نتيجة واقعية مفادها أن نظام العدالة الإسرائيلي لا يرغب في تقديم العدالة للفلسطينيين، ويصر على اعطاء حصانة للمعتدين من المستوطنين وجنود الاحتلال. وبالتالي، اصبح اللجوء للعدالة الدولية هو الخيار المتاح للفلسطينيين في ظل الانكار الاسرائيلي الواضح لأية عدالة للضحايا الفلسطينيين.

ومن الدلائل الجديدة على صورية العدالة التي يقدمها القضاء الاسرائيلي للفلسطينيين صدور حكم بـ ١٨ شهراً فقط على قاتل الجريح الفلسطيني، عبد الفتاح الشريف، بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦، حيث أظهر فيديو مصور بالصدفة جندي اسرائيلي وهو يطلق النار مباشرة على رأس المواطن عبد الفتاح الشريف وهو جريح وملقى على الأرض.[١٦] وجدير بالذكر أن القانون والقضاء الاسرائيلي يعطي عقوبة تصل إلى ست سنوات لمجرد إلقاء حجر على جيش الاحتلال، وهو ما يعكس العقلية العنصرية التمييزية التي يتعامل بها القضاء الاسرائيلي. ورغم كل ذلك، فإن وزير الحرب الاسرائيلي، ليبرمان،

١٦. قام أحد الجنود الاسرائيليين بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٦ بالإجهاز على أحد المواطنين الفلسطينيين، ويدعى عبد الفتاح الشريف، بينما كان مصاباً وملقى على الأرض، بعد أن أطلق الجنود النار عليه بدعوى محاولة تنفيذ عملية طعن، حيث أطلق الجندي رصاصة مباشرة على رأس المواطن «الشريف». وقد وجهت النيابة العسكرية الإسرائيلية في حينه تهمة القتل غير العمد للقاتل، بالرغم من أن الجريمة تمت عن عمد، استطاعت أحدى الكاميرات التقاط المشهد، والذي يطلق فيه الجندي النار مباشرة على رأي الضحية، في الوقت الذي كانت فيه الاسعافات قد وصلت لنقله بعد اصابته.

رفع مذكرة للرئيس الاسرائيلي لإصدار عفو عن الجندي المجرم. كما وصرح رئيس الوزراء نتنياهو بأنه يساند الجندي وعائلته، حيث علق على الحكم بقوله «إنه يعتبر يوم الحكم يوماً مؤلماً للجميع وخاصة «أزاريا» (الجندي القاتل) وعائلته.. وبمن فيهم أنا،» وأكد في تصريح آخر إنه يؤيد العفو عن الجندي القاتل.

وكان المركز قد قدم ٢٤٧ شكوى جنائية منذ العام ٢٠١٤ ورسائل يطلب فيها من المدعي العام العسكري الإسرائيلي فتح تحقيق جنائي. تناولت هذه الشكاوى الجنائية عدداً كبيراً من الحوادث التي وقعت أثناء عملية «الجرف الصامد،» وقدمت كل شكوى بالنيابة عن ضحية مدنية واحدة أو أكثر، تمثل ما مجموعه ١٠٨٠ ضحية. و لم يرد للمركز حتى الآن أية ردود موضوعية فيما يتعلق ب ٢٠٩ شكوى جنائية على الرغم من تأكيد النيابة العسكرية لشؤون العمليات استلامها جميع الشكاوى. **كما** وتلقى المركز ٢٠ رداً سلبياً تشير إلى اتخاذ المدعي العام العسكري قراراً بعدم فتح تحقيقات في ١٦ قضية، وثلاثة ردود بإغلاق الملف لعدم العثور على الحادث، بالإضافة إلى رد يشير إلى أن التحقيق قد أغلق في القضية المعروفة بمقتل أربعة أطفال من عائلة بكر قبالة شاطئ بحر مدينة غزة. وفي هذه القضية، أغلق المدعي العسكري التحقيق بسبب غياب شبهة ارتكاب جنود الاحتلال الإسرائيلي جريمة جنائية، لا سيما وأن الجنود – كما يدعي– لم يتمكنوا من تحديد الضحايا على أنهم أطفال.

ورداً على ردود المدعي العام العسكري السلبية، قدم المركز ١٩ اعتراضاً أمام المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية وأرفقها بقائمة واضحة من الحجج والمواد والأدلة التي تثبت بشكل واضح أن الاحتلال الإسرائيلي مسؤول عن ارتكاب جرائم حرب، وبالتالي يطلب من المدعي العام الإسرائيلي أن يلغي قرارات المدعي العام العسكري. وقد حولت هذه الاعتراضات إلى مكتب مساعد المدعي العام الاسرائيلي للمهمات الخاصة الذي بدوره طلب من المعترضين التوجه مرة أخرى إلى النيابة العسكرية الاسرائيلية. وعلى الرغم من ارفاق كافة المستندات والاوراق التي تثبت الادعاء، إلا أن قيام المستشار القضائي بإعادة الاعتراضات مرة أخرى للنيابة العسكرية هو أمر مستغرب ويثير عدة تساؤلات حول جدية التعامل مع هذه الاعتراضات التي تأخذ وقت طويل لمعالجتها.

ومازال ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في يوليو–أغسطس ٢٠١٤ (عدوان الجرف الصامد) ينتظرون العدالة والإنصاف، بعد أن انضموا لقائمة طويلة جداً من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وفي العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب). ويعتبر هذا الوضع تحدٍ خطير لمنظومة العدالة الدولية، والتي يجب أن تتصدى لتنكر الاحتلال الإسرائيلي لكل التزاماته الدولية.

جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد وضعت سلسلة من العقبات المادية والقانونية لعرقلة وصول الفلسطينيين لحقهم في جبر الضرر، كان آخرها مصادقة المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ على الأنظمة التي تمنع المشتكين ضد الجيش الإسرائيلي من سكان قطاع غزة من دخول البلاد لإتمام الإجراءات القضائية. ويضاف إلى ذلك الرسوم التعجيزية التي فرضتها سلطات الاحتلال لرفع دعاوى التعويض، مما اوجد استحالة موضوعية لرفع دعاوى تعويض لجميع المتضررين، والذين يقدر عددهم بالآلاف . وقد كان التعديل رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ لقانون الأضرار المدنية (مسؤولية الدولة)

الصادر سنة ١٩٥٢، بمثابة إنكار كامل لأي فرص للانتصاف، فقد تم بموجبه إعفاء الجيش الإسرائيلي من أية مسؤولية مدنية بخصوص الأضرار الناشئة عن العمليات العسكرية التي يجريها الجيش في «دولة العدو». وقد طبق هذا التعديل بأثر رجعي من العام ٢٠٠٥، مما يعني أنه أعفى الجيش الإسرائيلي ليس فقط من تعويض ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، بل أيضاً وضحايا كل من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (عدوان الرصاص المصبوب)، عدوان العام ٢٠١٢ (عدوان عامود السحاب)، وذلك بالإضافة إلى أي استهداف آخر لمدنيين فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٥. وقد قامت المحاكم الإسرائيلية في اعقاب هذا القانون برد العديد من الدعاوى التي سبق أن رفعها المركز للمطالبة بحق ضحايا العدوان الإسرائيلي في التعويض.

ويثير تعامل منظومة العدالة الاسرائيلية مع الشكاوى التي تقدم من فلسطينيين ضد اعتداءات المستوطنين والجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية حقيقة مهمة، أن منظومة العدالة الاسرائيلية غير راغبة في توفير عدالة للفلسطينيين. ووفق ما ذكرت منظمة يشن دين الإسرائيلية استناداً إلى معلومات من الجيش الإسرائيلي نفسه، فإن النيابة العسكرية الإسرائيلية أغلقت التحقيق في أكثر من ٩٤٠ قضية منذ العام ٢٠٠٥ ضد مستوطنين اسرائيليين اتهموا بالاعتداء على فلسطينيين، من أصل ١١٠٤ قضية فتحت تحقيقات فيها، أي ما يعادل ٨٥٪ من القضايا تم إغلاق التحقيقات فيها. وتضيف الإحصائيات أن ٩٥،٦٪ من القضايا المتعلقة بأضرار مادية لممتلكات ومزروعات الفلاحين الفلسطينيين قد أغلقت لتقصير جهات التحقيق الاسرائيلية. وتقول المنظمة أن احتمالية الوصول للعدالة للفلسطينيين في الضفة الغربية أمام منظومة العدالة الاسرائيلية تبلغ ١،٩٪ فقط.

الجزء الثاني

الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات عملية التحول الديمقراطي

١. انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام ٢٠١٧، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت الأراضي الفلسطينية مزيداً في حوادث القتل خلال نزاعات عائلية وشخصية، وحوادث القتل جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون، وحوادث قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمة قتل على خلفية ما يسمى قضايا الشرف.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد قتل خلال العام (٤٠) فلسطينياً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، بينهم (٣) أطفال و (١٠) نساء. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٢٩) شخصاً في قطاع غزة، بينهم (٣) أطفال، و(٩) نساء، و(١٢) آخرين في الضفة الغربية، بينهم امرأة واحدة. كما أصيب خلال العام (٨٠) آخرين، بينهم (٥٦) في قطاع غزة، منهم (٧) أطفال، و (٤) نساء، و(٢٤) في الضفة الغربية، منهم (٩) أطفال.

وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة تندرج ضمن السياقات التالية: استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية (١٢)؛ سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون (٢٢)؛ مقتل (٤) مواطنين على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية خلال مهام انفاذ القانون استخدمت فيها تلك الأجهزة القوة المفرطة بحق المواطنين؛ وجريمة قتل مواطنة على خلفية ما يسمى بـ قضايا شرف العائلة. فيما قُتل (٥) أشخاص في حوادث فردية يتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة.

استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

شهد العام ٢٠١٧، مقتل (١٢) شخصاً جراء استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، من بينهم طفلين، و(٣) نساء . وقتل في قطاع غزة (٧) أشخاص، و(٥) آخرين سقطوا في الضفة الغربية. . وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ٥ ديسمبر، قتل **المواطن ياسر سهيل حمدان بدوي**، ٢٣ عاماً، متأثراً بجراحه جراء إطلاق النار عليه من قبل أحد الأشخاص، في مدينة رفح، في اليوم السابق، على خلفية نزاع شخصي .

٢. بتاريخ ١١ نوفمبر، قتل المواطن **عمار حسين أبو خاطر**، ٣٤ عاماً، جراء إصابته بأعيرة نارية في أنحاء جسمه، وأصيب شقيقه **محمد**، ٣٦ عاماً، بعيار ناري في الكتف خلال شجار عائلي في مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة.

٣. بتاريخ ٣ نوفمبر، قتل المواطن **(م.م.ك)**، ٢٨ عاماً، جراء إصابته بعيار ناري في ظهره، فيما أصيب شقيقه بعيار ناري في قدمه، خلال شجار عائلي استخدمت فيه الأسلحة النارية في بلدة الرام، شمال مدينة القدس المحتلة. اسم الضحية

٤. بتاريخ ٣٠ أكتوبر، توفي المواطن **إسماعيل محمد الغصين**، ٢٨ عاماً، من مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، متأثراً بإصابته بعيار ناري في الرأس، أطلق عليه خلال شجار عائلي وقع في المخيم بتاريخ ٢٨ أكتوبر. وقد أصيب خلال الشجار أيضاً ٣ مواطنين آخرين بالأعيرة النارية.

٥. بتاريخ ٢١ أغسطس، قتل المواطن **راتب حسين راتب ابو عصب**، ٢٦ عامًا، من سكان مدينة الخليل، بعد اصابته بعيار ناري في الظهر واخر في الكتف، جراء إطلاق مسلحين النار عليه وهو داخل محل لبيع الألعاب في منطقة الحرس بمدينة الخليل.

٦. بتاريخ ٢٧ يوليو، قتلت الطفلة **ضحى حسام سالم السحباني**، ١١ عاماً، من سكان حي الصبرة، بمدينة غزة، جراء إصابتها بعيار ناري في الظهر وخرج من الرقبة، خلال شجار عائلي استخدمت خلاله الاسلحة النارية.

٧. بتاريخ ١١ مايو، قتلت المواطنة **كفاح عبد المطلب سالم مسلم (مصلح)**، ٢٣ عاماً، من سكان مخيم الشابورة في مدينة رفح، وهي أم لطفلين وحامل لتوأمين في الشهر الرابع، جراء إصابتها بعيار ناري في الجهة اليمنى من الصدر.

٨. بتاريخ ١٣ فبراير، قتلت المواطنة **ألفت محمد شاهين**،٤٥ عاماً، جراء إصابتها بعيار ناري في الصدر، وأصيب اثنان آخران بأعيرة نارية خلال شجار عائلي في قرية وادي غزة (جحر الديك)، جنوب شرق مدينة غزة.

المركز يستقبل وفد مؤسسة ميزيرور الألمانية بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠١٧.

٤. بتاريخ ١٨ سبتمبر، قتلت المواطنة **رناد عمار قديح**، ٢١ عاماً، جراء إصابتها بعيار ناري في الرقبة، انطلق من مسدس بالخطأ داخل منزلها ببلدة عبسان الكبير، شرق خان يونس.

٥. بتاريخ ١٤سبتمبر، قتل الطفل **محمد صلاح حامد ناصر**، ١٦ عاماً، من سكان مدينة دير البلح، وسط القطاع، جراء إصابته بعيار ناري اخترق الفم وخرج من الرأس من الخلف، وذلك جراء عبثه بسلاح قريب له في منزله في شارع حمد، ببلدة بيت حانون.

٦. بتاريخ ١٢ يونيو، قتلت المواطنة (ر.س.ع)، ٢٧ عاماً، من سكان حي الشعف، شرق مدينة غزة، جراء إصابتها بعيار ناري نافذ في العنق. وقد قام زوجها، بتسليم نفسه للشرطة، فور مقتلها، وادعى بأن رصاصة انطلقت من مسدسه الخاص بالخطأ، داخل منزله، أدت الى مقتلها على الفور.

٧. بتاريخ ١١ يوليو، قتل المواطن **محمد حسن محمد أبو زاهر**، ٢٧ عاماً، من مخيم جباليا، في محافظة شمال غزة، جراء إصابته بعيار ناري طائش اخترق ظهره واستقر في الصدر.

٨. بتاريخ ٥ مايو، قتل **الطفل جود خليل حسام أبو رجيلة**، ٣ أعوام، من سكان خزاعة، شرق خان يونس، متأثرًا بإصابته الخطيرة قبل أسبوع بشظايا عيار ناري في الرأس، انطلق من سلاح أحد أقاربه خلال تواجده في منزل جده بعبسان الكبيرة.

قتله خلال مهمات انفاذ القانون

قتل خلال العام (٤) مواطنين خلال مهمات انفاذ القانون على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية في حوادث استخدمت في بعضها القوة المفرطة بحق المواطنين. فقد قتل مواطن خلال مهام انفاذ القانون غزة، فيما قتل مواطن خلال اشتباكات مسلحة بين الاجهزة الامنية ومسلحين فلسطينيين في الضفة الغربية. كما قتل عنصر أمن خلال اشتباك مع مجموعة من

سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون

قتل خلال العام (٢٢) مواطناً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، جراء سوء استخدام السلاح أو العبث به، من بينهم (٣) طفل، وامرأة واحدة. ومن بين اجمالي القتلى، سقط (٤) في الضفة الغربية، و (١٦) في قطاع غزة. وكانت أبرز تلك الحالات على النحو التالي:

١. بتاريخ ١٣ أكتوبر، قتلت المواطنة **صابرين رمزي سعدي ابو شعبان**،٢٧ عاماً، من سكان حي الشيخ رضوان، جراء إصابتها في الرأس بعيار ناري ساقط مجهول المصدر، اثناء تواجدها مع زوجها في شارع النفق، وسط مدينة غزة.

٢. بتاريخ ٢٧ سبتمبر، قتل الشاب **طارق فواز خضورة**،١٩ عاماً، من مخيم المغازي، وسط قطاع غزة، جراء إصابته بعيار ناري في البطن، بينما كان يقوم بتنظيف سلاح من نوع كلاشينكوف داخل منزله.

٣. بتاريخ ٢٤ سبتمبر، قتل المواطن **بشار حافظ حمامي**، ٤٤عاماً، جراء إطلاق مجهولين النار عليه، وإصابته بعيار ناري في الصدر، بينما كان يحرس عمارة قيد الإنشاء في شارع ١٦ بالقرب من الحرم القديم لجامعة النجاح الوطنية، وسط مدينة نابلس.[١٧]

١٧. فيما بعد، اعتقل مواطنون اعترفوا بأنهم أصابوا حمامي بالخطأ حيث كانوا يطلقوا النار عشوائياً.

المسلحين. فيما قام احد الاشخاص باطلاق النار على نفسه لدى محاولة اجهزه الامن اعتقاله.

١. بتاريخ ١٩ نوفمبر، قتل المواطن **عوض سليم الشاعر**، ٣٢ عاماً، من مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، والذي كان محتجزا لدى جهاز أمن الحدود، بعد أن أطلق أفراد الأمن النار عليه، بادعاء أنه حاول الهرب، أثناء إجراء تفتيش في مزرعته.
٢. بتاريخ ١٩ مارس، قتل أحد أفراد الأمن الوطني الفلسطيني ويدعى **حسن أبو الحاج، ٢١عاماً**، من سكان بلدة كوبر في محافظة رام الله، جراء اصابته بعيار ناري في الرأس، وأصيب زميله. كما أصيب مسلح مطلوب للعدالة، ويدعى **أحمد ناجي أبو حمادة، الملقب «بالزعبور»**،٢٧عاماً، من مخيم بلاطة، بعيارين ناريين في الظهر والرقبة، خلال اشتباك بين الطرفين، وقع حينما حاول افراد الامن اعتقال المطلوب.
٣. بتاريخ ١٥ يونيو، أطلق المواطن **علاء حماد عليوة، ٣٩ عاماً**، النار على نفسه اثناء محاولة اعتقاله من قبل عناصر الامن من منزله في خان يونس.
٤. بتاريخ ١٣ سبتمبر، قتل الشاب **عبد الجليل الهروش، ٣٤ عاماً**، مطلوباً للعدالة، بعد اطلاق النار عليه من قبل قوات الامن الفلسطيني في مدينة يطا، جنوب الخليل.-

مقتل أحد المواطنين على ايدي أفراد المقاومة بالقرب من موقع تدريب

وثق المركز خلال العام مقتل أحد المواطنين على ايدي أفراد المقاومة في منطقة المغراقة، وسط قطاع غزة، بدعوى اشتباههم بتحركاته بالقرب من موقع التدريب العسكري.

بتاريخ ٧ مايو، قتل المواطن **أشرف سمير أحمد عويضة**،٣٩ عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة، جراء إصابته بالرصاص أطلقه عليه أفراد المقاومة في منطقة المغراقة، وسط القطاع.

وذكر المتحدث الإعلامي باسم الشرطة، المقدم أيمن البطنيجي، بأن أفراد من المقاومة قد أطلقوا النار على المواطن عويضة، لدى اشتباههم بتحركات أشخاص في منطقة المغراقة، بعد أن طلبوا منهم التوقف، إلا أنهم رفضوا ولاذوا بالفرار. ولفت البطنيجي إلى أنه أطلقت النار تجاه المشتبه بهم، مما أدى لإصابة أحدهم واعتقال آخر، وأن المصاب نقل الى مستشفى شهداء الأقصى، وتوفي بعد ذلك. وأشار البطنيجي أن التحقيقات في الحادثة من قبل المباحث العامة أظهرت أن المشتبه بهم قاموا بسرقة كابلات كهرباء من المنطقة، مضيفاً أن القضية ما زالت قيد التحقيق.

اعتداءات على الممتلكات العامة

وثق المركز خلال العام ٢٠١٧، اعتداءات على ممتلكات عامة من قبل مواطنين، ذات علاقة بالاعتداء على سيادة القانون، استخدم في بعضها المعتدون الأسلحة النارية كوسيلة تهديد، من أبرزها الاعتداء على مستشفيات وتخريب بعض من ممتلكاتها. وكانت أبرز الحالات على النحو التالي:

١. في أعقاب مقتل المواطن **عوض الشاعر، ٣٢ عاماً**، على أيدي أفراد الشرطة في مدينة رفح، بتاريخ ١٩ نوفمبر، قام أفراد غاضبين من عائلة القتيل بإحراق سيارة جهاز أمن الحدود أمام مستشفى أبو يوسف النجار، وحطموا محتويات قسم الحوادث والطوارئ في المستشفى، مما أدى إلى توقف الخدمة العلاجية في القسم.
٢. بتاريخ ٢٩ أغسطس، اعتدى مرافقو إحدى المريضات بالضرب على ثلاثة ممرضين، وقاموا بتحطيم باب غرفة العناية المركزة في مستشفى غزة الأوروبي، شرق مدينة خان يونس، قبل أن تتدخل الشرطة وتعتقل ثلاثة منهم. وكان مرافقو المريضة وعددهم نحو ٥٠ شخصاً حاولوا الدخول معها لغرفة العناية المركزة، غير أن الطاقم الطبي حاول منعهم من ذلك. وحدثت

مشادات بين الطاقم الطبي والمرافقين، تطورت للاعتداء على الممرضين وإصابة ثلاثة منهم، وهم: ١) محمود الخطيب،٢٥ عاماً، وأصيب بكسر في عظمة الأنف؛ ٢) صبري شيخ العيد، ٣٢ عاماً، وأصيب برضوض في الأطراف؛ و٣) إكرامي محمد أبو جودة، ٣٤ عاماً، وأصيب برضوض في الوجه واليدين.

٣. بتاريخ ٣١ يوليو، قام مسلحون بالاعتداء على سيارة اسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، داخل مستشفى الرازي بجنين، نقلت شرطياً مصاباً جراء حادث سير، بينما كان على رأس عمله، في مطاردة سيارة غير قانونية، في بلدة برقين، غربي جنين، واعتدوا على طاقم الاسعاف، ومن ثم توجه عدد منهم الى مكتب مدير عام المستشفى، فواز عبد الرحمن حماد، وقاموا بتهديده بالقتل ان لم يقم بتحويل الشرطي المصاب الى إحدى مستشفيات اسرائيل للعلاج على الفور. كما قام المسلحون باقتحام قسم الطوارئ في المستشفى، وأطلقوا النار بجانب موظف قسم الاستقبال، وقاموا بتحطيم محتويات المكتب. وقام المسلحون بالاعتداء على الطاقم الطبي المكون من الدكتور محمد عصعوص، والدكتور صالح محمود، والممرض جلال تركمان، وفني الأشعة أمجد سباعنة، والممرضة سحر الطوباسي، وبدأوا بضربهم وتكسير محتويات قسم الطوارئ من أثاث وكمبيوتر، ووضع أحدهم المسدس في رأس الطبيب صالح وقال له: «إن لم تغادر المستشفى ستموت».

جرائم قتل نساء

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠١٧، مقتل (١٠) من النساء ضمن حوادث سوء استخدام السلاح والعبث به، بينها (١) في الضفة الغربية و (٩) في قطاع غزة[١٨]. كما وثق المركز جريمة قتل واحدة، صنفت ضمن ما يسمى بـ«قضايا شرف العائلة». فبتاريخ ٨ تموز، وصلت جثة المواطنة (س.ش)، ٣٦ عاماً، الى مستشفى ناصر بمدينة خان يونس وعليها آثار خنق على الرقبة، وجرى ابلاغ الشرطة بالأمر. ووفقاً لمصادر في الشرطة، فقد جرى فتح تحقيق في الحادثة، وتحويل جثمان المتوفاة للطب الشرعي، حيث أشارت المعطيات الأولية إلى أن الجريمة وقعت على خلفية ما يسمى شرف العائلة، وجرى اعتقال شقيقي القتيلة للتحقيق معهما حول ملابسات الجريمة ودوافعها.

وإذ ينظر المركز بخطورة بالغة لارتكاب جرائم على خلفية ما يسمى «قضايا شرف العائلة»، فإنه يأمل من السلطات اتخاذ إجراءات جدية لمواجهتها، بما في ذلك تطبيق القرار بقانون الذي أصدره الرئيس الفلسطيني بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١، باعتبار مثل هذه الجرائم تسري عليها عقوبة القتل، ولا يحوز مرتكبوها أحكاماً مخففة.

١٨. انظر تفاصيل هذه الجرائم أعلاه...

٢. تصعيد وسوابق خطيرة في استخدام عقوبة الاعدام

شهد العام ٢٠١٧ تصعيداً وسوابق خطيرة في استخدام عقوبة الاعدام، ويأمل المركز أن تمثل المصالحة مدخلاً للحد من حالة الاسراف في استخدام هذه العقوبة في قطاع غزة، تمهيدا لإلغائها. ويعد تشكيل «محكمة الميدان» العسكرية في قطاع غزة، وعرض المتهمين بقضايا مخدرات على المحاكم العسكرية واصدار احكام اعدام بحقهم، التطورات الأخطر على مستوى استخدام عقوبة الإعدام في العام ٢٠١٧. كما وارتفع معدل استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام في العام ٢٠١٧، حيث وصل عدد احكام الاعدام (٣١) حكماً، منها (١٩) حكماً جديدا، ونفذ (٦) احكام بالإعدام دون مصادقة الرئيس في مخالفة للقانون الاساسي الفلسطينية لسنة ٢٠٠٣. وقد كانت جميع احكام الاعدام الصادرة هذا العام في قطاع غزة، مثلما كان الأمر في العام الماضي ٢٠١٦، حيث لم يصدر أو ينفذ أي حكم في الضفة الغربية خلال العامين الماضيين.

ويعتبر تشكيل محكمة الميدان العسكرية في مايو ٢٠١٧، لمحاكمة المتهمين بقتل فقهاء السابقة الأخطر في تاريخ منظومة العدالة الفلسطينية بما تضمنته من انكار لحق المتهمين في الدفاع ومخالفة للقانون. وقد شكلت المحكمة ونفذت الأحكام في مخالفة للقانون الذي يبيح تشكيلها، حيث لم يعط المتهمين حق الدفاع كما لم يصادق الرئيس الفلسطيني على الحكم قبل التنفيذ مثلما يشترط قانون الاجراءات الجزائية الثوري لعام ١٩٧٩ نفسه والذي شكلت المحكمة بموجبه، وكذلك مثلما تشترط المادة (١٠٩) من القانون الاساسي الفلسطيني .

وجدير بالذكر أن المحكمة شكلت بدون قرار من الرئيس الفلسطيني وفي غير حالة اشتباك أو صراع مسلح ، كما تشترط المادتان (١٢٩، ١٣٠) من القانون اصول المحاكمات الثوري والذي شكلت بموجبه هذه المحكمة غير الدستورية. ويضاف إلى ذلك أن المحكمة عرض عليها مدنيون في مخالفة واضحة للقانون الأساسي الفلسطيني، والذي يؤكد على حق المتهم في التقاضي أمام قاضيه الطبيعي في المادة (٣٠) منه. وجدير بالذكر أن محكمة الميدان تصدر قرارات غير قابلة للاستئناف وقابلة للتنفيذ بشكل فوري، وهو أمر لا يمكن قبوله بأي حال، لأنه ينتقص من حق الدفاع وهو حق اساسي من حقوق الإنسان الملزم للسلطة الفلسطينية، ولا تجوز عليه الاستثناءات. ويؤكد المركز أن قانون العقوبات الثوري وقانون اصول المحاكمات الثوري قانونان غير

دستوريان، حيث لم يعرضا على المجلس التشريعي. ومع ذلك فإن تشكيل محكمة الميدان في مايو ٢٠١٧ وما تم تنفيذه من احكام كان مخالفاً حتى لهذا القانون غير الدستوري والظالم، حيث لا ينسجمان مع الحد الأدنى من معايير العدالة المتعارف عليها والملزمة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، سيما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي صادقت عليه دولة فلسطين في العام ٢٠١٤.

وقد شهد العام ٢٠١٧ سابقة خطيرة أخرى، وهي عرض المتهمين بقضايا الاتجار بالمخدرات على المحاكم العسكرية، واصدار احكام اعدام بحقهم، وهو ما يعتبر مخالفة للقانون الفلسطيني وخروج فاضح على القانون. وقد رصد المركز (٥) احكام بالإعدام صدرت من محاكم عسكرية على متهمين في قضايا مخدرات، أحدها استنفذ طريق الطعن بالاستئناف، ولكن لم ينفذ أي منها للآن. ويشكل عرض قضايا المخدرات على القضاء العسكري مستوى جديد من تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، حيث دأبت المحاكم العسكرية على محاكمة مدنيين في قطاع غزة بقضايا عمالة، إلا أن هذا العام هو الاول الذي يشهد عرض مدنيين في قضايا مخدرات. وقد حذر المركز الفلسطيني في حينه، من الانجرار إلى عسكرة قطاع غزة، لخطورة ذلك على كافة مناحي الحياة وخاصة الأمان.

وبلغة الارقام، فقد وصل عدد احكام الاعدام إلى (٣١) حكما صدرت منذ بداية العام ٢٠١٧، منها (١٢) تأييد لأحكام سابقة و(١٩) حكماً جديدا.

وبهذا يرتفع عدد أحكام الإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤ إلى (٢٠٣) حكماً، منها (١٧٣) حكماً في قطاع غزة، و(٣٠) حكماً في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام الصادرة في قطاع غزة، صدر (١١٥) حكماً منها منذ العام ٢٠٠٧.

وقدد نفذت السلطات في غزة (٦) احكاماً بالإعدام، (٣) منها بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٧، بتهم تتعلق بالقتل، والـ(٣) أحكام الأخرى نفذت بناء على حكم صادر عن «محكمة الميدان» العسكرية، ضد المدانين من قبل المحكمة بقتل مازن فقهاء، أحد القادة في حركة حماس، ونفذ الحكم بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٧. ويعتبر هذا العدد من أحكام المنفذة هو العدد الأكبر خلال عام واحد، منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧. وجدير ذكره أن (٩) احكام بالإعدام قدد نفذت منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في العام ٢٠١٤. وقد نفذت هذه الأحكام دون مصادقة الرئيس الفلسطيني في مخالفة صريحة للقانون الفلسطيني، سيما المادة (١٠٩) من القانون الأساسي الفلسطيني والتي تنص على:
«لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية . »

وجدير بالذكر ان السلطة الفلسطينية قد نفذت منذ تأسيسها، (٤١) حكماً بالإعدام، منها (٣٩) حكماً في قطاع غزة، و حكمان اثنان في الضفة الغربية. ومن بين الأحكام المنفذة في قطاع غزة، (٢٨) حكماً نفذت منذ العام ٢٠٠٧ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني خلافاً للقانون.

احكام الاعدام الجديدة الصادرة خلال الثلاث اعوام الماضية وتبيان عدد الاحكام الصادرة من محاكم عسكري

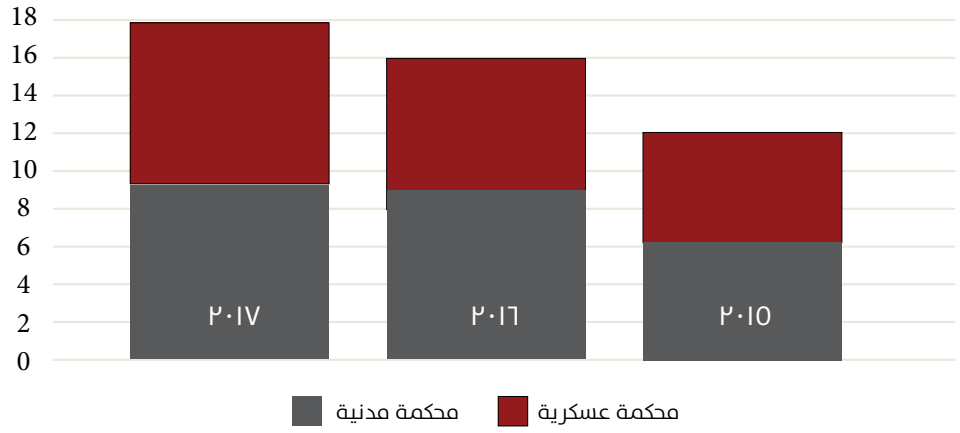

احكام الاعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة في الثلاث سنوات السابقة

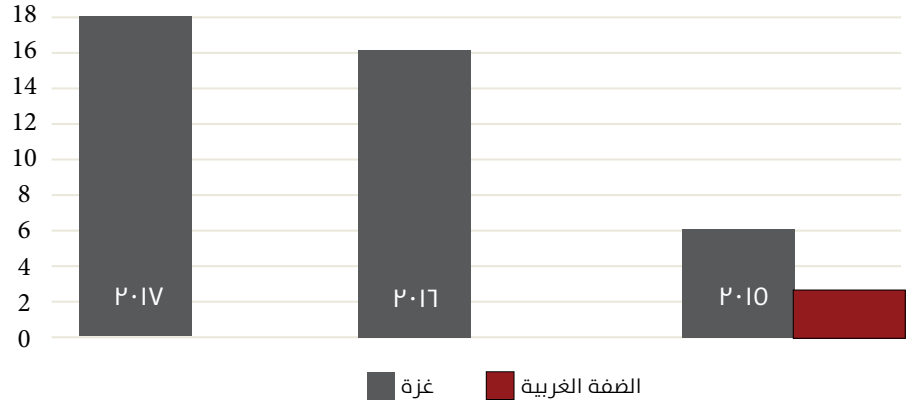

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٧					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
١	٢٠١٧-١-١١	ن.و.ج	غزة	بداية	قتل
٢	٢٠١٧-١-١١	م.ع.ج	غزة	بداية	قتل
٣	٢٠١٧-١-٢٤	خ.ج.أ	غزة	بداية	قتل
٤	٢٠١٧-١-٢٤	غ.ش.أ	وسطى	بداية	قتل
٥	٢٠١٧-٢-٢٠	أ.أ.أ	خان يونس	بداية	تخابر

أحكام الاعدام التي صدرت في السلطة الفلسطينية خلال العام ٢٠١٧					
الرقم	تاريخ الحكم	الاسم	محل السكن	نوع المحكمة	محل الاتهام
٧	٢٠-٢-٢٠١٧	غ.ش.أ	الشمال	بداية	تخابر
٨	٢٠-٢-٢٠١٧	أ.أ.أ	غزة	استئناف	تخابر
٩	٢٠-٢-٢٠١٧	خ.م.س	الوسطى	استئناف	تخابر
١٠	٢٠-٢-٢٠١٧	ع.ع.هـ	خان يونس	عليا	تخابر
١١	٢٠-٢-٢٠١٧	ر.ح.ع	خان يونس	عليا	تخابر
١٢	٢-٣-٢٠١٧	أ.ع.أ	الوسطى	بداية	قتل
١٣	١٩-٣-٢٠١٧	ر.ح.م	رفح	بداية	مخدرات
١٤	١٩-٣-٢٠١٧	ز.أ.ت	رفح	بداية	مخدرات
١٥	٢٩-٣-٢٠١٧	ح.م.ش	الشمال	استئناف	قتل
١٦	٤-٥-٢٠١٧	م.م.خ	الشمال	استئناف	قتل
١٧	٤-٥-٢٠١٧	ع.ن.ن	رفح	استئناف	قتل
١٨	٤-٥-٢٠١٧	م.م.أ	رفح	استئناف	قتل
١٩	١١-٥-٢٠١٧	ع.و.ق	رفح	محكمة عسكرية (بداية)	الاتجار بالمخدرات
٢٠	١١-٥-٢٠١٧	م.أ.ج	غزة	محكمة عسكرية (بداية)	الاتجار بالمخدرات
٢١	١١-٥-٢٠١٧	ر.ح.م	رفح	محكمة عسكرية (درجة ثانية)	الاتجار بالمخدرات
٢٢	٢١-٥-٢٠١٧	أ.م.ل	الوسطى	محكمة الميدان العسكرية	تخابر وقتل
٢٣	٢١-٥-٢٠١٧	هـ.م.ع	غزة	محكمة الميدان العسكرية	تخابر وقتل
٢٤	٢١-٥-٢٠١٧	ع.أ.ن	غزة	محكمة الميدان العسكرية	تخابر وقتل
٢٥	١-٦-٢٠١٧	م.أ.م	الشمال	محكمة النقض	قتل
٢٦	١٢-٧-٢٠١٧	ن.غ.ع	خان يونس	نقض	قتل
٢٧	١٢-٧-٢٠١٧	أ.ع.ز	الوسطى	استئناف	قتل
٢٨	٢٦-٩-٢٠١٧	ص.أ.ج	خان يونس	بداية	قتل
٢٩	٢٦-٩-٢٠١٧	ي.ح.أ	خان يونس	بداية	قتل
٣٠	٢٦-٩-٢٠١٧	أ.ع.ب	خان يونس	بداية	قتل
٣١	٢٨-١٢-٢٠١٧	م.م.خ	خان يونس	بداية	قتل

٣. الاعتقال غير القانوني وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

استمرت الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة في اعتقال مواطنين أو استدعائهم، دون اتباع الاجراءات القانونية، وتنتهك حقوقهم التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية ذات العلاقة. وتتم الاعتقالات في كثير من الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون أو المستدعون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

وتلقى المركز العديد من الشكاوى، تفيد بوقوع ممارسات تعذيب في صفوف هؤلاء المعتقلين، إما داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الامنية في الضفة الغربية وغزة، خلال فترات الاعتقال والاحتجاز، أو خلال اقتيادهم للسجون أو مقرات الاحتجاز والتوقيف. وتؤكد عشرات الافادات والتصاريح المشفوعة بالقسم التي يقدمها المدعون، أو ذووهم، بأن الأجهزة الأمنية استخدمت وسائل تحقيق مختلفة تعتبر شكلاً من اشكال التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والحاطة بالكرامة بحق هؤلاء المعتقلين/أو المحتجزين.

ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

استمر استخدام التعذيب والمعاملة القاسية من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على نطاق واسع بحق المعتقلين والمحتجزين في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها.

إن شيوع ظاهرة التعذيب في أراضي السلطة الفلسطينية، واستمرار ممارستها على نطاق واسع من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة لعدم وجود دلائل حقيقية تشير لقيام الجهات المختصة بالتحقيق في هذه الجرائم ومحاسبة مقترفيها، يؤكد على أن هذه الجريمة تتم بطريقة منهجية ومنظمة، وليست حالات فردية كما يكرر المسؤولون الادعاء بذلك.

ورصد المركز خلال العام، أشكال عدة من جرائم التعذيب ضد من يشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم جنائية، وضد من تحيط بهم شبهات أمنية، والخصوم السياسيين وسواهم. وتتراوح هذه الأساليب بين إجبار الأشخاص على البقاء في أوضاع مؤلمة والحرمان من النوم لفترات طويلة، وبين الشبح لفترات طويلة، مروراً بالضرب بالفلكة، والتهديدات بالقتل، ووضع المحتجزين

في ظروف مهينة في زنازين أو غرف ضيقة تفتقر للتهوية ولا تتمتع بظروف صحية ملائمة. وكانت أكثر أشكال التعذيب تكراراً هي إجبار المحتجزين على الوقوف في أوضاع صعبة وشاقة لفترات طويلة، ومتكررة، بما بات يعرف بعملية «الشبح»، مما يسبب آلاماً رهيبة في جميع أنحاء الجسم خاصة الساقين واليدين، ويتم بأشكال مختلفة.

ففي قطاع غزة وثق المركز العديد من الحالات التي ادعى خلالها المشتكون تعرضهم للتعذيب أثناء عمليات التحقيق والاستجواب داخل مقرات الأجهزة الأمنية، خاصة الشرطة الجنائية.[١٩] ورصد المركز عددا من الحالات شكلت نماذج صارخة للتعذيب، حيث تعرض معتقلون لأذى بليغ. وذكر(م.غ) ١٩ عاماً، من مدينة غزة، بأنه تعرض للتعذيب على أيدي أفراد الشرطة، بما في ذلك الضرب المبرح بالعصي على أنحاء جسده، وأضاف: «قام شرطي بتثبيت رأسي وآخر ثبت يدي اليمنى ووضعوا قيد حديدي في يدي اليسرى وربطوها بالسرير، وقام احدهم بضربي عليها بسلاحه، مما أدى الى كسرها». وأفاد مواطن آخر، (م.ق)، ٤٥ عاماً، في بلدة عبسان الكبيرة، شرق خان يونس، بأنه تعرض للشبح، والضرب بالفلكة، والحرمان من النوم، وقلع الأظافر، والحقن بمادة غير معروفة، لدى جهازي الأمن الداخلي، والمخابرات. وأضاف مواطن ثالث، (م.ش.ف)، ٣٠ عاماً، من خان يونس، بأنه تعرض للتعذيب في مقر الامن الداخلي بمدينة غزة، بوسائل مختلفة، منها: الشبح، والوقوف بأسلوب «الباص»، والضرب بالفلكة، والحرمان من النوم، إضافة الى المعاملة السيئة والحاطة بالكرامة، بما في ذلك الوضع في زنزانة متسخة، وعدم تلقي زيارات من الأهل، وعدم توفر الرعاية الصحية اللازمة، والحرمان من الطعام الكافي والملائم. وأضاف المشتكي:»كان الطبيب يعطي الموافقة لضابط التحقيق بامكانية الاستمرار في التعذيب، بما في ذلك الشبح.»

وفي الضفة الغربية، تلقى المركز مزيداً من الافادات والشكاوى من مواطنين ادعوا خلالها تعرضهم للتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في مراكز الاعتقال و التوقيف، خاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. ولم تقتصر حالات التعذيب في الضفة على نشطاء سياسيين بل نفذت بحق معتقلين على خلفيات جنائية أيضاً. وذكر أحدهم، وهو طالب جامعي، (ب.ن.ع)، من سكان كفر قليل، قضاء نابلس، بأنه جرى تعذيبه لدى جهاز المخابرات العامة، على خلفية نشاطه الطلابي، وأضاف: «تم ربط يديّ من الخلف بحبل بأعلى سقف الكردور وتم سحبه الى الأعلى حتى أصبحت أقف على رؤوس أصابعي وبدأت اللكمات والصفعات تنهال على وجهي وجميع أنحاء جسدي لمدة خمسة دقائق. وأفاد آخر، وهو المواطن (ق.ز.ف)، ٢٢

١٩. للمزيد من التفاصيل، راجع تقرير المركز حول التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين اكتوبر ٢٠١٦ حتى سبتمبر ٢٠١٧

عاماً، من مدينة الخليل، بتعرضه للتعذيب في مقر المخابرات بمدينة الخليل، بما في ذلك الضرب والركل والشبح، وأضاف: «...وقام الحارس برفعي وتعليقي للأعلى من يداي، حتى لامست أصابع قدماي الأرض «الشبح»، واستمر ذلك نحو ٣ ساعات». وأضاف معتقل ثالث، وهو (م.ع.ع)، ٢٧ عاماً، من بيت كاحل بالخليل، حول تعرضه للتعذيب في مقر المخابرات في المدينة: «قاموا بربط قدماي اسفل الكرسي بحبل، وشدوهما للخلف وربطوهما بيداي، واحضر أحدهم عصا وقام بضربي على باطن قدماي وعلى يداي، وكنت أعاني من ربطي على شكل وضعية «الموزة».

وفيات في السجون ومراكز الاعتقال

توفي خلال العام سبعة مواطنين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية،ثلاثة منهم في الضفة الغربية، والأربعة الآخرون في قطاع غزة.

١. بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧، أعلن المجمع الطبي في رام الله، عن وفاة الموقوف)غ.د(من جنين، في سجن أريحا، في ظروف لم يتم الافصاح عنها وكان)غ.د(قد تم تحويله من سجن اريحا للمستشفى في رام الله بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٧ ، حتى أعلن عن وفاته. يشار الى أن)غ.د(قد تم توقيفه من القضاء بتاريخ ١ مارس ٢٠١٧، بتهمة القتل العمد لثلاثة مواطنين.

٢. تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٧، توفي الموقوف (م.ب)، ٤٣ عاماً، من سكان خان يونس، في مركز توقيف دير البلح. وذكرت وزارة الداخلية بغزة، أن الموقوف وُجد داخل غرفته جثة هامدة حينما حاول النزلاء في نفس الغرفة إيقاظه في الصباح، وبينت أنه كان موقوفاً موقوف على ذمة قضية جنائية منذ تاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٦.

٣. بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧، توفي المواطن)ع. د(، ٢٣ عاما، من بلدة بيت فجار، بيت لحم، أثناء وجوده في مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم. وكان)ع.د(موقوفا منذ ١٨ يوما بمذكرات قضائية لعدم دفع الدين. وقد نقل جثمانه للطب الشرعي، وبين أن سبب الوفاة كانت نوبة قلبية.

٤. بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٧، توفي المواطن)ر. ج(، ٢٢ عاما، من بلدة رافات بمحافظة رام الله والبيرة، أثناء وجوده في نظارة شرطة ضواحي القدس. وكان)ر.ج(قد استدعي في نفس اليوم من قبل شرطة الضواحي للتحقيق معه بشأن شكاوى ضده. واشتكى)ر.ج(أثناء التحقيق معه من آلام حادة في صدره، نقل على اثرها الى مجمع فلسطين الطبي بواسطة سيارة اسعاف، غير أنه فارق الحياة فور دخوله. وقد فتحت النيابة العامة تحقيقا في ظروف الوفاة.

٥. تاريخ ١٩ سبتمبر، أعلنت النيابة العامة عن وفاة موقوف لديها حيث ادعت أنه قام بالقفز من نافذة غرفة التحقيق في الطابق الرابع من مبنى النيابة الجزئية بمدينة غزة، واضافت النيابة أن الموقوف (خ.ح) أصيب بجروح خطيرة نقل على إثرها الى المستشفى ومن ثم وفاته. وبتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٧، أصدرت النيابة العامة في غزة بياناً أعلنت فيه نتائج التحقيق في وفاة (خ.ح)، حيث أكدت أن وفاته كانت نتيجة رمي نفسه من شباك مبنى النيابة، وأنه لم يثبت تعرضه للتعذيب خلال توقيفه، «وإنّما كان مصاباً بكدمات بسيطة فقط نتيجة ضربه من قبل المواطنين المتجمهرين فور القبض عليه، (خلال اعتقاله على خلفية سرقة) وذلك ثابت من خلال التقارير الطبية الأولية وتقرير الطب الشرعي.

٦. بتاريخ ٢٢ سبتمبر، أعلنت المصادر الطبية في مستشفى القدس، بمدينة غزة، عن وفاة الطفل فايق عبد ربه سلمان، ١٦ عاماً، من بيت لاهيا، بعد مكوثه في أكثر من مستشفى وهو في حالة موت سريري منذ تاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٧. وكان سلمان موقوفا داخل نظارة مركز شرطة بيت

لاهيا، وهو مركز توقيف للبالغين، منذ تاريخ ٢ يوليو ٢٠١٧، على خلفية شجار شخصي. وبتاريخ ٢ سبتمبر، أعلنت الشرطة أن الطفل سلمان حاول الانتحار بشنق نفسه داخل حمام النظارة بواسطة «شبّاح»، حيث نقل الى المستشفى الاندونيسي في جباليا، وهو في حالة موت سريري، ومن ثم نقل الى قسم العناية المركزية في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، قبل أن يحول مؤخراً إلى مستشفى القدس، حتى أعلن عن وفاته. ووفقاً لإفادة ذوي الضحية، فإنه قد ذكر لهم تعرضه لسوء معاملة داخل النظارة، لدى زيارتهم له صباح ذات اليوم الذي أعلن فيه عن انتحاره.

٧. بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، أعلن عن وفاة السجين (أ.س.ف)، ٢٩ عاماً، في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، بعد أن نقل إليه من مركز شرطة الشجاعية، حيث كان يقضي مدة حكمه البالغة عاماً واحداً على خلفية سرقة. ووفقا لإفادة شقيق الضحية الذي كان يرافقه في السجن بمركز الشجاعية، وكان محتجزاً على خلفية سرقة أخرى، في حوالي الساعة ٧:٣٠ من صباح يوم الاحد ٢٤ سبتمبر، بينما كان شقيقه أحمد متوجهاً الى الحمام، وقبل أن يدخل، سقط على الأرض مغشياً عليه، وكان جسده يرتعش، وتغير لونه الى اللون الأحمر. وأضاف: نادينا على الشرطة، واستجابوا ونقلوه بعد نحو ١٠ دقائق الى عيادة الصوراني، التي رفضت استقباله، حيث أعيد الى مركز شرطة الشجاعية، وأحضروا طبياً موقوفاً على ذمة مالية، لمعاينته، حيث أكد خطورة حالته، ومن ثم جرى تحويله لمستشفى الشفاء، حيث أعلن عن وفاته. وأعلن الطب الشرعي أن وفاة (أ.س.ف) جاءت نتيجة تضخم في عضلات القلب.

الاعتقالات والاستدعاءات على خلفية سياسية

وثق المركز خلال العام ٢٠١٧، استمرار الاجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتقال واستدعاء العشرات من المواطنين والناشطين، كلا في مناطق نفوذه، على خلفيات سياسية. ويقترن ذلك بانتهاكات لحقوقهم الأساسية التي كفلها القانون الفلسطيني، والمعايير الدولية ذات العلاقة. وتتم الاعتقالات في أغلب الأحيان دون مذكرة اعتقال قانونية، كما يتعرض المعتقلون خلال ذلك للضرب والإهانة والمعاملة الحاطة بالكرامة.

ففي قطاع غزة، تعرض العشرات من نشطاء حركة (فتح) والعاملين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله، للاعتقال على فترات متباعدة خلال العام، وواجهوا في كثير من الأحيان تهم التخابر مع رام الله، والقيام بأعمال مخلة بالأمن العام. وتعرض العديد من هؤلاء النشطاء والموظفين لمعاملة مهينة. كما وثق المركز تعرض العديد من نشطاء التيار السلفي للاعتقال غير القانوني، واشتكى عدد منهم من تعرضه لسوء معاملة في مراكز التوقيف والتحقيق.

وفي الضفة الغربية تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية، خاصة جهاز المخابرات العامة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية. وناهيك عن اعتقال هؤلاء المواطنين على خلفية سياسية وبشكل تعسفي في كثير من الأحيان، يتعرض هؤلاء المعتقلون لانتهاكات واضحة لحقوقهم، حيث يتم توقيف بعضهم على ذمة المحافظ، فيما يعرض البعض على القضاء العسكري رغم أنهم مدنيون. كما وثق المركز اعتقال عشرات المواطنين بشكل غير قانوني على خلفيات نشاطاتهم النقابية، والطلابية. ووثق المركز بالإضافة إلى ذلك، عددا من الحالات رفضت فيها الأجهزة الأمنية تنفيذ قرارات المحاكم والإفراج عن المعتقلين، أو تأخير الإفراج عنهم بخلاف قرار المحاكم.

٤. استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي

استمر تعطيل عمل المجلس التشريعي خلال العالم ٢٠١٧، وبات الانقسام التشريعي أكثر تجذراً، حيث استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات باستخدام صلاحياته بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي، كما واستمرت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي، بل واستحداث صلاحيات جديدة لا تملكها السلطة التشريعية نفسها. ومن جانب آخر استمر الاحتلال الاسرائيلي في اعتقال نواب من المجلس التشريعي، كممارسة متكررة، باتت كسياسة ممنهجة، يعمل الاحتلال من خلالها على عرقلة أية فرصة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية. وفي ظل هذه الاجواء ما زال المجتمع يتطلع إلى اتمام اتفاق المصالحة، واعادة تفعيل المجلس التشريعي بما يضمن استقرار وسلامة النظام القانوني، كخطوة مهمة على طريق بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

وبانقضاء العام ٢٠١٧، تمر سبعة اعوام تقريباً على الاستحقاق الدستوري بعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية، والتي كانت مستحقة منذ العام ٢٠١٠. وبالرغم من وجود اسانيد ومبررات قانونية لاستمرار الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي في ممارسة مهامهم رغم انتهاء ولايتهم، إلا أن هذا الوضع يعكس تعدياً خطيراً على حق المواطنين في سلطات تمثل توجهاتهم الحقيقية، وخاصة إذا وضعنا في الحسبان تغير الكتلة الانتخابية بشكل حاسم في العشر سنوات التي تلت آخر انتخابات. وهذا الوضع يخالف التزامات السلطة الفلسطينية بموجب المادة (٢٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية الملزم لها بعد أن انضمت له في العام ٢٠١٤، والتي أكدت على حق المواطنين في اختيار من يمثلهم في انتخابات حرة، نزيهة، ودورية.

عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على فرض إجراءات تعسفية ضد نواب المجلس كدأبها منذ انتخاب المجلس الحالي في العام ٢٠٠٦، حيث تمارس الاعتقال التعسفي بحقهم لمدد متفاوتة قد تستمر لأعوام، وغالباً دون توجيه تهمة أو محاكمة، تحت ستار الاعتقال الإداري. وتعكس الارقام والاجراءات التعسفية، مثل حظر كتلة التغيير والاصلاح في القدس، واعتقال أكثر من ٥٠ نائباً خلال السنوات العشر الماضية لفترات متفاوتة، حقيقة السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تعطيل الحياة الدستورية في السلطة الفلسطينية، لتبرر ادعاءاتها بأن الفلسطينيين غير جاهزين لحكم انفسهم.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، المنتخب في العام ٢٠٠٦، قد تم تعطيل عمله وقدرته على اتخاذ القرارات، بعد أشهر من انتخابه، نتيجة للمناكفات السياسية بين أكبر كتلتين في المجلس، كتلة فتح البرلمانية وكتلة التغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس، والتي انتهت بصراع دموي أدى إلى انقسام السلطة الفلسطينية إلى سلطتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. ورغم تعطل المجلس التشريعي، إلا أن كتلة التغيير والإصلاح تنعقد في غزة، وتصدر قوانين وقرارات باسم المجلس التشريعي الفلسطيني. كما عمل الرئيس الفلسطيني خلال سنوات الانقسام على إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي بحجة غياب المجلس التشريعي. وقد أعلن المركز الفلسطيني عن موقف واضح في حينها يؤكد تحفظه على كافة التشريعات التي تصدر في ظل الانقسام، وطالب كتلة التغيير والإصلاح بالتوقف عن إصدار قوانين باسم المجلس التشريعي، كما طالب الرئيس الفلسطيني بالالتزام الصارم بمبدأ الضرورة. وقد ساهمت هذه الحالة من فوضى التشريع في زيادة تشرذم القانون الفلسطيني، وتعقيد واقع سيادة القانون في السلطة الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق المصالحة لم يتضمن أية إشارة إلى كيفية التعامل مع هذه القوانين وما ترتب عليها خلال فترة الانقسام.

ممارسات الاحتلال التعسفية ضد نواب المجلس التشريعي

امعنت قوات الاحتلال الاسرائيلي في تغييب نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، خلال العام ٢٠١٧. فبالإضافة إلى ما يقضيه النائبين أحمد سعدات ومروان البرغوثي من سنوات طويلة في السجون الإسرائيلية بعد صدور أحكام ضدهما، هناك (١١) نائباً تم اعتقالهم او تجديد الحجز الإداري لهم خلال العام ٢٠١٧، تم الافراج عن (٣) منهم فقط قبل نهاية العام، وما يزال (٩) نواب رهن الاعتقال الإداري. نائبان من المعتقلين احتجزا منذ العام ٢٠١٦، والباقين احتجزوا في العام ٢٠١٧، ولكنهم تعرضوا للاعتقال الإداري المتكرر خلال السنوات الماضية، حيث تستخدمه سلطات الاحتلال كسياسة ضد المواطنين الفلسطينيين. وقد خضع أكثر من (٥٠) نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني للاعتقال الإداري بشكل متكرر، دون توجيه تهمة لهم أو الخضوع لمحاكمة، في خرق واضح للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أن قوات الاحتلال قد أصدرت قراراً بإدراج كتلة التغيير والإصلاح على قائمة الإرهاب منذ تاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٢. كما أصدر قائد قوات جيش الاحتلال في يوليو ٢٠١٢ قراراً باعتبار كتلة النواب الإسلاميين «اتحاد محظور»، استناداً للمادة ٨٤ (١) (ب) لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٥. وتأتي هذه القرارات لشرعنة حالة قائمة من القمع لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني، منذ رفض سلطات الاحتلال التعامل مع نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام ٢٠٠٦، والتي حققت فيها كتلة التغيير والإصلاح أغلبية برلمانية كبيرة.

جدول بالنواب المعتقلين أو الذين افرج عنهم في العام ٢٠١٧			
	اسم النائب	تاريخ آخر اعتقال	تاريخ الإفراج
١	مروان البرغوثي	١٥ ابريل٢٠٠٢	ما زال معتقلاً (محكوم ٢٦مؤبد)
٢	أحمد سعدات	١٤ ابريل ٢٠٠٦	ما زال معتقلاً (محكوم ٣٠ سنة)
٣	حسن يوسف	اعتقل في ١٧ يناير ٢٠١٧	افرج عنه في ٣١ اغسطس ٢٠١٧
٤	محمد النتشة	٢٩ سبتمبر ٢٠١٦	ما زال معتقلا (تم تجديد الحبس الاداري)
٥	محمد ابو طير	٤ اغسطس ٢٠١٧	اعيد اعتقاله وما زال معتقلا، بعد أن افرج عنه بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٧.
٦	عزام سلهب	٢٨ فبراير ٢٠١٦	ما زال معتقلا (تم التجديد له خلال العام ٢٠١٧)
٧	احمد المبارك	١٦ يناير ٢٠١٧	ما زال معتقلا
٨	محمد بدر	٢٨ يونيو ٢٠١٧	ما زال معتقلا
٩	خالدة جرار	٢ يوليو ٢٠١٧	ما زالت معتقلة (تم التجديد لها في نهاية العام ٢٠١٧)
١٠	احمد عطوان	١٩ ابريل ٢٠١٧	ما زال معتقلا
١١	سميرة الحلايقة	٩ مارس ٢٠١٧	٩ مايو ٢٠١٧
١٢	عمر عبد الرزاق	٢٣ يويو ٢٠١٧	افرج عنه بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧
١٣	محمد الطل	٢١ مارس ٢٠١٧	افرج عنه بتاريخ ١٤ اكتوبر ٢٠١٧

ابرز التطورات في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٧

استمرت كتلة التغيير والاصلاح بممارسة مهام تندرج ضمن الاختصاص الأصيل للرئيس الفلسطيني والسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ما تقوم به من اصدار تشريعات باسم المجلس التشريعي منذ بداية الانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧. وقد نفذت (٦) أحكام اعدام في قطاع غزة في العام ٢٠١٧ بعد التصديق عليها من قبل كتلة التغيير والاصلاح، (٣) منها كانت قد صدقت في العام ٢٠١٦. ويعتبر هذا الأمر تجاوزاً لصلاحيات الرئيس، ويتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات المصون بموجب القانوني الاساسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٣. كما واستمرت كتلة التغيير والاصلاح في اصدار قوانين باسم المجلس التشريعي في غزة، حيث اصدرت (٥) قوانين خلال العام ٢٠١٧، (٤) منها تعديلات لقوانين سابقة، والخامس قانون جديد وهو قانون الصلح الجزائي رقم (١) لسنة ٢٠١٧.

ابرز التطورات في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٧

استمر الرئيس الفلسطيني في اصدار تشريعات دون الالتزام بحالة الضرورة القصوى التي اشترطتها المادة (٤٣) من القانون الاساسي، لإصدار قرارات بقانون. وقد أصدر الرئيس الفلسطيني عشرات التشريعات منذ الانقسام في السلطة الفلسطينية، جل هذه التشريعات لم يلتزم فيه بشرط الضرورة. وكان الرئيس الفلسطيني قد اصدر خلال العام ٢٠١٧ (٢٤) قراراً بقانون، وهو يعتبر أكبر عدد من القرارات بقانون التي صدرت في عام واحد منذ بدء الانقسام في السلطة الفلسطينية، ليصل العدد الإجمالي لها منذ الانقسام إلى (١٧٣) قانون. وبمتابعة التشريعات التي يصدرها الرئيس على هيئة قرار بقانون، وما يعكسه عددها، نجد أن الرئيس الفلسطيني يمارس سلطة التشريع ليس كاستثناء في حالة الضرورة القصوى كما تشترط المادة (٤٣) سابقة الذكر، وإنما يمارس سلطة تشريعية كاملة، وكأنه المخول بها.

وكان ابرز التشريعات التي صدرت في العام ٢٠١٧ هو قانون الجرائم الإلكترونية والذي اصدره الرئيس الفلسطيني في صورة قرار بقانون، وكذلك قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن محكمة الجنايات الكبرى. وقد اعترى القانون الكثير من الضعف في الصياغات وتضمن الكثير من العبارات الفضفاضة والتي تسمح بالتجريم على نطاق واسع، بالإضافة إلى القسوة المبالغ فيها في العقوبات، بما يقوض حرية التعبير بشكل كامل. ويعكس هذا الوضع القانوني الأثر المترتب على غياب المجلس التشريعي وتفرد السلطة التنفيذية بالتشريع على الحقوق والحريات.

٥. استقلال السلطة القضائية

مضى العام ٢٠١٧، وما زال المجتمع الفلسطيني يتطلع إلى توحيد السلطة القضائية كجزء من استحقاقات اتفاق المصالحة الفلسطيني، بما يضمن استقلال هذه السلطة، وابعادها عن التجاذبات السياسية، حتى تكون الملجأ الآمن لكل الأطراف لحسم الصراعات القانونية، سيما تلك التي تحمل طابعاً سياسياً. ويأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن يكون العام ٢٠١٨ هو عام توحيد الجهاز القضائي، بما يؤمن استمرار التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية.

واستمر تدهور اوضاع السلطة القضائي في العام ٢٠١٧، حيث انقضى العام دون أن يتم انهاء الانقسام في السلطة القضائية، أو إنهاء ظاهرة تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائي، بالرغم من مرور أكثر من شهرين على البدء في تنفيذ اتفاق المصالحة. وقد برز هذا التغول من عدة نواحي، منها استمرار تجاهل القانون الاساسي فيما يتعلق بوضع القضاء في قطاع غزة، وتجاهل تنفيذ احكام قضائية، تتعلق بالإفراج عن معتقلين أو بحقوق مالية أو بإلغاء أو تنفيذ قرارات ادارية.

وكان ابرز التطورات السلبية في الجهاز القضائي في العام ٢٠١٧، اصدار الرئيس الفلسطيني قراراً بقانون بتشكيل محكمة الجنايات الكبرى، وذلك بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧. ويعيد هذا القانون انتاج محكمة تشبه محكمة أمن الدولة سيئة السيط التي شكلتها السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٥، واستخدمت بشكل ممنهج في قمع المعارضة، قبل إلغائها في العام ٢٠٠٣. ويوسع القانون من صلاحيات النيابة العامة، ويعتدي على اختصاص المحاكم الأخرى. ويؤكد المركز رفضه لمثل هذه التشريعات في ظل الانقسام، وخاصة إنها لا تصدر عن المجلس التشريعي، ولا يجوز بأي حال أن تشكل محاكم بقانون استثنائي.

وخلال العام، عين رئيس السلطة الفلسطينية نائب لرئيس المجلس الأعلى للقضاء بناء على تنسيب مجلس المجلس، وهو السيد هشام حتو. ويأتي ذلك في اعقاب تعيين رئيساً جديداً لمجلس القضاء الأعلى، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦، وهو المستشار عماد سعد، خلفاً للمستشار سامي صرصور. وكان قد تمت الإطاحة بالمستشار صرصور، بإبراز استقالة موقعة منه قبل توليه لمنصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء. وقد أكد المركز في حينه على إنها فضيحة تكشف مدى تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية،

وطالب بفتح تحقيق في الحادث ولكن لم يتم فتح تحقيق للأن، رغم مضي أكثر من عام على الواقعة.

وقد رصدت العديد من الشكاوى المتعلقة بعدم تنفيذ احكام قضائية، حيث رصد أكثر من ٣٨ شكوى تتعلق بتأخير أو عدم تنفيذ أحكام قضائية تتعلق بالإفراج عن موقوفين لدى الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن الوقائي والمخابرات والمباحث العامة في الضفة الغربية، والشرطة العسكرية والأمن الداخلي في قطاع غزة. ولا يقتصر الأمر على الأجهزة الأمنية، حيث أنه وفي تحدٍ صارخ لقرارات القضاء، صدر عن مكتب الرئاسة تعليمات لسلطة الأراضي بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٧ بتسجيل قطعة أرض لصالح البعثة الروسية، وذلك بالرغم من وجود قرار قضائي بوقف التنفيذ حصلت عليه كنيسة المسكوبية في الخليل والتي تدعي تبعية قطعة الأرض لها. كما وتماطل السلطة في تنفيذ قرار محكمة لأحد الموظفين القاضي بإعادة راتبه عن الشهور التي فصل فيها بشكل تعسفي. ويضاف إلى ذلك كله، وجود ١٣ قراراً قضائياً معطلاً تتعلق بقضايا مالية وقضايا فصل تعسفي من الوظيفة العامة، ما زالت السلطة التنفيذية تصر على عدم تنفيذها.[٢٠]

وتمارس الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الأمر بشكل مستمر منذ سنوات، دون رادع، بالرغم من وجود نص واضح في القانون الأساسي يقرر عقوبة رادعة لتعطيل أو عدم تنفذ احكام قضائية، حيث تنص المادة (١٠٦) من القانون الاساسي لسنة ٢٠٠٣ على:

«الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً كاملاً له.»

ويضاف إلى عدم احترام الأحكام القضائية، تدخل الأجهزة الأمنية في اعمال القضاء من خلال التدخل في حل بعض النزاعات المالية. وتبرز الشرطة العسكرية في غزة كأحد أكثر الأجهزة الأمنية التي تتدخل في النزاعات المالية للمواطنين. وتستخدم في ذلك الاعتقال التعسفي والحجز غير القانوني، وتفرض حلولاً على الاطراف في بعض الأحيان بعيداً عن القضاء أو رقابته، ويصل الأمر في أغلب الأحيان إلى استخدام التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة لإجبار الاطراف على تنفيذ قرارات الشرطة. ويعد هذا الامر تدخلاً فاضحاً في عمل السلطة القضائية واعتداءً سافراً على القانون.

٢٠. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقارير الشهرية الصادرة عن الهيئة خلال العام ٢٠١٧

ومن الجدير ذكره، أن الجهاز القضائي الفلسطيني يعاني انقسام منذ حادثة الانقسام في العام ٢٠٠٧، حيث علق القضاء عمله في قطاع غزة في اعقاب تدخل حكومة غزة (حكومة الأمر الواقع التي حكمت غزة في اعقاب سيطرة حركة حماس على الحكم) في عمله. وفي أعقاب ذلك، قامت حكومة غزة السابقة بتعيين قضاة جدد بطريقة غير دستورية، وعادت المحاكم إلى مباشرة عملها ولكن بكادر جديد معين بطريقة غير قانونية. وبذلك، أصبح في مناطق السلطة الفلسطينية جهازان قضائيان منفصلان تماماً، أحدهما في الضفة الغربية يخضع له سكان الضفة الغربية فقط، والآخر في قطاع غزة، ويخضع له سكان قطاع غزة فقط. وقد علقت مؤسسات حقوق الإنسان في حينه عملها أمام القضاء المشكل في غزة باعتباره قضاء غير دستوري، إلا إنها عادت للتعامل مع القضاء في العام ٢٠١١ تحت ضغط الحاجة لحماية الحقوق والحريات من تغول السلطة التنفيذية، باعتبار أنه قضاء أمر واقع. ويتطلع المركز إلى أن يمثل اتفاق المصالحة مدخلاً حقيقياً لبناء قضاء نزية ومستقل يحظى بثقة المجتمع وبعيد عن التجاذبات السياسية.

7. تعطيل الانتخابات العامة والمحلية

شكل اتفاق القاهرة الذي وقع برعاية مصرية بين الفرقاء الفلسطينيين بتاريخ ١٢ اكتوبر، خطوة هامة وجادة في طريق انهاء الانقسام الداخلي المستمر منذ ١١ عاماً. ويأمل المركز أن يكون هذا الاتفاق الجديد مقدمة لخلق مناخات ايجابية، تمهيداً لعقد اجراء الانتخابات العامة والمحلية بشكل توافقي في العام الجديد، من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، واعادة الاعتبار لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

ومع انتهاء العام ٢٠١٧، بقيت الانتخابات العامة (التشريعية والرئاسية) معطلة، فيما شهدت الضفة الغربية اجراء انتخابات محلية جديدة خلال هذا العام، فيما فشلت كل الجهود لعقد انتخابات موحدة وشاملة في مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية (دون غزة)

بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧، أجريت الانتخابات البلدية في (٣٥٨) هيئة محلية في الضفة الغربية للمرة الثانية خلال سنوات الانقسام، حيث سبق وأن أجريت انتخابات مماثلة في (٣٤٠) هيئة محلية في الضفة الغربية، خلال الفترة بين أكتوبر ٢٠١٢، ويونيو ٢٠١٣,[٢١] وفي كلتا الحالتين أجريت الانتخابات في ظل

٢١. نص قرار الدعوة للانتخابات بإجرائها في جميع الهيئات المحلية في الضفة الغربية، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢، غير أنه لم تترشح أية قائمة في ٨٢ هيئة محلية من أصل ٣٥٤ هيئة محلية. وبالتالي، دعي الى اجراء انتخابات تكميلية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢، لإجراء الانتخابات في تلك الهيئات، غير أنه لم تتقدم أية قائمة للترشح في عدد من الهيئات مرة أخرى. وتمت الدعوة مرة ثالثة لانتخابات تكميلية لـ (٣٦) هيئة محلية بتاريخ ١ حزيران ٢٠١٣، غير أنه لم تتقدم أية قائمة في ١٤ هيئة محلية .

أجواء الانقسام وتباين حاد في مواقف طرفي الصراع الداخلي، وهو ما حال دون إجراء الانتخابات في قطاع غزة، ودون مشاركة حركة حماس في انتخابات الضفة الغربية.

وكان مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧، قراراً دعا فيه إلى إجراء انتخابات محلية في يوم واحد في جميع الهيئات المحلية بالضفة الغربية وقطاع غزة. وتم تحديد تاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧، موعداً للانتخابات، على أن تكون المحاكم المختصة بالانتخابات وفقا لما ورد في المرسوم الرئاسي الذي صدر في التاسع من نفس الشهر، الذي يقضي بتعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وتمت بموجبه تشكيل محكمة قضايا انتخاب الهيئات المحلية من قضاة من الضفة وقطاع غزة، وأصبحت هي المختصة بالفصل في الطعون الانتخابية بدلاً من محاكم البداية[٢٢].

بدورها، أعلنت حركة حماس رفضها اجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة،[٢٣] وعزت ذلك الى رفضها التعديل في قانون الانتخابات، عدم استشارة الحركة في هذا التعديل. وبناء على ذلك، أصدر مجلس الوزراء قراراً في شهر شباط ٢٠١٧ يقضي بتأجيل الانتخابات في قطاع غزة واستكمالها في ٣٩١ هيئة محلية في الضفة الغربية.

وبتاريخ ١٣ مايو، أجريت الانتخابات في ١٤٥ هيئة محلية، فيما فازت بالتزكية ١٨١ هيئة، حيث لم تترشح فيها سوى قائمة واحدة، وبقيت ٦٥ هيئة محلية، لم تتقدم فيها أية قائمة للترشح. ونتيجة لذلك، عقدت انتخابات تكميلية بتاريخ ٢٩ يوليو، لـ٧٠ هيئة محلية، بينها ٦٥ هيئة لم تتقدم فيها قوائم للترشح، وأربعة أخرى، جرت فيها الانتخابات بتاريخ ١٣ مايو، واستقالت مجالسها لاحقاً، إضافة لوجود هيئة محلية لم يشارك الناخبون فيها بالانتخابات. وبذلك تكون الانتخابات المحلية في الضفة الغربية قد استُكملت، فيما بقيت ٣٨ هيئة محلية لم تترشح فيها أية قائمة، وبات أمر تشكيل مجالسها بيد مجلس الوزراء.[٢٤]

في المقابل، بقيت مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة تدار بالتعيين، منذ انتهاء الدورة الانتخابية التي أجريت في معظم بلدياتها في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. ولم تُجرَ أية انتخابات لتجديد شرعية المجالس المحلية خلال سنوات الانقسام.

٢٢. كانت هذه القضية هي احدى العقبات الاساسية أمام استكمال اجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متزامن، التي كان من المزمع اجراؤها في ٨ اكتوبر ٢٠١٦، وعلى اثرها، أصدر مجلس الوزراء في ٤ اكتوبر ٢٠١٦، قراراً بتأجيل الانتخابات لمدة أربعة أشهر. وكانت المحكمة العليا في رام الله، قد أصدرت بتاريخ ٣ اكتوبر، حكماً يقضي باستكمال تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإجراء الانتخابات في كافة أرجاء الوطن، مع استثناء قطاع غزة «بسبب الوضع القضائي القائم حاليا فيها»، في إشارة إلى عدم شرعية المحاكم الموجودة في قطاع غزة لتشكيلها خلافاً للقانون. وقد اعقب ذلك توصية من لجنة الانتخابات المركزية بتأجيل الانتخابات لمدة ٦ اشهر لـ»يتم خلالها ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ومعالجة الأنظمة والقوانين ذات الصلة بما يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني». وبتاريخ ٤ أكتوبر، قرر مجلس الوزراء تأجيل الانتخابات لـ ٤ أشهر، فيما يبدو أنه استجابة للتوصية.

٢٣. عقد المركز بتاريخ ١٩فبراير، بمقره بمدينة غزة، لقاءً حوارياً في أعقاب قرار حركة حماس رفض المشاركة في الانتخابات، شارك فيه ممثلون عن القوى الوطنية والإسلامية، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، ولجنة الانتخابات المركزية، للضغط نحو إجراء انتخابات محلية يشارك بها الجميع. وطالب المشاركون حركة حماس بإعادة النظر في موقفها، وأن لا يكون موقفها مبدئي في رفض الانتخابات، وان تسعى لعقدها وتأمين مشاركة قطاع غزة فيها، بمساندة المجتمع المدني. كما وطالبوا حركة فتح والحكومة والرئيس الفلسطيني والسلطات في غزة بالعمل من أجل توفير البيئة الملائمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة.

٢٤. يجدر التنويه، أن هذه الانتخابات لم تشمل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حيث لم تشارك المخيمات بقرار ذاتي يتعلق بحق العودة، كما لم تشمل مدينة القدس، لكنها شملت القرى والبلدات المتاخمة لها.

٧. انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير

شهد ثلثا العام ٢٠١٧ تصاعدا في انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لتصاعد ازمات القطاع، وما خلفه ذلك من اضرابات، وكذلك سن قانون الجرائم الإلكترونية في الضفة الغربية، واستمرار المناكفات بين طرفي الانقسام، حتى بزوغ ارهاصات المصالحة الفلسطينية، وتراجع الانتهاكات في الربع الاخير من العام. ويأمل المركز أن تنعكس المصالحة الفلسطينية بشكل ايجابي على حالة الحقوق والحريات بصفة عامة، وحرية التعبير بصفة خاصة، حيث أن الاعلاميين ونشطاء الأعلام الجديد كانوا من ابرز ضحايا الانقسام. وقد أكد الاعلاميون في أكثر من لقاء نظمه المركز الفلسطيني على ضرورة أن يكون اطلاق الحريات الاعلامية وضمانها أحد أولويات العمل لحكومة التوافق.

وقد رصد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عدة حالات تضمنت اعتقال صحفيين بشكل تعسفي أو التنكيل بهم او توجيه تهم لهم بشكل تعسفي. ويؤكد المركز في هذا السياق، أن الحالات المرصودة تعكس جزءاً من الواقع، وهناك أجزاء أخرى تتضمن: احجام بعض الصحفيين والنشطاء عن الشكوى؛ وتقييد حرية الوصول للمعلومات وحجبها؛ حالة الالتزام الذاتي التي باتت تسيطر على عقول الصحفيين ورؤساء التحرير ومديري المواقع الإلكترونية. وهذه الأجزاء لا يمكن رصدها بإفادات، ولكن يمكن تأكيد وجودها من خلال اللقاءات والمقابلات التي يجريها المركز مع الصحفيين ونشطاء الإعلام، وما يلاحظه المركز من خلال متابعته للواقع الاعلامي عن كثب.

ويعتبر قانون الجرائم الإلكترونية كارثة حقيقية على حرية التعبير أفرزتها السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان، من خلال قرار بقانون صادر عن الرئيس الفلسطيني. ويعتري القانون الكثير من المشاكل تبدأ من إقراره من قبل الرئيس الفلسطيني في تجاوز لحدود صلاحيات الرئيس الفلسطيني وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي والتي تجيز له اصدار قوانين في حالة الضرورة القصوى التي لا تقبل التأجيل. كما أن القانون تضمن عبارات فضفاضة واسهاب في التجريم، وتحول من قانون للجرائم الإلكترونية مهمته بالأساس حماية المجتمع من المنحرفين، إلى قانون لحماية السلطة من المجتمع. ويظهر ذلك بشكل جلي عند الاطلاع على نطاق التجريم والعقوبات المبالغ فيهما، والتي يمكن أن تجعل من تجاوزات حرية التعبير جريمة توازي جريمة القتل العمد، تصل عقوبتها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية لم تسن للآن أي قانون يضمن حرية الوصول للمعلومات بالرغم من أن هناك مشروع قانون قد تم إعداده. وقد مارست الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠١٧ نفس السياسة في تقديم معلومات مبتورة أو حجب المعلومات عن الجمهور وعن الصحفيين. وأكد العديد من الصحفيين خلال اللقاءات والمقابلات التي يجريها المركز أن أخطر ما يواجهوه هو حجب المعلومات، والانتقائية في تقديم المعلومات، والخضوع لشبه تحقيق في كل مرة نطلب فيها معلومات عن عمل الوزارات أو الأمور السياسية أو الجرائم.

وقد رصد عدد من حالات الاعتداء على صحفيين واصحاب رأي، وكان نشطاء الاعلام الاجتماعي هم أبرز الضحايا في العام ٢٠١٧، حيث تعرضوا للعديد من الاستدعاءات وواجهوا معاملة غير انسانية وحاطه بالكرامة خلال ذلك، فيما يلي ابرز الحالات التي رصدها المركز:

» أفاد المواطن **ثائر زياد فاخوري**، موظف مونتاج مكتب فضائية القدس، أنه بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٧، تعرض للاعتقال اثناء تواجده في محكمة صلح من قبل جهاز المخابرات في محافظة الخليل، وإخضاعه للحجز والتحقيق بادعاء تسجيل وقائع الجلسة، ليفرج عنه بعدها دون اتخاذ أي اجراءات اخرى .

» أفاد **المواطن قتيبة صالح قاسم**، ويعمل صحفيا، أنه وبتاريخ ٨ اغسطس ٢٠١٧، استدعي من قبل جهاز المخابرات في مدينة بيت لحم، ووجهت له تهم استناداً إلى قانون الجرائم الالكترونية والعمل في قناة الاقصى (باعتبارها محظورة العمل من قبل السلطة)، واحتجز لخمسة ايام، اخضع للتحقيق خلالها قبل أن يتم اطلاق سراحه بكفالة.

» أفاد **المواطن ممدوح محمود حمامرة**، ويعمل صحفيا في فضائية القدس، أنه وبتاريخ ٨ اغسطس ٢٠١٧، اعتقل من قبل جهاز المخابرات في مدينة بيت لحم، ووجهت له تهم استناداً إلى قانون الجرائم الالكترونية، واحتجز لخمسة ايام، اخضع للتحقيق خلالها قبل أن يتم اطلاق سراحه بكفالة.

» افاد **المواطن نصر فؤاد ابو فول**، رئيس الشبكة الفلسطينية للصحافة والإعلام، إنه وبتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٧، تلقى استدعاء من قبل المباحث العامة في غزة للحضور، حيث اخضع للتحقيق وأجبر على التوقيع على تعهد، بسبب ممارسته لحرية التعبير على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

» افاد **المواطن عبد المحسن تيسير شلايلة**، ويعمل مصور صحفي لوكالة وطن للأنباء، إنه وبتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٧، اعتقله جهاز المخابرات العامة في بيت لحم، اثناء ممارسة عمله الصحفي، وخضع للتحقيق والاحتجاز لمدة ١٢ ساعة قبل أن يتم الافراج عنه.

» أفاد **المواطن إسماعيل فايز البزم**، رسام كاريكاتير، أنه و بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٧، تم استدعاؤه من قبل جهاز الامن الداخلي في غزة، والتحقيق معه على خلفية ممارسته لحرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تعرض لمعاملة حاطة بالكرامة.

» أفاد **المواطن حسن جبر**، صحفي لدى صحيفة الأيام، أنه وبتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٧، تم احتجازه من قبل جهاز الأمن الداخلي في دير البلح وسط قطاع غزة، على خلفية قيامه بنشر خبر صحفي يتعلق بأحد أفراد الجماعات السلفية في صحيفة الأيام.

» أفاد **المواطن محمد التلولي**، خريج جامعي وناشط شبابي، انه وبتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٧ تم إستدعاءه

من قبل المباحث العامة بجباليا، على خلفية نشره لفيديو رأي، وتم تحويلة للنيابة التي وجهت له تهمة اساءة استخدام وسائل التكنولوجيا، وتم حجزه لمدة ٥ أيام، قبل الإفراج عنه بكفالة.

» افاد **المواطن عماد عوني ابو شمسية**، ناشط في تجمع المدافعين عن حقوق الانسان، إنه وبتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٧ تعرض للاستدعاء من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل على خلفية طرحه لفكرة تصميم مجسم للرئيس الامريكي ترامب لحرقها خلال زيارته للمنطقة.

» افادت **المواطنة الهام سليمان أبو ظاهر**، شاعرة وكاتبة سياسية، إنها وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧، تعرضت للدهس العمد بدراجة نارية، وذلك بعد أن تلقيت عدة تهديدات للتوقف عن اثارة بعض الموضوعات على صفحتها الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

» أفاد **المواطن محمد بسام فايق ضاهر**، و يعمل كصحفي في وكالة الانباء الماليزية، أنه و بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٧ تم استدعاءه من قبل الشرطة في غزة، على خلفية قيامه بنشر معلومات على صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي، تتعلق بملابسات موت أحد المواطنين.

» افاد **المواطن محمد بسام ضاهر**، ويعمل كصحفي حر، إنه وبتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٧، استدعي من قبل المباحث العامة في قطاع غزة، واخضع للتحقيق والاحتجاز لأكثر من ٢٤ ساعة، ليفرج بعدها عنه بعد التوقيع على تعهد بعدم نشر اشاعات.

» افاد **المواطن نصر فؤاد ابو الفول**، صحفي ورئيس الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام، أنه وبتاريخ ٢٧ ابريل ٢٠١٧، استدعي من قبل المباحث العامة، واحتجز لمدة يوم، ووجهت له تهمة نشر اخبار كاذبة، ومن ثم اطلق سراحه بعد توقيعه على تعهد.

» افاد **المواطن عبد الله ابو شرخ**، مدرس وكاتب، إنه وبتاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٧، تلقا استدعاءً من جهاز الأمن الداخلي بجباليا، وتم احتجازه لحوالي ٣٠ ساعة والتحقيق معه حول ارائه السياسية على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

» افاد **المواطن حازم علي ماضي**، ويعمل كصحفي حر، إنه وبتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٧، تم استدعاءه من قبل المباحث العامة، وتوجيه تهمة نشر الاشاعات له وحجزه ليومين قبل الافراج عنه بعد توقيع تعهد بعدم نشر اشاعات.

» افاد **المواطن محمد عبد الرحمن البرعي**، مصور في تلفزيون فلسطين، إنه وبتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٧، تلقى استدعاء للحضور من مباحث المنطقة الوسطى بقطاع غزة، واخضع للتحقيق ووجهت له تهمة نشر الشائعات، ليتم بعدها الافراج عنه بعد توقيع تعهد بعدم نشر اي اخبار الا بعد التأكد منها.

» افاد **المواطن، محمود سليمان الزق**، أمين سر هيئة العمل الوطني، إنه وبتاريخ ١٩ ابريل ٢٠١٧، تعرض للاختطاف من قبل مجهولين واخضع للتعذيب والتهديد، على خلفية ارائه السياسية.

» افاد المواطن اياد عبد الرحمن الرفاعي، مدير تحرير شبكة القدس الاخبارية، أنه وبتاريخ ١١ ابريل ٢٠١٧، استدعي من قبل جهاز الأمن الوقائي بمدينة رام الله، وخضع للتحقيق لمدة ٣ ساعات قبل الافراج عنه.

» افاد **المواطن عارف عبد الحليم ابو عرفة**، مراسل صحفي لوكالة شهاب، أنه وبتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٧، تعرض للاعتقال اثناء تواجده في منزله من قبل قوة من الامن الوقائي في مدينة الخليل، واخضاعه للحجز والتحقيق حول عمله الصحفي دون توجيه تهمة محدده له، ليفرج عنه بعدها دون اتخاذ اي اجراءات اخرى.

» افاد **المواطن ياسر عثمان شعث**، طالب قانون وناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، أنه وبتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٧، تعرض للاعتقال والتحقيق من قبل جهاز المباحث العامة في خان يونس، على خلفية منشوراته على موقع التواصل الاجتماعي.

» افاد **المواطن احمد فتحي قديح**، ويعمل محرراً في قناة الاقصى الفضائية، أنه وبتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٧، استدعي من قبل الشرطة واحتجز لمدة يوم، خضع خلاله للتحقيق بتهمة نشر اخبار غير صحيحة على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

» افاد أحد المواطنين (ص.م) ، ويعمل صحفيا وموظفاً في المكتب الاعلامي التابع لوزارة الداخلية رام الله، أنه تم استدعاؤه من قبل الأمن الداخلي في غزة، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧، وخضع للحجز والترهيب على خلفية تعبيره عن رأيه حول أزمة الكهرباء في غزة.

» افاد **المواطن محمد عبد الرازق البابا**، ويعمل مصوراً صحفيا في وكالة الانباء الفرنسية، أنه وبتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٧، تعرض للاعتداء بالضرب ومصادرة الهاتف الخاص به وبطاقته الصحفية من قبل الشرطة في غزة، وذلك خلال تغطيته لتظاهرة احتجاجاً على أزمة الكهرباء في غزة.

» افاد **المواطن محمد صوالي**، نائب مسؤول المبادرة الوطنية في خان يونس، أنه وبتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧، تلقى تهديداً عبر الهاتف من قبل الأمن الداخلي، بعد لومه على التحريض بالتظاهر اعتراضاً على أزمة الكهرباء، وبعدها تم استدعاؤه من المباحث، وحققوا معه واجبروه على التوقيع على تعهد بعدم التحريض.

» افاد **المواطن عماد محمود أبو عواد**، معد برامج في قناة القدس الفضائية ، أنه وبتاريخ ١١ يناير ٢٠١٧، تم استدعاؤه وحجزه من قبل المخابرات العامة في مدينة البيرة، وتوجيه اتهامات له، قال إنها دون اساس، وجاءت انتقاما من مواقفه السياسية.

» افاد **المواطن أحمد خالد ابو جلالة**، ويعمل صحفياً متطوعاً في الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام، أنه وبتاريخ ٦ يناير ٢٠١٧، تعرض للاعتقال ومصادرة معداته الصحفية من قبل المباحث العامة على خلفية تغطيته اعتصاماً، احتجاجاً على أزمة الكهرباء في مدينة رفح.

٨. انتهاك الحق في التجمع السلمي

على الرغم من توقيع فلسطين على عدد من الاتفاقات في العام ٢٠١٤، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والذي يعطي الحق للمواطنين في التجمع السلمي، إلا أن الإجراءات والقيود على الحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة الفلسطينية، تواصلت خلال العام ٢٠١٧، بشكل مخالف للمعايير والمواثيق الدولية والمحلية التي كفلت جميعها للمواطنين هذا الحق ما دام لم يخرج عن إطاره السلمي.

وشهد الربع الأخير من العام ٢٠١٧، مع انطلاق قطار المصالحة الوطنية، في أعقاب توصل الفلسطينيين إلى اتفاق جديد برعاية مصرية في ١٢ اكتوبر، تراجعاً نسبياً في حجم الانتهاكات للحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة الفلسطينية. وسادت أجواء ايجابية في هذا النطاق، انعكست بشكل ملموس على حالة الحق في التجمع السلمي، حيث شهدت أراضي السلطة تجمعات جماهيرية كانت تحظر في وقت سابق، بينها اقامة حركة فتح احتفال مركزي بتاريخ ١٣ نوفمبر، احياءً لذكرى وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، حضره حشد كبير، من بينهم ممثلو القوى الوطنية والاسلامية.

وعلى مدار العام، استمرت الانتهاكات للحق في التجمع السلمي في الضفة وغزة على حد سواء بشكل ممنهج، بما في ذلك المنع والحظر للتجمعات واللقاءات، وتفريقها بالقوة والاعتداء بالضرب على المشاركين فيها، وإطلاق النار في الهواء، ومطاردتهم، واعتقال البعض منهم، واخضاعهم للتحقيق. ووثق المركز خلال العام، قيام الاجهزة الامنية باستدعاء العشرات من المشاركين في المسيرات السلمية، او ممن دعوا لمسيرات سلمية، سواء قبل انعقادها، أو بعده، والتحقيق معهم، وابلاغهم بعدم اقامة تلك الفعاليات، واجبارهم على التوقيع على تعهدات بعدم القيام بالمشاركة في أية مسيرات وتجمعات سلمية، وإلا فسوف تتم معاقبتهم، إما بالحبس أو بالاعتداء. كما وثق المركز حالات اعتقال، من الميدان، أو من خلال استدعاءات اثر مشاركة البعض في التجمعات السلمية، أو دعوتهم للمشاركة في تجمعات سلمية، تعرضوا للتعذيب، بما في ذلك الضرب بالعصي والهراوات، سواء خلال التحقيق معهم، أو خلال اعتقالهم.

ففي قطاع غزة، وثق المركز عدد من الانتهاكات بهذا الصدد، كان أبرزها، الاجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية في غزة، في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي شهدتها أنحاء عدة من القطاع، على خلفية تفاقم أزمة

الكهرباء خلال شهر يناير ٢٠١٧. فقد أقدمت الأجهزة الأمنية على فض تجمعات سلمية بالقوة خرجت في مناطق متفرقة، واعتدت بالضرب على عدد من المشاركين، واعتقلت آخرين، وداهمت منازل العديد من المواطنين، ومنعت صحفيين من تغطية أحداث المسيرات، واستدعت آخرين على خلفية التعبير عن آرائهم بخصوص أزمة الكهرباء.

وفي الضفة الغربية، وثق المركز أيضاً انتهاكات مماثلة، كان أبرزها تفريق الاجهزة الامنية لمسيرة سلمية نظمها محتجون بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٧، أمام مجموع المحاكم في رام الله، احتجاجاً على انعقاد جلسة لمحاكمة الشهيد باسل الاعرج.[٢٥] وفرقت تلك الاجهزة المسيرة بالقوة، واعتدت على المشاركين فيها، بمن فيهم صحفيين، بالضرب بالعصي وإطلاق الغاز المسيل للدموع بكثافة، وكذلك اطلاق الرصاص الحي في الهواء، واعتقال عدد من المشاركين. وعرف من بين الصحفيين، محمد أبو شوشة، مصور تلفزيون رؤيا الأردني، وأيضا تكسير أجهزة وآلات تصوير تابعة لبعض القنوات الفضائية، من بينها آلة تصوير مراسل فضائية فلسطين اليوم، جهاد بركات. كما جرى اعتقال ٦ أشخاص في مقر المباحث- البالوع، لمدة ساعة، قبل أن يطلق سراحهم لاحقاً، بعد أخذ بياناتهم الشخصية. وفي المجمل قدر عدد المصابين على أيدي أفراد الأمن بـ ١٦ شخصاً، بينهم ٥ أشخاص فقط وصلوا مجمع فلسطين الطبي.

وكان من اللافت، بروز المعايير المزدوجة التي تطبقها السلطات العمومية تجاه التجمعات السلمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما كان هناك حظر للتجمعات السلمية التي تخالف توجهاتها ومصالحها، بغض النظر كونها جماعات سياسية أو جماعات مصالح ذات صبغة غير سياسية، كان هناك قدر كبير من التسامح مع التجمعات السلمية التي تنظمها جماعات موالية للسلطة أو غيرها، ما دامت تخدم أهدافها ومصالحها في آن. وأكثر منذ ذلك، فقد وفرت أجهزة الأمن الحماية والدعم لكافة أشكال التجمع السلمي التي تخدم أهدافها ومصالحها، بينما واجهت التجمعات السلمية الأخرى غلظة في التعامل، كان أقلها الحظر والمنع والتشكيك في النوايا والأهداف.

وفي المجمل، فقد أدت تلك القيود والمعيقات إلى التراجع في استخدام الحق في التجمع السلمي، بأشكاله المختلفة، في أراضي السلطة الفلسطينية كأداة من أدوات التعبير أو الاحتجاج السلمي أو السعي للتأثير في السياسات العامة. وطال التراجع أيضاً الاحتجاجات والاعتصامات وغيرها، التي تنظمها جماعات لا تحمل طابعاً سياسياً، وتعبر عن مصالح جماعات اقتصادية، رياضية، تعليمية، ...إلخ.

٢٥. قتل الاعرج على ايدي قوات خاصة، عندما حاصرت منزله في رام الله بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٢.

٩. انتهاك الحق في تكوين الجمعيات

استمرت سياسة التضييق على المجتمع المدني من قبل السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ٢٠١٧. وعملت حكومة التوافق على تطبيق القيود الجديدة على تمويل الجمعيات والتي فرضتها في العام الماضي. كما واستمرت القيود القانونية وقيود سلطة الأمر الواقع التي فرضت على الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات السابقة، والتي تحجم من عمل ونشاط الجمعيات، وتضع المجتمع المدني في حالة لا تسمح لها بتحقيق اهدافها المجتمعية بالشكل المنتظر من قبل الجمهور.

ويؤثر غياب الآليات الدستورية من مجلس تشريعي وسلطة قضائية موحدة ومستقلة على عمل الجمعيات ونشاطها، حيث إن وسائل الضغط والمناصرة والملاحقة القضائية لتحقيق التغيير المجتمعي لا يمكن أن تكون فاعلة الا في وجود هذه المؤسسات. كما ويساهم الحصار والقيود على حرية الحركة التي تفرضها سلطات الاحتلال على عمل الجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيما النشاطات التي تحتاج إلى التنقل بين الضفة الغربية أو حتى التي تحتاج إلى الحركة بين المدن في الضفة الغربية، أو تلك التي تتطلب السفر الخارج، وخاصة في قطاع غزة، حيث القيود المشددة على حرية السفر نتيجة للحصار.

ويأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن تنعكس خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية على مستوى الحريات العامة، سيما الحق في تكوين الجمعيات، وكذلك على مستوى الحق في حرية التنقل للمواطنين، سيما في قطاع غزة، وذلك بهدف تمكين الجمعيات من ممارسة دورها رقابي ومكمل لدور الحكومة. كما ويعتبر المركز الغاء كافة القرارات التي صدرت في حق الجمعيات في ظل الانقسام، بما فيها اللوائح التي تسمح بتغول السلطة التنفيذية وقرارات الاغلاق لجمعيات، ضرورة ملحة يجب أن تكون على أولويات عمل حكومة التوافق. وجدير بالذكر أن واقع الحريات العامة بما فيها الحق في تشكيل الجمعيات لم يحدث به أي تطور إيجابي منذ تشكيل حكومة التوافق، بل على العكس تماماً، اصدرت الحكومة العديد من القرارات التي هدفت إلى السيطرة على برامج وتمويل مؤسسات المجتمع المدني. ومع ذلك فإن المركز يأمل أن تشكل جهود المصالحة هذه المرة بداية مختلفة.

وقد عملت الحكومة في العام ٢٠١٧ على تطبيق آلية أقرها مجلس وزراء حكومة التوافق تهدف إلى السيطرة على تمويل الشركات غير الربحية (كأحد

اشكال الجمعيات) وجعل كل المنح تمر من خلال الحكومة وتحت رقابة الأجهزة الأمنية. وبموجب الآلية الجديدة تلتزم كل شركة ربحية بتقديم طلب لمجلس الوزراء للسماح لمبالغ التمويل الخارجي للوصول لحسابها. ويحول الطلب للمصادقة عليه من جهازي المخابرات والأمن الوقائي بعد الفحص الأمني، ومن ثم تعطى توجيهات لسلطة النقد بالسماح بتسليم الحوالات المالية للجمعيات، والتي بدورها تعطي التوجيهات للبنوك. وهذه الآلية تسمح للسلطة الفلسطينية بقطع التمويل عن من تشاء من الشركات غير الربحية، بل وتتيح لها ابتزاز هذه الشركات والتأثير على مواقفها.

وهو ما يتعارض مع حق الجمعيات، بما فيها الشركات غير الربحية، في الاستقلال. ويعتبر التدخل في عمل الجمعيات مخالفة للمعايير الدولية ذات العلاقة، والتي نصت على ضرورة احترام حق الجمعيات في الخصوصية وحقها في ممارسة نشاطها والحصول على التمويل. كما تمثل إجراءات الرقابة التعسفية المفروضة مخالفة للقوانين الداخلية ذات العلاقة، سيما اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والتي نصت في الفقرة (٣) من المادة (٤٦) منها «لا يحق لأية جهة رسمية التدخل في عملية تسيير اجتماعات الجمعيات أو انتخاباتها أو نشاطاتها أو التأثير عليها.» ولا شك أن فرض رقابة على التمويل واوجه الصرف يعتبر من أبرز الوسائل للسيطرة على الجمعيات وتقويض استقلالها.

ويسود في قطاع غزة والضفة الغربية اجواء تسلطية على عمل الجمعيات، اوجدت حالة من الالتزام الذاتي لديها على مر السنوات. ومن ابرز صور التدخل في عمل الجمعيات هو التدخل في نشاطاتها، وكان آخرها في العام ما قام به الأمن في قطاع غزة من منع عقد لقاء للهيئة المستقلة يتناول بالنقد دور الشرطة العسكرية في قطاع غزة، بناء على تقرير صدر عن الهيئة تضمن رصد تجاوزات وتعدي على سيادة القانون وتدخل في اختصاصات القضاء. وقد صدر قرار المنع بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، من قبل مراقب عام الداخلية في قطاع غزة، وعلى اثره اجرت الهيئة اتصالاتها مع المسؤولين وتم تأجيل اللقاء.

١٠. أثر الانقسام السياسي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

ازداد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة، مع استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني للعام الحادي عشر على التوالي، والذي كان قد بدأ مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونية من العام ٢٠٠٧.

وخلال العام ٢٠١٧، ارتفعت حدة تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام، خصوصاً في أعقاب إعلان حركة حماس عن تشكيل اللجنة الإدارية في غزة في شهر مارس. وقد بلغ تفاقم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستوى لم تصله من قبل، وباتت توصف بأنها الأسوأ منذ بدء الانقسام السياسي الفلسطيني. وعلى الرغم من الأجواء الإيجابية التي استبشر بها سكان القطاع في شهر أكتوبر من العام، بشأن إنعاش الآمال بإنهاء الانقسام السياسي وعودة الحوار بين طرفي الانقسام السياسي، برعاية مصرية، غير أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ظلت في حالة من التدهور الشديد، بل وزادت حدتها مع اتخاذ السلطة الفلسطينية عدة قرارات، أبرزها الاستمرار في إحالة موظفي قطاع غزة العموميين إلى التقاعد، وتقليص مخصصات الخدمات الصحية، وتقليص كميات الكهرباء، وزيادة ارتفاع الأسعار وفرض المزيد من الرسوم والضرائب على المواطنين والتجار في قطاع غزة.

وكانت الإجراءات المختلفة التي بادر إلى اتخاذها كل من طرفي الانقسام السياسي قد أثرت بشكل خطير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، والتي تعاني من انهيار شبه شامل. وأدت تلك الإجراءات والسياسات الإدارية والمالية إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية للسكان، وأدت إلى تفاقم بعض الظواهر السلبية في شوارع القطاع، أبرزها زيادة وانتشار ظاهرة التسول، وخاصة بين صفوف الأطفال والنساء، وانتشار عمالة الأطفال، خاصة في الشوارع وعلى امتداد شواطئ قطاع غزة في موسم الصيف. وبات سكان القطاع يعانون من حالة غير مسبوقة من الإفقار بسبب الارتفاع المهول في تكاليف الأوضاع الحياتية والمعيشية، ذلك تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد تزامن هذا الانهيار والتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان القطاع مع استمرار حالة الحصار الشامل غير القانوني الذي تفرضه

السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر ١١ عاماً، وهو ما أدى إلى حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وظل غياب حكومة التوافق عن المشهد السمة الغالبة خلال العام. وأسدل العام ٢٠١٧ آخر فصوله ليضفي المزيد من حالة الإحباط واليأس بين سكان القطاع، خاصة مع استمرار التراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام السياسي. ومثل مشهد عشرات الآلاف من الشبان والشابات، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد، الباحثين عن فرص عمل أو تشغيل التحدي الحقيقي للمجتمع الغزي، والذي أصيب بخيبة أمل كبيرة بسبب التلكؤ والمماطلة في تنفيذ تفاهمات المصالحة الوطنية، بما في ذلك تهميشهم وتغييبهم عن المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة وحرمانهم من فرص العمل والتشغيل، وهو ما فاقم من حالة فقدان الأمل، ودفع العديد منهم إلى التفكير جدياً في الهجرة والبحث عن المستقبل خارج القطاع.

واستمرت حكومة التوافق الوطني في اتهام حركة حماس بعدم تمكينها من أداء مهامها واستحواذها على إيرادات القطاع من الرسوم والضرائب من ناحية، فيما واصلت حركة حماس اتهام الحكومة بتهميش قطاع غزة وحرمانه من كافة النفقات الأساسية في ميادين خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وغيره من الخدمات الأخرى.

وفشل طرفا الانقسام السياسي في التخفيف من حدة الأزمات المختلفة في القطاع، وعلى رأسها استمرار أزمة نقص الكهرباء، وعانى سكان القطاع المزيد من الظلام والحرمان من الكهرباء، وسط أجواء الحر الشديد في الصيف والأجواء الباردة والقارسة في فصل الشتاء. وانتهى العام ٢٠١٧ وسكان القطاع لا يحصلون سوى على ٤ ساعات من الكهرباء بعد انقطاع لمدة ١٢ – ١٦ ساعة يومياً.

أزمة الرواتب

واستمرت الأزمة المالية الخاصة بالرواتب الخاصة بموظفي حكومة غزة السابقة، خلال العام ٢٠١٧، دون التوصل إلى حل لها، رغم الوعود من أحد الأطراف المانحة بتوفير الأموال اللازمة لتسويتها وإنهائها ملفها كلياً. وتولت حركة حماس صرف سلف نقدية شهرية لموظفيها. وفي المقابل قامت حركة حماس بتسليم العديد من موظفيها قطع أراضي حكومية في إطار ما سمي بتسوية حقوقهم المالية، وذلك تعويضاً عن مستحقاتهم المالية المتأخرة، في مخالفة واضحة لأحكام القانون الفلسطيني بشأن تخصيص الأراضي الحكومية، وهو ما من شأنه أن يفاقم أزمة هؤلاء الموظفين في ظل تراكم مستحقاتهم المالية بشكل دوري. وعانى موظفي الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، من أبناء قطاع غزة، من استمرار حرمانهم من الحصول على حقوقهم في العلاوات والترقيات، أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى، اتخذت حكومة الوفاق الوطني قراراً في أبريل من العام ٢٠١٧، بخصومات على رواتب موظفيها المدنيين والعسكريين، تراوحت ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي رواتبهم، وقد شملت تلك الخصومات الموظفين الذين ما يزالون على رأس أعمالهم أيضاً. وقد خلف ذلك القرار حالة من الغضب والسخط في أوساط الموظفين وأفراد أسرهم، وعبر المئات منهم عن خشيتهم من تدهور كارثي في أوضاعهم المعيشية والحياتية، في وقت يسدد غالبيتهم نحو نصف رواتبهم للبنوك عن قروض كانوا قد اضطروا للحصول عليها من تلك البنوك. وقد برر المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق الوطني يوسف المحمود، سياسة حكومته، بأن الخصومات على رواتب الموظفين طالت العلاوات

فقط دون المساس بالراتب الأساسي، وأرجع ذلك لأسباب تتعلق بالحصار المالي على دولة فلسطين المحتلة وتقليص مستوى الدعم الخارجي، الحصار والاحتلال الإسرائيلي واستمرار الانقسام، بما في ذلك الإجراءات الأخيرة في قطاع غزة كتفعيل اللجنة الإدارية التي بدأت تعمل كحكومة موازية على حد وصفه. وفي خطوة خطيرة بادر كل من الرئيس وحكومة التوافق الوطني إلى اتخاذ عدة قرارات بإحالة آلاف الموظفين العموميين في قطاع غزة، ومن بينهم الموظفين في مكتب الرئيس، إلى التقاعد، دون الاستناد إلى أية مسوغات قانونية، وهو ما مس كافة سكان قطاع غزة، وشكل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية بشكل جدي، حيث شملت تلك القرارات آلاف العاملين من الموظفين العموميين في كل من وزارتي الصحة والتعليم، وخلف تدهوراً كارثياً فيهما.

وقد جاء هذا القرار في إطار سلسلة من الاجراءات التي قامت بها السلطة الفلسطينية بحق سكان القطاع، بدأت باستقطاع ثلث رواتب الموظفين الحكوميين بذريعة سياسة التقشف التي تتبعها السلطة الفلسطينية، وتقليص عدد التحويلات الطبية لمرضى قطاع غزة، وتقليص توريد إرسالات الأدوية والمهمات الطبية، وقطع مخصصات ٢٧٧ من الأسرى المحررين. ووفقاً لتصريحات مسئولين في السلطة الفلسطينية، فإن هذه الاجراءات مرتبطة بتخلي حركة حماس عن الانقسام، ووقف كافة خطواتها في هذا الإطار والتي تقود إلى الانفصال، وحل اللجنة الإدارية التي شكلتها، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة. وقد أعلن الرئيس الفلسطيني في خطاب له بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥، أنه سيستمر في تقليص الأموال التي تصرف على غزة في حال استمرار عمل اللجنة الادارية التي شكلتها حماس لإدارة غزة.

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان

ساهم الانقسام السياسي الفلسطيني في تعميق التدهور الخطير الذي سجل خلال العام ٢٠١٧ على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، ازداد حرمان وتهميش المواطنين في قطاع غزة، بسبب حالة القطاعات الاقتصادية المختلفة في القطاع شبه المشلولة. فقد حرم الانقسام السياسي سكان القطاع من التمتع بحقهم في إدارة الشؤون العامة في البلاد، وبالتالي حرموا من الوظائف الحكومية التي عادة ما تعلن عنها في كل عام لملء الشواغر التي يخليها الموظفين المتقاعدين، أو للاستجابة لتطور الاحتياجات في ميدان الوظيفة العمومية والعسكرية على السواء. وخلت الخطة الوطنية للتنمية الفلسطينية ٢٠١٥-٢٠١٧ من أية آفاق حقيقية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في قطاع غزة. واقتصر دور حكومة التوافق الوطني على طرح برنامج تشغيل لفرص عمل للعاطلين عن العمل، ولمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر، وبراتب شهري دون الحد الأدنى للأجور، أو حتى لخط الفقر، وهو ما يعمق امتهان الحق في الحياة الكريمة. وقد استمرت حكومة التوافق الوطني بجباية الضرائب والرسوم، بما فيها الضرائب على المشتريات من كافة البضائع، كمواد البناء، المحروقات، السيارات، المواد الغذائية والتبغ وغيرها من السلع والبضائع. وقامت الوزارات والمؤسسات الحكومية، التي تسيطر عليها حركة حماس في القطاع بتحصيل الرسوم والضرائب من قبل المكلفين في قطاع غزة. غير أن المواطن الفلسطيني لم يلمس أي تحسن، ولو طفيف، على مستوى الخدمات المقدمة في ميادين الصحة، التعليم وخدمات الضمان الاجتماعي، بل على العكس شهدت تلك الخدمات تدهوراً كبيراً وتراجعاً خطيراً، وصل حد اضطرار المواطنين إلى تحمل أعباء وتكلفة مادية إضافية للحصول على تلك الخدمات. وقد شهد أسواق القطاع ارتفاعاً خطيراً في أسعار

السلع، كاللحوم والدواجن، وبشكل لم يعد غالبية السكان فيه قادرين على شراء تلك السلع لارتفاع أسعارها بنسب خيالية.

وتفاقمت المؤشرات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة سوءاً، حيث استمرت الانهيار الاقتصادي، والذي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما فيها قطاع الصناعة، الزراعة، السياحة وقطاع الخدمات. كما تفاقم تدهور قطاع العمالة، وبلغت مستوى صنف على أنه الأعلى على المستوى العالمي، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، وأشارت تقديرات المؤسسات الدولية إلى ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة إلى أكثر من ٤٧٪ على مستوى القوى البشرية العاملة، ولتتفاقم وتصل إلى نحو ٦٥٪ بين فئات الشباب، ونحو ٧٠٪ بين الشابات. وارتفع في المقابل مؤشر الفقر بين سكان القطاع، ووصل معدلات خطيرة، وأشارت التقديرات المختلفة للمنظمات الدولية العاملة في القطاع إلى أن أكثر من ٧٥٪ من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات، فيما ارتفع مستوى انعدام الأمن الغذائي بين سكان القطاع، وبات نحو ٥٠٪ منهم يعانون من انعدام أمن غذائي متوسط أو حاد.

وكانت الإجراءات المختلفة التي بادر إلى اتخاذها كل من طرفي الانقسام السياسي قد أثرت بشكل خطير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، والتي تعاني من انهيار شبه شامل. وأدت تلك الإجراءات والسياسات الإدارية والمالية إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية للسكان، وأدت إلى تفاقم بعض الظواهر السلبية في شوارع القطاع، أبرزها زيادة وانتشار ظاهرة التسول، وخاصة بين صفوف الأطفال والنساء، وانتشار عمالة الأطفال، خاصة في الشوارع وعلى امتداد شواطئ قطاع غزة في موسم الصيف. وبات سكان القطاع يعانون من حالة غير مسبوقة من الإفقار بسبب الارتفاع المهول في تكاليف الأوضاع الحياتية والمعيشية، ذلك تكاليف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وتكاليف الإنفاق على الحياة المعيشية للوصول إلى موارد المياه، بما فيها مياه الشرب النظيفة والمأمونة، الغذاء والدواء. وقد تزامن هذا الانهيار والتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لسكان القطاع مع استمرار حالة الحصار الشامل غير القانوني الذي تفرضه السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة على القطاع منذ أكثر ١١ عاماً، وهو ما أدى إلى حالة من الخنق الاقتصادي والاجتماعي الشامل، أعاق كل المحاولات الهادفة إلى تحسين أوضاع السكان المعيشية واحترام كرامتهم الإنسانية. وظل غياب حكومة التوافق عن المشهد السمة الغالبة خلال العام. وأسدل العام ٢٠١٧ آخر فصوله ليضفي المزيد من حالة الإحباط واليأس بين سكان القطاع، خاصة مع استمرار التراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام السياسي. ومثل مشهد عشرات الآلاف من الشبان والشابات، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد، الباحثين عن فرص عمل أو تشغيل التحدي الحقيقي للمجتمع الغزي، والذي أصيب بخيبة أمل كبيرة بسبب التلكؤ والمماطلة في تنفيذ تفاهمات المصالحة الوطنية، بما في ذلك تهميشهم وتغييبهم عن المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة وحرمانهم من فرص العمل والتشغيل، وهو ما فاقم من حالة فقدان الأمل، ودفع العديد منهم إلى التفكير جدياً في الهجرة والبحث عن المستقبل خارج القطاع.

أزمة الكهرباء وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة

أسدل العام ٢٠١٧ على نهايته لترتفع معه الاتهامات المتبادلة حول المسؤولية عن أزمة انقطاع الكهرباء في قطاع غزة بين طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني، ورغم عجز تلك الأطراف عن تحسين تلك الإمدادات والتخفيف من حدة الأزمة. وكالعام الذي سبقه، تزامن ذلك مع أجواء من البرد الشديد والقارس التي ضربت القطاع، وعلى مدار شهرين. وتدهورت أوضاع السكان الحياتية، وتأثرت كافة الخدمات اليومية الحيوية، بما فيها عمل المرافق الصحية، وخدمات صحة البيئة، بما فيها مرافق إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وأصبح الهم الشاغل لمواطني القطاع البحث عن وسائل طاقة بديلة. ومع نهاية العام، ازداد تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة دون أدنى اكتراث بمعاناة المواطنين الناجمة عن العجز الخطير في الطاقة الكهربائية، ودون أدنى أمل بتحقيق تحسن في إمداداتها. وفي المقابل، استمر تبادل الاتهامات والتراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام السياسي وتحميل المسؤولية عن التدهور الحاصل فيها. ووفقاً لمتابعات المركز، عانى المواطنون في كافة أنحاء القطاع من خفض ساعات وصل الكهرباء إلى ٣-٤ ساعات يومياً فقط، فيما اشتكى العديد من سكان المناطق والأحياء في قطاع غزة بعدم وصول التيار الكهربائي إلى منازلهم ومصالحهم الاقتصادية أكثر من ٤ ساعات على مدار ٤٨ ساعة. وبات هم المواطنين البحث عن وسائل طاقة بديلة، ما أدى إلى وقوع ضحايا جراء استخدام المولدات الكهربائية، أو الشموع لتعويض النقص الدائم في إمدادات الكهرباء. وقد تضرر جراء تفاقم أزمة الكهرباء أكثر من نصف مليون طالب/ة في كافة المراحل التعليمية في القطاع، والذين ازدادت معاناتهم مع بدء الامتحانات نهاية الفصل الدراسي للعام ٢٠١٧-٢٠١٨، فيما عانى سكان البنايات متعددة الطبقات تقييد حركتهم، ونقص توصيل المياه لمنازلهم. وأصبح المرضى وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة غير قادرين على الحركة والوصول إلى خدماتهم الصحية في الوقت المناسب.

وحمل المركز الفلسطيني لحقوق الانسان طرفي الانقسام السياسي الفلسطيني المسؤولية عن الإخفاق في حل أزمة الكهرباء، أو التخفيف من حدتها في أسوأ الأحوال. وأكد المركز على أن أزمة الكهرباء المستدامة هي أزمة سياسية بامتياز، ودعا الأطراف المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء إلى وضع الحلول الاستراتيجية للأزمة، وعلى قاعدة حق كل مواطن فلسطيني في الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، بما في ذلك خدمات توصيل الكهرباء. ودعا المركز، مراراً وتكراراً، الأطراف المسئولة عن إدارة ملف الكهرباء عدم زج المواطنين في أتون الصراع السياسي، وحمل المركز كلاً من حكومة التوافق الوطني وسلطة الطاقة بغزة المسئولية الكاملة عن تفاقم هذه الأزمة. واعتبر المركز أن إخفاق تلك الأطراف لا ينبغي أن يتحمل نتائجه المواطنين الملتزمين بسداد فواتيرهم الشهرية. ودعا المركز سلطة الطاقة بغزة إلى تسليم كافة صلاحياتها في إدارة قطاع الكهرباء إلى حكومة التوافق الوطني، وبما يساهم في تسهيل إدارة هذا القطاع على تحقيق المصالح الفضلى للمواطنين. كما دعا المركز حكومة التوافق الوطني الفلسطيني إلى تولي المسؤولية الرئيسية عن إدارة قطاع الكهرباء في غزة، بما في ذلك اتخاذ كافة الخطوات الإدارية والمالية وغيرها، التي تكفل إدارة نزيهة وشفافة لهذا القطاع، وتعمل على تحسين إمدادات الكهرباء للسكان في ظل هذه الظروف بالغة القسوة.

ومع بوادر المصالحة الوطنية في أواخر العام، بدأت سلطة الطاقة في السلطة الفلسطينية تولي إدارة قطاع الكهرباء في غزة، وبدأت تلوح في الأفق بوادر لتحسين إمدادات الكهرباء لسكان القطاع، وذلك عبر تزويد محطة كهرباء غزة بالوقود اللازم لتشغيلها

من جمهورية مصر العربية. غير أن إمدادات المحطة بالوقود اللازم ارتبط بحجم الجباية المالية التي توردها شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة لسلطة الطاقة، والذي كان متدنياً. واستمرت النقص الشديد في إمدادات الكهرباء حتى نهاية العام ضمن برنامج ٤ ساعات وصل مقابل ١٢ ساعة قطع، ما فاقم من معاناة سكان القطاع، والذين كانوا قد عبروا عن تفاؤلهم بالتخفيف من حدة الأزمة.

الأوضاع الصحية في قطاع غزة

تدهورت الأوضاع الصحية لسكان القطاع خلال العام ٢٠١٧ بشكل خطير، وخاصة المرضى منهم، بسبب استمرار النقص الشديد والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، وجراء إحالة آلاف موظفي قطاع الصحة الحكومي إلى التقاعد وبسبب تقليص خدمات العلاج في الخارج لمرضى القطاع. وخلف ذلك أزمة عميقة ومستدامة على مستوى النقص الكبير في الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية على مدار العام. وتزامن ذلك مع الأزمة المالية في موازنة السلطة الفلسطينية، ما فاقم من أوضاع المرضى الصحية، بمن فيهم أولئك الذين يعانون أمراضاً مزمنة، والذين عانوا نفسياً ومادياً، كونهم في معظمهم غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على مثل هذه العلاجات والأدوية. وقد رصد المركز اضطرار المئات من المرضى إلى الانتظار لعدة أشهر للحصول على مواعيد لإجراء العمليات الجراحية المقررة لهم من قبل الأطباء في تلك المستشفيات. وأعلنت وزارة الصحة في غزة عن تقليص العديد من الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في المستشفيات الرئيسية، فضلاً عن تقليص خدمات الصحة الأساسية، ومنها عيادات الأسنان، العيادات العامة والعيادات الخارجية.

ومع شهر أبريل من العام ٢٠١٧، تفاقمت أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، حيث عانت مستودعات الوزارة في قطاع غزة عجزاً في العديد من أصناف الدواء والمهمات الطبية، والذي ازدادت حدته مع بداية العام، ما خلف آثاراً كارثية على حياة آلاف المرضى، وخاصة أولئك الذين يعانون أمراضاً خطيرة، كمرضى السرطان والفشل الكلوي، وأمراض القلب. وقال مدير عام الصيدلة في الوزارة بغزة أن تقليص إرساليات الأدوية والمستلزمات الطبية منذ بداية العام، وبشكل حاد وغير مبرر، أدى إلى نفاذ نحو ١٧٠ صنفاً من أصناف الدواء ونحو ٢٦٧ صنفاً من أصناف المهمات الطبية، وهو ما مثل خطراً كبيراً على صحة المرضى في قطاع غزة.

وقلصت وزارة الصحة الفلسطينية تحويلات مرضى قطاع غزة للعلاج خارج مشافي القطاع، من ذوي الحالات الحرجة والخطيرة للعلاج في الخارج، والذين لا تتوفر إمكانية لعلاجهم في مشافي القطاع، وذلك من دون إبداء أي أسباب. وأعرب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه من الانعكاسات الكارثية التي تؤثر على مئات المرضى ممن هم بحاجة للعلاج بشكل عاجل، أو لاستكمال علاجهم، الذي كانوا قد بدأوه في فترات سابقة، في مستشفيات اسرائيل والضفة الغربية، بما فيها مشافي مدينة القدس المحتلة. وكانت وزارة الصحة قد قلصت منذ أبريل الماضي تحويل أو تجديد تحويل مئات المرضى ممن يعانون أمراضاً خطيرة ومستعصية للعلاج في الخارج، وذلك من دون إبداء أية أسباب.

تزاحم المواطنين لتقديم طلبات العلاج بالخارج في ضوء تقليصات وزارة الصحة

وقد كان المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وفي ضوء تلك التطورات، قد وجه رسالة إلى معالي الدكتور جواد عواد، وزير الصحة في حكومة التوافق الوطني بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢١، أعرب فيها عن قلقه من تأخير وصول تحويلات المرضى في قطاع غزة، وناشد الوزير إرسال جميع التغطيات المالية الخاصة بالمرضى، وبشكل خاص مرضى السرطان والقلب والأطفال دون استثناء. غير أن المركز تلقى رداً من د. أميرة الهندي، مدير عام (دائرة شراء الخدمة)، عبر مكتب الوزير، وذلك بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣، حيث نفت خلاله توقف الوزارة عن إصدار تحويلات المرضى في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، معتبرةً أن ما يثار حول ذلك من جدل هو ادعاءات غير حقيقية. غير أن البيانات التي حصل عليها المركز أشارت إلى انخفاض تدريجي حاد لعدد تحويلات العلاج في الخارج الصادرة لمرضى القطاع، حيث بلغ عددها في شهر مارس الماضي ٢،١٩٠ تحويلة طبية، وانخفاض عددها خلال شهر أبريل الماضي إلى ١٧٥٦ تحويلة طبية، وبنسبة انخفاض بلغت (١٩,٨٪) عن الشهر الذي سبقه، فيما انخفض عدد التحويلات الطبية خلال شهر مايو ليصل إلى ١،٤٨٤ تحويلة طبية، وبنسبة انخفاض بلغت (٣٢,٢٪). ولم يتجاوز عدد التحويلات خلال شهر يونيو من العام الـ ٥٠٠ تحويلة طبية، أي تقليص عددها بنسبة تتجاوز (٧٥٪).

واعتمدت دائرة العلاج في الخارج آلية خاصة في التعامل مع الحالات الحرجة، يتم بموجبها تحويل المرضى بعد توقيع مدير الدائرة، على أن يتم «تغطية العلاج لاحقاً وبعد إجراء التنسيق اللازم». وقد توقف العمل بهذه الآلية منذ يوم الخميس ٢٠١٧/٦/١٥، بناءً على تعليمات وزارة الصحة في رام الله، وقد بلغ عدد التحويلات الطبية التي وافقت

عليها اللجنة الطبية العليا في قطاع غزة منذ بداية شهر يونيو الماضي وحتى تشهر يونيو من العام أكثر من ٢٥٠٠ تحويلة طبية لمرضى يعانون أمراضاً خطيرة، ولا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع، وكانوا ما يزالون في انتظار الموافقة على التغطية المالية لتحويلهم للعلاج في الخارج، فيما لم تصدر دائرة العلاج في الخارج في رام الله سوى نحو ٤٠٠ تحويلة طبية فقط في حينه، وهو ما أثار التساؤل حول أسباب التأخير التي باتت تصل لنحو شهر وأكثر، بل وتقليص عدد التحويلات الطبية الصادرة رغم موافقة اللجنة الطبية العليا في قطاع غزة. وقد حرمت تلك الاجراءات تحويل عشرات الحالات المرضية الطارئة، والتي تتطلب الاستجابة الفورية لها، من فرصة تلقي العلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة. ويتسبب تقليص تحويل المرضى للعلاج في الخارج في تدهور خطير، ويعرض حياة مئات المرضى للخطر، وقد حول العديد من هؤلاء المرضى إلى أقسام العناية الفائقة في مستشفيات القطاع بعد تدهور أوضاعهم الصحية. وبات مئات المرضى يواجهون حكماً بالموت في مستشفيات القطاع في ظل انعدام أية إمكانيات لعلاجهم في مستشفيات قطاع غزة.

كما لجأت بعض مستشفيات الضفة العربية الجديد برفض حجز مواعيد لمرضى القطاع الحاصلين على تحويلات طبية من دائرة العلاج في الخارج، رغم أن تلك المشافي كانت تكتفي في السابق بعبارة « التغطية لاحقاً» للقيام بحجز سرير لمريض محول من دائرة العلاج في الخارج، وهو ما يعرقل وصول مرضى القطاع إلى تلك المشافي، ويفاقم من تدهور أوضاعهم الصحية.

وبتاريخ ٤ يوليو من العام ٢٠١٧، أصدرت حكومة الوفاق الوطني قراراً بإحالة ٦١٤٥ من موظفي قطاع غزة إلى التقاعد المبكر، من بينهم آلاف العاملين في قطاعي الصحة والتعليم. وحسب وزارة الصحة في غزة شمل هذا القرار ٣،٦٧٩ موظفاً من العاملين في الوزارة في غزة، والذين يتلقون رواتبهم من حكومة التوافق الوطني في رام الله، ومن بينهم ٩٤٢ طبيباً من الاستشاريين والاخصائيين (٢٦٪)، و٨٧٦ ممرضاً (٢٤٪)، ٢٢١ من موظفي أقسام الصيدلة، ٩٦ موظفاً يعملون في قسم الأشعة، ٥٥ من موظفي أقسام العلاج الطبيعي، ٩٩ من العاملين في الحرف الهندسية والصيانة، ٦٧ من العاملين في المواقع الاشرافية، و٢٢ مهندساً في المجالات المختلفة، وهو ما يمثل انهياراً خطيراً في كافة الخدمات الطبية في قطاع غزة، وبخاصة الأطباء الاستشاريين والاخصائيين العاملين في المستشفيات التي تختص في معالجة الامراض الخطيرة، كعلاج الأورام، القلب، الكلى، النساء والولادة، وحضانات الأطفال، وهو ما يعني انهيار خطير في الخدمات الطبية في قطاع غزة. ومن شأن هذا القرار عدا عن كونه غير إنساني وغير قانوني ويتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن يفاقم الأوضاع الانسانية المتردية في قطاع غزة، ويهدد بتوقف تقديم الخدمات الصحية لنحو ٢ مليون مواطن في قطاع غزة.

وفي شهر أكتوبر من العام، فوجئ مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في مستشفى المطلع في مدينة القدس المحتلة باتصالات من إدارة المستشفى، تطالبهم بعدم القدوم في المواعيد المحددة لعلاجهم، والتي حُجزت بشكل مسبق. وقد عزت إدارة المستشفى ذلك لتراكم الديون المستحقة على وزارة الصحة الفلسطينية، وأن ذلك يحول دون تقديم الخدمات الطبية للمرضى. وقد أكدت مصادر دائرة العلاج في الخارج في غزة أن مرضى السرطان الحاصلين على تحويلات طبية ومواعيد في مستشفى المطلع، قد تلقوا اتصالات

من إدارة المستشفى تطالبهم بعدم القدوم للمستشفى وفقاً لتلك المواعيد إلى حين حل المشكلة المالية مع وزارة الصحة الفلسطينية. وأضافت تلك المصادر أن هؤلاء المرضى بحاجة لعلاج إشعاعي وكيماوي، وأن ملفاتهم جاهزة في المستشفى، وأن تحويلهم وعلاجهم في مستشفيات أخرى صعب جداً لتدهور أوضاعهم الصحية وقد التقى محامي من المركز مع مدير عام المستشفى، والذي حذر من انهيار كامل في الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضى الكلى والسرطان من قطاع غزة والضفة الغربية، بسبب تفاقم تداعيات الأزمة المالية الناتجة عن تراكم الديون المستحقة على السلطة الفلسطينية، والبالغة ١٢٢ مليون شيكل، والذي يفوق قدرة المستشفى في تحمل احتياجاته المالية الأخرى كتغيير وصيانة الأجهزة. وأكد أن مرضى قطاع غزة لهم خصوصية لدى مستشفى المطلع لما يعانوه من صعوبات واجراءات الحصول على التصاريح للوصول الى المستشفى في القدس.

وبحسب د. نمور، يُعتبر مستشفى المطلع المستشفى الفلسطيني الوحيد الذي يقدم خدمات الإشعاع لمرضى السرطان، وخدمات أخرى متقدمة، وغسيل الكلى للأطفال، وتبلغ قيمة الخدمات التي يقدمها مستشفى المطلع لمرضى غزة والضفة حوالي ١٥ مليون شيكل شهرياً، منها ٧ مليون شيكل ثمناً للأدوية وعلاجات لمرضى السرطان. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن مستشفى المطلع يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المرضى المحولين للعلاج خارج مراكزها الطبية، حيث يبلغ عدد المرضى المحول لها نحو ١٠٠٠ مريض شهرياً، ٣٠٠ من غزة و٧٠٠ من الضفة.

وقد دعا المركز الفلسطيني لحقوق الانسان وزارة الصحة الفلسطينية إلى سرعة تسديد المستحقات المالية المتراكمة عليها لمستشفى المطلع، وحماية حق كل شخص في الوصول إلى أفضل مستوى من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية الذي يمكن بلوغه. وحث المركز إدارة مستشفى المطلع على التراجع عن قرارها وقف استقبال المرضى المحولين لها من وزارة الصحة الفلسطينية، وخاصة مرضى قطاع غزة، الذين يضطرون لإتباع إجراءات معقدة وطويلة من أجل الحصول على تحويلة طبية جديدة، والانتظار للحصول على تصاريح دخول من السلطات الإسرائيلية المحتلة للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة و/ أو المستشفيات في إسرائيل.

ومع نهاية العام ٢٠١٧، أعلن الأطباء والعاملين في مشافي القطاع تعليق عملهم، وذلك على خلفية إضراب موظفي شركات النظافة عن العمل في المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية، وذلك بسبب عدم تلقي تلك الشركات لمستحقاتها المالية، وهو ما هدد بكارثة صحية يخشى من تداعياتها على حياة وسلامة المرضى، والطواقم الطبية العاملة في تلك المرافق، فضلاً عن سلامة رواد المشافي ومرافقي المرضى. فبتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٦، أضرب نحو (٨٣٢) عامل من العاملين في شركات النظافة في مستشفيات قطاع غزة توقفهم عن العمل بسبب عدم تلقي الشركات لمستحقاتها المالية، وجراء ذلك علقت كافة مشافي القطاع، بما فيها مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، العمليات الجراحية باستثناء الطارئة منها. وأفاد الناطق باسم وزارة الصحة في غزة أن توقف عمل شركات النظافة في المرافق الصحية الحكومية له تداعيات خطيرة على حياة أكثر من (١٣٠٠) مريض، بمن فيهم، المرضى في غرف العناية المركزة، والعمليات الجراحية، وأقسام الولادة وحضانات الأطفال، ومرضى الفشل الكلوي، وأقسام الجراحة والباطنة والقلب والأورام. إضافة إلى الخدمات الصحية في (١١) بنك للدم،

و(٥٠) مختبر طبي يُجري آلاف التحاليل الطبية ونقل الدم ومشتقاته للمرضى يومياً.

وقد أصدر د. جواد عواد، وزير الصحة الفلسطينية، قراراً بصرف مبلغ ١,٨ مليون شيكل لكل من شركات النظافة والأغذية العاملة في مشافي القطاع كمقدمة لتسوية مشكلة المستحقات المالية المتراكمة لهذه الشركات.

وعانت المرافق الصحية، ومنذ بداية العام ٢٠١٧، من نقص شديد في الوقود اللازم لتعويض الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. وتابع المركز بقلق بالغ معاناة المستشفيات، العيادات الصحية ومراكز الرعاية الأولية، أزمة حقيقية بسبب نفاذ مخزون المحروقات اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية، وخاصة مشافي القطاع الرئيسية، واستمرار انقطاع لتيار الكهربائي لساعات طويلة عنه. وكانت المرافق الصحية في القطاع قد بدأت تعاني أزمة حقيقية جراء استمرار أزمة انقطاع الكهرباء ولساعات طويلة يومياً، وأفادت مصادر الوزارة في غزة، في حينه، أن أزمة الكهرباء تهدد مجمل الخدمات الصحية المقدمة، خاصة مع نقص التمويل المقدم للوزارة لشراء الوقود اللازم للمشافي والمرافق الصحية في قطاع غزة.

ومع بداية شهر ديسمبر من العام، نفذ نحو (٧٥٠) عامل نظافة، يتبعون شركات نظافة خاصة متعاقدة مع الوزارة منذ عدة سنوات، ويعملون في المستشفيات والمرافق الصحية في القطاع إضراباً توقف خلاله عمالها وموظفيها عن تقديم خدماتها، وذلك بحجة عدم تلقيها لمستحقاتها المالية منذ ٦ أشهر. وقد قررت الوزارة إغلاق العيادات الخارجية، وتأجيل (١٨٠) عملية جراحية غير طارئة بسبب تراكم النفايات. وقد تراكمت، ولعدة أيام، كميات كبيرة من النفايات في داخل مباني وأقسام كافة المستشفيات الحكومية، ما خلف واقعاً صحياً خطيراً ومزرياً، حيث انتشرت الروائح الكريهة والمخلفات الطبية، وهددت صحة المرضى والطواقم الطبية على السواء. وجراء ذلك أعلنت وزارة الصحة عن تقليص العمل في العديد من العيادات والأقسام الأخرى في مشافي القطاع، بما في ذلك العمليات الجراحية في أقسام العمليات الجراحية، وقف العمليات المقررة مسبقاً، كعمليات جراحة الأطفال، العيون، قسطرة القلب، وقف جزء كبير من خدمات الفحوص المخبرية والتصوير الطبي وعمليات جراحة المناظير والمسالك والعظام والأعصاب. وأعلنت الوزارة أنها قلصت الخدمات الصحية في بعض أقسام الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، بما في ذلك خدمات مراقبة الأغذية والمياه، صحة الطفل، المرأة، البيئة والصحة المهنية.

وقفة احتجاجية لعمال النظافة في مستشفى الشفاء على تاخر رواتبهم.

وقفة احتجاجية لعمال النظافة في مستشفى الشفاء على تاخر رواتبهم.

القسم الثاني

تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للعام ٢٠١٧

مقدمة

استمر عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظل تدهور مستمر في حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد تناول الجزء الاول من هذا التقرير، وبشكل مقتضب، حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويستناول هذا الجزء من التقرير تدخلات وجهود المركز في مواجهة هذه الحالة. ويعمل المركز على أجندتين اساسيتين وهما: ملف الانتهاكات الاسرائيلية وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين؛ وملف التحول الديمقراطي في السلطة الفلسطينية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وكان المركز قد وضع خطة استراتيجية لمدة خمسة أعوام، ٢٠١٥– ٢٠١٩، بناء على مشاورات معمقة مع شركاء المركز على المستوى المحلي والدولي، واصحاب المصالح من المجتمع المدني، والقوى السياسية والفئات المستهدفة. وترتكز الخطة على محورين اساسيين هما الحماية القانونية؛ والمناصرة. ويعمل المركز على ثلاث أولويات، اثنتان منها تتعلقان ببرامج العمل، والثالثة تتعلق بتعزيز كفاءة المركز وفعاليته.

الاولويات الاستراتيجية لعمل المركز:

١. تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.
٢. دعم التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.
٣. تقوية قدرات المركز ليكون منبراً قوياً ومستداماً بمقدروه أن يدعم العمل بفاعلية وكفاءة لتحقيق قيمه.

ويواجة المركز الكثير من التحديات في عمله ترتبط بشكل مباشر بطبيعة الاحتلال الاسرائيلي طويل الأمد بما يتلقاه من دعم مطلق من الإدارات الامريكية المتعاقبة، جعلت منه احتلالاً محصننا أمام الآليات الدولي. ويضاف إلى ذلك الوضع الداخلي الفلسطيني، والذي يخضع لسلطة لا تمتلك سيادة حقيقية على الأرض، وعانت من انفسام لأكثر من ١١ عاماً، وأزمات متلاحقة، ساهمت بشكل مباشر في تقويض العمل من أجل التحرر وبناء الدولة الديمقراطية. وفي ظل هذه التحديات الجسام، استمر عمل المركز على تعزيز حقوق الإنسان وملاحقة مجرمي الحرب إيماناً منه بعدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة تسودها الديمقراطية، وتحترم فيها حقوق الإنسان. وقد سخر المركز في ذلك جميع أدواته المتاحة، وبما يتمتع به من خبرة وعلاقات واسعة على المستوى الإقليمي والدولي.

إجتماع مجلس ادارة المركز بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٧.

النتائج (Outcomes):

حدد المركز ثلاث نتائج يسعى إلى الوصول لها مع نهاية خطته الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٥-٢٠١٩، تتصل كل منها بواحدة من الأولويات الاستراتيجية الثلاث للمركز. وهذه النتائج هي:

١. **تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.**
٢. **تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية.**
٣. **تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه.**

يقدم التقرير التالي عرضاً مفصلاً لكل ما قام به المركز من جهود خلال العام ٢٠١٧ على المستويين المحلي والدولي. ويبين التقرير كيف وظف المركز أدوات القانون والمناصرة في خدمة أولوياته الاستراتيجية، والنتائج المحققة في كل منها، مع عرض مفصل للمؤشرات الدالة، وفقاً للإطار المنطقي (logical framework) وخطة العمل المقرة للعام ٢٠١٧.

اجتماع مجلس الادارة بتاريخ ٣ يوليو.

اجتماع الجمعية العمومية بالمركز بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٧.

النتيجة (ا)

تحدى المركز مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، واستطاع تحسين فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

بالتعاون مع شركائه الوطنيين والدوليين، استطاع المركز، خلال العام ٢٠١٧، تحقيق خطوات مهمة على طريق تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب التي طالما تمتعت بها دولة الإحتلال الإسرائيلي عند ارتكابها لجرائم، فيما يتعلق بجرائمه ضد المواطنين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قدم المركز للضحايا الفلسطينيين كل الدعم اللازم للوصول إلى حقهم في الإنصاف القانوني. وشملت تدخلات المركز: تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تقديم الاستشارات واستخدام وسائل العدالة الإسرائيلية؛ مساعدة الضحايا الفلسطينيين للولوج إلى آليات التقاضي الدولية؛ استخدام آليات الضغط والمناصرة للتأثير في السياسيات، لتأمين دعم دولي وإقليمي للضحايا الفلسطينيين وملاحقة مجرمي الحرب.

مؤشرات

ساهم المركز وشركاؤه في الوصول إلى النتائج التالية:

- استمرار التحقيقات الاولية التي بدأها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض الفلسطينية منذ يونيو ٢٠١٤، منذ تاريخ ١٦ يناير ٢٠١٥. وخلال العام ٢٠١٧، قدم المركز وشركاؤه مذكرتين جديدتين لمكتب المدعي العام، الأولى تعلقت بجريمة الاستيطان والثانية سلطت الضوء على عمل المنظمات أمام القضاء الإسرائيلي الذي فشل في إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة. ويرتفع عدد المذكرات التي قدمها المركز وشركاؤه لمكتب المدعي العام إلى خمس مذكرات، حيث سبق وان قدمت المنظمات الشريكة ثلاث مذكرات خلال العام ٢٠١٦، تناولت الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وملف خاص لمذبحة يوم الجمعة الاسود في رفح، وملف جريمة الحصار على قطاع غزة باعتباره جريمة اضطهاد، والمصنفة كأحد الجرائم ضد الانسانية بموجب ميثاق روما.
- (٨) قرارات صادرة عن الجمعة العامة تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني وتدين الانتهاكات الاسرائيلية.
- قرار صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)

يدين المحاولات الاسرائيلية لتهويد مدينة القدس والإنتهاكات ضد قطاع غزة بما فيها مهاجمة مؤسسات تعليمية.

» تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب آسيا (إسكوا)

» (٣) قرارات جديدة عن مجلس حقوق الانسان أدانت الانتهاكات الاسرائيلية في الأرض المحتلة سيما الحصار والعقوبات الجماعية وجريمة الاستيطان.

» ساهم عمل المركز في كبح جماح الانتهاكات الاسرائيلية من خلال فضحها، ومن خلا ل تقديم صورة وافية وموضوعية عن واقع هذه الانتهاكات للمؤسسات الدولية ووسائل الإعلام حول العالم.

» درجة عالية من التنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي والدولي، بما فيها وسائل الاعلام الدولية المختلفة والتي تعتبر المركز مصدر اساسي لمعلوماتها حول الارض الفلسطينية ورصد المركز عشرات المواقع الاخبارية التي استندت إلى تقارير واصدارات المركز.

المخرجات (outputs)

١-تم تحدي مناخ الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإسرائيليين، وتحسنت فرص وصول الضحايا الفلسطينيين للإنصاف القانوني.

١،١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي الإسرائيلية من خلال التدخل مع القضاء الإسرائيلي

قامت وحدة المساعدة القانونية في المركز بتقديم المساعدة لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال تدخلات قانونية مع نظام القضاء والسلطات الإسرائيلية المختصة. وشمل ذلك: تقديم المساعدة القانونية لـ: ضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات؛ المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول في قطاع غزة (الصيادين والمزارعين)؛ مواطنين محرومين من حقهم في حرية الحركة؛ مواطنين محرومين من حقهم في الصحة والوصول إلى المرافق الطبية خارج قطاع غزة؛ ومواطنين تحتجز سلطات الاحتلال جثامين ذويهم.

مؤشرات

- قُدمت المساعدة القانونية لـ٣٣٥٢شخصاً في قطاع غزة.
- بلغ عدد الردود الإيجابية على تدخلات المركز القانونية ٤٦٤ رداً.

١,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل والإصابة، وتدمير وسلب الممتلكات

شملت نشاطات وحدة المساعدة القانونية بناء ملفات قانونية، تقديم الشكاوى والاعتراضات ورفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية. ويتطلب بناء الملف القانوني جهداً خاصاً من طاقم المحامين يشمل: ١. الحصول على توكيل من الضحايا لتقديم الشكوى نيابة عنهم، والطلب بفتح تحقيق جنائي في الحادث؛ ٢. زيارة مسرح الجريمة للتعرف على الظروف والملابسات والحصول على اكبر قدر من الأدلة، وذلك عبر إجراء الكشف والمعاينة على مكان الجريمة المشتبه بها؛ ٣. الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم من شهود العيان؛ ٤. التقاط الصور وعمل رسم كروكي لمكان وقوع الجريمة، وتحديد الموقع عبر الصور الجوية – جوجل إيرث؛ ٥. أخذ شظايا من مكان الجريمة المشتبه بها لتحديد السلاح المستخدم فيها، وذلك عبر وضعها في محرزات مادية «مظروف» وإعطائها رقماً تسلسلياً خاصاً بها، ومن ثم نقلها من مسرح الجريمة بمعرفة محامي الوحدة القانونية، وحفظها لحين تسليمها لإدارة هندسة المتفجرات في الشرطة؛ ٦. الحصول على تقارير فنية من هندسة المتفجرات موضح بها السلاح المستخدم؛ ٧. الحصول على المستندات والأوراق الثبوتية التي تتعلق بماهية الجريمة المشتبه بها (التقارير الطبية وشهادات الوفاة لحصر عدد القتلى والجرحى)؛ و٨. الحصول على أي مستند أو تصريحات صادرة من قبل جهات إسرائيلية وغيرها عن الجريمة المشتبه بها.

خلال استقبال عدد من المراجعين في الدائرة القانونية بالمركز.

وبعد بناء الملفات القانونية، عملت الوحدة في اتجاهين: الأول، توجيه شكاوى للمطالبة بإجراء تحقيقات جنائية من قبل المدعي العام العسكري؛ والثاني، تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية. وتمت متابعة هذه الشكاوى والمراسلات من خلال إرسال كتب تذكير للجهات المختصة. كما تم تقديم اعتراضات أمام النيابة العامة الإسرائيلية والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية على ردود النيابة العسكرية السلبية في عدد من الشكاوى، وتمت المطالبة بفتح تحقيقات جنائية وبيان الأسباب لإغلاق ملفات التحقيق من قبل النيابة العسكرية. وقدم محامو الوحدة عدداً من الالتماسات إلى المحكمة العليا في إسرائيل نتيجة ردود سلبية من جانب النيابة العامة.

كما تابعت الوحدة عدداً من الملفات التي جرى التحقيق فيها من قبل الشرطة العسكرية الإسرائيلية، وجميعها تتعلق بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤. وقدمت الوحدة المزيد من المعلومات، بناء على مداخلات مع الشرطة العسكرية، وتم التنسيق لعدد من شهود العيان لمقابلة محققي الشرطة العسكرية برفقة محامي المركز.

وتابعت الوحدة عدد من الملفات المتصلة بالعدوان على القطاع أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية، بما في ذلك الاجتماع مع نائب المدعي العسكري العام ولجنة الخبراء لمناقشة قضايا عرضتها اللجنة بناءً على شكاوى المركز.

وقدمت الوحدة استشارات قانونية للضحايا وذويهم.

مؤشرات

- بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٥٤٠ شخصاً.

أ. راجي الصوراني يستقبل ممثلين عن الاتحاد الاوروبي.

١,١,١,١ بناء ملفات قانونية

مؤشرات

- بلغ عدد الملفات القانونية التي تم إعدادها خلال فترة التقرير، ٤٤ملفاً، تتعلق بـ ٤٨ ضحية (٤٣ اصابه،٥ قتل).
- بلغ عدد الملفات القانونية التي تتابعها الوحدة بشأن العدوان الأخير (عامود السحاب) إلى ٢٤٧ ملفاً، تتعلق ١٠٨٠ ضحية.

خلال مرافقة محامي الوحدة الاستاذ تميم يونس والاستاذ محمد بسيسو للشهود في محكمة بئر السبع.

١,١,١,٢ توجيه شكاوى للمطالبة بتحقيقات جنائية ومتابعتها أمام الجهات المختصة

مؤشرات

- تم توجيه ٤٤ شكوى إلى المدعي العام العسكري.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة من المدعي العام العسكري ١٥ رد، ٧ ردود سلبية، ٨ قيد المتابعة.
- بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة إلى المدعي العام العسكري بشأن العدوان الأخير على القطاع ٢٤٧ شكوى.
- بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة بخصوص العدوان الأخير على القطاع ٤٠ رداً، ردان (٢) عامان يفيدان باستلام الشكاوى البالغ عددها ٢٤٧ شكوى وتحويلها للجهات المختصة، ١٦ ردود تفيد عدم فتح تحقيق في الحادث، ١ رد يفيد اغلاق التحقيق، ٣ ردود اغلاق الملف لعدم العثور على الحادث، ١٠ ردود تفيد بطلب مزيد من البينات المؤيدة لشكاوى المركز وتحويلها للشرطة العسكرية ، ٨ فتح تحقيق بالحادث.
- ما تزال الوحدة تتابع ٦١ ملفات أمام الشرطة العسكرية الإسرائيلية.
- بلغ عدد الملفات التي تمت مناقشتها مع لجنة تقصي الحقائق التابعة لهيئة الأركان الإسرائيلية «لجنة الخبراء» ١١٢ ملف، تتضمن ١٢٥ اجراء، تتصل جميعها بالعدوان الأخير على القطاع صيف العام ٢٠١٤.
- بلغ عدد الملفات التي تم متابعتها امام الشرطة العسكرية ٢ ملف خارج ملفات الجرف الصامد.

١,١,١,٣ تقديم بلاغات خطية إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع

مؤشرات

- تم تقديم ٤٨ بلاغاً خطياً عن كل من الضحايا إلى مكتب التعويضات بوزارة الدفاع الإسرائيلية.(٤٣ اصابه– ٥ قتل)
- ارتفع إجمالي البلاغات التي قدمتها الوحدة بشأن العدوان الأخير على القطاع إلى ١٠٨٠ بلاغاً عن كل من الضحايا (٤٩٧ بلاغاً بشأن قتل؛ ٤٤٢ بلاغاً بشأن إصابة؛ و١٤١ بلاغاً بشأن أضرار في الممتلكات).
- تلقت الوحدة ٢ رد من المستشار القانوني لجهاز الأمن – قسم الدعاوى والتعويضات بوزارة الدفاع، تفيد باستلام البلاغ الخطي.

١,١,١,٤ رفع قضايا تعويض أمام المحاكم

مؤشرات

- بلغ عدد قضايا التعويض التي تتابعها الوحدة ١٩ قضية، تم رفعها أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن الضحايا، منها ٣ قضايا لضحايا الجرف الصامد، وما تزال قيد النظر.
- بلغ عدد الملفات التي شطبت ١ قضايا.
- عدم استلام لوائح جوابية من قبل النيابة الاسرائيلية في قضايا تعويض الثلاثة التي تتعلق بضحايا الجرف الصامد، وذلك بانتظار تنفيذ قرار المحكمة المركزية في بئر السبع الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ في احد القضايا مرفوعة ضد دولة الاحتلال للمطالبة بالتعويض لاحد ضحايا الجرف الصامد، والقاضي باستدعاء المستشار القانوني للكنيست الاسرائيلية للحضور للمحكمة وابداء رايه فيما يتعلق بحرمان المتقاضين في الاستمرار بإجراءات التقاضي وفقاً للتعديل رقم ٨ لسنة ٢٠١٢ من قانون الاضرار المدنية – مسئولية الدولة– وحتى اعداد التقرير لم تصدر المحكمة قرارها النهائي.
- بلغ عدد القضايا التي توجه فيها الشهود الى محكمة بئر السبع ٢ قضية حيث تم سماع شهادة ٥ شهود.

١,١,١,٥ قديم اعتراضات و استئنافات على إغلاق تحقيقات جنائية

مؤشرات

- بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات ١٢ اعتراض، وذلك تتعلق بعملية عامود السحاب.
- بلغ عدد الاعتراضات المقدمة للمستشار القضائي بشأن إغلاق ملفات تتعلق بعملية الجرف الصامد ١٩ اعتراضات.

١,١,١,٦ تقديم الاستشارات القانونية للضحايا وذويهم

مؤشرات

- بلغ مجموع الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للضحايا وذويهم ٢٣١ استشارة.

قصص نجاح

تمكن محامو الوحدة من استرداد ما تم مصادرته من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي من مواطنتين عبر معبر بيت حانون– حاجز ايرز .

خلال شهر مارس ٢٠١٧ واثناء عودة سيدتين عبر معبر بيت حانون الى قطاع غزة، قامت الجمارك الاسرائيلية بمصادرة ما يقارب ١٠٠٠ دولار و٣ جوالات من سيدتين، وان ملفهما حول الى محكمة اللد.

على أثر ذلك حضرت كل من السيدتين الى المركز من اجل طلب المساعدة في استرداد ما تم مصادرته من قبل قوت الاحتلال الاسرائيلي.

بعد إجراء مداخلات قانونية مع جهات الاختصاص في حاجز ايرز تكللت جهود المحامين بالنجاح وذلك في شهر مايو ٢٠١٧ ، حيث تم باسترداد ٧٤٠٠ دولار أمريكي للمواطنة (أ.ج)، و٢٧٠٠ دولا أمريكي، و ١٨٠شيكل، وجوال ايفون ٧ وجوال هواوي وجوال سامسونج للمواطنة (ف.ط).

١,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية

قدمت وحدة المساعدة القانونية خدمات متنوعة للمعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية. وشمل ذلك استقبال شكاوى ذوي المعتقلين والحصول على تمثيل قانوني للدفاع عنهم، تحديد الوضع القانوني للمعتقلين وأماكن اعتقالهم وإبلاغ ذويهم بذلك، القيام بزيارات للمعتقلين والوقوف على ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التحقق من مدى تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، متابعة أوضاع المعتقلين المرضى والتنسيق مع مؤسسات إسرائيلية لتوفير أطباء لزيارتهم، والتدخل القانوني مع الجهات مختصة (مصلحة السجون، المستشار القضائي للحكومة، النيابة العامة) من أجل الإفراج عنهم أو نقلهم إلى أماكن ملائمة لتلقي العلاج اللازم، التدخل القانوني للإفراج عن معتقلين، وتقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات

١. تم تقديم المساعدة القانونية لـ ٢٢١ للمعتقلين وذويهم من قطاع غزة في السجون الإسرائيلية.

١,١,٢,١ متابعة ملفات معتقلين جدد وتمثيلهم أمام الجهات الإسرائيلية المختصة والتدخل القانوني من أجل الإفراج عنهم

مؤشرات

- قدمت الوحدة المساعدة القانونية لـ ٣١ معتقلاً فلسطينياً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من أجل تحديد أماكن اعتقالهم، وتحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.
- بلغ عدد المعتقلين الذين تم الافراج عنهم بعد تدخل الوحدة ٧معتقلين.

١,١,٢,٢ زيارة السجون والوقوف على ظروف الاعتقال

مؤشرات

- بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي المركز المنتدب ٣ زيارة للمعتقلين للوقوف على ظروف اعتقالهم ووضعهم الصحي والقانوني والتحقق من مدى تعرضهم للتعذيب أو المعاملة السيئة.

١,١,٢,٢ تقديم شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف الاعتقال والمعتقلين المرضى

مؤشرات

- متابعة الوحدة ٢٨ شكاوى للجهات المختصة تتعلق بظروف اعتقال معتقلين مريضاً داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، من الاعوام السابقة.

١,١,٢,٣ تقديم استشارات قانونية لذوي المعتقلين

مؤشرات

- قدمت الوحدة ١٦٢ استشارة قانونية لذوي المعتقلين.

١,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

قدمت الوحدة القانونية مساعدة قانونية للفلسطينيين ضحايا الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق مقيدة الوصول. وتشمل هذه المناطق كل من الأراضي المحاذية للشريط الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل، ومناطق الصيد البحري على امتداد ساحل قطاع غزة. وقد شملت المساعدة المقدمة خلال هذا العام توجيه ومتابعة شكاوى إلى المستشار القانوني لسلاح البحرية الإسرائيلي بشأن اعتداءات من قبل قوات الاحتلال البحرية على الصيادين الفلسطينيين في سواحل قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق النار باتجاههم ومصادرة قواربهم ومعداتهم واعتقال عدد منهم.

مؤشرات

١. بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ٥٩ شخصاً.

١,١,٣,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

- بلغ عدد الشكاوى المتابعة بخصوص الاعتداءات على الصيادين١١ شكاوي (٥ مصادرة و تدمير) هذا بالإضافة لمتابعة ١٩ شكوى سابقة تتعلق (شكويان بخصوص إصابة صيادين؛ ١٦ شكوى بخصوص مصادرة قوارب صيد، شكوى واحدة بخصوص تدمير قارب صيد).
- بلغ عدد الشكاوى المتابعة نيابة عن الضحايا من المزارعين ٤ شكاوى سابقة.
- ما تزال ٣٤ شكوى قيد المتابعة.
- بلغ عدد الردود من ضابط ركن التعويضات ٣ ردود تتعلق باستلام إشعار بخصوص مصادرة قوارب صيد.

١,١,٣,٢ تقديم استشارات قانونية لضحايا المناطق المقيدة الوصول

مؤشرات

- قدمت الوحدة ٢٥ استشارة قانونية للضحايا.

١,١,٤ تم تقديم المساعدة القانونية لتمكين مواطنين من حقهم في حرية الحركة

قامت الوحدة القانونية بالتدخل القانوني من اجل تمكين مواطنين من السفر عبر الأراضي الإسرائيلية، وذلك بعد استنفاذهم الآليات المتبعة للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وقام محامو الوحدة بتقديم شكاوى وغيرها من المداخلات والمتابعات لمركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، وذلك في حالات إنسانية خصوصاً للمرضى الذين يقصدون العلاج في الخارج أو في الضفة الغربية أو إسرائيل، أو الطلبة الجامعيين في الخارج، أو لجمع الشمل، وغير ذلك من الأغراض.

خلال زيارة مدير جوازات غزة بوزارة الداخلية برام الله لبحث سبل التعاون المشترك مع المركز.

مؤشرات

- بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية ١١١٩ مواطناً، تمكن ٣٤٦ منهم من السفر.

١,١,٤,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

- قدمت وحدة المساعدة القانونية ١١١٩ شكوى إلى مركز الحالات الإنساني الإسرائيلي في معبر بيت حانون (إيرز)، علاوة على إرسال عشرات رسائل التذكير، ومتابعة الشكاوي السابقة.
- تم الرد إيجابياً على ٣٤٦ شكوى وتمكن أصحابها من السفر، فيما رفضت١٠٩ شكوى. ما تزال ٦٦٤شكوى قيد المتابعة.
- عدد الاعتراضات المقدمة للنيابة الاسرائيلية، ٢٢ اعتراضات، ١٤ ايجابي، ٥ سلبي، ٣ قيد المتابعة.
- عدد الالتماسان المقدمة للمحكمة العليا ١ التماس، ١سلبي.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة		
		إيجابي	سلبي	قيد المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	٣٨٣	١٤٣	٤١	١٩٩
حرمان مرضى من دخول الضفة الغربية للعلاج	٢٩٠	٦٨	٤٥	١٧٧
حرمان مرضى من دخول القدس للعلاج	٢٥٨	٥٧	٩	١٩٢
حرمان مرضى من السفر للعلاج بالخارج	٣٤	١٧	٢	١٥
منع مرافقين من السفر لمرافقة المرضى لتلقي العلاج بالضفة وإسرائيل	١٦	٨	١	٧
منع تجار من السفر لإسرائيل والضفة لأغراض التجارة	١٥	٣	١	١١
منع مواطنين من دخول الضفة الغربية وإسرائيل لزيارة أو الالتحاق بأسرهم	١٨	٢	٢	١٤
منع مواطنين حمله الهوية المقدسية من دخول غزة و تمديد إقامة أو تنسيق عودة لغزة	١٥	٩	١	٥
منع مواطنين من السفر للضفة لحضور اجتماعات ولإجراء مقابلة في السفارات	٣٠	٦	٤	٢٠
منع مواطنين من السفر للضفة الغربية والقدس لأداء شعائرهم الدينية	٣	٢	–	١
منع من السفر للخارج للدراسة وأسباب أخري	٥٧	٣١	٣	٢٣
المجموع	١١١٩	٣٤٦	١٠٩	٦٦٤

١,١,٤,٢ تقديم الاستشارات القانونية

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية للمواطنين فيما يتصل بحرية الحركة ١٠٣٨ استشارة.

١,١,٤,٣ قصص نجاح

مؤشرات

١. شكراً لكم من اعماق قلبي

أحب الناس إلى الله أنفعهم بهذه الكلمات بدأ الاب حديثه لمحامي المركز بعد ان أبلغه أبه يوجد موافقة لسفر طفلة الصغير وجدته المرافقة له برحلة علاجه، إلى مستشفي فلنسيون. الطفل (ي.ح) من سكان جباليا البلد، يبلغ من العمر ١٠ سنوات، لدية مشكلة صحية بالقلب وتم إجراء عمليتين جراحيتين له، والمفروض إجراء العملية الثالثة والنهائية له. منذ عام ٢٠١٥ تقدم ذوي الطفل المريض حتى شهر فبراير ٢٠١٧، ٩ طلبات من اجل سفر الطفل المريض ومرافقة وفقاً للأصول المتبعة لدي مكتب التنسيق والارتباط، وكان الاهل يتلقون رداً سلبياً بمنع الطفل ومرافقة من السفر، وكانت المفاجئة بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ترفض اصدار تصريح

لطفل مدعيه بانه مرفوض أمني . يقول الأب بانه وبعد ان ضاق السبيل امامي، أبلغني أحد الجيران بان أتوجه الى المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، فقد يكون هناك مساعدة لحل المشكلة لديهم. على الفور توجهت للمركز ،حيث التقيت بالمحامي هناك، وعرضت عليه مشكلتي ،فاطلع على جميع ما لدي من تقارير طبية وأوراق وحصل على نسخة منها وشرع فوراً بمتابعة الموضوع . وبمتابعتها تبين لنا بأن سبب الرفض أن الصغير مسجل في بيانات الكمبيوتر الاسرائيلي بأنه عَبَرَ حاجز ايرز باتجاه اسرائيل ولم يسجل عودة ،وبالتالي فهو موجود رسمياً خارج القطاع، وبناءاً عليه تم ادراج اسمه ضمن قائمة المرضي المتخلفين من العودة لقطاع غزة، ومن خلال متابعة الموضوع مع إدارة معبر ايرز التي بدورها تفهمت وتم تعديل البيانات وبعد ذلك تم مراجعة مديرية التنسيق والارتباط لمتابعة الطلب بشكل جدي بعد تعديل البيانات ليصبح اصدار التصريح للطفل وفقاً للمعايير المحددة للمرضي. بذات اليوم وبتاريخ ٢١فبراير ٢٠١٧، حصل المريض على رد من الشؤون المدنية أن طلبه ما زال قيد الفحص الامني، مما استدعي تدخل محامي المركز في صباح اليوم والتواصل مع مدير التنسيق والارتباط وشرح الموضوع. تكللت جهود المركز بالنجاح وذلك بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٧ حيث تم الحصول على موافقة لسفر الطفل ومرافقته الى المستشفى للعلاج.

٢. مساعدة مريض سرطان من السفر للعلاج بالقدس

بتاريخ ١٨اكتوبر ٢٠١٧ حضر الى مكتبنا بالمركز بغزة شقيق المريض (م.غ) من البريج، في حالة حزينة وفاقد للأمل حول انقاذ شقيقة المريض والذي يعاني من ورم خبيث بالحبل الشوكي، بدا حديثة بان احد المواطنين أبلغه بان هناك مركز حقوقي يقدم مساعدة للمرضي، وانه خائف من ان يتأمل في سفر شقيقه للعلاج، تم استقبال الحالة وتم الحصول على المستندات الطبية التي تؤكد الحالة، وعلى الفور تم مخاطبة الجهات المختصة بايرز من اجل سفر المريض، تمت المتابعة الحثيثة ولكن في كل مرة يتم ابلاغ المحامين بان طلب المريض في الفحص الامني، لخطورة الحالة تم تقديم اعتراض للنيابة الاسرائيلية من اجل السماح للمريض بالسفر، ولكن تفاجئ المحامين بان المخابرات الاسرائيلية ترغب في مقابلة المريض ومرافقه، تم ابلاغ شقيق المريض بكل التفاصيل، حيث وافق الأهل بتوجه المريض والذي لا يستطيع التحرك على اجراء المقابلة في حاجز ايرز.

بعد اجراء المقابلة بقي المحامين متابعين مع النيابة الاسرائيلية سيما وأن حالة المريض حرجة جداً، وبتاريخ ٢٦نوفمبر ٢٠١٧ تكللت جهود المحامين بالنجاح حيث تلقينا رد ايجابي بالسماح للمريض ومرافقة بالسفر بتاريخ ٣٠نوفمبر٢٠١٧، الى مستشفي المطلع للعلاج.

٣. مساعدة أم في مرافقة طفلها المريض

بكلمات حزينة بدأت والدة الطفل (ع.ج) حديثها لمحامي المركز، ابني طفل رضيع يبلغ من العمر ٣ شهور ويعاني من فشل كلوي، ولخطورة حالته الصحية سافر للعلاج لمستشفى رام بام وذلك في ٢٢ اكتوبر٢٠١٧، برفقه جدته المسنة. ولخطورة الحالة الصحية لطفلي أرسلت المستشفى دعوة لي لضرورة الحضور لمرافقه طفلي لإرضاعه والتعلم على جهاز غسيل الكلي الخاص به، وتقدمت بطلب وفقاً للأصول للشؤون المدنية بغزة، إلا انني تلقيت رد بانني قيد الفحص، ابني بحالة حرجة جدا ارجو مساعدتي في السفر لمرافقته.

على الفور تم فحص المستندات وعلى الفور تم التدخل مع الجهات المختصة بايرز لسماح للام

بالسفر لابنها الرضيع، وبعد مداخلات ومحاولات بائت بالنجاح تمكنا من الحصول على موافقة لسفر الام لابنها الرضيع المقيم في مستشفي رام بام بإسرائيل.

٤. مساعدة مريض سرطان من السفر للعلاج رغم المنع

الوضع الصحي حرج جداً ورم سرطاني في البنكرياس ومن المقرر سفره يوم ٢٥ اكتوبر ٢٠١٧ ولكن الشؤون المدنية بغزة ابلغتنا بأن طلبه في الفحص الأمني، بهذه الكلمات بدأت زوجة المريض(أ.ز) لمحامي المركز حديثها حيث أن الاطباء بغزة قرروا بان أي تأخير يؤدي الى ازديا الكتلة السرطانية. على الفور بدا محامي المركز بالعمل فوراً حيث قام فحص جميع المستندات التي تؤكد الوضع الصحي، حيث تم ارسال رسالة عاجلة جداً الى الجهات المختصة بايرز لسماح له ولمرافقته بالسفر، ومع المتابعة تم ابلاغنا بان المريض لا يزال بالفحص الامني، لخطورة الحالة تم تقديم اعتراض للنيابة الاسرائيلية، وذلك لخطورة الحالة. وبتاريخ ٦ نوفمبر٢٠١٧ تكللت الجهود بالنجاح وسافر المريض مع مرافقته لمستشفى المطلع للعلاج.

١,١,٥ تم تقديم المساعدة القانونية لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى المرافق الطبية

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لحماية الحق في الصحة من خلال تمكين مواطنين من الوصول إلى مرافق طبية خارج قطاع غزة (في الضفة الغربية وإسرائيل). وفي سبيل ذلك، استثمرت الوحدة علاقاتها المهنية مع كل من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية ومع مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية (رابطة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل) ومؤسسات إنسانية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر– قسم الحماية والصحة)، ومستشفيات إسرائيلية. وساهم تدخل الوحدة في ضمان تغطية مالية من قبل السلطة الفلسطينية للعلاج في الضفة الغربية أو في إسرائيل، وفي تحديد مواعيد مع أطباء اختصاصيين في مستشفيات إسرائيلية. هذا بالإضافة إلى عمل الوحدة – كما سبق ذكره – المتصل بحرية الحركة والمساعدة في ضمان سفر المرضى عبر معبر بيت حانون (إيرز). علماً بأن متابعة كل حالة من الحالات تمر بالعديد من الإجراءات والآليات المعقدة حتى يتم التوصل لنهاية إيجابية لضمان الحق في الصحة. كما قدمت الوحدة استشارات قانونية لمواطنين تتصل بالحق في الصحة.

مؤشرات

- بلغ عدد المرضى الذين تمت مساعدتهم من قبل الوحدة ٣٧٥ مريضاً، وذلك من اجل تمكينهم من السفر لتلقي العلاج.

١,١,٥,١ توجيه رسائل لدائرة العلاج بالخارج والتنسيق مع مؤسسات تعنى بالحق في الصحة

مؤشرات

- بلغ عدد الرسائل الموجهة لكل من دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة ورابطة أطباء لحقوق الإنسان ومستشفيات في إسرائيل ١٥٠رسالة، تم الرد إيجاباً على ١١٠ رسالة منها وتلقى أصحابها الخدمات الطبية المطلوبة.

١,١,٥,٢ تقديم الاستشارات القانونية حول الحق في الصحة

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات القانونية المقدمة ٢٢٥ استشارة.

خلال زيارة مدير الدائرة القانونية والمحامين لمدير دائرة العلاج بالخارج في رام الله لتعزيز سبل التعاون.

١,١,٦ تم تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدى إسرائيل

قامت الوحدة القانونية بتقديم المساعدة القانونية لذوي القتلى التي تحتجز قوات الاحتلال جثامينهم، حيث تابعت عدداً من الشكاوى حول رفض قوات الاحتلال تسليم الجثامين إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية. وفي ضوء تعنت السلطات الإسرائيلية ومماطلتها في الرد على شكاوى سبق وأن وجهتها الوحدة، تم تقديم اعتراض إلى دائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية.

مؤشرات

- بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة ١٦ شخصاً.

١,١,٦,١ تقديم شكاوى

مؤشرات

- تم تقديم اعتراض واحد لدائرة الالتماسات التابعة للنيابة العسكرية الإسرائيلية اعتراضاً واحداً يشمل احتجاز ١٦ جثماناً.
- تم عقد لقاء واحد للمتابعة.

١,٢ تمت مساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية من خلال العمل في المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية.

على مدى العام ٢٠١٦، واصل المركز عمله الريادي في استخدام أدوات القانون لمكافحة الحصانة والإفلات من العقاب وملاحقة مقترفي الجرائم الدولية وتقديمهم للعدالة، ومساعدة الضحايا الفلسطينيين للوصول إلى آليات التقاضي الدولية. ويعمل المركز في خطين متكاملين: الأول، من خلال المحكمة الجنائية الدولية؛ والثاني من خلال مبدأ الولاية القضائية الدولية. ويسبق ذلك استنفاذ سبل التقاضي المحلية، والمتمثلة في النظام القضائي لدولة إسرائيل، القوة المحتلة الملزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في شبهات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتقديم مقترفيها للعدالة وإنصاف الضحايا بشكل ملائم. ويقود هذا العمل الاستراتيجي منذ نحو ١٥ عاماً مدير المركز مع مدير وطاقم وحدة المساعدة القانونية التي تقوم ببناء الملفات القانونية واستنفاذ سبل التقاضي المحلية عبر استخدام جميع أدوات القانون المتاحة في النظام القضائي الإسرائيلي، ومن ثم تحديد وبناء أهم الملفات للاستخدام على مستوى القضاء الدولي، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين.

وقد شكل انضمام فلسطين في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ميثاق روما، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، نقطة تحول مفصلية في النضال القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي ولمكافحة ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب التي تتمتع بها دولة الاحتلال بغطاء سياسي من حليفتها الولايات المتحدة التي أجهضت أية مساعٍ للوصول إلى المحكمة من خلال مجلس الأمن كما هو الحال في جرائم دوَلية عديدة نظرت بها المحكمة. وسبق ذلك سعي حثيث من قبل المركز وشركائه على مدى السنوات الماضية من أجل حث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الشروع بالتحقيق في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأمام هذه الفرصة الهامة، سخر المركز كل إمكاناته القانونية وشبكة علاقاته الدولية ولعب دوراً ريادياً في العمل مع المحكمة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

وخلال العام ٢٠١٧ شملت تدخلات المركز: بناء ملفات قانونية للقضاء الدولية؛ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع الشركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي؛ إجراء الاتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة

الجنائية الدولية؛ تقديم المعلومات والمذكرات القانونية لآليات التقاضي الدولية؛ تمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات تقاضي دولية؛ ومتابعة قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي.

مؤشرات

- متابعة خمس مذكرات قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قبل المنظمات الأربع الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان).
- متابعة ملاحقة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز أمام القضاء البريطاني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢.
- تلقي المركز وشركائه تأكيدات صارمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنها مصممة على العمل بمهنية واستقلال والسير خطوات حثيثة باتجاه التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين.

١,٢,١ بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي

قامت وحدة المساعدة القانونية بتحديد ملفات قانونية للعمل أمام القضاء الدولي. فبعد استنفاذ سبل التقاضي المحلية من خلال نظام العدالة الإسرائيلي وإغلاق التحقيقات وعدم تقديم الجناة المشتبه بهم للعدالة وعدم توفير الإنصاف القانوني للضحايا، قامت الوحدة باختيار عدد من الملفات المتعلقة بجرائم حرب اقترفتها قوات الاحتلال ضد مدنيين فلسطينيين. وتم بناء تلك الملفات وفقاً لمعايير التقاضي الدولية.

مؤشرات

- بلغ عدد الملفات التي تم بناؤها ٤٠ ملفاً، تتعلق جميعها بالعدوان الأخير على القطاع.

١,٢,٢ عقد اجتماعات خبراء والتنسيق مع شركاء لتحديد قضايا للاستخدام أمام القضاء الدولي

واصل المركز اتصالاته مع خبراء دوليين، بالتنسيق الكامل مع الشركاء الدوليين والمحليين، من اجل تحديد والاتفاق على الملفات القانونية للتوجه بها أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولفحص فرص وتحديد قضايا لرفعها أمام محاكم وطنية، أو متابعة قضايا مرفوعة وفقاً للاختصاص العالمي. ولم يتمكن مدير وطاقم المركز من مغادرة قطاع غزة بسبب الحصار، وهو ما حال

دون عقد مؤتمر خبراء استكمالاً لسلسلة من مؤتمرات سابقة عقدها المركز في مدينة ملقا بأسبانيا.

١,٢,٣ إجراء اتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وآليات التقاضي الدولي الأخرى

بالاشتراك مع مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تم تقديم مذكرة رابعة للمحكمة الجنائية الدولية تناولت جريمة الاستيطان في الأرض المحتل، وذلك بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧. بالاشتراك مع مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تم تقديم مذكرة للمحكمة الجنائية الدولية تناولت بالتحليل نظام العدالة الاسرائيلي، وتبيان أوجه القصور والتمييز المتعمد فيه، والتي جهلته نظام خالي من أي عدالة، وذلك بتاريخ ١٢ ديسمبر.

مؤشرات

- عدد اللقاءات التي عقدها المركز وشركاؤه مع مكتب المدعي العام: ٢ اجتماع.
- عدد المذكرات التي تم اعدادها وتسليمها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: ٢ مذكرة.

١,٢,٤ تقديم معلومات ومذكرات قانونية لآليات التقاضي الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، لجان التحقيق الأممية، الأجسام التعاقدية)

تركزت جهود المركز خلال هذا العام على العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤

تقديم مذكرة قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

١. بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١ قدمت المذكرة من قبل المنظمات الأربع الشريكة تدعي فيها بعجز وامتناع اسرائيل عن التحقيق الفعال ومحاسبة من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.
٢. بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٠ قدمت المذكرة من قبل المنظمات الأربع الشريكة تدعي فيها بان مسؤولين مدنيين وعسكريين إسرائيليين رفيعي المستوي قد اقدموا على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية في الضفة

الغربية بما فيها القدس الشرقية.

٣. متابعة المذكرة التي قدمت تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ من اجل فحص الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يحرم اكثر من ٢ مليون فلسطيني من حقوقهم الاساسية.

٤. متابعة المذكرة القانونية التي قدمت بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٣، إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا، بالنيابة عن المنظمات وعن ضحايا العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف ٢٠١٤.

٥. متابعة المذكرة القانونية التي قدمت للمدعي العامة للمحكمة الجنائية وتتعلق بتعليمات هانيبعل التى نفذت في مدينة رفح في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف ٢٠١٤.

٦. وقد ساهم المركز بفعالية في إعداد المذكرة وقاد مناقشات مع الشركاء بخصوصها.

صورة رقم (١٣)

مؤتمر صحفي لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية حول تقديم مذكرة قانونية رابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

١,٢,٥ رفع قضايا أمام محاكم وطنية وفقاً للاختصاص العالمي

متابعة المركز للمناشدة التي تقدم بها بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢، لكل من أليسون سوندرز، مدير النيابة العامة، وجيرمي رايت «كيو سي»، النائب العام البريطاني، من اجل التنسيق بشكل عاجل لضمان اتخاذ قرارات فورية بشأن اعتقال شاؤول موفاز أمام المحكمة في انجلترا وويلز على خلفية ارتكابه جرائم حرب خلافاً لقانون اتفاقية جنيف للعام ١٩٥٧، وذلك قبل أن يغادر موفاز المملكة المتحدة. وكان موفاز، الذي غادر الحياة السياسية الإسرائيلية في وقت سابق، متواجداً في المملكة المتحدة في زيارة خاصة، ولم يمنحه وزير الخارجية البريطاني أي شكل من أشكال الحصانة من التطبيق العادل للقانون الجنائي الإنجليزي. وبعد المعرفة بزيارته إلى لندن في ٢١ يونيو، ونيابة عن ضحايا جرائم الحرب في قطاع غزة، بعث المركز بأدلة وملفات كاملة للشرطة البريطانية وهيئة النيابة العامة البريطانية تخص موفاز لتمكن الشرطة من اعتقاله بناءً على الاشتباه بارتكابه جريمة خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وطالب المركز السلطات البريطانية بتوجيه ضربة إلى سياسة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية المشتبه بارتكابها، واستعادة ثقة الجمهور في فعالية القانون الجنائي الدولي بغض النظر عن جنسية المتهم،

وألقاء القبض على موفاز فوراً حتى لا يفلت من التطبيق العادل للقانون على سلوكه الإجرامي في غزة ضد المدنيين.

إلى ذلك، واصل المركز متابعته لقضايا مرفوعة ضد مجرمي حرب إسرائيليين أمام المحاكم الدولية في كل من هولندا وأسبانيا وبلجيكا. وما يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج ساري المفعول.

مؤشرات

- لم تفلح هذه الجهود في إلقاء القبض على أي من المشتبه بهم بارتكاب جرائم حرب لأسباب سياسية.
- استمرار فرض قيود من قبل السلطات الإسرائيلية على حركة وتنقل المسؤولين الإسرائيليين المشتبه بارتكابهم جرائم حرب خارج البلاد، خوفاً من الملاحقة القضائية.
- بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٣ ألغت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الاسرائيلية السابقة أبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ زيارة كانت مقررة لها لمدينة بروكسيل في بلجيكا في اعقاب اعلان النائب العام هناك أنه سيتم توقيفها للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت في قطاع غزة خلال العدوان المذكور. وكانت جمعية الصداقة البلجيكية الفلسطينية قد حركت دعوى أمام القضاء البلجيكي ضد الوزيرة السابقة لمسؤوليتها عن جرائم حرب ارتكبت خلال العدوان، الذي تطلق عليه اسرائيل عملية الرصاص المصبوب.

١,٣ استطاع المركز التأثير على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل العمل في مواجهة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

بذل المركز جهوداً كبيرة خلال العام ٢٠١٧ في ميدان الضغط والمناصرة، وبشكل متوازي ومتكامل مع عمله في ميدان الحماية القانونية، للتأثير في أصحاب المصلحة على المستويين الدولي والوطني من أجل حثها على اتخاذ اجراءات فعالة وجادة في مواجهة تحدي إسرائيل السافر للقانون الدولي واستمرارها باقتراف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. شملت جهود المركز رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية وفضحها على نطاق واسع؛ تعزيز التشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات وعمل مناصرة مشتركة؛ رفع الوعي وبناء القدرات الوطنية في مجالات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي؛ وممارسة الضغط على أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل. وقد ساهمت جهود المركز والشركاء الوطنيين والدوليين في تحقيق اختراقات ملموسة للحصانة التي تحظى بها إسرائيل.

مؤشرات

- صدور (٨) قرارات من الجمعية العامة تدين الانتهاكات الاسرائيلية وتؤكد حق الفلسطينيين وسيادتهم على الارض المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.
- صدور (٣) قرارات عن مجلس حقوق الإنسان، تيدن الانتهاكات الاسرائيلية والعقوبات الجماعية والحصار، وتؤكد على إدانة جريمة الاستيطان وعلى ضرورة التزام الدول والشركات بعدم التورط في الانتهاكات وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال في الاض الفلسطينية.
- تصويت (١٤) دولة على قرار مجلس الامن يؤكد سيادة وحق فلسطين في الارض المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وعرقلة صدور القرار الفيتو الأمريكي.

١,٣,١ قام المركز برصد وتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد وتوثيق الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين المنتشرين جغرافياً في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. ويشمل عمل الباحثين الميدانيين: القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها؛ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و/أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان؛ جمع إفادات؛ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات؛ التصوير؛ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك؛ وكتابة التقارير الميدانية. وقامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

مؤشرات

- بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٧٢١٥ انتهاكاً.
- نفذ الباحثون الميدانيون ١٤٥٣ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أجرى الباحثون الميدانيون ١٣٦٦ مقابلة شخصية.
- بلغ عدد الإفادات التي جمعها الباحثون ٣٤١ إفادة.

- بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ١١٣٢ استمارة.
- تم التقاط ٣٤٦ صورة فوتوغرافية.
- تم جمع ٩٥ وثيقة.
- تم اعداد ١٧٠٢ تقريراً ميدانياً.
- بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ١١٣٢ مدخلاً.
- بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٢١٣٨ وثيقة.

١,٣,٢ قام المركز بنشر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي

عمل المركز على استخدام وسائل نشر مختلفة للتعريف بواقع الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك لإعلام أصحاب المصلحة الدوليين بها. وفي سبيل ذلك، قام المركز بنشر إصدارات متنوعة، شملت: البيانات الصحفية، التقارير الأسبوعية، التقارير المواضيعية، التقرير السنوي، وأوراق الحقائق. وقام المركز بتعميم هذه الإصدارت على نطاق واسع من خلال توزيع نسخ ورقية وإلكترونية، ونشرها على موقعه الإلكتروني على الإنترنت. كما واستخدم المركز وسائل الاعلام الاجتماعي في تنظيم حملات ونشر المعلومات، وعلم على تعزيز تواصله مع الإعلام، بما في ذلك عقد مؤتمرات صحفية وإجراء مقابلات مع وسائل إعلام متنوعة.

١,٣,٢,١ إصدار البيانات الصحفية

أصدر المركز بيانات صحفية تتناول الانتهاكات الجسيمة التي قامت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، والتي تتعارض مع التزاماتها الدولية، وخاصة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويهدف المركز من ذلك إلى فضح هذه الإنتهاكات والجرائم أمام الرأي العام الدولي والمحلي على أمل ردعها من خلال تحديد المسؤولين والواجبات الملقاة على عاتق اصحاب المصالح. ووخلال العام ٢٠١٧، اصدر المركز العديد من البيانات التي تناولت هذه الانتهاكات، والتي شملت انتهاكات، كان ابرزها: جرائم القتل العمد، انتهاكات قوات الاحتلال بحق المعتقلين الفلسطيين في السجون الاسرائيلية، الاعتداءات على سكان مدينة القدس والمسجد الاقصى، اعتداءات سلطات الاحتلال على المؤسسات الفلسطينية، اعتقال النواب الفلسطينيين، استهداف الصيادين والمواطنين في المناطق الحدودية، الاعتقلات العشوائية والاحتجاز الإداري، والحصار والعقوبات الجماعية، النشاطات الاستيطانية في الارض المحتلة، التعدي على التجمعات السلمية.

مؤشرات

- بلغ عدد البيانات التي أصدرها المركز عن الانتهاكات الإسرائيلية (٤٠) بياناً.

١,٣,٢,٢ إصدار التقارير الأسبوعية

قامت وحدة البحث الميداني بإصدار تقارير أسبوعية توثق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعد التقرير الوثيقة الرئيسية

والأكثر شمولاً التي تصدر أسبوعياً حول انتهاكات قوات الاحتلال بشكل منتظم ومستمر، وهي مصدر أساسي للمعلومات حول تلك الانتهاكات.

مؤشرات

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية التي أصدرها المركز ٥١ تقريراً.

١,٣,٢,٣ إصدار تقرير سنوي حول حالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الإسرائيلية

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن توصيات لأصحاب المصلحة الدوليين. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي الحادي والعشرون، ويغطي الفترة من ١/١–٢٠١٦/١٢/٣١.

مؤشرات

- صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٠، وقد تم توزيعه على نطاق واسع محلياً ودولياً.
- تم إطلاق التقرير في فعالية خاصة وبمشاركة نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي.

صورة رقم (١٤)

حفل اطلاق التقرير السنوي ٢٠١٦.

١,٣,٢,٤ إصدار تقارير حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اصدرت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقارير تسلط الضوء على أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد صدر خلال هذا العام التقارير التالية:

» بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٣١، أصدر المركز تقريراً أعدته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعنوان «**المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة: تدمير منهج وحصار مستمر**.» يسلط التقرير الضوء على أثر تأخير عملية إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية التي تعرضت للتدمير على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأثر الحصار على أداء القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.
http://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2017/05/PCHR-BOOK-31-5.pdf

» بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١١، أصدر المركز تقريراً أعدته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعنوان بعنوان: «المساومة على الألم: تقرير حول القيود الاسرائيلية على سفر مرضى قطاع غزة وحرمانهم من العلاج.»
http://pchrgaza.org/ar/?p=14664

» بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣، أصدر المركز تقريراً أعدته وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة العازلة «البرية والبحرية» في قطاع غزة، يغطي الفترة من ١ نوفمبر ٢٠١٦ وحتى ١ نوفمبر ٢٠١٧.
http://pchrgaza.org/ar/?p=14684

مؤشرات

- بلغ عدد التقارير الصادرة ٣ تقارير.

١,٣,٢,٥ إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر الحدودية

استمرت وحدة الحقوق الاقتصادية في إصدار نشرة شهرية حول حالة المعابر في قطاع غزة. توثق النشرة حرية الحركة على المعابر الحدودية، وتتضمن معلومات محدثة حول حركة الأفراد والمعاملات التجارية من وإلى قطاع غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد النشرات التي صدرت عن المركز ١٢ نشرة.

١,٣,٢,٦ إصدار تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد وسائل الإعلام

بتاريخ ٢ مايو، أصدر المركز تقريراً جديداً أعدته وحدة تطوير الديمقراطية حول اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد وسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة. يغطي التقرير، وهو التاسع عشر في سلسلة تقارير بعنوان «**إخراس الصحافة**» الفترة من ١ أبريل ٢٠١٦ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٧.
http://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/201705//Silencing_the_Press52017-_ar-1.pdf

مؤشرات

- تم إصدار تقرير واحد وتوزيعه على نطاق واسع محلياً ودولياً.

١,٣,٢,٧ إصدار أوراق حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول

تصدر هذه الأوراق عن المركز بشكل دوري وتتضمن تحديثات ومعلومات مركزة عن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات المدنية في المناطق مقيدة الوصول، سواء المناطق الممتدة بمحاذاة الشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة (المنطقة العازلة البرية ومحيطها)، أو ساحل قطاع غزة. وقد صدر عن المركز نوعين من هذه الأوراق:

» أوراق حقائق أعدتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تسلط الضوء على الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة، بما في ذلك جرائم القتل أو الإصابة جراء إطلاق قوات البحرية الإسرائيلية النار على الصيادين أثناء إبحارهم في سواحل قطاع غزة، اعتقال صيادين، مصادرة قوارب صيد وتدمير وإتلاف معدات صيد.

» أوراق حقائق حول اعتداءات قوات الاحتلال في المناطق مقيدة الوصول بشكل عام، تتضمن احصائيات حول تلك الاعتداءات ونتائجها، تقوم بإعدادها وحدة البحث الميداني.

مؤشرات

- إصدار ورقة حقائق واحدة حول الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين.
- إصدار ١٢ ورقة حقائق حول الاعتداءات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول.

١,٣,٢,٨ إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة من خلال موقع المركز الإلكتروني

يعمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على نشر كل اصداراته وابرز نشاطاته من خلال وسائل تكنولوجيا المعلومات لما لهذه الطريقة من قدرة أسرع واسهل

على الوصول لشرائح مختلفة من المجتمعات المحلية والدولية. ومنذ إنشاء موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت (www.pchrgaza.org)، يوفر المركز على موقعه معلومات محدثة يوميا حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. ويعتمد المركز على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني (قائمة بريدية)، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ٨٦٠٠ مستقبل. بالإضافة لذلك، يقوم المركز بنشر إصداراته على صفحته على Facebook -Twitter.

مؤشرات

- عدد متابعي صفحة المركز على الفيسبوك ٣٧،٨٥٧ متابع.
- عدد المتابعين على صفحة المركز على تويتر ١١،٣٢٠ متابع.
- عدد من هم في قائمة المركز للبريد الإلكتروني ٨٦٠٠ عضو.

مجموع الزيارات الشهرية	الزيارات
يناير	١٣٢٥٤٥
فبراير	١٣٠٢٥٤
مارس	١٢٩٥٨٢
ابريل	١٢٥٢١٢
مايو	١١٨٥٨٢
يونيو	١٢٢٥٨٨
يوليو	١٠٢٥٤٤
أغسطس	١٠٨٥٢١
سبتمبر	١٠٢٥٤٨
اكتوبر	٩٥٤٤٨
نوفمبر	٩٨٥٢٣
ديسمبر	١٠٢٤٥٨
المجموع	**١٣٦٨٨٠٥**

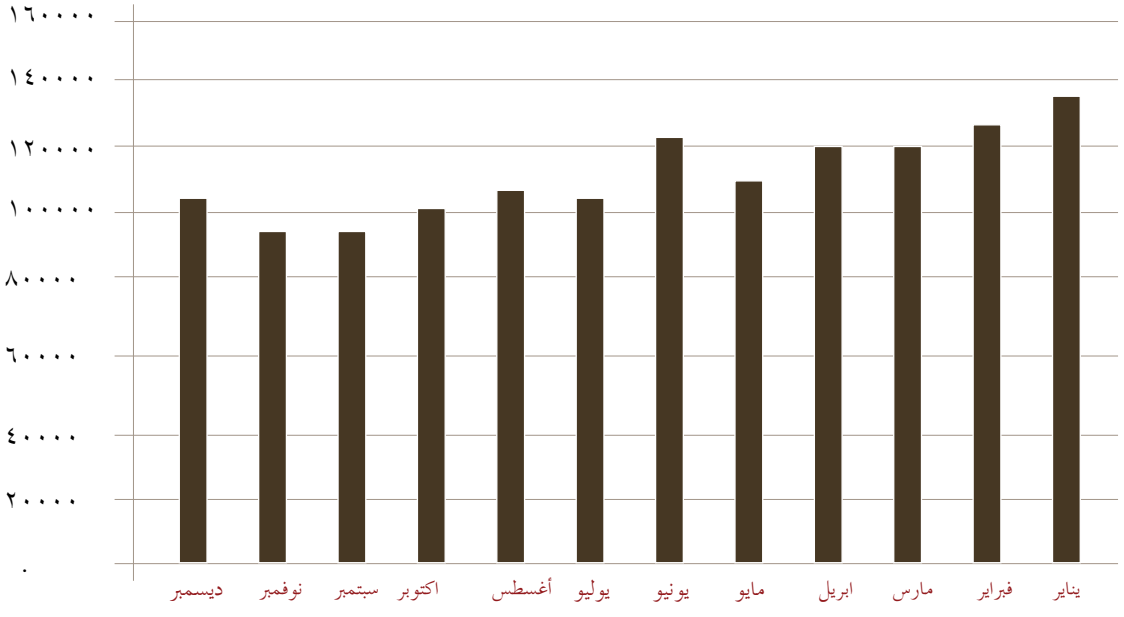

١,٣,٢,٩ توزيع الإصدارات

وزع المركز كافة إصداراته باللغتين العربية والانجليزية من خلال مواد مطبوعة أو إلكترونية.

مؤشرات

- بلغ عدد نسخ اصدارات المركز التي قام بطباعتها وتوزيعها ٣٥٤٠ نسخة (تقارير سنوية، تقارير أسبوعية، تقارير مواضيعية، كتيبات توعية، وبوسترات).
- تم توزيع نسخ إلكترونية عن إصدارات المركز بواسطة البريد الإلكتروني على نحو ١٠٠٠ شخص ومؤسسة دولياً ومحلياً بشكل مباشر، كما إنها متاحة للجميع على صفحة الموقع.

١,٣,٢,١٠ انتاج مواد مرئية ومسموعة لفضح الانتهاكات

تعتبر المواد المرئية والمسموعة من الوسائل التي تحظى باهتمام متزايد للوصول إلى الجمهور. وقد عزز المركز استخدام هذه الوسائل بهدف المساهمة في فضح انتهاكات حقوق الإنسان وتأثيرها على حياة المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام، أعد المركز عدداً من مقاطع الفيديو (تتراوح مدتها بين ٥–٧ دقائق) حول تلك الانتهاكات، وقام بنشرها عبر قناته الخاصة على موقع يوتيوب. وحظيت تلك المواد باهتمام واسع، وكان ذلك ملاحظاً من عدد المشاركات والمشاهدات من قبل الجمهور محلياً ودولياً. وهذه المقاطع هي:

» ١ يونيو ٢٠١٧: ابتزاز غير انساني لطفل من قطاع غزة
https://www.youtube.com watch?v=d4TJMOJb5Y8

» ١٤ اغسطس ٢٠١٧: تأثير انقطاع الكهرباء على الحياة في قطاع غزة
https://www.youtube.com/watch?v=e_4DXbUInTk

» ٠٦ ديسمبر ٢٠١٧: التداعيات الاقتصادية لأزمة الكهرباء على قطاع غزة
http://www.pchrgaza.org/ar/?p=14639

مؤشرات

- تم اصدار ٣ أفلام قصيرة.

١,٣,٢,١١ تنظيم حملات|استخدام وسائل اعلام الاجتماعي (facebook&twitter)

عزز المركز استخدامه لوسائل التواصل الاجتماع خلال العام ٢٠١٧، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور على المستويين المحلي والدولي.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حفل إطلاق التقرير السنوي

بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٠، أطلق المركز تقريره السنوي للعام ٢٠١٧ في فعالية خاصة نقلت وقائعها على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مباشر بالصور والفيديوهات. وقد شارك في التغطية الاعلامية عدد كبير من المدونين والمغردين على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة موقع تويتر، وذلك بالتعاون مع مجموعة شبابية من المغردين والمدونين تنشط تحت اسم –جيش السوشيال ميديا–. وعمل المغردون على نقل وقائع الفعالية ومعلومات من التقرير للجمهور حول العالم، تحت وسمين –حرية عدالة، و #PCHRAR21

حملة «لا لإخراس الصحافة»

بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٧، نظم المركز فعالية إعلامية أطلق خلالها حملة إخراس الصحافة في فلسطين، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، والذي يصادف الثالث من مايو من كل عام. وقد حضر اللقاء الذي عقد في قاعة « اللايت هاوس» بمدينة غزة، جمع كبير من الإعلاميين والصحفيين والمؤسسات الصحفية وممثلي منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وسياسيين ومكتب الإعلام الحكومي. وقد افتتح الفعالية ممثلون عن مؤسسات إعلامية وهم كل من: بلال جاد الله، مدير بيت الصحافة؛

عندليب عدوان، مديرة مركز الاعلام المجتمعي؛ وعادل الزعنون، مدير مركز الدوحة للإعلام. كما تحدث في الجلسة الافتتاحية راجي الصوراني، مدير المركز، فيما قدم محمد أبو هاشم، الباحث القانوني في المركز عرضاً مركزاً لتقريرين دوريين حول حرية التعبير، أصدرهما المركز، وهما: **تقرير اخراس الصحافة**، ويرصد انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الصحفيين العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويغطي الفترة من ١ أبريل ٢٠١٦ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٧؛ و**تقرير حالة الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية**، ويرصد انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكلا التقريرين يغطيان الفترة الزمنية ما بين ١ أبريل ٢٠١٦ – ٣١ مارس ٢٠١٧.

وكانت الفعالية الرئيسية في الحملة هي التدوين على الوسم الذي أطلقه المركز باللغتين العربية والإنجليزية: #اخراس_الصحافة و#SilencePress . وقد شارك في التدوين من قاعة اطلاق التقريرين أكثر من (٨٠) متطوعاً من كلا الجنسين، يتبعون مجموعتين من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، المجموعة الأولى تنشط تحت اسم: "جيش السوشيال ميديا"، والمجموعة الثانية تنشط تحت اسم "اعلاميات الجنوب"، وشاركهما في التغريد العشرات من النشطاء كل من موقعه. وكانت المجموعتان قد عملتا خلال الاسبوعين الماضيين على اعداد مواد اعلامية باللغتين العربية والانجليزية من محتوى التقريرين اللذين أطلقهما المركز، شملت تصميم بطاقات بالمحتوى وفيديوهات مع صحفيين وبطاقات إنفوجرافك تعرض احصاءات حول الانتهاكات. واستمر المدونون في التدوين على الوسمين من الساعة ١١:٠٠ قبل الظهيرة وحتى الساعة ٢:٠٠ بعد الظهر.

مؤشرات

- حقق وسم #حريةعدالة نسب متابعة عالية في وقت قياسي، حيث تابعه أكثر من ٢ مليون شخص حول العالم، خلال أقل من ساعة.
- حقق وسم #اخراس_الصحافة تفاعلاً كبيراً على موقع تويتر حيث بلغ الوصول للهاشتاق (١٥) مليون، تابعوا أكثر من (٤٠٠٠) تغريدة، واشترك في التدوين أكثر من (٣٥٠) مدون. وتستمر حملة التدوين على الوسمين حتى ساعات المساء من يوم الاربعاء الموافق ٣ مايو ٢٠١٧.

ختام حملة اخراس الصحافة التي اطلقها المركز.

١,٣,٢,١٢ عقد مؤتمرات صحفية

» ٢٠١٧/٠٥/٢٢: عقد مؤتمر صحفي مشترك للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولجنة أهالي المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ولجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية. عقد المؤتمر في خيمة الاعتصام التضامني مع المعتقلين المضربين عن الطعام، وتحدث فيه المحامي راجي الصوراني مدير المركز، وتم الإعلان عن مذكرة قانونية مشتركة أعدها المركز بشأن مطالب المعتقلين.

» بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٠، عقدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الشريكة (المركز الفلسطيني

لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان) بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، مؤتمراً صحفياً للإعلان عن تسليم المذكرة القانونية الرابعة للمحكمة الجنائية الدولية، وهي بعنوان: «الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.» عقد المؤتمر بمقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بمدينة غزة، وحضره عدد كبير من الإعلاميين، وتحدث فيه كل من مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المحامي راجي الصوراني، ومدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، أ. عصام يونس، ومديرة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، هالة القيشاوي. وبالتزامن مع ذلك، تقدم أ. شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، نيابة عن المؤسسات الأربعة الشريكة بمذكرة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، علماً بأن هذه المذكرة هي الرابعة من نوعها التي تقدمها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية.

مؤتمر صحفي لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية حول تقديم مذكرة قانونية رابعة للمحكمة الجنائية الدولية.

» ٢٠١٧/١٠/٠١: عقد مؤتمر صحفي لمنظمات المجتمع المدني، بمشاركة المركز، في مقر شبكة المنظمات الأهلية في غزة للترحيب بالمصالحة الفلسطينية والدعوة لتوحيد الجهود في مواجهة سياسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مؤشرات

- بلغ عدد المؤتمرات الصحفية التي عقدها المركز وشركاؤه ٣ مؤتمرات صحفية.

١,٣,٢,١٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

يشكل الاعلام أداة أساسية للوصول إلى الجمهور المحلي والدولي، ونشر الوعي بحقوق الإنسان ولعمل المناصرة والضغط من أجل التغيير. وقد شهد العام ٢٠١٧ نشاطاً مكثفاً لمركز مع الإعلام من خلال إجراء مقابلات مع وسائل أعلام مقروءة ومسموعة ومرئية. وقد تنوعت تلك المقابلات بين مداخلات في برامج إخبارية وغيرها تعقيباً على أحداث وتطورات محددة، أو لقاءات مواضيعية مطولة، تم فيها استضافة أعضاء المركز.[١]

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام وطنية ودولية ١٤٠ لقاءً.
- شملت اللقاءات (١٠ صحيفة ومجلة، ٣٦ إذاعة، ٩٤ محطة تلفزيونية و٣ مواقع إلكترونية)، علماً بأن أكثر من مقابلة إعلامية تمت مع بعض وسائل الاعلام.

٢٦. ملحق رقم ١ يتضمن قائمة بالمقابلات الإعلامية التي أجراها طاقم المركز خلال العام ٢٠١٧.

١,٣.٣ قام المركز بالتشبيك على المستويين الوطني والدولي لتطوير استراتيجيات ولعمل مناصرة مشتركة

خلال العام ٢٠١٧، استمر المركز في تنظيم اجتماعات تنسيقية مع شركاء وطنيين ودوليين، والمشاركة في اجتماعات أخرى نظمها الشركاء؛ واصدر المركز عرائض مشتركة وقدم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة. كما وقام المركز بتنظيم فعاليات مشتركة والاشتراك في غيرها؛ والمشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ووطنية.

تنظيم/المشاركة في اجتماعات تنسيقية مع الشركاء الوطنيين والدوليين

خلال العام ٢٠١٧، عمل المركز على تنظيم اجتماعات تنسيقية عديدة مع شركاء وطنيين ودوليين. وقد أجريت كل الاجتماعات مع الشركاء الدوليين من خلال تقنية «الفيديو كونفرانس»، نظرا للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، وفرض سلطات الاحتلال قيود مشددة على حرية الحركة، والتي طالت بشكل مباشر مدير المركز وأغلب اعضاء الطاقم الأساسي. وعقدت اجتماعات واتصالات أخرى في فلسطين، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، في إطار المنظمات الشريكة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان)، مجلس منظمات حقوق الإنسان، شبكة المنظمات الأهلية، والعشرات من المنظمات والأطر والمبادرات الوطنية بمستويات مختلفة.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز ١١٠ اجتماعاً.

١,٣.٣.١ نشر إصدارات/عرائض مشتركة

أصدر المركز وشارك في اصدار العديد من الإصدارات/العرائض المشتركة التي سلطت الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، سواء بمبادرة من المركز أو الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد تمت العديد من تلك النشاطات في إطار مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، أو في إطار عمل مشترك لعدد من تلك المنظمات. وشارك المركز في العديد من البيانات التي بادرت بها منظمات دولية مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. فيما يلي الإصدارات التي المشتركة بمبادرة من المركز:

» ٢٢ مارس ٢٠١٧: ورقة موقف أعدها المركز وصدرت عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: سحب تقرير الإسكوا تستر على جريمة: ريما خلف، ريتشارد فولك، وفيرجينيا تالي أسسوا لمرحلة ومنهج جديد لإنهاء نظام السيطرة الإسرائيلي.

» ٢٣ مايو ٢٠١٧: مذكرة قانونية مشتركة بعنوان «التزامات واجبة وليست مطالب للتفاوض: التكييف القانوني لمطالب المعتقلين الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال

الاسرائيلي.» قام المركز بإعداد المذكرة وصدرت بالشراكة مع لجنة أهالي المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ولجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية

» ١٤ ديسمبر ٢٠١٧: بيان مشترك بعنوان « لا لتكرار وعد بلفور مرة أخرى.. مؤسسات المجتمع المدني العربية وائتلافاتها تؤكد أن الحق الفلسطيني في القدس قانون دولي لا تزيله التصريحات والإجراءات السياسية.» بادر المركز بهذا البيان وصدر بشكل مشترك عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وعشرات المنظمات والائتلافات العربية.

مؤشرات

- بلغ عدد الإصدارات/العرائض المشتركة حول انتهاكات اسرائيلية ١٢ إصداراً.

١,٣.٣.٢ تقديم مداخلات مشتركة أمام أجسام الأمم المتحدة

لم تقدم مداخلات مشتركة خلال العام ٢٠١٦.

١,٣.٣.٣ تنظيم/المشاركة في فعاليات مشتركة (لقاءات، ندوات ومؤتمرات)

شارك مدير وطاقم المركز في العديد من الفعاليات، من مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستويين الدولي والفلسطيني، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونظم المركز عدداً من اللقاءات وورش العمل سلطت الضوء على تلك الانتهاكات. وتعد الفعاليات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي انخرط بها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة تجاه انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز ١٦ لقاءً.
- بلغ عدد مشاركات المركز في فعاليات نظمها شركاء ٢٠ فعالية.

١,٣.٣.٤ المشاركة في تحالفات حقوق إنسان دولية ومحلية

يعمل المركز على نسج التحالفات والشراكات الدولية لإيمانه بأنها عنصراً أساسياً في نشاطات المناصرة وحشد التأييد التي يوظفها المركز على المستويين الدولي والمحلي في مواجهة الحصانة الإسرائيلية. والمركز عضو فاعل في العديد من التحالفات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي كل من: لجنة الحقوقيين الدولية؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان؛ مجموعة المساعدة القانونية الدولية؛ التحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام؛ المنظمة العربية لحقوق الإنسان؛ مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ تحالف أمل.

وخلال العام ٢٠١٧، لم يتمكن مدير وطاقم المركز من المشاركة في معظم اجتماعات وفعاليات تلك التحالفات، فيما تمت مشاركات محدودة بواسطة تكنولوجيا الاتصال الإلكتروني مع غزة.

» بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٠١، شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في اجتماع اللجنة التنفيذية لمجموعة المساعدة القانونية الدولية وذلك بواسطة الربط الإلكتروني، علماً بأنه عضو منتخب في اللجنة التنفيذية وأن المركز عضو منتخب في مجلس الإدارة المجموعة.

» قدم حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، عرضاً بواسطة الربط الإلكتروني حول أوضاع حقوق الإنسان وأثر سياسة الحصار على قطاع غزة، وذلك في اجتماعات مجموعة

عمل «فلسطين، اسرائيل والفلسطينيون» في الشبكة الاوروموتوسطية لحقوق الإنسان التي عقدت في العاصمة البلجيكية بروكسيل خلا الفترة من ٢١- ٢٢ أبريل ٢٠١٧.

» **مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:** وهو جسم تنسيقي يضم ١٢ منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شارك المركز على مدار العام في الاجتماعات التنسيقية التي عقدها المجلس، والتي ساهمت في توحيد الرؤى والعمل المشترك وتمخض عنها مبادرات مشتركة عديدة، بما في ذلك عقد لقاءات مشتركة مع أصحاب مصلحة دوليين ووطنيين، وتوجيه رسائل لهم وإصدار أوراق موقف وبيانات صحفية مشتركة حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» **تحالف أمل:** وهو تحالف يضم ١٢ منظمة أهلية فلسطينية تعنى بحقوق المرأة، بينها منظمات نسوية وحقوقية. وقد تأسس التحالف عام ٢٠٠٩ من قبل ستة منظمات، بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها المركز في إطار الهيئات القيادية للتحالفات المذكورة ١٥ اجتماعاً.

١,٣.٤ قام المركز برفع الوعي وبناء القدرات الفلسطينية في القانون الإنساني الدولي وآليات التقاضي الدولية

تمت المساهمة في ذلك من خلال تنفيذ وحدة المساعدة القانونية لبرنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق في قطاع غزة لبناء قدرات محامين جدد وتسليحهم بأدوات القانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. كما تعاونت وحدة المساعدة القانونية مع وحدة التدريب في عقد عدد من جلسات التوعية بالقانون الإنساني الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

مؤشرات

- بلغ عدد المحامين الذين تلقوا التدريب وبناء القدرات ٦ أشخاص، ٥٠٪ منهم إناث.

١,٣.٤.١ تنفيذ مشروع مسابقة المحكمة الصورية الخاصة بالقانون الجنائي الدولي

يهدف هذا المشروع لتطوير المهارات القانونية للمحامين للترافع أمام المحكمة الجنائية الدولية علاوة على زيادة وعيهم ومعرفتهم بالقانون الدولي، لا سيما القانون الجنائي الدولي. وللأسف لم يتوفر التمويل لتنفيذ هذا العمل خلال العام ٢٠١٧.

تدريب عملي لمحامي زمالة بيرثا للعدالة حول توثيق حادثة مقتل احد سكان المنطقة الحدودية.

١,٣,٤,٢ تنفيذ برنامج تدريبي لخريجين من كليات الحقوق بقطاع غزة

واصل المركز جهوده في بناء قدرات محامين جدد لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، مسلحين بأدوات القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. وواصلت وحدة المساعدة القانونية تنفيذ برنامج تدريبي خاص لخريجي كليات الحقوق في قطاع غزة مدته عام كامل ضمن مشروع «زمالة بيرثا»، حيث أكملت هذا العام تدريب ٦ خريجين. كما تم اختيار مجموعة من ٦ خريجين جدد للمرحلة القادمة، بدأت في أكتوبر ٢٠١٧.

جلسة مع مجموعة المحامين المتدربين في مشروع زمالة بيرثا للعدالة.

مؤشرات

- بلغ عدد المحامين الذين أنهوا خلال العام ٢٠١٧ التدريب وبناء القدرات ٦ محامين (٣ ذكور و٣ إناث).
- بلغ عدد المحامين الذين بدأوا التدريب ٦ محامين (٥ محاميات ومحامٍ واحد).
- بلغ عدد المحاضرات التي تلقاها المتدربين ٢٧ محاضرة في كيفية بناء الملفات القانونية، وفي المصطلحات القانونية باللغة الانجليزية، وفي مجالات مختلفة من القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، وآليات الامم المتحدة.
- المشاركة في دورة تدريبه في مجال حرية الرأي والتعبير، نظمها المركز.
- مشاركة المحامين المتدربين في برنامج الدبلوم المهني المتخصص باللغة العبرية.

١,٣,٤,٣ تنفيذ جلسات توعية بالقانون الإنساني الدولي والمحكمة الجنائية الدولية

نفذت وحدة التدريب، ٢٣ لقاء توعوي تدور محاورها حول موضوعات القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، وحماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة، استهدفت نشطاء من منظمات أهلية ومؤسسات المجتمع المدني وطلاب جامعيين ومحامين وإعلاميين ومزارعين. وقد عقدت اللقاءات بالتنسيق مع جمعيات ومؤسسات أهلية.

مؤشرات [٢]

- بلغ عدد الجلسات ٢٣ جلسة موزعة على مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد المشاركين في الجلسات ٥١٤ شخصاً.
- بلغ عدد المشاركات من النساء ٢٨٢ مشاركة بنسبة بلغت ٥٥ ٪.
- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات والمجموعات الشبابية التي تم التنسيق معها ٢٠ مؤسسة وجمعية أهلية ومجتمعية ومجموعة شبابية من مختلف أنحاء قطاع غزة.

دورة تدريبية حول رفع الوعي القانوني.

٢٧ . ملحق رقم (٢) جدول بتفاصيل جلسات التوعية بموضوعات القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية، ص٢١٤.

١,٣,٥ قام المركز بالضغط على اصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين من أجل القيام بأعمال في مواجهة الحصانة التي تحظى بها إسرائيل

نفذ المركز مبادرات ونشاطات متنوعة على المستويين الدولي والوطني، بما في ذلك: تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية؛ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل ولقاءات وطنية؛ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة؛ تنفيذ جولات ميدانية لدبلوماسيين/وفود دولية زائرة؛ وتوجيه رسائل/عرائض لأصحاب الواجب الدوليين والوطنيين.

١,٣,٥,١ تنفيذ/المشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية

شهد العام ٢٠١٧ تراجعاً كبيراً في قدرة المركز على تنفيذ والمشاركة في بعثات مناصرة واجتماعات دولية، وذلك بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة، واستمرار القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على التنقل وحظر السفر على مدير المركز، المحامي راجي الصوراني، وطاقم المركز المكلف بمهام مناصرة دولية. وفي بعض الأحيان تمكن أعضاء المركز من المشاركة في فعاليات دولية بواسطة الربط الإلكتروني، في حين تم الغاء اجتماعات مقرة للتنفيذ خلال هذا العام، وتم الاعتذار عن المشاركة في العديد من نشاطات ينظمها الشركاء وأصحاب مصلحة. فيما يلي قائمة بأهم النشاطات التي تمكن المركز من المشاركة فيها بواسطة الربط الإلكتروني.

المشاركة بواسطة الربط الإلكتروني في مهمة مناصرة في النرويج

بدعوة من الشركاء المساعدات الكنسية النرويجية (NCA) والمساعدات الكنسية الدنماركية (DCA)، كان من المقرر أن يشارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج في مهمة مناصرة في النرويج خلال الفترة من ٢٨/٧ – ٢٠١٧/٨/١، تشمل المشاركة في سيمنار تنظمه الكنيسة النرويجية في مدينة تروندهايم ولقاءات مع مسؤولين سياسيين وصحقيين، وكذلك عدد من اللقاءات في أوسلو مع ممثلين عن وزارة الخارجية النرويجية ومنظمات المجتمع المدني. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها الشركاء، لم تسمح سلطات الاحتلال لممثل المركز بالسفر. وعوضاً عن ذلك شارك بواسطة الربط الإلكتروني في حلقة النقاش التي نظمتها الكنيسة بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/٣٠، علاوة عن إجراء مقابلة صحفية مطولة مع واحدة من كبرى الصحف في تروندهايم.

١,٣,٥,٢ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وندوات دولية

بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة واستمرار قوات الاحتلال حظر سفر مدير المركز والطاقم المكلف، لم يتم تنفيذ أي مؤتمرات أو ندوات دولية من قبل المركز، فيما تم الاعتذار عن المشاركة في فعاليات خارجية. وفي حالات محدودة تمت المشاركة بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.

١. ٢٠١٧/٠٧/٢٨: تحدث راجي الصوراني، مدير المركز، في لقاء مع وفد ديني مشترك نظمته ثلاث منظمات أميركية هي: (Interfaith Peace-Builders)- (Jewish Voice for Peace)، و(American Muslims for Palestine). وقد تمت المشاركة بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة، قدم الصوراني عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.
٢. ٢٠١٧/٠٨/١٧: تحدث راجي الصوراني، مدير المركز، في لقاء ثانٍ مع وفد ديني مشترك نظمته المنظمات الثلاث سابقة الذكر، وتمت المشاركة أيضاً بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركات اثنتان.

١,٣,٥,٣ تنظيم/المشاركة في مؤتمرات وورش عمل وفعاليات وطنية

تشكل هذه النشاطات جزءاً أساسياً في جهود التشبيك التي عمل عليها المركز على مدار العام مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، بهدف بلورة استراتيجيات مناصرة موحدة للضغط على أصحاب الواجب الدوليين ومطالبتهم للتدخل لوضع حد للحصانة التي تحظى بها إسرائيل. فيما يلي عرض لأبرز الفعاليات التي نظمها/شارك فيها أعضاء من المركز بأوراق عمل:

حفل إطلاق التقرير السنوي ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٠، نظم المركز فعالية خاصة في قاعة الروتس بغزة لإطلاق التقرير السنوي للعام ٢٠١٦، عدد كبير من الشخصيات البارزة من صناع قرار وسياسيين ومن ممثلي منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والشباب، وسط تغطية إعلامية كبيرة. وقد أعلن عن إطلاق التقرير بكلمة للدكتور رياض الزعنون، رئيس مجلس إدارة المركز، وقدم راجي الصوراني، مدير المركز عرضاً مركزاً للتقرير. وقد حظي حفل إطلاق التقرير بتغطية اعلامية واسعة من وكالات انباء محلية واقليمية، كما ونقلت وقائع المؤتمر على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مباشر بالصور والفيديوهات. وقد شارك في التغطية الاعلامية عدد كبير من المدونين والمغردين على مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة موقع تويتر.

حفل اطلاق التقرير السنوي ٢٠١٦.

لقاء حواري حول جهود منظمات حقوق الإنسان أمام المحكمة الجنائية

عقد اللقاء في مقر فرع المركز بخان يونس بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/١٥، بمشاركة عدد من النخب والشخصيات الوطنية وإعلاميين. تحدث في اللقاء المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، مستعرضاً المذكرات القانونية المقدمة من منظمات حقوق الإنسان للمحكمة الجنائية الدولية. وشدد الصوراني على أن المعركة القانونية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين ممنوع خسارتها، مشيرا إلى وجود طاقم عمل موسع من فلسطينيين إلى جانب ١٤ شخصية دولية من خيرة العقول القانونية يعملون بهذا الملف لإيمانهم بعدالة القضية الفلسطينية. وأكد على أن هذه المعركة تعتبر من أخطر المعارك التي ستواجهها إسرائيل في المرحلة المقبلة.

أ. راجي الصوراني خلال لقاء حواري عقد في خان يونس.

لقاء حواري حول جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

عقد المركز هذا اللقاء مع نخبة من كوادر المجتمع المدني وصحافيين وأكاديميين في مدينة رفح بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/٢٣، بالتعاون مع الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون في رفح. تحدث في اللقاء المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، مؤكداً على أن المذكرات القانونية التي قدمت لمحكمة الجنايات الدولية من قبل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تسير كما هو متوقع، وعبر عن أمله بأن تنتهي المرحلة الاولى تمهيداً لإحالتها الى المحكمة الجنائية حتى نهاية العام الجاري. وشدد الصوراني بأن حق تقرير المصير التي نادت به العديد من المعاهدات الدولية هو ليس حق فحسب، بل هو واجب على الشعوب التي تخضع لسيطرة الاحتلال لممارسة هذا الحق، وواجب على الشعوب العمل على نيل هذا الحق بكافة الوسائل المشروعة، مؤكدا ان مؤسسات حقوق الانسان الفلسطيني توظف القانون في خدمة هذا الحق من خلال عملها القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين للوصول الى انصاف الضحايا.

ندوة بعنوان «واقع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجهود لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين»

نظم المركز هذه الندوة بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٢٠، بالتعاون مع جمعية مركز المغازي الثقافي، في مخيم المغازي بمحافظة الوسطى، بمشاركة نخبة من الشخصيات الوطنية والفعاليات المجتمعية في محافظة الوسطى. تحدث في الندوة المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، مستعرضاً التدهور المستمر في حالة حقوق الإنسان وما تقترفه قوات الاحتلال من انتهاكات على امتداد الأرض الفلسطينية المحتلة. وطالب الصوراني بتكثيف الجهود من أجل نصرة وإسناد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الذين يخوضون اضراباً عن الطعام.

أ. راجي خلال لقاء حواري في مخيم المغازي.

فعاليات وطنية شارك فيها أعضاء المركز كمتحدثين

شارك مدير وأعضاء المركز في العديد من الانشطة والفعاليات، كان من ضمنها مؤتمرات وندوات ومحاضرات وغيرها من اللقاءات، على المستوى الوطني، تناولت مناقشات تتصل بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. علماً بأن بعض المشاركات تمت من قطاع غزة بواسطة وسائل الاتصال الإلكتروني بسبب الإغلاق أو الحظر من السفر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» ٢٠١٧/٠٣/٠١: شارك راجي الصوراني، مدير المركز في أعمال المؤتمر القانوني السنوي الخامس لنقابة محامي فلسطين. عقد المؤتمر في فندق المشتل بغزة، وقدم الصوراني ورقة عمل دور المؤسسات القانونية والحقوقية في مواجهة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

» ٢٠١٧/٠٣/٠٩: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، متحدثاً في ندوة نظمها مركز قدسنا للدراسات والتطوير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين. عقدت الندوة في مقر ديوان الموظفين بغزة.

» ٢٠١٧/٠٤/٢٦: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بورقة عمل بعنوان «الحق في الصحة للنازحين بعد

مرورو ٣ سنوات على العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع،» وذلك في المؤتمر الذي نظمته مؤسسة دراسات المجتمع المدني (CIVITAS) في فندق الكومودور بغزة.

» ٢٠١٧/٠٦/٠٥: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، متحدثاً في الندوة التي نظمها اتحاد وكالات التنمية الدولية (AIDA) في القدس، بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي.

» ٢٠١٧/٠٧/٢٣: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج في لقاء نظمه مجلس كنائس الشرق الأدني بمناسبة زيارة رودلمار بيونو دي فاريا السكرتير العام الجديد لتحالف (ACT)، وهو تحالف يضم نحو ١٤٠ كنيسة ومنظمة في العالم. عقد اللقاء في فندق الروتس بغزة، وقدم شقورة عرضاً حول أوضاع حقوق الإنسان.

» ٢٠١٧/٠٩/٠٦: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بورقة عمل بعنوان «الحق في الصحة: الإطار العياري لحقوق الإنسان،» وذلك في ورشة العمل الاستراتيجية التي نظمتها منظمة الصحة العالمية في قاعة اللايت هاوس بغزة.

مؤشرات

- نظم المركز ٤ فعاليات وطنية حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.
- بلغ عدد مشاركات أعضاء المركز بأوراق عمل في فعاليات على المستوى المحلي ٦ مشاركات.

خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال جولة ميدانية في ميناء غزة لوفد.

١,٣,٥,٤ عقد اجتماعات مع دبلوماسيين/ وفود دولية/منظمات دولية

عقد المركز سلسلة من الاجتماعات مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستعرض المركز خلال اللقاءات حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، واطلع الزوار على أعمال المركز وخططه لحماية حقوق الإنسان.[٢٨]

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات التي عقدها المركز مع دبلوماسيين ووفود دولية زائرة ومنظمات دولية عاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٩١ لقاءً.

١,٣,٥,٥ تنفيذ جولات ميدانية للدبلوماسيين والوفود الدولية الزائرة

عمل المركز على إطلاع وفود دبلوماسية وممثلوا منظمات دولية على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وذلك من خلال تنظيم جولات ميدانية

٢٨. ملحق رقم (٣) يتضمن جدولاً تفصيلياً باللقاءات المذكورة، ص٢١٦.

في قطاع، بمرافقة باحثوا المركز الميدانيون لأماكن تعرضت لأعمال تدمير منهجي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، والأماكن الأخرى التي تعرضت لاعتداءات اسرائيلية متكررة. كما وقام المركز بتنظيم لقاءات للزوار مع ضحايا الجرائم الإسرائيلية من المدنيين الفلسطينيين.

جدول يوضح تفاصيل الجولات الميدانية التي نظمها المركز لوفود وشخصيات دولية

تاريخ الجولة	الوفد الزائر	ملاحظات
٢٠١٧/٠١/١١	وفد من منظمة Grassroots	جولة ميدانية ولقاءات مع صيادين
٢٠١٧/٠٩/١٦	وفد مؤسسة ميزوريور الألمانية	إحدى المؤسسات الشريكة للمركز. ضم الوفد كل من بيرنهارد شيفر، مسؤول مبادرة القانون الدولي الإنساني؛ رالف أولجر، مسؤول إعلامي؛ ود. فولكر ريهل، المسؤول في مكتب المؤسسة في برلين.
١٠– ٢٠ يوليو ٢٠١٧	جولات ميانية للصحفي الياباني دوي فيتشكوني	نظم المركز العديد من الزيارات الميدانية للصحفي دوي، مكنه حلالها من الاطلاع على جوانب مختلفة من انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة، بهدف اعداد افلام وثائقية تم نشرها في أبرز وسائل الإعلام الياباني.
٢٠١٧/١١/٢٥	Suzan Power من مؤسسة الحق رام الله	جولة في ميناء الصيادين، اجتماع مع أعضاء نقابة الصيادين ومقابلة عدد من الصيادين الذين تعرضوا لانتهاكات، وجولة بحرية في عرض مياه بحر غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد الجولات التي نظمها المركز لوفود دولية زائرة ٤ جولات.

١,٣,٥,٦ توجيه رسائل وعرائض لأصحاب الواجب الدوليين

انضم المركز إلى رسائل وعرائض وجهت لفاعلين دوليين من خلال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

مؤشرات

- عدد البيانات التي صدرت عن مجلس منظمات حقوق الإنسان ١٩ بياناً تعلقت بالانتهاكات الإسرائيلية

أ. جبر وشاح، عضو مجلس ادارة المركز، يطلع وفد مؤسسة ميزيرور على معاناة الصيادين في بحر غزة.

١,٣,٦ استخدم المركز آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحث على اتخاذ إجراءات ضد الحصانة الإسرائيلية

قام المركز باستخدام العديد من الآليات الأممية في إطار جهده لمكافحة الحصانة الإسرائيلية. شملت الآليات الإدلاء بالشهادة أمام لجنة تحقيق أممية، استخدام الاجراءات الخاصة، تقديم مداخلات أمام أجسام الأمم المتحدة، عقد اتصالات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان والمقررين الخاصين، والمشاركة في فرق ومجموعات عمل خاصة بالحماية.

١,٣,٦,١ الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة

بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠١٧، أدلى راجي الصوراني، مدير المركز، بالشهادة أمام هذه اللجنة الأممية التي تحقق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة. وقد عقدت اللجنة جلساتها في العاصمة الأردنية عمان بسبب منع سلطات الاحتلال اللجنة من الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وتمت المشاركة من غزة بواسطة السكايب. واستعرض مدير المركز في شهادته الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي المنفذة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها تحقيقات اللجنة.

مؤشرات

- يقوم ممثلون عن المركز بالإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة سنوياً، ويتضمن تقرير اللجنة المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة معلومات مبنية على هذه الشهادات وغيرها.

١,٣,٦,٢ تقديم شكاوى ومراسلات للإجراءات الخاصة[٢٩]

وجه المركز عدداً من المذكرات أعدتها وحدة المساعدة القانونية لكل من مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة.

مؤشرات

- متابعة الوحدة ٧ مذكرات، ٢ منها وجهت للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بشأن المعتقل محمد القيق الذي أعلن اضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقاله غير الإنسانية من قبل قوات الاحتلال

٢٩. الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء مستقلون في مجال حقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان محددة. والمقررون الخاصون والخبراء المستقلون وأعضاء الأفرقة العاملة يعينهم مجلس حقوق الإنسان ويعملون بصفتهم الشخصية. ويتعهدون بالتمسك بالاستقلالية والكفاءة والأهلية والنزاهة من خلال الاستقامة والحياد والصدق وحسن النية.

الإسرائيلي.، ٢ مذكرة لمجموعة العمل الخاص بالإعتقال التعسفي، ١ مذكرة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بجنيف، ١ مذكرة لمنظمات حقوقية أخري من اجل الإفراج عن القيق لسوء وضعة الصحي.

١,٣,٦,٣ تقديم مداخلات شفوية و كتابية أمام مجلس حقوق الإنسان و الأجسام التعاقدية

لم تقدم مداخلات خلال العام ٢٠١٧

١,٣,٦,٤ عقد اجتماعات مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان و المقررين الخاصين

عقد المركز اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان وأعضاء مكتبه، فيما تم عقد اجتماع مع المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

» ٢٠١٧/٠١/٠٧: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع جيمس هينين، مدير مكتب المفوض السامي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» ٢٠١٧/٠١/١٥: احتماع مدير المركز مع باولا سيماز ماغالهيز، مدير مكتب غزة في مكتب المفوض السامي، وصابر النيرب، مسؤول حقوق الإنسان.

» ٢٠١٧/٠٣/١٥: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع كل من جيمس هينين، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونائبته جين انتيلا.

» ٢٠١٧/٠٥/١٦: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع مقرر الامم المتحدة الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة السيد مايكل لينك، وذلك بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة.

» ٢٠١٧/٠٧/٠٦: احتماع مدير المركز مع باولا سيماز ماغالهيز، مدير مكتب غزة في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وديفيد تونذو وسعيد المدهون، مسؤولي حقوق الإنسان بالمكتب.

زيارة وفد من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة للمركز.

» ٢٠١٧/٠٧/١٧: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع جيمس هينين، مدير مكتب المفوض السامي.

» ٢٠١٧/٠٨/٢٣: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع نيل توبين، مدير مكتب غزة في مكتب المفوض السامي، وصابر النيرب، مسؤول حقوق إنسان في المكتب.

» ٢٠١٧/٠٨/٢٤: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع نيل توبين، مدير مكتب غزة في مكتب المفوض السامي، يرافقه باولا سيماز ماغالهيس وصابر النيرب، مسؤولي حقوق الانسان بالمكتب.

» ٢٠٧/٠٨/٢٤: لقاء جماعي ضم طاقم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وممثلي منظمات حقوق الإنسان.

» ٢٠١٧/٠٨/٢٩: لقاء بين طاقم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية والإعلامية لمناقشة التوجهات الاستراتيجية للمكتب .

» ٢٠١٧/١٠/١٧: المشاركة في اجتماعات مع جورجيت غاغنون، مدير قسم العمليات الميدانية

والتعاون الفني في مكتب المفوض السامي، يرافقها مدير وأعضاء المجتب المكتب في الأرض الفلسطينية المحتلة.

» ٢٠١٧/١٠/١٨: المشاركة في اجتماع مع المستشار القانوني في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وذلك في مقر مكتب المفوض في غزة.

» ٢٠١٧/١٠/١٩: لقاء مدير المركز مع نيل توبين، مدير مكتب غزة.

» صورة رقم (٢٧)

» ٢٠١٧/١٠/٢٥: اجتماع مدير المركز راجي الصوراني مع ديفيد تونـدو، مسؤول حقوق إنسان في مكتب المفوض السامي بغزة.

» ٢٠١٧/١١/٠٩: شارك مدير المركز راجي الصوراني في الورشة التحضيرية للمشاورات الوطنية لاتفاقية منهاضة أشكال التمييز العنصري، التي نظمها مكتب المفوض السامي في غزة، وقدم عرضاً حول دور المجتمع المدني في اعداد التقارير حول المعاهدات وتنفيذها.

» ٢٠١٧/١٢/٠٥: قدم حمدي شقورة عرضاً حول دور منظمات المجتمع المدني في المشاورات الوطنية المتعلقة بالتقارير الوطنية للجان التعاقدية المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسانه، وذلك في ورشة عمل خاصة نظمها مكتب المفوض السامي في قاعة السماك بغزة.

لقاء مع منظمات شريكة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بغزة.

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات ١٥ لقاءً.

١,٣,٦,٥ المشاركة والمساهمة في عمل مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة

شارك المركز وساهم بشكل منتظم في عمل العديد من مجموعات العمل والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وشمل ذلك مشاركة محامين من وحدة المساعدة القانونية في الاجتماعات لقطاع الحماية (Protection Cluster) التي يعقدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمناقشة انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وسبل تعزيز الحماية، ومجموعات فرعية أخرى.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي شارك فيها محامو المركز ١٧ اجتماعاً، كما يلي:

١. قطاع الحماية (Protection Cluster) ٨ إجتماعات.

٢. مجموعة العمل الخاصة بالاعتقال والإحتجاز Arrest and Detention Working Group، اجتماع واحد.

٣. مجموعة العمل الخاصة بالعون القانوني Legal Task Force ، ٧ إجتماعات

٤. مجموعة المستشارين القانونيين LAG ، اجتماع واحد.

النيجة ٢
تم دعم عملية التحول الديمقراطي، سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

خلال العام ٢٠١٧، استمر عمل المركز في تعزيز التحول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مناطق السلطة الفلسطينية. وفي سبيل ذلك، قدم المركز المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان؛ سيما للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي؛ استخدام اساليب الضغط والمناصرة من أجل احترام حقوق الإنسان، والحد من الانتهاكات ضد المواطنين الفلسطينيين؛ رصد انتهاكات حقوق الإنسان ونشرها؛ رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول حقوق الإنسان؛ التشبيك مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وغير ذلك من التدخلات. ويأتي بالرغم من التحديات التي تعيق عمل المركز والمجتمع المدني ككل، والمتمثلة في استمرار الانقسام في السلطة الفلسطينية وتعطيل المجلس التشريعي وانقسام القضاء والتأثيرات السياسية التي يخضع لها.

السياسات الفلسطينية التي تم العمل عليها خلاف العام:

اعتمد المركز هذا العام (١٨) سياسة فلسطينية على أجندة العمل الخاصة به، كسياسات مستهدفة تحتاج إلى التأثير فيها لتتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه السياسات هي: الانقسام الفلسطيني؛ استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام؛ القتل خارج إطار القانون؛ الاعتداءات على حرية الرأي والتعبير وتقييد حرية الصحافة؛ انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات؛ انتهاكات الحق في التجمع السلمي؛ اصدار تشريعات بطريقة غير دستورية؛ التعدي على استقلالية القضاء؛ الاعتقالات التعسفية؛ المنع من السفر؛ الفلتان الأمني؛ انكار حقوق ذوي الإعاقة؛ انتهاكات الحق في السكن؛ انتهاكات الحق في الصحة؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ استخدام التعذيب وسوء المعاملة؛ الظروف السيئة للسجون ومراكز الاحتجاز؛ واعاقة اجراء الانتخابات العامة.

سياسات ساهم المركز في تغييرها للتوافق مع المعايير الدولية:

- المساهمة في تعبيد الطريق أمام مبادرات المصالحة الفلسطينية الجديدة، والتي أثمرت عن خطوات مهمة في طريق إنهاء الانقسام وتسلم حكومة الوفاق مهامها في القطاع، ولكنها ما زالت تحتاج للمزيد من العمل من أجل إنهاء الانقسام بشكل كامل.
- ساهم عمل المركز في تراجع في بعض مظاهر الانتهاكات في الربع الأخير

من العام ٢٠١٧ وخاصة فيما يتعلق بالتجمع السلمي وحرية التعبير، حيث كانت الانتهاكات قد تصاعدت منذ بداية العام وحتى الربع الأخير فيه، نتيجة لمناكفات الانقسام.

» استمرار تعليق العمل بعقوبة الإعدام بشكل رسمي من قبل السلطة الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٥ وهو تاريخ آخر أحكام بالإعدام في غزة بمصادقة الرئيس. كما وسهم المركز في وقف تنفيذ المزيد من الاعدامات بدون مصادقة الرئيس في قطاع غزة، حيث نفذ خلال العام (٦) أحكام، وكان من المفترض أن يكون هناك تنفيذ لأحكام أخرى، ساهم المركز، من ضمن مساهمين أخرين، في وقف تنفيذها، ولها لم يشمل النصف الثاني من العام تنفيذ أي أحكام بالاعدام في قطاع غزة.

» وفر المركز الحماية والمساعدة القانونية لأكثر من (١١٢) أمرأة وطفل، من خلال تحريج دعاوى أمام المحاكم المختصة، وحقق نتائج إيجابية في مئات القضايا التي ترافع فيها المركز.

» إلغاء نظام التصاريح الذي علمت بموجبه وزارة الداخلية في غزة منذ نوفمبر ٢٠٠٩ للسفر عبر حاجز إيرز، والذي كان يفرض على المؤسسات والاشخاص بشكل انتقائي. ويأتي هذا التطور في اعقاب تولي أجهزة الأمن التابعة لحكومة التوافق الصلاحيات في المعابر منذ تاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٧.

» الشروع في إعداد تقارير وطنية بموجب التزامات فلسطين التعاقدية في اتفاقيات حقوق الإنسان، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الددولي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية؛ واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)؛ واتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. وهذه التحضيرات خلقت حالة من الحراك والنقاش المعمق بين أصحاب المصلحة المختلفين، وجعلت السلطة أكثر حساسية للنقد وأكثر اقبالاً للتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.من المؤمل أن يكون لذلك أثر إيجابي ويشكل نوع من الضوابط على أداء السلطات العمومية وانتهاكات حقوق الإنسان.

» عمل المركز والمنظمات الشريكة ساهم في عدم تفاقم أوضاع حقوق الإنسان، حيث تساهم تحركات المركز بالتعاون والتشبيك مع المؤسسات الأخرى على كبح جماح السلطة، من خلال اساليب الضغط والمناصرة، وقنوات التفاوض التي تتيحها العلاقات المتوازنة التي يقيمها المركز مع الجهات الرسمية.

» تحقيق تراجع ملحوظ في موقف الحكومة تجاه قانون الجرائم الإلكترونية، حيث قدمت مؤسسات المجتمع المدني رؤيتها حول التعديلات اللازم إجرائها على القانون، ووعدت الحكومة بإعادة نقاش القانون في ضوء المقترحات، وهو ما أكده مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧.

٢,١ تم تقديم المساعدة القانونية للفلسطينيين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية

واصلت وحدة المساعدة القانونية في المركز تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السلطة الفلسطينية بوسائل عديدة. وخلال هذا العام، تم تقديم المساعدة القانونية لمعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، ولضحايا التعسف في استخدام السلطة، بما في ذلك الاعتداء على الحريات العامة، وكذلك تم مساعدة حالات يشتبه فيها بوجود إهمال طبي.

مؤشرات

١. بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية انتهاكات فلسطينية ٣٣٨ شخصاً.

خلال استقبال عدد من المراجعين في مقر المركز.

٢,١,١ تم تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين في السجون ومراكز الاعتقال الفلسطينية

قامت وحدة المساعدة القانونية باستقبال ومتابعة شكاوى بشأن اعتقال مواطنين من قبل الأجهزة الأمنية، والحصول على توكيلات قانونية من ذويهم لتمثيلهم أمام السلطة الفلسطينية، والتدخل لمعرفة أماكن احتجازهم. وقد قام محامو الوحدة بعمل زيارات لعدد من المعتقلين وفحص ظروف اعتقالهم، بما في ذلك التأكد من عدم تعرضهم للتعذيب وللاطمئنان على أوضاعهم الصحية. كما قامت الوحدة بتوجيه عدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة بما فيها وزارة العدل، النائب العام، ومراقب عام الأجهزة الأمنية.

مؤشرات

١. قدمت الوحدة مساعدة قانونية لـ ٢٢٢ معتقلاً في سجون ومراكز اعتقال بقطاع غزة.

٢,١,١,١ زيارة السجناء وفحص ظروف الاعتقال

قام المحامون بعمل زيارات دورية للسجون لفحص ظروف الاعتقال.

مؤشرات

- تلقت الوحدة ٦٧ بلاغاً حول احتجاز مواطنين في سجون ومراكز الاعتقال بغزة.
- بلغ عدد زيارات محامي الوحدة للسجون ومراكز الاعتقال ٤٧ زيارة، تم خلالها زيارة ٤٥ معتقلاً .
- تم الافراج عن ١٥ معتقلاً بعد تدخل الوحدة.

٢,١,١,٢ تقديم الشكاوى للسلطات المختصة بشأن سوء المعاملة في السجون

قدمت وحدة المساعدة القانونية عدداً من الشكاوى للسلطات المختصة، بما فيها النائب العام في غزة، وزارة العدل، مراقب عام الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل. تعلقت الشكاوى باحتجاز مواطنين واقتحام منازلهم خلافاً للقانون وإخضاعهم للتعذيب وسوء المعاملة والأوضاع الصحية للمعتقلين ووفاه بعضهم داخل مركز التوقيف.

مؤشرات

- بلغ عدد الشكاوى والكتب المقدمة ١٣ شكوى، معظمها حول احتجاز مواطنين خلافاً للقانون والتعذيب وسوء المعاملة.
- بلغ عدد اللقاءات مع الجهات المختصة من اجل الاطمئنان على الوضع القانوني للمحتجزين ٤ لقاء.
- بلغ عدد المراسلات بخصوص طلب زيارة محتجزين ١٣ مراسلة.

٢,١,١,٣ رفع قضايا أمام المحاكم ضد الاعتقال غير القانوني والتعذيب

لم يتم رفع قضايا خلال العام ٢٠١٧.

٢,١,١,٤ تقديم الاستشارات القانونية لذوي المعتقلين

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات قانونية لذوي المعتقلين.

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها وحدة المساعدة القانونية لذوي المعتقلين ١٦٢ استشارة.

حفل وداع أقامه المركز لمديرة أوتشا في غزة بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٧.

٢,١,٢ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف في استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية المساعدة لمواطنين تعرضوا لانتهاكات ناتجة عن التعسف في استخدام السلطة والاعتداء على الحريات العامة أو عدم وفاء السلطات العامة في القيام بمسؤولياتها وفقاً للقانون.

مؤشرات

- بلغ عدد المواطنين الذين قدمت لهم المساعدة القانونية على خلفية تعسف أو ادعاء تعسف في استخدام السلطة ٩٨ مواطناً.

٢,١,٢,١ تقديم شكاوى للنائب العام، الوزارات والسلطات المختصة الأخرى

» تم توجيه شكاوى نيابة عن الضحايا للجهات المختصة في السلطة الفلسطينية وبعض المداخلات مع جهات حقوقية اخرى.

مؤشرات

- بلغ عدد الشكاوى التي وجهتها الوحدة للجهات المختصة ١٢ شكوى.
- تلقت الوحدة ردوداً على ٤ شكاوى، بينها ٢ ردود إيجابي لصالح الضحايا و٢ ردود سلبية.

جدول يوضح توزيع الشكاوى حسب الجهة المقدمة لها

الجهة المقدم لها الشكوى	عدد الشكاوى	الجهة المقدمة لها الشكوى	عدد الشكاوى
وزارة الداخلية– هيئة المعابر–	٣	التنمية الإجتماعية	١
وزارة العمل	١	وزارة الصحة	١
اتحاد المقاولين	١	وزارة المالية	١
سلطة الأراضي	٢	المراقب العام	١
سفارة فلسطين بالقاهرة	١		
المجموع	**١٢**		

٢,١,٢,٢ رفع قضايا أمام القضاء

تم رفع قضية أمام المحكمة الإدارية بغزة من اجل الطعن في قرار إداري صادر عن سلطة الأراضي.

٢,١,٢,٣ تقديم الاستشارات القانونية

قدمت وحدة المساعدة القانونية استشارات لضحايا التعسف في استخدام السلطة.

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات المقدمة من وحدة المساعدة القانونية ٧٦.

٢,١,٣ تم تقديم المساعدة القانونية لضحايا الإهمال الطبي

واصلت الوحدة القانونية تقديم خدماتها لمواطنين في قضايا تتصل بشبهات إهمال طبي من جانب مزودي الخدمات الطبية.

مؤشرات

- قدمت المساعدة لـ ١٨ مواطناً على خلفية شبهات إهمال طبي.

٢,١,٣,١ تقديم شكاوى للنائب العام ووزارة الصحة

استقبلت وحدة المساعدة القانونية حالات بشبهة الإهمال الطبي.

مؤشرات

- قدمت الوحدة ٤ شكاوى لوزارة الصحة.
- تلقت الوحدة رداً واحداً وكانت نتيجته سلبية.

٢,١,٣,٢ تقديم استشارات قانونية

- بلغ عدد الاستشارات المقدمة ١٤ استشارة.

خلال زيارة وزارة الصحة برام الله بهدف تعزيز العلاقات وتحسين مستوى التعاون.

٢،٢ تم تقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة خلال هذا العام عملها على تعزيز وصول النساء للعدالة، خصوصاً المهمشات، من خلال تقديم المساعدة القانونية لهن، حيث مثلت الوحدة مئات النساء في المحاكم الشرعية وحصلت على احكام لصالحن، وقدمت الوحدة مئات الاستشارات القانونية للنساء.كما وعززت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية، ومع مؤسسات نسوية ومجتمعية من اجل تسهيل وصول النساء للقضاء. كما اهتمت الوحدة خلال العام بتعزيز التعاون مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات و سجن انصار المركزي الخاص بالنساء من خلال تنظيم زيارات دورية بمعدل ٤ إلى ٥ شهرياً زيارات لبيت الأمان، وبمعدل زيارة واحدة شهرياً لسجن النساء وتقديم خدمات قانونية للنزيلات.

مؤشرات

- بلغ عدد النساء اللواتي تلقين مساعدة قانونية من وحدة المرأة في قضايا الأحوال الشخصية والنوع الاجتماعي ٦٣٨ إمرأة.
- بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من المساعدة القانونية المقدمة للنساء ٣٩١ طفلاً.

المحامية أية الوكيل، خلال لقاء توعوي حول العدالة والمساواة الجندرية في العمل.

٢,٢,١ رفع قضايا أمام المحاكم الشرعية

واصلت الوحدة استقبال شكاوى النساء في قضايا الأحوال الشخصية وتمثيلهن أمام المحاكم الشرعية في قطاع غزة. وتوفر الوحدة خدمات قانونية من خلال طاقم من المحاميات والمحامين المختصين في المحاكم الشرعية. وخلافاً للقضاء المدني الذي شهد تدهوراً خطيراً على مدى سنوات الانقسام، مما اضطر المركز إلى الامتناع عن التوجه للمحاكم لعدة سنوات، استمر المركز في العمل أمام القضاء الشرعي. وقد تنوعت القضايا التي تابعتها الوحدة على مدار العام، كان أبرزها قضايا نفقة، عفش بيت، مهر مؤجل، حضانة أطفال، ورؤية أبناء، تفريق.

ولتعزيز الحماية القانونية للنساء ووصولهن للعدالة، واصلت الوحدة تعاونها مع المحاكم الشرعية حيث تقوم المحاكم الشرعية بتحويل النساء اللواتي يحتجن الى المساعدة للوحدة ليتولى محاموها الترافع عنهن مجاناً وتقديم المساعدة القانونية لهن.

كما جرى العمل على تعزيز العلاقة مع مؤسسات أهلية، نسوية ومجتمعية وحقوقية، حيث تقوم تلك المؤسسات بإحالة قضايا لمتابعتها من قبل الوحدة. وقد أحيلت العديد من القضايا خلال هذا العام من مركز صحة المرأة– جباليا ، جمعية الوفاق–رفح، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مركز الميزان لحقوق الانسان، مركز النشاط النسائي–الدرج، اتحاد لجان العمل الصحي و جمعية عايشة للمرأة والطفل. ومن أبرز المعيقات التي واجهتها الوحدة خلال هذا العام ٢٠١٧:

١. تكدس عدد القضايا امام المحاكم الشرعية نظراً لأنأ اغلب المحاكم فيها قاضٍ واحد ينظر في مختلف القضايا، من قضايا التنفيذ ومعاملات الإرث، مما يؤدي الى إطالة أمد التقاضي أمام الحاكم، وهذا له تأثير على عمل الوحدة وعدد القضايا التي من الممكن رفعها خلال الشهر الواحد مما يضطرنا الى ترحيل عدد من القضايا الى شهر آخر.
٢. ارتفاع رسوم الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الشرعية خلال العام، مما أدى الى ازدياد عدد القضايا الواردة الى الوحدة وازدياد عدد القضايا المحولة الى الوحدة من المؤسسات الأخرى.

مؤشرات

١. بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال هذا العام ١١٨٩ قضية، منها ١١٤٢ قضية وردت للوحدة خلال العام ٢٠١٧م.

٢. توضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة:

جدول يوضح تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام ٢٠١٧

موضـوع القضيـة	العدد	موضوع القضية	العدد
نفقـة	٧١٥	عفش بيت	١١٧
ا ستضا فة	٣٦	حضانة	٥٨
رؤية أبناء	٢٦	مصاريف ولادة	٤٢
مهر مؤجل	٥٢	تفريق	٩٢
أجرة حضانة ورضاعة	٢٩	أجرة مسكن	٢
اثبات زوجية	–	طاعة	٣
اثبات نسب	–	اثبات طلاق	٥
قضايا حجر	٩	قضايا أخرى منوعة	٣
المجموع ١١٨٩			

٣. بلغ عدد الاحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء ٦٠٦ حكماً.

جدول بنتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام ٢٠١٧

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت قيد النظر	قضايا أسقطت بسبب التصالح	قضايا اوقفت لعدم متابعة المدعية	المجموع
٦٠٦	٢٥٦	٢٧٣	٥٤	١١٨٩

جدول يوضح عدد القضايا الواردة الى فروع المركز

الفرع الرئيسي	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٥٠٩	٣٢٧	٣٠٦	١١٤٢

- بلغ عدد النساء المستفيدات من المساعدة القانونية ١٦٧٠امرأة، علماً بأنه كثيراً ما تم رفع أكثر من قضية للمرأة الواحدة، وهو ما يفسر ارتفاع عدد القضايا مقارنة بعدد المستفيدات.
- بلغ عدد القضايا التي وردت الى وحدة المرأة خلال العام ١١٤٢ قضية.
- بلغ عدد الأطفال المستفيدين من المساعدة القانونية ٣٩١طفلاً.
- بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها ٤٥٤قضية.

- **بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من مستفدين من خدمات الوحدة ٤١٨ قضية.**
- **بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من قبل مؤسسات نسوية ومجتمعية ٩٠ قضية.**
- **بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها من محامين ٤٦ قضية**

٢,٢,١,١ التدخل القانوني لتنفيذ قرارات المحاكم الشرعية

قامت الوحدة بالتدخل القانوني لتنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية لصالح نساء فقيرات. بعد الحصول على الأحكام الشرعية، قامت الوحدة بفتح قضايا تنفيذية أمام دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم الشرعية لمساعدة النساء في الحصول على حقوقهن المالية المحكوم بها.

مؤشرات

- بلغ عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية وتم تفيذها بتدخل من الوحدة ١٠٠ حكماً.

جدول يوضح عدد قضايا التنفيذ الواردة الى فروع غزة للعام ٢٠١٧

الفرع الرئيسي غزة	فرع جباليا	خانيونس	المجموع
٤٤	٢٨	٢٨	١٠٠

٢,٢,١,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء

يشكل تقديم الاستشارة القانونية محوراً أساسياً في عمل الوحدة لتعزيز فرص وصول النساء للعدالة. وقد واصلت الوحدة تقديم هذه الخدمة للنساء بأشكال متنوعة، إما من خلال استقبال النساء في كل من مقر المركز بغزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، أو من خلال الاتصالات الهاتفية،أو خلال لقاءات التوعية القانونية التي تنظمها الوحدة. قامت الوحدة بتقديم ٧٩٨ استشارة قانونية خلال فترة التقرير، وذلك للنساء اللواتي قدمن الى طلب الاستشارة او النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف.

جدول يوضح عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة بفروعها الثلاثة خلال العام ٢٠١٧

الفرع الرئيسي غزة	فرع جباليا	فرع خانيونس	المجموع
٣٣٦	٢٣٦	٢٢٦	٧٩٨

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء ٧٩٨ استشارة.

٢,٢,٢ تقديم المساعدة القانونية للنساء السجينات

قدمت وحدة المرأة مساعدة قانونية للنساء السجينات. وقامت المحاميات في الوحدة بعمل زيارات لسجن النساء، وهو قسم خاص بالسجينات في السجن المركزي بمدينة غزة، ويبلغ عدد السجينات فيه نحو ٤٥ الى ٥٠ امرأة و هو عدد يتغير من فترة لاخرى. كما قدمت المحاميات استشارات قانونية للسجينات.

مؤشرات

- بلغ عدد السجينات اللواتي تلقين مساعدة قانونية ٥ سجينات.

٢,٢,٢,١ زيارة سجن النساء لفحص ظروف الاعتقال

خلال العام ٢٠١٧ قامت محاميات وحدة المرأة بعمل زيارات لسجن النساء للاطلاع على أوضاع السجينات وظروف حبسهن و في اطار التعاون المستمر بين وحدة المرأة و بين سجن النساء زادت الوحدة معدل زياراتها للسجن وذلك لتقديم اكبر عدد ممكن من المساعدة القانونية للسجينات اللواتي يحتجن اليها و الاستشارات القانونية ،و خلال العام قامت الوحدة بتقديم تدريب حول الرعاية الذاتية وحسن الحال والأمن الشخصي للنزيلات والشرطيات بالسجن.

مؤشرات

- بلغ عدد الزيارات لسجن النساء ١٥ زيارة.

٢,٢,٢,٢ تقديم الاستشارات القانونية للنساء السجينات

قدمت المحاميات في وحدة المراة استشارات قانونية للسجينات خلال زيارات السجن.

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات المقدمة ٥٢ استشارة، علماً بأن الاستشارة قدمت عدة مرات لبعض السجينات.

٢,٢,٣ تم تقديم المساعدة القانونية للنزيلات في بيت الأمان

واصلت وحدة المرأة تعاونها مع بيت الأمان الخاص برعاية النساء المعنفات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في غزة وتقديم المساعدة القانونية للنساء النزيلات فيه من خلال تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات و تحويل بعض

الحالات منهن مما يستدعي وضعهن للتدخل برفع قضايا لهن.والوحدة هي الجهة الوحيدة التي تقدم خدمات قانونية لبيت الأمان، وهو مركز الإيواء الوحيد في قطاع غزة الذي يسمح فيه للنساء المعنفان بالمبيت، ويتروح عدد النزيلات فيه ما بين ٢٠-٢٥ نزيلة.

مؤشرات

- بلغ عدد النزيلات اللواتي تلقين مساعدة قانونية من الوحدة ١٠ نزيلة.

٢,٢,٣,١ زيارة بيت الأمان وفحص الظروف المعيشية للنزيلات

نفذت الوحدة زيارات دورية لبيت الأمان لمتابعة أوضاع النزيلات الى جانب تقديم استشارات قانونية لهن والمتابعة مع المحاكم الشرعية في بعض الحالات. إلى جانب ذلك، نظمت الوحدة زيارتين مشتركتين مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان لبيت الامان لتوثيق الحالات الموجوددة في بيت الامان وللاطلاع على اليات عملهم شارك في الزيارة حنان مطر وماجدة شحادة من وحدة المرأة.

مؤشرات

- بلغ عدد الزيارات التي نفذتها الوحدة لبيت الأمان ٤٨ زيارة، بمعدل ٣ إلى ٤ زيارات شهرياً.

زيارة طاقم وحدة المرأة لبيت الأمان.

٢,٢,٣,٢ تمثيل النزيلات أمام المحاكم الشرعية

قامت الوحدة بتمثيل النزيلات ورفع قضايا أمام المحاكم الشرعية.

مؤشرات

- رفعت الوحدة ١٠ قضية لصالح عدد من النزيلات في بيت الامان.

٢,٢,٣,٣ تقديم الاستشارات القانونية للنزيلات

قدمت وحدة المرأة استشارات قانونية للنزيلات في بيت الأمان خلال الزيارات التي نفذتها للبيت على مدار العام.

مؤشرات

- بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنزيلات ١٩٠ استشارة.

٢.٣ تم الضغط من قبل المركز على أصحاب الواجب من أجل حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون والتحول الديمقراطي

عزز المركز جهوده في استخدام استراتيجيات الحشد والمناصرة بهدف تغيير السياسيات الحكومية المناهضة لحقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك، عمل المركز على التشبيك والتواصل مع مكونات المجتمع المدني والمسؤولين وصناع القرار من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والدفع باتجاه التحول الديمقراطي. شمل ذلك: رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ التدخل لوقف تشريعات وقرارات تمس حقوق الإنسان؛ الكشف عن الانتهاكات من خلال النشر؛ رفع الوعي لدى الفلسطينيين بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة؛ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز الحوار وقيادة مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة؛ والتشبيك مع الشركاء من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وعقد اجتماعات مع أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان.

٢.٣.١ قام المركز برصد وتوقيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الفلسطينية ا

عملت وحدة البحث الميداني في المركز على رصد وتوثيق الانتهاكات التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال فريق ذي خبرة من الباحثين الميدانيين المنتشرين جغرافياً في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. ويشمل عمل الباحثين الميدانيين: القيام بالزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها؛ أجراء المقابلات الشخصية مع الضحايا و/أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان؛ جمع إفادات؛ تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات؛ التصوير؛ جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك؛ وكتابة التقارير الميدانية. وقامت وحدة البحث الميداني بتغذية قاعدة بيانات المركز بكافة المعلومات التي تم توثيقها. وشمل ذلك تحويل جميع المواد الموثقة عن طريق آلية الماسح الضوئي إلى قاعدة البيانات وأرشفتها إلكترونياً لتستفيد منها باقي الوحدات في المركز، وإدخال بيانات الاستمارات الخاصة بأعمال القتل بأعمال القتل والإصابة والاعتقال وهدم وتدمير الممتلكات.

مؤشرات

- بلغ عدد الانتهاكات التي تم توثيقها ٧٣٤٨ انتهاكاً.
- نفذ الباحثون الميدانيون ١٤٩٦ زيارة ميدانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أجرى الباحثون الميدانيون ١٢١٣ مقابلة شخصية.

- بلغ عدد الإفادات التي جمعها الباحثون ٣٥٢إفادة.
- بلغ عدد الاستمارات التي تمت تعبئتها من قبل الباحثين الميدانيين ١٤٥٤استمارة.
- تم التقاط ٤٩٩ صورة فوتوغرافية.
- تم جمع ٨٥ وثيقة.
- تم اعداد ٢٨٣٣ تقريراً ميدانياً.
- بلغ عدد المدخلات على قاعدة البيانات ١٤٥٤ مدخلاً.
- بلغ عدد الوثائق التي تمت أرشفتها الكترونياً ٣٢٤٣ وثيقة.

الباحث الميداني، محمد غنام خلال عمله على توثيق الانتهاكات.

٢.٣.٢ قام المركز بمراقبة الانتخابات العامة والمحلية في السلطة الفلسطينية

كشف المركز جهوده خلال هذا العام بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لدعم إجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد رحب المركز بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧ بإجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٧، ولكنه شدد على إن إجراء انتخابات ناجحة يتطلب حواراً وطنياً شاملاً وتوافقاً على إجراءاتها.

وكان من المفترض أن تعقد الانتخابات المحلية في ٨ اكتوبر ٢٠١٦، إلا أن المحكمة العليا في رام الله اصدرت بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٦، حكماً يقضي باستكمال تنفيذ إجراء الانتخابات مع استثناء قطاع غزة «بسبب الوضع القضائي القائم حالياً فيها،» في إشارة إلى عدم شرعية المحاكم الموجودة في قطاع غزة لتشكيلها خلافاً للقانون. وفي أعقاب ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً بتأجيل الانتخابات لمدة اربعة شهور، حتى يتم تهيئة الاجواء لعقدها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما رحب به المركز في حينه. وفي ضوء ذلك أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً بقانون بتعديل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، بحيث يتم تشكيل محكمة خاصة للنظر في الطعون الانتخابية بعد أن كانت محكمة البداية في كل محافظة هي المسؤولة عن الطعون الانتخابية.

وقد تفاعل المركز بقوة مع التطورات المتصلة بعقد الانتخابات. ب وبتاريخ ٢٠١٧/٠٢/٠٦، أصدر المركز ورقة موقف بعنوان «عقد الانتخابات المحلية يحتاج إلى حوار وطني شامل لضمان انعقادها في الضفة الغربية وقطاع غزة بنجاح.» وقد تحفظ المركز على تعديل القانون دون التشاور مع الاطراف السياسية، بما يهدد إمكانية عقدها في غزة أو المشاركة فيها من قبل بعض الاطراف السياسية، سيما حركة حماس. وفيما أعرب عن تفهمه لأن التعديل

جاء كضرورة في اعقاب رفض المحكمة العليا الاعتراف بشرعية المحاكم في قطاع غزة، وبالتالي يصبح تشكيل المحكمة ضرورة للحيلولة دون اسقاط الانتخابات مرة أخرى، شدد المركز على أن تنسيب قضاة محكمة الانتخابات المقترحة، وإن كان من اختصاص مجلس القضاء الاعلى، إلا أنه من الضرورى التشاور مع الاطراف السياسية، لطمأنة جميع الاطراف، ولإعطاء الثقة المطلوبة في العملية الانتخابية، بما يؤمن مشاركة الجميع. وأوضح المركز أن القرار السابق بتأجيل الانتخابات يصبح بلا جدوى ولن يؤدي إلى ضمان عقد الانتخابات في غزة، لو لم تعمل الحكومة ومجلس القضاء الأعلى ولجنة الانتخابات المركزية على ايجاد ارضية مشتركة لعقد الانتخابات مع الاطراف السياسية المختلفة، سيما حركة حماس. وشارك المركز في اجتماعات عدة مع الاطراف ذات العلاقة بما فيها لجنة الانتخابات المركزية وحركة حماس ومنظمات المجتمع المدني. كما نظم المركز بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٩ حلقة نقاش حول الانتخابات، شارك فيها ممثلون عن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ولجنة الانتخابات المركزية.

مؤشرات

- شكل هذا الموقف من قبل المركز جوهر المناقشات والتفاعلات التي قام بها على امتداد الأشهر القادمة مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، ولكن ظلت الأمور تراوح مكانها ولم يتحقق اختراق في الحوار بين طرفي الصراع الداخلي. ووصلت المناقشات إلى نهاية مغلقة بحيث استمرت حركة حماس في رفض إجراء الانتخابات في قطاع غزة، وأجرت الحكومة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية فقط وذلك بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣. ولم يقم المركز بالرقابة على تلك الانتخابات التي شكلت عقبة أخرى في طريق المصالحة الفلسطينية.

٢.٣.٣ راقب المركز التشريعات الفلسطينية لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان الدولية

واصل المركز عمله في الرقابة على التشريعات الصادرة في ظل الانقسام في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وانخرط المركز مع شركائه في مواجهة فوضى التشريع والسعي لإحباط تشريعات تضيق الخناق على الحريات العامة وتنتهك حقوق الإنسان.

مؤشرات

- ساهمت تدخلات المركز في رفع صوت المجتمع المدني في مواجهة التشريعات الصادرة في ظل الانقسام.
- وفرت تدخلات المركز مادة أساسية للعمل في مواجهة التشريعات وتوجيه النقد لها.

١,٣,٣,٢ مراقبة التشريعات والقرارات الرئاسية والحكومية

قام المركز بمراقبة التشريعات الصادرة عن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بغزة، وكذلك القرارات الرئاسية والحكومية.

مؤشرات

- رصد التطورات التشريعيةة في التقرير السنوي المتعلق باوضاع التشريعات في السلطة الفلسطينية، تحت عنوان «استمرار فوضى التشريع»

٢,٣,٣,٢ إصدار تقارير | ملاحظات نقدية وغيرها من المواد حول التشريعات والقرارات

صدر عن المركز التقارير والبيانات التالية بشأن تشريعات وقرارات حكومية فلسطينية تمس حقوق الإنسان:

» بتاريخ ٠٦ سبتمبر ٢٠١٧، أصدر المركز مراجعة قانونية لقانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠١٧، والذي صدر عن الرئيس في صورة قرار بقانون بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٧. وهدفت المراجعة إلى قياس مدى انسجام القانون مع المعايير الدولية، سيما تلك المتعلقة بحرية الرأي والتعبير. وخلصت المراجعة إلى (٢١) توصية، تجعلنا في حاجة إلى استبدال كامل القانون والذي اتسم بضعف الصياغات القانونية ومخالفة كل المعايير الدولية، بما يعدم حرية التعبير والحق في الخصوصية والأمن الشخصي.

» بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧، أصدر المركز بياناً انتقد فيه قرار حركة حماس تشكيل لجنة إدارية لقطاع غزة، مؤكداً أن حل مشاكل قطاع غزة لن يكون الا من خلال المصالحة الوطنية والعمل على اجراء الانتخابات العامة التشريعية، ومحذراً من أن تشكيل اللجنة الادارية يمثل انتكاسة جديدة لجهود المصالحة، ومأسسة للانقسام، ويمهد الطريق لفصل قطاع غزة بشكل كامل ونهائي.

» بتاريخ ٠٥ أبريل ٢٠١٧، أدان فيه قرار حكومة الوفاق في رام الله بشأن خصومات في رواتب موظفي قطاع غزة بنسبة وصلت إلى ٣٠٪ من إجمالي رواتبهم.

» ووفقاً لمتابعة المركز، تفاجأ أكثر من خمسين ألف من موظفي الخدمة المدنية والعسكرية من أبناء قطاع غزة، والتابعين للحكومة الفلسطينية في رام الله، مساء أمس، الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/٤/٤، بخصومات كبيرة على رواتبهم، تراوحت ما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي رواتبهم، وقد شملت تلك الخصومات الموظفين الذين ما يزالون على رأس أعمالهم أيضاً.

» بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٧، أصدر المركز بياناً انتقد فيه قرار الرئيس الفلسطيني بقطع رواتب ٣٧ نائباً من نواب كتلة التغيير والاصلاح في الضفة الغربية، مؤكداً أن قطع رواتب اعضاء المجلس التشريعي مخالفة للقانون وليست من صلاحيات الرئيس أو غيره بأي حال، وأن ما ذلك سابقة خطيرة تكرس تغول السلطة التنفيذية على السلطات الاخرى.

» بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٧، أصدر المركز بياناً انتقد فيه قرار حكومة الوفاق الوطني في رام الله بتاريخ ٠٤ يوليو ٢٠١٧ بإقصاء الآلاف من موظفي الخدمة المدنية واحالتهم إلى التقاعد المبكر، دون الاستناد إلى أية مسوغات قانونية.

» بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٧، أصدر المركز بياناً انتقد فيه قرار الحكومة الفلسطينية الطلب من سلطات الاحتلال تقليص امدادات الكهرباء لقطاع غزة، محذراً من تداعياته الكارثية على الأوضاع الانسانية المتدهورة أصلاً.

» بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١٧، أصدر المركز بياناً انتقد فيه قرار حكومة الوفاق الوطني بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٧، بإحالة ٦١٤٥ من موظفي قطاع غزة إلى التقاعد المبكر، من بينهم آلاف العاملين في قطاعي الصحة والتعليم، وهو ما من شأنه أن يفاقم الأوضاع الانسانية المتردية في قطاع غزة، ويهدد بتوقف تقديم الخدمات الأساسية لنحو ٢ مليون مواطن في قطاع غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد التدخلات للمطالبة بوقف/تعديل تشريعات وقرارات (٨) تدخل.

٢.٣.٤ قام المركز بكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة الفلسطينية

تم ذلك من خلال إصدار بيانات صحفية وتحديثات حول حوادث الفلتان الأمني، وإصدار التقرير السنوي للمركز وكذلك إصدار تقارير دورية مواضيعية تتناول انتهاكات لحقوق محددة مثل الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

مؤشرات

- توفر معلومات وافية عن الانتهاكات الفلسطينية على موقع المركز الإلكتروني.

٢,٣,٤,١ إصدار بيانات صحفية

يوظف المركز الفلسطيني البيانات الصحفية في استراتيجيات الضغط والمناصرة، لما لها من تأثير مهم في فضح الانتهاكات ووضع التوصيات والعلاجات اللازمة لحلها، وحشد التأييد لوقف الانتهاكات ومحاسبة مقترفيها، والمساهمة في الدفع باتجاه عدم تكرارها. وتنوعت مواضيع البيانات التي أصدرها المركز خلال العام ٢٠١٧، لتشمل انتهاكات الحق في حرية التعبير، الحق في التجمع السلمي، عقوبة الإعدام، الاعتقال التعسفي، الحق في الصحة، وأزمة الكهرباء، واقصاء الموظفين وخصم رواتبهم.

مؤشرات

- بلغ عدد البيانات الصحفية الصادرة عن المركز بشأن انتهاكات فلسطينية (٤٦)بياناً.

٢,٣,٤,٢ إصدار تحديثات حول حوادث الفلتان الأمني

عملت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز على نشر تحديثات إخبارية حول حوادث الفلتان الأمني في السلطة الفلسطينية، والتي تسلط الضوء على الاعتداءات على حياة الأفراد أو ممتلكات باستخدام السلاح الناري، أو الناجمة عن العبث به.

مؤشرات

- صدر عن المركز ٢١ تحديثاً خلال العام ٢٠١٧

٢,٣,٤,٣ إصدار تقارير دورية مواضيعية

أصدر المركز خلال العام ٢٠١٧ عدداً من التقارير الدورية المواضيعية تسلط الضوء على انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان. تناولت التقارير مواضيع الحق في حرية التعبير، التعذيب والحق في التجمع السلمي، وهي:

» تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان **«انتهاكات حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية»** وهو واحد من سلسلة تقارير دورية تعدها الوحدة حول حرية التعبير، وقد غطى الفترة من ١ أبريل ٢٠١٦ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٧. وقد صدر عن المركز بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٠٢.
http://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2017/05/Freedom_of_Opinion_5-2017_ar.pdf

» بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/٠٦، صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان **«مراجعة قانونية لقانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠١٧.»** هدفت المراجعة إلى قياس مدى انسجام القانون مع المعايير الدولية، سيما تلك المتعلقة بحرية الرأي.http://

/09/pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2017
report_electronicerimes2017.pdf

» بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٨، صدر عن المركز تقرير أعدته وحدة تطوير الديمقراطية بعنوان «جرائم التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية.» وهذا هو التقرير السادس من نوعه الذي يصدره المركز، ويغطي الفترة من اكتوبر 2016 وحتى سبتمبر ٢٠١٧. http://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2017/11/PCHR_Torture_Report2017.pdf

» تقرير حول الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الفلسطينية، تحت عنوان «حالة الحق في التجمع السلمي في أراضي السلطة خلال الفترة ما بين نوفمبر ٢٠١٦ وحتى ديسمبر ٢٠١٧ http://pchrgaza.org/ar/?p=14891

مؤشرات

- بلغ عدد التقارير المواضيعية الصادرة عن المركز عام ٢٠١٧ بشأن انتهاكات فلسطينية (٤) تقارير.
- حظيت التقارير بتغطية إعلامية واسعة.

٢,٣,٤,٤ إصدار تقرير سنوي بحالة حقوق الإنسان – الانتهاكات الفلسطينية

التقرير السنوي للمركز هو الوثيقة الأهم والرئيسة التي تصدر حول حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد دأب المركز على إصداره منذ العام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير توثيقاً شاملاً بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على مدار العام، ويفرد قسماً رئيساً لانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويتضمن توصيات لأصحاب المصلحة الدوليين. وتشرف على إعداد التقرير وحدة تطوير الديمقراطية بالتعاون مع كافة الوحدات في المركز. وقد صدر عن المركز خلال هذا العام التقرير السنوي الحادي والعشرون، ويغطي الفترة من ٢٠١٦/١٢/٣١-٢٠١٦/١/١.

مؤشرات

- صدر التقرير بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/١٠، وقد تم توزيعه على نطاق واسع محلياً ودولياً.
- تم إطلاق التقرير في فعالية خاصة وبمشاركة نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي.

أ. راجي خلال استقبال السفيرة الايرلندية والوفد المرافق لها.

٢.٣.٥ قام المركز برفع الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك حقوق المرأة والعنف على أساس النوع الاجتماعي

خلال العام ٢٠١٧، استمر المركز في جهودة الرامية إلى رفع الوعي في المجتمع الفلسطيني بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات القاعدية، وتعزيز القدرة على المطالبة بالحقوق. عملت وحدة التدريب في المركز على هذه الاجندة من خلال تنظيم دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية استهدفت فئات وشرئح مجتمعية عديدة. كما عقدت الوحدة جلسات توعية خاصة في مواضيع متنوعة تتعلق بحقوق الإنسان.

وقد بذل المركز جهودا كبيرة في مجال رفع الوعي بحقوق المرأة، بمشاركة واسعة من النساء، حيث شكلت التوعية محوراً أساسياً لعمل وحدة المرأة، من خلال عقد جلسات توعية وتمكين كزت على قضايا الأحوال الشخصية وحقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء وقضايا النوع الاجتماعي.
كما وساهمت وحدة تطوير الديمقراطية في نشاطات التوعية من خلال تنظيم حلقات توعوية، تناولت العديد من الموضوعات التي تتعلق بشكل مباشر بالتحول الديمقراطي كان ابرزها: حرية التعبير، التجمع السلمي، المشاركة السياسية، وعقوبة الاعدام. وكذلك ساهمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التوعية من خلال جلسات خاصة تسلط الضوء على تلك الحقوق، خصوصاً الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

مؤشرات

- بلغ عدد المشاركين في كافة نشاطات التدريب والتوعية ٤٦٦٣ شخصاً، ٣٦٠٧ منهم نساء وفتيات، أي بنسبة ٧٧,٣٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد المؤسسات المشاركة ١٨٢ مؤسسة.

٢,٣,٥,١ تنفيذ دورات تدريبية حول حقوق الإنسان والديمقراطية

واصلت وحدة التدريب عملها في تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث نظمت ١٥ دورة تدريبية على مدار العام. استهدفت الدورات نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان، واعضاء ومتطوعين في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وأعضاء المجموعات الشبابية، وطلاب الجامعيين والصحفيين ونشطاء الإعلام والمحامين والمزارعين والصيادين. وتتوزع كل دورة ما بين أربعة وخمسة أيام، بواقع ٢٠ ساعة تدريبية. وتشمل الدورات على موضوعات منها: مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بالإضافة الى البرتوكولان الإضافيان) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، النوع الاجتماعي (الجندر) ، اتفاقية حقوق الطفل، استقلال القضاء وسيادة القانون، حرية الرأي والتعبير ومكوناتها والقيود المفروضة عليها، الجرائم الإلكترونية والعامة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، الحق في الملكية والأرض والسكن في القانون الدولي الإنساني، سبل الإنصاف القانوني لإنتهاكات المزارعين والصيادين، قانون الأراضي الفلسطيني وطرق اكتساب الملكية، اليات رصد وتوثيق ان تهاكات حقوق الإنسان، الديمقراطية وسبل تعزيزها داخل المجتمع الفلسطيني، حيث أدار الجلسات التدريبية طاقم من المدربين المتخصصين من المركز. وقد نفذت الوحدة تلك الدورات بالشراكة مع عدد من الجمعيات والمؤسسات محلية والجامعات والمجموعات الشبابية.

مؤشرات[٣٠]

- بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها خلال العام ١٥ دورة تدريبية غطت مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد المشاركين في الدورات التدريبية ٣٩٩ مشارك ومشاركة.
- بلغ عدد المشاركين من النساء ٢٣٣ مشاركة، بنسبة بلغت ٦٠٪ من مجموع المشاركين.
- بلغ عدد ساعات التدريب في جميع الدورات التدريبية ٢٩٠ ساعة تدريبية .
- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات التي تم التنسيق والتشبيك معها ٧٥ جمعية ومؤسسات مجتمعية و٤ جامعات و٥ مجموعات شبابية تنشط في مختلف محافظات قطاع غزة .

الباحث القانوني، محمد ابو هاشم خلال محاضرة حول المشاركة السياسية.

٣٠.ملحق رقم (٤) يتضمن تفاصيل الدورات التدريبية، ص ٢٢٣.

٢,٣,٥,٢ عقد جلسات توعية بحقوق الإنسان والديمقراطية

عملت كل من وحدة التدريب، وحدة تطوير الديمقراطية ووحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على تنفيذ جلسات توعية. وقد شملت الجلسات التي نظمتها وحدة التدريب على عناوين متعددة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أهمها: مدخل إلى حقوق الإنسان، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، البرتوكولان الإضافيان)، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، مفهوم العنف ضد المرأة، مفهوم التمييز ضد المرأة، أليات حماية المرأة من التمييز، النوع الاجتماعي (الجندر)، الحق في الصحة في المواثيق الدولية، الحق في تشكيل الجمعيات، الحق في التظاهر والتجمع السلمى، الحق في حرية الرأي والتعبير وأليات حمايتها وضوابطها المشروعة، الحق في السكن والأرض والملكية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الديمقراطية ، مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، دور مؤسسات حقوق الإنسان في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، آليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، سبل الإنصاف القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، المواطنة والمشاركة المجتمعية وحقوق الانسان، والآليات الدولية غير التعاقدية لحماية حقوق الإنسان.[٣١]

وقد ساهمت وحدة تطوير الديمقراطية بتنفيذ جلسات توعية تناول بعضها مواضيع المشاركة السياسية، حرية الرأي والتعبير، والقيود المشروعة على حرية العمل الصحفي وعقوبة الاعدام.[٣٢] كما عقدت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدداً من جلسات التوعية، خصصت لمواضيع الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[٣٣]

مؤشرات

- بلغ عدد جلسات التوعية التي تم تنفيذها ٧٧ جلسة ولقاءاً توعوياً في مختلف محافظات قطاع غزة.
- بلغ عدد الأشخاص الذين شاركوا في جلسات التوعية ١٨٠٥ مشارك ومشاركة.
- بلغ عدد النساء المشاركات في هذه اللقاءات ١٣١١ إمراة، بنسبة ٧٢٪ من بين مجموع المشاركين.

٣١. ملحق رقم (٥) يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب، ص٢٢٥.
٣٢. ملحق رقم (٦) يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية، ص ٢٣٠.
٣٣. ملحق رقم (٧) يتضمن تفاصيل جلسات التوعية التي نظمتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص ٢٣١.

- بلغ عدد المؤسسات والجمعيات والمجموعات والفرق التي تم التنسيق معها ٦٧ مؤسسة وجمعية ومجموعة شبابية تنشط جميعها في مختلف محافظات قطاع غزة.

صورة رقم (٣٥)

٢,٣,٥,٣ تنظيم جلسات توعية حول حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف على أساس النوع الاجتماعي

واصلت وحدة المرأة تنفيذ محاضرات لنشر الوعي القانوني بحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني. وفيما يتم التركيز على استهداف النساء في هذه المحاضرات، شهدت السنوات الأخيرة زيادة تدريجية في استهداف الرجال أيضاً، خصوصاً في قضايا العنف ضد المرأة. وقد نظمت هذه المحاضرات في جميع أنحاء قطاع غزة، مع استهداف مميز للمناطق المهمشة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات أهلية ومنظمات قاعدية، بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ومدارس. وتنوعت مواضيع المحاضرات لتشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، العنف ضد المرأة، الأحوال الشخصية، القتل على خلفية الشرف، وحقوق النساء الأرامل، حقوق الطفل.

وقد استثمرت الوحدة خلال هذا العام الفترة من ٢٥ نوفمبر وحتى ١٠ ديسمبر، وهي فترة حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، لتعزيز التوعية بالعنف من خلال محاضرات التوعية وورش العمل. وقد تميز هذا العام بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لاول مرة لتنظيم محاضرات توعية قانونية في المدارس الثانوية (بنات) حيث اهتمت الوحدة باستهداف فئة الفتيات والتركيز عليهن كونهن فئة مهمشة لا يتم التركيز عليهن ولا يتم استهدافهن في حملات التوعية الخاصة بالعنف حيث يتم التركيز بشكل اكبر على النساء .

مؤشرات

١. بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات ٢٤٥٩شخصاً، بينهم ٢٠٦٣ امرأة وفتاة، ٣٩٦ رجلاً.
٢. بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة ١٣٠ محاضرة، عقدت بالتعاون مع ٣٢ مؤسسة، بالإضافة إلى ٨ مدارس.
٣. بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها الوحدة في موضوع العنف ضد المرأة ٣٠
٤. بلغ عدد المحاضرات في قانون الاحوال الشخصية ٢٠
٥. بلغ عدد المحاضرات في حقوق الطفل ٦
٦. بلغ عدد المحاضرات في حقوق الأرامل ١
٧. بلغ عدد المحاضرات محاضرة في حقوق المرأة ٢٤
٨. نفذت الوحدة ١٦ محاضرة حول القتل على خلفية الشرف
٩. بلغ عدد المحاضرات التي تفذتها الوحدة حول اتفاقية سيداو ٢٦
١٠. بلغ عدد المحاضرات في مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)٦
١١. بلغ عدد المحاضرات الخاصة بالعنف ضد المرأة خلال حملة ١٦ يوماً من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المراة ٧ محاضرات

الباحثة ماجدة شحادة، خلال لقاء توعوي .

٢,٣,٥,٤ إعداد وإصدار أدلة تدريبية ومواد توعية في مجال حقوق الإنسان

قامت وحدة التدريب خلال هذا العام بتحديث وإصدار دليل حقوق الإنسان والذي يضم بداخله الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، البرتوكولان الإضافيان) بالإضافة الى الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان، كإتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق المرأة والطفل وغيرها من الإتفاقيات الدولية ذات الصلة، حيث يتم استخدام هذا الدليل وتوزيعه على المشاركين في دورات التدريب وجلسات التوعية بحقوق الإنسان، باعتباره مرجعاً أساسياً للطلاب والباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان يرجعون إليه في سعيهم لتطوير معارفهم وقدراتهم في هذا المجال.

مؤشرات

- طباعة ٥٠٠ نسخة من هذا الدليل واستخدامه وتوزيعه في الدورات والمحاضرات التي ينظمها المركز كمواد تدريبية ووثائق مرجعية.

٢,٣,٥,٥ اعداد مواد توعية مرئية ومسموعة (بوسترات، أفلام)

لم يصدر أي بوستر أو فيلم عن وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٧

٢,٣,٦ بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان

يتم ذلك من خلال العديد من النشاطات، تشمل: تنفيذ دورات تدريب مدربين في حقوق الإنسان؛ تدريب محامين وإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي؛ وتدريب محاميات للعمل أمام القضاء الشرعي.

٢,٣,٦,١ تنفيذ دورات تدريب مدربين في حقوق الإنسان

لم يتم تنفيذ دورات تدريب مدربين في حقوق الإنسان بسبب عدم توفر التمويل المالي اللازم لتنفيذها.

٢,٣,٦,٢ تدريب محامين وإعدادهم لامتحان المزاولة أمام القضاء الشرعي

واصلت وحدة التدريب عملها في تنظيم مختلف الدورات التدريبية المختلفة ضمن خطتها السنوية، إلا أنه تعذر تنفيذ هذا المخرج لأسباب أخري لا علاقة لوحدة التدريب بها، حيث قامت الوحدة بإستبدال هذه الدورات بأربع دورات تتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان.

٢,٣,٦,٣ تدريب محاميات على العمل أمام المحاكم الشرعية

قامت وحدة المرأة بتدريب محاميات ومحامين شبان بهدف نقل تجربة عملها الغنية إلى الجيل الشاب من اجل تمكينهم كمدافعات ومدافعين عن حقوق المراة في المحاكم الشرعية ومساعدة النساء في الوصول للعدالة.وخلال العام ٢٠١٧، قامت الوحدة بتدريب محاميتان حديثتي التخرج.

مؤشرات

- بلغ عدد المحاميات المتدربين في وحدة المرأة ٣

دورة تعزيز قدرات المحامين الشبان في الترافع أمام المحاكم الشرعية.

٢,٣,٧ قام المركز بتعزيز الحوار وقاد مناقشات حول قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة

نظم المركز مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق إنسان وطنية، وشارك في مؤتمرات وورش عمل عقدتها منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة. كما أجرى المركز مقابلات مع وسائل اعلام، ونفذ برامج اذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق إنسان، بالاضافة إلى حملات الكترونية في مواضيع حقوق الإنسان.

٢,٣,٧,١ تنظيم مؤتمرات وورش عمل حول قضايا حقوق الإنسان

نظم المركز عدداً من اللقاءات وورش العمل وحلقات النقاش حول قضايا حقوق إنسان وطنية. فيما يأتي عرض مختصر لها.

لقاء حواري حول الانتخابات المحلية

بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٩، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية لقاءً حوارياً حول الانتخابات المحلية، شارك فيه ممثلون عن القوى الوطنية والإسلامية، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، ولجنة الانتخابات المركزية. جاء اللقاء في ضوء قرار الحكومة اجراء الانتخابات المحلية بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/١٣، ورفض حركة حماس في غزة هذا القرار. وأكد المشاركون في اللقاء الذي عقد في مقر المركز على ضرورة الحوار والتشاور بين القوى والفصائل المختلفة لعقد الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل متزامن، والعمل المشترك من أجل تذليل العقبات وايجاد البيئة المناسبة لذلك. وشددوا على إمكانية تأجيل موعدها الحالي لتأمين انعقادها. وطالبوا حركة حماس بإعادة النظر في موقفها، وألا يكون موقفها مبدئي في رفض الانتخابات، وان تسعى لعقدها وتأمين مشاركة قطاع غزة فيها، بمساندة المجتمع المدني. كما وطالبوا حركة فتح والحكومة والرئيس الفلسطيني والسلطات في غزة بالعمل من أجل توفير البيئة الملائمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة.

لقاء حواري حول عقد الانتخابات في الضفة وغزة.

حلقة نقاش حول برامج المساعدة القانونية واثرها في تعزيز حقوق المرأة

بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٧، نظمت وحدة المرأة حلقة نقاش حول برامج المساعدة القانونية واثرها في تعزيز حقوق المرأة وذلك في مقر فرع المركز بمدينة خانيونس . شارك في الورشة (٢٨) شخصاً ممثلين عن القضاء الشرعي ومؤسسات تعمل على تقديم المساعدة القانونية للنساء في قطاع غزة، بالاضافة الى عدد من المحامين الشرعيين.

ورشة عمل بعنوان «تداعيات خصومات الرواتب على حقوق موظفي القطاع العام في قطاع غزة»

بتاريخ ٢٠١٧/٠٤/٠٩، نظمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز هذه الورشة في

ضوء قرار حكومة الوفاق الوطني تطبيق قرار خصم الرواتب على موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين في قطاع غزة. وهدفت الورشة التي شارك فيها جمهور كبير من ممثلي الموظفين العموميين المدنيين والعسكريين، ممثلي نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، ممثلي القوى السياسية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، إلى مناقشة تداعيات خصومات الرواتب على حقوق الموظفين المدنيين والعسكريين في القطاع العام، وانعكاس ذلك على أوضاعهم المعيشية، وذلك من أجل الخروج بتوصيات في إطار تساهم في حماية حقوق الموظفين وتحقيق الأمان الوظيفي وحماية الموظفين وأفراد أُسرهم من تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. تحدث في الورشة كل من: أ. راجي الصوراني، مدير المركز؛ أ. عارف أبو جراد، رئيس نقابة الموظفين العموميين في القطاع؛ أ. تيسير البرديني، عضو المجلس الثوري لحركة فتح؛ د. سلامة أبو زعيتر، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية، عضو الأمانة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين؛ و أ. محسن أبو رمضان، مدير المركز العربي للتطوير الزراعي.

ورشة عمل بعنوان «أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية على القطاع الصحي الحكومي»

بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٢٢، نظم وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الورشة التي شارك فيها مجموعة من المتخصصين، يمثلون وزارة الصحة، منظمة الصحة العالمية وممثلو مؤسسات العمل الأهلي ووسائل الاعلام، بهدف مناقشة أزمة نقص الدواء والمهمات الطبية في القطاع الصحي الحكومي، وتداعياتها، وذلك للخروج بتوصيات تكفل حق كل مريض في التمتع بأفضل مستوى من الخدمات الصحية، بما في ذلك دورية وانتظام تزويدهم بالعلاجات والأدوية اللازمة. تحدث في الورشة كل من: أ. راجي الصوراني، مدير المركز؛ د. منير البرش، مدير عام الصيدلة بوزارة الصحة بغزة؛ د. محمد لافي، من مكتب منظمة الصحة العالمية؛ ود. عائد ياغي، مدير جمعية الإغاثة الطبية.

ورشة عمل بعنوان أزمة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية في القطاع الصحي الحكومي.

ورشة عمل بعنوان «تداعيات وقف رواتب الأسرى المحررين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية»

بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٢٥، نظمت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقافية في المركز هذه الورشة في ضوء قرار حكومة الوفاق الوطني وقف صرف رواتب ٢٧٧ من الأسرى المحررين. وقد هدفت الورشة التي شارك فيها مجموعة من الأسرى المحررين، ممثلو منظمات الدفاع عن حقوق الأسرى، وممثلو مؤسسات المجتمع المدني والإعلام إلى مناقشة تداعيات وقف رواتب الأسرى المحررين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاس ذلك على أوضاعهم المعيشية، وذلك من أجل الخروج بتوصيات تساهم في حماية الأسرى وأفراد أُسرهم من تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. تحدث في الورشة كل من: أ. راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ أ. قدورة فارس، رئيس نادي الأسير الفلسطيني؛ أ. محمود المرداوي، وهو أسير محرر من الذين قطعت رواتبهم؛ أ. مصطفى المسلماني، من اللجنة الوطنية للدفاع عن

الأسرى المتوقفة رواتبهم؛ و أ. ياسر صالح، مسؤول الاعلام في مؤسسة مهجة القدس.

ورشة عمل بعنوان تداعيات وقف رواتب الأسرى والمحررين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان ينظمان مؤتمراً بعنوان «الحق في الصحة: فلسطين ٢٠٣٠»

بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/٠١، عقد في مدينتي رام الله وغزة مؤتمر موسع بعنوان «الحق في الصحة: فلسطين ٢٠٣٠،» نظمه مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان. هدف المؤتمر إلى فهم وتعميق الحق في الصحة من خلال نقاش مقاربات مؤسسات فلسطينية ودولية، وخبراء عاملين في مجال الصحة، وجاء في إطار السعي لمتابعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتدخلات التنموية ودراستها بما يخدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديداً الحق في الصحة. واستضاف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جلسات المؤتمر في غزة.

ورشة الحق في الصحة فلسطين ٢٠٣٠.

ورشة عمل حول قانون الجرائم الإلكترونية

بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٩، نظمت وحدة تطوير الديمقراطية في المركز ورشة عمل حول الحريات الاعلامية في ضوء المراجعة القانونية التي أطلقها حول قانون الجرائم الإلكترونية بعنوان «**مراجعة لقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني لسنة ٢٠١٧ في ضوء المعايير الدولية لحرية التعبير،**» شارك فيها نخبة من البرلمانيين والسياسيين والصحفيين والقانونيين وأكاديميين وقادة مؤسسات مجتمع مدني. تحدث في الورشة محمد ابو هاشم، الباحث القانوني في المركز ومعد المراجعة القانونية، عن المآخذ الأساسية على قانون الجرائم الالكترونية، وقدم ما تضمنته المراجعة من توصيات. كما تحدث في الورشة جميل سرحان، نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لقطاع غزة،أن المعيار الاساسي الذي يجب الاحتكام له في سن قوانين عقابية تتعلق بحرية التعبير هو القانون الاساسي والذي أكد على حرية التعبير. وخرج عن ورشة العمل ورقة موقف وتوصيات تطالب في جوهرها بإلغاء هذا القانون الذي ينتهك حقوق الإنسان وخاصة حرية التعبير، ويقوض أي فرصة للتحول الديمقراطي في فلسطين.

حلقة نقاش حول قانون الجرائم الالكترونية.

حلقة نقاش حول عقوبة الاعدام

بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٠، وبمشاركة فاعلة من منظمات مجتمع المدني وممثلين عن القضاء العسكري والنيابة العامة وشخصيات اعتبارية، وأكاديميين وإعلاميين، نظم المركز الفلسطيني لحقوق الانسان والهيئة المستقلة لحقوق الانسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في غزة، صباح اليوم حلقة نقاش بعنوان: «تجاوزات عقوبة الاعدام في قطاع غزة في العام ٢٠١٧.» نظمت هذه الفعالية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام (١٠ أكتوبر)، وذلك في إطار السعي من أجل وقف العمل بهذه العقوبة القاسية وإلغائها في السلطة الوطنية الفلسطينية. عقدت الحلقة في قاعة لاتيرنا، وسط مدينة غزة. وقد تحدث في الحلقة كل من راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، وعصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الانسان، وجميل سرحان، نائب المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الانسان لقطاع غزة.

حلقة نقاش حول عقوبة الاعدام في السلطة الفلسطينية.

حلقة نقاش بعنوان مستقبل الحريات الإعلامية في ضوء المصالحة الوطنية

بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٢، نظم المركز هذه الفعالية في ظل اجواء المصالحة الفلسطينية، بهدف تسليط الضوء على مستقبل لحريات الاعلامية. وحضر حلقة النقاش نخبة من المختصين وصناع القرار والإعلاميين والسياسيين وأقطاب المجتمع المدني وأكاديميين ونشطاء الإعلام الجديد. عقد اللقاء في قاعة اللايت هاوس، بمدينة غزة، بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٧. وقد خلص اللقاء إلى عدة نتائج وتوصيات، كان أبرزها ضرورة أن تشمل المصالحة الصحفيين، بما يضمن تهيئة بيئة قانونية وسياسية ملائمة لإطلاق الحريات الصحفية، بما يشمل تعديل القوانين وتقويم السياسيات وضرورة توحيد الجسم النقابي للصحفيين لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الصحفيين والاعلاميين في المرحلة القادمة. وصدر عن الحلقة ورقة موقف تتضمنت أبرز ما مناقشاتها والتوصيات المقدمة على أجندة الحكومة.

حلقة نقاش بعنوان الحريات الاعلامية في ضوء المصالحة الفلسطينية.

حلقة نقاش بعنوان التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية

بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٦، نظم المركز حلقة نقاش خاصة لمناقشة نتائج وتوصيات تقريره الجديد بعنوان «التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية خلال الفترة بين أكتوبر ٢٠١٦– سبتمبر

٢٠١٧،» وذلك في قاعة المركز بمدينة غزة. شارك في حلقة النقاش ممثلون عن الأجهزة الأمنية في غزة ومكتب المراقب العام للأجهزة الأمنية، وممثلو منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، ونخبة من الأكاديميين والمحامين. وقد تزامن اللقاء مع عقد مناقشات وطنية، بادرت لها السلطة الفلسطينية في ضوء التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة. وشدد المشاركون في الحلقة على أهمية تعزيز التعاون بين الأجسام الرقابية في الأجهزة الأمنية ومنظمات حقوق الإنسان، من أجل المساهمة في وقف ممارسات التعذيب في مراكز التحقيق والتوقيف ا لفلسطينية .

حلقة نقاش بعنوان جرائم التعذيب في سجون ومراكز التوقيف الفلسطينية.

ورشة عمل حول الحماية للنساء من العنف

بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٣، نظمت وحدة المرأة في المركز ورشة عمل بعنوان «اشكاليات وتحديات حماية النساء من العنف» في قاعة اللايت هاوس بمدينة غزة، وذلك ضمن فعاليات حملة ١٦ يوماً من مناهضة العنف ضد النساء والفتيات. افتتح الورشة المحامي راجي الصوراني، مدير المركز، مشيراً لأهمية الربط الوثيق بين قضايا حقوق الانسان وقضية العنف الممارس ضد النساء والفتيات. وألقت د. هيفاء الأغا، وزيرة شؤون المرأة، كلمة حول دور وزارة شؤون المرأة في حماية النساء من العنف ومستقبل الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة للأعوام ٢٠١١ –٢٠١٩. وعرضت أ. هبة الزيان، مديرة برامج هيئة الامم المتحدة للمرأة – مكتب غزة، دور هيئة الامم المتحدة للمرأة في فلسطين في حماية النساء من العنف. وعرضت أ. هنادي سكيك، مديرة بيت الامان التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والخاص بحماية النساء المعنفات، تجربة بيت الأمان في حماية النساء ضحايا العنف. وتحدثت أ. حنان مطر، المحامية في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، حول الإشكاليات القانونية لحماية النساء من العنف. وفي نهاية الورشة قدم المشاركون عدة توصيات، منها: ضرورة إقرار قانون حماية المرأة من العنف الاسري في حال انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني؛ توحيد القوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة والعمل على تعديل القوانين الحالية بما فيه مصلحة للنساء؛ العمل على زيادة حملات التوعية الخاصة بموضوع العنف ضد النساء والفتيات وضرورة اشراك الرجال فيها؛ تعزيز التعاون والتنسيق مع وزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني النسوية والحقوقية؛ والعمل على تسهيل وصول النساء الى الخدمات المقدمة لهن من قبل مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية والمجتمعية .

ورشة عمل بعنوان اشكاليات وتحديات حماية النساء من العنف.

مؤشرات

- تم تنظيم ١٠ لقاءات.

٢,٣,٧,٢ مشاركة في مؤتمرات وورش عمل ولقاءات تنظمها مؤسسات مجتمع مدني وغيرها من أصحاب المصلحة

يحرص المركز على المشاركة في فعاليات ينظمها الشركاء من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة. وخلال العام ٢٠١٧، شارك ممثلون عن المركز في العديد من تلك الفعاليات، وقدموا أوراق عمل ومداخلات، وشاركوا بفعالية في عرض مواقف المركز من قضايا حقوق إنسان، وساهموا في إثارة جدل وبناء رؤى مشتركة حول تلك القضايا. فيما يلي أبرز مشاركات أعضاء المركز خلال العام ٢٠١٧:

» ٢٠١٧/٠١/٠٣: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في لقاء لقطاع التأهيل في شبكة المنظمات الأهلية. خصص اللقاء لمناقشة التقرير الأول لدولة فلسطين بموجب انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم شاهين مداخلة عرض فيها العديد من الملاحظات النقدية على التقرير المذكور. وقد جرى تشكيل لجنة لصياغة مذكرة نقدية حول التقرير، وكلف شاهين بإعدادها باسم قطاع التأهيل لتسليمها إلى وزارة الخارجية الفلسطينية.

» ٢٠١٧/٠١/٠٩: اجتمعت اللجنة المشكلة من قطاع التأهيل في شبكة المنظمات الاهلية في مقرها بمدينة غزة، حيث عرض خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المذكرة التي كلف بإعدادها، والتي أقرتها اللجنة، ووتم إرسالها إلى وزارة الخارجية الفلسطينية.

» ٢٠١٧/٠٢/٠٢: شارك سمير حسنية، المحامي في وحدة المرأة، في ورشة عمل للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حول «تعديل قانون الاحوال الشخصية وتوثيق الانتهاكات الممارسة ضد النساء.»

» ٢٠١٧/٠٢/١٣: قدم سمير حسنية، المحامي في وحدة المرأة، ورقة عمل حول «مقارنة اوضاع المرأة في القوانين الفلسطينية و العربية (قانون الاحوال الشخصية) بورشة عمل للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

» ٢٠١٧/٠٢/١٥: شارك المركز في اجتماع دعت له لجنة الانتخابات المركزية مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في ضوء لقاء رئيس اللجنة د. حنا ناصر مع قيادة حركة حماس ورفض الحركة اجراء الانتخابات المحلية.

» ٢٠١٧/٠٢/٢٣: شاركت ماجدة شحادة، الباحثة في وحدة المرأة، بورقة عمل بعنوان» التسول وحقوق الاطفال» التي نظمها مركز بنيان للتدريب حول «ظاهرة التسول.»

» ٢٠١٧/٠٣/١٤: شارك خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتقديم مداخلة حول آليات تعزيز حماية المستهلك، وذلك خلال حلقة نقاش حول دور الرقابة على الأداء العام في تعزيز حماية المستهلك، نظمته مؤسسة أمان في مقرها بغزة.

» ٢٠١٧/٠٣/١٦: شاركت حنان مطر، المحامية في وحدة المرأة، في ورشة العمل المنفذة من قبل مركز شؤون المرأة حول «العدالة والمساواة الجندرية في العمل،» حيث ألقت فيها كلمة تحالف أمل.

» ٢٠١٧/٠٣/٢٢: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، برئاسة جلسة في ورشة العمل الوطنية التي عقدتها شبكة المنظمات الأهلية في قاعة الروتس بغزة بعنوان «المرأة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والتمييز العنصري «صمود وتصدي.»

» ٢٠١٧/٠٣/٢٧: شارك محمد أبو هاشم، الباحث القانوني في المركز، ورقة عمل حول واقع حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، وذلك في الندوة التي نظمتها في غزة جامعة غزة ومؤسسة زون الإعلامية بعنوان «العنوان المرئي واستحقاقات المرحلة.»

» ٢٠١٧/٠٤/١١: شارك راجي الصوراني، مدير المركز، في الندوة التي نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول أكمة الرواتب في السلطة الفلسطينية. عقدت الندوة في فندق غزة الدولي، وقدم الصوراني ورقة عمل حول الموقف الحقوق من تخفيض رواتب الموظفين العموميين.

» ٢٠١٧/٠٤/٢٦: قدم خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورقة عمل بعنوان «ضمان المساءلة من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع الخاص بالتعليم ومشاركة المواطنين الفاعلة في فلسطين،» وذلك في المؤتمر الذي نظمته منظمته اليونيسكو ومركز إبداع المعلم والملتقى التربوي الفلسطيني في قاعة لاتيرنا بغزة حول التعلمي للجميع.

» ٢٠١٧/٠٥/٠٣: ألقى حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، كلمة في الاعتصام الذي نظمه منتدى الإعلاميين الفلسطينيين أمام مقر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

» ٢٠١٧/٠٥/٣١: شارك راجي الصوراني، مدير المركز ونائبه لشؤون البرامج حمدي شقورة في جلسة حوارية دعت لها شبكة المنظمات الأهلية بعنوان «مجتمع الصمود»، بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال.

» ٢٠١٧/٠٧/١٠: شارك حمدي شقورة، نائب المدير لشؤون البرامج، متحدثاً في ورشة العمل التي نظمتها شبكة المنظمات الأهلية بعنوان «تكلفة الإنقسام على الوضع القانوني وحالة حقوق الإنسان،» عقدت في مقر جمعية أطفالنا للصم بغزة.

» ٢٠١٧/٠٨/١٧: شاركت حنان مطر، المحامية في وحدة المرأة، بورقة عمل بعنوان «حرمان النساء من الزواج من واثره على حقوقهن من الميراث،» في ورشة عمل خاصة نظمها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات.

» ٢٠١٧/٠٨/١٧: شاركت منى الشوا، مديرة وحدة المرأة، بورقة عمل حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في قطاع غزة « في ورشة العمل التي نظمتها شبكة المنظمات الاهلية بعنوان «تكلفة الانقسام على واقع المرأة في قطاع غزة.»

» ٢٠١٧/٠٩/١٣: شارك حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج، في المؤتمر الذي نظمته شبكة المنظمات الأهلية بعنوان «تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة الإنقسام السياسي.» عقد المؤتمر في قاعة اللايت هاوس بغزة، وقدم شقورة ورقة عمل حول أثر الانقسام على الحريات العامة.

» ٢٠١٧/٩/١٣: شاركت ماجدة شحادة، الباحثة في وحدة المرأة، ورقة عمل حول «اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة والتي نظمها مركز نوار التربوي تحت عنوان «حقوق المرأة بين الواقع والمأمول.»

» ٢٠١٧ /٠٩/٢٤، محمد أبو هاشم، الباحث القانوني في المركز، بورقة عمل حول قانون الجرائم الإلكترونية، في الندوة التي نظمها منتدى الاعلاميين الفلسطينيين في غزة بعنوان «قرارات وقوانين الإعلام: الدوافع والأهداف.»

» ٢٠١٧/٠٩/٢٨: المشاركة في اجتماع دعت له شبكة المنظمات الأهلية وعقد في مقرها بغزة، لمناقشة دور المجتمع المدني في ضوء التطورات المتصلة بالمصالحة، تمخض عنه عدة خطوات منها توجيه نداء بدعم المصالحة.

» ٢٠١٧/١٠/١١: المشاركة في حلقة نقاش نظمتها شبكة المنظمات الأهلية وضمت ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية الديمقراطية. خصصت الحلقة التي عقدت نظمت في قاعة مارنا هاوس في غزة لمناقشة سبل دعم جهود المصالحة الوطنية.

» ٢٠١٧/١٠/٣١: المشاركة في حلقة نقاش نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وعقدت في مقرها حول المصالحة الفلسطينية، شارك فيها ممثلون عن منظمات المجتمع المدني.

» ٢٠١٧/١١/٢٨: ألقى راجي الصوراني، مدير المركز، كلمة في حفل تكريم خاص بمسابقة الأفلام القصيرة لصانعي الأفلام الموهوبين من الشباب، الذي نظمه برنامج غزة للصحة النفسية، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، في فندق المشتل بمدينة غزة.

مؤشرات

- بلغ عدد مشاركات المركز بأوراق عمل في فعاليات محلية ٢٤ مشاركة.

٢,٣,٧,٣ إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام

أجرى مدير وأعضاء المركز مقابلات عديدة مع وسائل اعلام متنوعة حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية.

مؤشرات[٣٤]

- بلغ عدد المقابلات الإعلامية التي تناولت قضايا وانتهاكات فلسطينية ٦٤ مقابلة.

٢,٣,٧,٤ تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية حول قضايا حقوق الإنسان

لم تنفذ أي حلقات إذاعية أو تلفزيونية من قبل المركز خلال العام ٢٠١٧

٢,٣,٨ عزز المركز نشاطات التشبيك مع الشركاء لتعزيز حقوق الإنسان

عمل المركز خلال العام ٢٠١٧ على تعزيز جهود التشبيك مع الشركاء المحليين والدوليين حول قضايا حقوق الإنسان الوطنية، بما فيها حقوق المرأة. وشملت نشاطات المركز في هذا المجال: المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة؛ إصدار بيانات وأوراق موقف مشتركة؛ المشاركة في فعاليات مشتركة مع الشركاء؛ المشاركة في فعاليات ينظمها الشركاء؛ وتعزيز العلاقة مع الأعضاء في نادي أصدقاء المركز.

أ. راجي الصوراني خلال استقبل نائب القنصل الإسباني بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧.

٣٤. ملحق رقم (١) يتضمن قائمة بالمقابلات الإعلامية التي أجراها أعضاء المركز مع وسائل إعلام محلية ودولية، ص ١٥٠ .

مؤشرات

- بلغ عدد المنظمات التي قام المركز بالعمل والتنسيق معها خلال هذا العام ١٨٢مؤسسة، بما فيها منظمات حقوق إنسان، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات قاعدية ومجموعات شبابية.

٢,٣,٨,١ المشاركة في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان

شارك المركز في اجتماعات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية خلال العام ٢٠١٧، لتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى تجاه قضايا حقوق الإنسان الوطنية. كما تم انتخاب المركز عضواً في سكرتاريا المجلس.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ٥ اجتماعات.

٢,٣,٨,٢ المشاركة في اجتماعات وفعاليات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت وحدة حقوق المرأة والطفل في اجتماعات تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة والذي تم استضافته خلال العام ٢٠١٧ في مركز شؤون المرأة.

مؤشرات

- شاركت وحدة المرأة في المركز في ١٠ اجتماعات للتحالف.
- أثمرت جهود التنسيق بين الأعضاء عن وضع خطة فعاليات مفصلة تم تنفيذها من قبل الأعضاء ضمن حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف.

٢,٣,٨,٣ الانضمام والمشاركة في تحالفات أخرى

١. المشاركة في عضوية الائتلاف الاهلي النسوي الفلسطيني لتطبيق اتفاقية سيداو

انضم المركز خلال هذا العام الى ائتلاف سيداو، وهو ائتلاف مكون من ٣٥ مؤسسة حقوقية ونسوية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. يهدف الائتلاف الى تنظيم العمل على آلية المتابعة والمحاسبة لعملية تطبيق اتفاقية سيداو واعداد ومتابعة تقرير الظل الخاص بالاتفاقية.

٢. المشاركة في اجتماعات قطاع المرأة في شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

انضمت وحدة المرأة في المركز خلال هذا العام إلى قطاع المرأة في شبكة المنظمات الاهلية، وشاركت الوحدة بحضور الاجتماعات الخاصة بهذا القطاع والفعاليات التي ينظمها.

٣. الانضمام إلى الائتلاف الأهلي للحق في تكوين الجمعيات

شارك المركز في الإتلاف الأهلي للحق في تكوين الجمعيات والذي أسسته منظمة الضمير لحقوق الإنسان، لتعزيز الحق في تكوين الجميعات. وعمل المركز على المشاركة في الإتلاف من خلال خبرته الطويلة في متابعة ملف الحق في تكوين الجمعيات. وقد عمل الإتلاف على مناقشة قضايا مهمة مثل القيود على حرية النشاطات في الجمعيات، والقيود على حرية السفر لاعضاء الجمعيات، وحق الجمعيات في الخصوصية، وقد عمل الإتلاف على الخروج بتوصيات تم رفعها لصناع القرار.

٤. الانضمام للإتلاف الأهلي للرقابة على تمويل الانتخابات

شارك المركز المركز في الإتلاف الأهلي للرقابة على تمويل الانتخابات، والذي بادرت بإطلاقة مؤسسة الإتلاف من أجل النزاهة والمحاسبة (أمان) ولجنة الانتخابات المركزية. وكان اعضاء من المركز قد شاركوا في تدريب حول الرقابة على تمويل الانتخابات، ومن ثم قاموا بالمشاركة في الاجتماعات

التي عقدت لاحقاً من أجل الخروج بتصورات لكيفية محاربة الفساد في أي عملية انتخابية قادمة، من خلال الرقابة على مصادر التمويل.

مؤشرات

- المشاركة في اجتماعين للائتلاف الاهلي النسوي الفلسطيني لتطبيق اتفاقية سيداو
- المشاركة في خمس اجتماعات لقطاع المرأة في شبكة المنظمات الاهلية.
- المشاركة في ٣ اجتماعات للإتلاف الأهلي للرقابة على تمويل الحملات الإنتخابية.
- المشاركة في ٣ اجتماعات للإتلاف الأهلي للحق في تشكيل الجمعيات.

٢,٣,٨.٤ إصدار بيانات| أوراق موقف مشتركة

تم إصدار العديد من البيانات وأوراق الموقف المشتركة بمبادرة من المركز وشركائه الوطنيين، تناولت قضايا حقوق إنسان الوطنية، تعلق بانتهاكات كالت الحق في الحياة، حرية التعبير، التجمع السلمي، انتهاكات للأمان الوظيفي لموظفي الخدمة العامة في قطاع غزة، وتجاوز الفصل بين السلطات وسيادة القانون.

» بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٧، صدر بيان صحفي مشترك: «مجلس المنظمات» يطالب بسرعة الإفراج عن المواطنين القواسمي وعمرو المحتجزين لدى الوقائي على خلفية التعبير عن الرأي.

» بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠١٧، صدر ورقة موقف مشتركة: بشأن قرار إحالة موظفين عموميين إلى التقاعد المبكر، المحافظات الجنوبية– قطاع غزة٢٠١٧م

» بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧، صدر بيان صحفي مشترك بعنوان: «مجلس المنظمات» يطالب السلطة الفلسطينية بوقف سيل التشريعات الاستثنائية.

» بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٧، صدر بيان مشترك بعنوان: «مجلس المنظمات» يستنكر قرار تقليص تزويد قطاع غزة بالكهرباء ويحذر من كارثة إنسانية.

» ٢٣ مايو ٢٠١٧، صدر بيان مشترك بعنوان: «محكمة ميدان عسكرية تقضي بإعدام ثلاثة أشخاص خلال أسبوع، «جلس المنظمات»يطالب بإعادة محاكمة المتهمين وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة.»

» ١٣ مارس ٢٠١٧، صدر بيان مشترك بعنوان: «مجلس المنظمات يدين الاعتداء على التجمع السلمي أمام مجمع المحاكم ويحذر من تبعات التدهور في الحقوق والحريات»

مؤشرات

- بلغ عدد البيانات ١٠ بيانات .

٢,٣,٨.٥ المشاركة في فعاليات مع الشركاء

عمل المركز على تنظيم فعاليات مشتركة مع شركاء وطنيين، تمثلت في برامج التدريب والتوعية وبناء القدرات التي نفذتها وحدات المركز المختلفة، بالتعاون مع منظمات أهلية ومجموعات شبابية على امتداد قطاع غزة. وقد نظم المركز فعاليات مشتركة كما يأتي:

» فعالية مشتركة نظمها المركز والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٠ بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

» نفذت وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني لحقوق الانسان، بالتعاون مع تحالف امل لمناهضة العنف ضد المرأة بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٧، لقاءً توعوياً بعنوان «العدالة والمساواة الجندرية في العمل» وذلك ضمن فعاليات حملة الثامن من آذار التي تنفذها الوحدة مع تحالف امل. عقد

اللقاء بمقر المركز بمدينة غزة، وشارك فيه (١٩) من العاملات في المؤسسات النسوية في قطاع غزة

» بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣ نظمت الوحدة ورشة عمل حول اشكاليات وتحديات حماية النساء من العنف وذلك ضمن الفعاليات الخاصة بحملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات وشاركت فيها الدكتورة هيفاء الاغا وزيرة شؤون المرأة.وحضرها (١٠٩) مشارك/ة ممثلين عن مؤسسات نسوية وحقوقية محلية ودولية.

ورشة عمل بعنوان اشكاليات وتحديات حماية النساء من العنف ضمن حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

مؤشرات

- بلغ عدد الفعاليات التي عقدها المركز مع شركاء محليين فعالية ٣ فعاليات.
- بلغ عدد المنظمات والمجموعات التي تم العمل معها ٣ منظمة ومجموعة.

٢,٣,٨,٦ المشاركة في نشاطات ينظمها الشركاء

عزز المركز مشاركاته مع الشركاء الوطنيين من خلال تقديم أوراق عمل في مؤتمرات وورش عمل نظمها الشركاء أو من خلال الحضور التفاعلي، كما ونفذ المركز جلسات تدريبية في برامج خاصة بالشركاء، وغير ذلك من النشاطات.

مؤشرات

- بلغ عدد اللقاءات والندوات التي شارك فيها ممثلون عن المركز كمتحدثين ٢٢ لقاءً وندوة.
- بلغ عدد الجلسات التدريبية التي نفذها اعضاء المركز مع الشركاء ١٠ جلسات تدريبية

٢,٣,٨,٧ إقامة علاقات مع المتدربين من خلال نادي أصدقاء المركز

تواصل وحدة التدريب من بناء تجمع من الشباب والشابات الذين تلقوا دورات تدريبية في وحدة التدريب، وتحافظ على التواصل معهم واستدامة علاقتهم بالمركز في إطار نادي أصدقاء المركز، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز دورهم في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلي انهم يشكلون حلقة اتصال مهمة للمركز مع المجتمع المحلي، ويكون لهم أولوية خاصة عند تجنيد طواقم عمل مؤقتة، كالرقابة على الانتخابات والرقابة الميدانية في أوقات الحرب، وغير ذلك، بعد تسليحهم بمعرفة نظرية وتطبيقية متخصصة في المجال المقصود. وتحتفظ وحدة التدريب بقاعدة بيانات مفصلة حول المتدربين يتم تغذيتها باستمرار.

مؤشرات

- تم الاستعانة ب ٧ أشخاص ممن تلقوا تدريب المدربين في تنظيم محاضرات ولقاءات التوعوية ضمن أنشطة الوحدة في مجال حقوق الإنسان في مناطق سكناهم.
- المساهمة في نشاطات المركز والتواصل معه، ومشاركتهم في أنشطة المركز، بحيث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز.
- مشاركة فعالة للفريق في مشروع أصدقاء دعم الحريات الصحفية الذي ينظمه المركز بدعم من الحكومة الكندية.
- تطوير قاعدة البيانات التي تمتلكها الوحدة

وتغذيتها بالمعلومات الأساسية عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز خلال العام ٢٠١٧، حيث أضافت إلى القائمة ٣٩٩ ملفاً جديد للمتدربين في المركز. حيث تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، المؤهلات العلمية والمهنية، والبريد الإلكتروني، إذا وجد ، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. وتستفيد الوحدة والمركز من هذه الشبكة المميزة من العلاقات مع المتدربين.

- اضافة نحو ٣٠٠ بريداً إلكترونياً جديد للمتدربين إلى القائمة البريدية للمركز، بحث يتم إعلامهم بكل ما يصدر عن المركز من الأنشطة والتقارير.
- الزيارات المتواصلة التي يقوم بها الأشخاص الذين تلقوا تدريباً للمركز، وإلحاحهم للتطوع في المركز، واستقبال مدير الوحدة لهم وتوجيههم.
- استضافة أفراد من طاقم المركز والوحدة كمتحدثين في ورش عمل ومحاضرات ولقاءات تنظمها المؤسسات التي ينشط فيها المتدربون.
- حضور ورش العمل والمؤتمرات التي ينظمها المركز.
- التبليغ عن الانتهاكات سواء بالاتصال الهاتفي أو الحضور إلى المركز برفقة الضحايا.
- تلقت الوحدة العديد من الدروع وشهادات الشكر والتقدير من الجمعيات والمؤسسات اعترافاً بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط أعضائها والمتطوعين فيها، ومشاركتها في تنفيذ الأنشطة المشتركة معها.

٢,٣,٩ قام المركز بالضغط على أصحاب الواجب الفلسطينيين من أجل احترام حقوق الإنسان

عمل المركز من خلال وسائل الضغط والمناصرة والتي وظفها المركز وشركاؤه على حشد التأييد للتأثر على المسؤولين وصناع القرار الوطنيون من أجل احترام حقوق الإنسان. وقد قام المركز بعقد اجتماعات وإجرى اتصالات مع المسؤولين وصناع القرار، ناقش خلالها العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المواطنين، وقد وجه رسائل وشارك في عرائض وجهها الشركاء لأصحاب المصلحة.

مؤشرات

- طرح تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية على مجلس الوزراء والقبول المبدئي بضرورة تعديلة من قبل الجهات الرسمية.
- استئناف جهود إنهاء الانقسام في السلطة الفلسطينية.

٢,٣,٩,١ عقد اجتماعات مع أصحاب الواجب

عقد مدير وطاقم المركز العديد من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية، بمن فيهم وزراء وأعضاء مجلس تشريعي ومسؤولين في

الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية. كما شارك ممثلون عن المركز في اجتماعات دعت لها تلك الجهات. تم خلال تلك اللقاءات تناول قضايا حقوق الإنسان، الانتخابات، المصالحة الوطنية وغير ذلك من موضوعات.

» ٢٠١٧/٠٢/٢٢: المشاركة في اجتماع منظمات حقوق الإنسان مع حركة حماس لمناقشة التطورات المتصلة بالانتخابات المحلية.
» ٢٠١٧/٠٤/٠٢: نظم المركز لقاءً ضم ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية مع د. باسم نعيم، رئيس إدارة الصحة والبيئة في إدارة غزة التي شكلتها حركة حماس. ناقش المجتمعون اوضاع حقوق الإنسان، بما في ذلك الاجراءات التي اتخذتها السلطات في غزة في اعقاب جريمة اغتيال مازن فقها.
» ٢٠١٧/٠٤/١٧: المشاركة في اجتماع بدعوة من حركة حماس لممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني لمناقشة الأوضاع الراهنة والتداعيات الأمنية لاغتيال مازن فقها.
» بتاريخ ٣ /٢٠١٧/١٠ عقد مدير المركز، راجي الصوراني المحامي، لقاءً جمعه بكل من وزير الخارجية الفلسطيني، السيد رياض المالكي؛ ونائب رئيس الوزراء، السيد زياد أبوعمر؛ ومستشار الرئيس الفلسطيني، السيد كمال الشرافي، وتركز اللقاء حول جهود المصالحة وافاقها.
» ٢٠١٧/١١/٠١: المشاركة في اجتماع دعت له قيادة حركة حماس تناول أخر التطورات المتعلقة بجهود المصالحة الوطنية.
» ٢٠١٧/١٢/٠٥: ستقبل المركز وفداً من المكتب الاعلامي لحركة حماس، برئاسة عضو المجلس التشريعي مشير المصري، وضم نخبة قيادية اعلامية بمن فيهم الناطق الاعلامي للحركة فوزي برهوم، ومستشار رئيس الحركة طاهر النونو، ورئيس المكتب الاعلامي الحكومي بغزة سلامة معروف. وكان في استقبال الوفد الزائر مدير المركز راجي الصوراني وطاقم الادارة. تناول اللقاء التطورات الاخيرة المتعلقة بالمصالحة الوطنية وما تواجهه من عثرات، والدور المصري الايجابي لدفع الاطراف الفلسطينية للمضي قدماً في طريق المصالحة.

مؤشرات

- بلغ عدد الاجتماعات مع أصحاب واجب فلسطينيين ٦ اجتماعات.

٢,٣,٩,٢ توجيه رسائل وعرائض

» ٢٠١٧/٠١/٢٢: الانضمام لعريضة بادرت لها شبكة المنظمات الأهلية تطالب الحكومة بإعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي التي أعلن عن تشكيلها من قبل الحكومة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠.
» ٢٠١٧/٠٢/٢١: الانضمام لمبادرة مؤسسة أمان لدعم عقد انتخابات محلية وضمان مشاركة قطاع غزة فيها.
» ٢٠١٧/١٠/٠١: نداء مشترك من منظمات المجتمع المدني بالترحيب بجهود المصالحة، وقع عليه نحو ١٢٠ منظمة أهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مؤشرات

- وجه المركز ثلاثة عراضي لمسؤولين وصناع قرار، بلغ عددها (٣) عرائض.

النتيجة ٣: تم تحسين القدرات التنظيمية للمركز وقدرات طاقمه

خلال العام ٢٠١٧، استمر المركز في بناء قدراته، وقد ركز هذا العام على بناء قداته التنظيمية والمالية وقدرات طاقمه وأمنه، بما يمكنه من تنفيذ استراتيجيته بكفاءة وفاعلية.

٣,١ تم توسيع قاعدة التمويل للمركز

عمل المركز على زيادة قاعدة التمويل الخاصة به خلال العام ٢٠١٧ مما انعكس على حجم نشاطاته وفاعليتها، بما في ذلك العمل على مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل، والعمل على تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة.

مؤشرات[١]

- استطاع المركز تجديد عقود منتهية مع شركاء قائمين.
- استطاع المركز توقيع عقود مع شركاء جدد.

٣.١.١ مراجعة وتحديث استراتيجية التمويل

خلال العام ٢٠١٧ عمل المركز على تطبيق استراتيجية التمويل الجديدة (Resources Mobilization Strategy)، والتي ساهمت في توضيح أطر العمل والمهام لفريق العمل، بما يخدم تعزيز العلاقة مع الشركاء.

٣.١.٢ تعزيز الشراكات القائمة والبحث عن شراكات جديدة

عزز المركز من الشراكات القائمة وعمل على بناء شراكات جديدة، مثل القنصلية الفرنسية والحكومة الكندية ، فيما تم توسيع نطاق شراكات قائمة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمركز.

استقبال وفد الممثلية الايرلندية لدى السلطة الفلسطينية.

٣٥. يتم نشر التقرير المالي في وثيقة منفصلة، وهو يتضمن كافة البيانات المالية للمركز على مدار العام.

٣.٢ تم تطوير أنظمة المركز

٣.٢.١ تطوير دليل إداري ومالي، وتدريب العاملين عليه

» خلال العام ٢٠١٧ اقر المركز الهيكل التنظيمي المحدث وفقا للمقترحات المقدمة من قبل الشركة الاستشارية التي تم الاستعانة بها لهذا لتطوير النظام الإداري، وشملت عدة مستويات تمثلت بمجلس الادارة.

» اقر المركز دليل السياسات والاجراءات المالية ودليل الموارد البشرية ودليل سياسات واجراءات المشتريات المقدمة من قبل الشركة الاستشارية المعينة من قبل المركز لانجاز هذه المهام.

٣.٢.٢ تدريب طاقم المركز ذات الصلة على الدليل الجديد

تم تدريب الطاقم على الدليل الجديد في ابريل ٢٠١٧

٣,٣ تم تطويرنظام رقابة ومتابعة ومحاسبة وتعلم (MEAL System) للمؤسسة

٣,٣,١ العمل وفق الإطار المنطقي الجديد

عمل المركز على تنفيذ خططه وفق الاطار المنطقي الجديد والي سبق وأن اعده في العام ٢٠١٦، والذي بموجبه حول خطة المركز المرحلية الثلاثية، لتصبح خطة خماسية للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٩.

٣,٣,٢ البناء على دراسة خط أساس التي قام بها المركز خلال العامين الماضيين

عمل المركز على استخدام دراسة خط اساس اعدها خلال العامين الماضيين لتطوير الخطط الخاصة بالتوعية التي يقوم عليها. وكان المركز قد أنجز المركز أربعة مراحل من الدراسة في الفترة ما بين ١٠ إبريل إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٥.

مؤشرات

- تحديث خطة ومواد التدريب الخاصة بالمركز.

٣,٤ زادت الكفاءة والحافزية لطاقم المركز

انتداب أعضاء من المركز للمشاركة في تدريبات خارجية وداخلية نظمها الشركاء، كما وعمل المركز على تنظيم نشاط ترفيهي لطاقمه.

٣,٤,١ تنفيذ تدريبات لبناء قدرات طاقم المركز

لم يتم تنفيذ أي دورات من قبل المركز خلال العام ٢٠١٧

٣,٤,٢ انتداب أعضاء من طاقم المركز للمشاركة في دورات تدريبية نفذها الشركاء

شهد العام ٢٠١٧ مشاركة كثير من العاملين في المركز في نشاطات بناء قدرات نفذتها مؤسسات دولية ومحلية، في مجالات مختلفة، وفق ما هو وراد في الجدول التالي:

تاريخ/مدة الدورة	موضوع الدورة	الجهة المنظمة	المكان	عدد المشاركين من المركز	ملاحظات/أسماء المشاركين
١٤– ١٨فبراير ٢٠١٧	المرأة والاسلام	KTK	الأردن – عمان	٢	محاميتا وحدة المرأة حنان مطر وآية الوكيل
مارس/٢٠١٧	اعداد القصص الرقمية	مركز الدوحة للإعلام	مركز الدوحة للإعلام – غزة	٣	منسق وحدة التكنولوجيا سامي الغرباوي + مسئول الاعلام نور الصوراني + المحامي خليل الوزير
٢٨فبراير – ١٤ مارس ٢٠١٧	تبادل الخبرات	المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان	ألمانيا – برلين	١	محامي الوحدة القانونية محمد العلمي
١٠مارس–٢٧ أبريل ٢٠١٧	تبادل الخبرات	المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان	ألمانيا – برلين	١	محامي الوحدة القانونية سهير خرما
٢٣أبريل – ٤ مايو ٢٠١٧	تبادل الخبرات	المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان	ألمانيا – برلين	١	محامي الوحدة القانونية سهير خرما
٩– ١٠يوليو ٢٠١٧	تدريب في ادارة المشتريات	Dan church Aid	فندق لاتيرنا – غزة	٢	المدير المالي بسمة المسحال ومسئول المشتريات هيا صقر
١٧– ٢٠يوليو ٢٠١٧	مهارات المناصرة عبر وسائل الاعلام والمناصرة الدولية	مركز شؤون المرأة	مركز شؤون المرأة – غزة	١	محامية وحدة المرأة ندوة بدانورو
٣١يوليو ٢٠١٧	ادارة مشاريع متقدمة	European Commission	فندق المتحف – غزة	٢	المدير المالي بسمة المسحال ومسئول التمويل فداء مرجان
٣١يوليو– ٣ أغسطس ٢٠١٧	الاجراءات الخاصة للأمم المتحدة «للمقررين الخاصين»	مكتب المفوض السامي	مقر مكتب المفوض السامي – غزة	٢	محاميا الوحدة القانونية أحلام الأقرع ومحمد العلمي ومنسق وحدة التدريب محمد عطا الله
٦– ٧أغسطس ٢٠١٧	تعزيز المتابعة والتقييم في المنظمات الأهلية الفلسطينية	شبكة المنظمات الأهلية	المتحف قاعة أنثيدون – غزة	١	مدير الموارد البشرية أحمد أبودية

٧أغسطس ٢٠١٧	الاعلام الاجتماعي	الاتصالات الفلسطينية	فندق الروتس – غزة	٢	مسئول تكنولوجيا المعلومات سمير الحويطي ومسئول الاعلام نور الصوراني
٢٠–٢٥ أغسطس ٢٠١٧	الحد من العنف ضد المرأة والعنف المبني على الجندر في قطاع غزة	مركز شؤون المرأة	مركز شؤون المرأة	١	المتدربة في وحدة المرأة هناء عبد العال
١٣–١٤ سبتمبر ٢٠١٧	تدريب مدراء	Kvinna Till Kvinna	فندق الروتس – غزة	٣	مدير وحدة المرأة منى الشوا والمدير المالي بسمة المسحال ومدير الموارد البشرية أحمد أبودية
٢٠–٢٥ أغسطس ٢٠١٧	الحد من العنف ضد المرأة والعنف المبني على الجندر في قطاع غزة	مركز شؤون المرأة	مركز شؤون المرأة	١	المتدربة في وحدة المرأة هناء عبد العال
٢٧ سبتمبر ٢٠١٧	تدريب على نظام GMS	OCHA	مقر UNSCO غزة	٢	المدير المالي بسمة المسحال ومسئول التمويل فداء مرجان
٢٥–٢٦ أكتوبر ٢٠١٧	نظرية التخطيط والتغيير الاستراتيجي	Christian Aid	PCHR – Gaza	٣	مدير برنامج التوثيق والمناصرة حمدي شقورة ومدير وحدة المرأة منى الشوا ومسئول التمويل فداء مرجان
٣١اكتوبر إلى ٢ نوفمبر ٢٠١٧	تطوير واستخدام مؤشرات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة	OHCHR	مطعم السلام	**٢**	مسؤولة التمويل فداء مرجان، والباحث القانوني في وحدة تطوير الديمقراطية محمد أبوهاشم
٦–٧ نوفمبر ٢٠١٧	معايير الجودة والمساءلة ومكافحة الفساد	Dan church Aid	فندق لاتيرنا – غزة	**٢**	مدير وحدة المرأة منى الشوا وباحث وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فضل المزيني
٦–٧ ديسمبر ٢٠١٧	تطبيق نظرية التغيير	Dan church Aid	فندق لاتيرنا – غزة	**٢**	المدير المالي بسمة المسحال ومسئول التمويل فداء مرجان

مؤشرات

- مشاركة ٣٤ عضواً من طاقم المركز، ٢٠ منهم نساء، في دورات متخصصة نظمها شركاء المركز.

٣,٤,٣ تنفيذ نشاط ترفيهي سنوي

لم تنفذ أي أنشطة ترفيهية لطاقم المركز في العام ٢٠١٧

٣,٤,٤ تكريم اعضاء المركز

» عقد المركز حفل تكريمي لنائب مدير المركز لشؤون الفروع، السيد جبر وشاح، بمناسبة إنتهاء عمله في المركز، بناء على طلبه، لبلوغه سن التقاعد.

» عقد المركز حفل تكريمي لأحد محامي المركز، السيد خليل الوزير، بمناسبة انتهاء عمله في المركز، وانتقاله لمكان عمل جديد .

المؤشر

- عقد المركز عدد ٢ حفل تكريمي لموظفي المركز.

حفل تكريم أ. جبر وشاح بمناسبة انتهاء عمله.

٣,٥ تم تعزيز النوع الاجتماعي في المؤسسة وبرامجها

عمل المركز على تعزيز إدماج سياسات النوع الاجتماعي في عمله ونشاطاته، وفق الخطة الموضوعة.

٣,٥,١ تنفيذ توصيات من سياسة النوع الاجتماعي وتقييم المركز عام ٢٠١٢

استمر المركز خلال العام ٢٠١٧ في تنفيذ سياسته لإدماج النوع الاجتماعي في سياساته وبرامجه. وكان المركز قد تبني العام الماضي سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي وبدأ في تطبيقها بشكل حثيث هذا العام على مستوى الإدارة والحكم وعلى مستوى البرامج والإنشطة. ويحرص المركز على تمثيل عادل للنساء في كل النشاطات التي يقوم بها، سواء فيما يتعلق بالطاقم العامل أو

الفئية المستهدفة، أو اتاحة فرص متكافئة للنساء والرجال في التقدم لوظائف المركز، والمشاركة في نشاطاته وتدريباته.

٣,٦ تم تعزيز إجراءات الأمان في المؤسسة

مؤشرات

- عمل المركز على متابعة وصيانة انظمة الأمان التي قام بتثبيتها في العام الماضي والتي شملت: كاميرات مراقبة في مقرات المركز؛ نظام إنذار حريق في المركز؛ انظمة الحماية إلكترونية.

أ. راجي الصوراني خلال استقبال وفد من مؤسسة كفاية بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٧.

ملحق رقم (١)

جدول يوضح تفاصيل اللقاءات الإعلامية التي نفذها المركز مع وسائل إعلام حلال العام ٢٠١٧

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
٦ يناير	فضائية معا	موقف المركز من الانتخابات المحلية
٦ يناير	تلفزيون الكوفية	الانتخابات المحلية
٧ يناير	تلفزيون الكوفية	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١٠ يناير	فضائية القدس	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١٠ يناير	فضائية القدس	جرائم الاعدام خارج إطار القانون التي تقترفها قوات الاحتلال
١٠ يناير	مقابلة مع الصحفية سارة دغمش	علاج مرضى القطاع في الخارج
١٠ يناير	الوكالة الوطنية للإعلام	الأداء الحكومي الفلسطيني في ظل الانقسام السياسي
١٠ يناير	تلفزيون الكتاب	أوضاع حقوق الإنسان
١١ يناير	إذاعة صوت الوطن	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١١ يناير	موقع أصداء الإعلامي	جرائم الاعدام خارج إطار القانون التي تقترفها قوات الاحتلال
١٤ يناير	إذاعة أجيال	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١٥ يناير	وكالة CC TV	أزمة الكهرباء
١٦ يناير	اذاعة الرأي	الاعتداءات الإسرائيلي
١٦ يناير	اذاعة الرأي	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين
١٨ يناير	راديو صوت فلسطين	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين
١٩ يناير	صحيفة الحياة الجديدة	مواقع التواصل الاجتماعي
٢٣ يناير	فضائية الكوفية	إجراءات الاحتلال في مدينة القدس
٢٥ يناير	تلفزيون فلسطين	توجيه اتهامات لإسرائيل بارتكاب قتل ممنهج
٢٥ يناير	إذاعة نساء اف أم	عقوبة الاعدام
٢٥ يناير	فضائية هنا القدس	حقوق الشباب
٢٧يناير	فضائية الكوفية	صدور احكام عالية في غزة على جريمة التخبر مع رام الله

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
٢٨ يناير	قناة هنا القدس	الانتخابات
٢٩ يناير	اذاعة علم من جامعة الخليل	عقوبة الاعدام
٦ فبراير	تلفزيون المنار	اوضاع حقوق الإنسان
٧ فبراير	موقع ميداني – الجزيرة الإعلامية	ابتزاز المرضي على حاجز ايريز
٨ فبراير	الفضائية السعودية	الاعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين
٨ فبراير	الفضائية السعودية	تدهور الأوضاع الصحية في غزة
٨ فبراير	اذاعة صوت فلسطين	قرار المحكمة العسكرية بشأن نشطاء فتح وتوجه المركز للدفاع عنهم
٩فبراير	موقع مصر العربية	الفقر والبطالة ومعاناة السكان جراء الحصار الإسرائيلي على غزة
٩ فبراير	إذاعة صوت الوطن	منع المرضى من السفر
٩ فبراير	موقع مصر العربية الإخباري	الفقر والبطالة في غزة
١٣ فبراير	تلفزيون فلسطين	أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال
١٥ فبراير	فضائية معا الإخبارية	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة
١٦ فبراير	فضائية جامعة النجاح	تقرير المركز حول الحصار
٢٠ فبراير	موقع مصر العربية الإخباري	اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي رجال الأعمال على حاجز إيرز
٢١ فبراير	فضائية الكوفية	تعقيب على الحكم الصادر على جندي إسرائيلي قتل مدنياً فلسطينياً
٢٢فبراير	راديو سوا	عقوبة الاعدام
٢٢ فبراير	فضائية الكوفية	الانتهاكات الاسرائيلية والفلسطينية لحقوق الانسان
٢٤ فبراير	فضائية الكوفية	منع المرضى من السفر عبر حاجز إيرز
٢٧ فبراير	فضائية فلسطين اليوم	تمديد قانون منع لم الشمل
٢٨ فبراير	فضائية فلسطين اليوم	حقوق موظفي البطالة الدائمة في السلطة الفلسطينية
١ مارس	موقع الجزيرة نت الانجليزي	تقرير مراقب الدولة في إسرائيل بشأن حرب ٢٠١٤
١ مارس	فضائية تيليسيور الفنزويلية	أزمة الكهرباء
١ مارس	تلفزيون MIDDLE EAST EYE	أزمة الكهرباء

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
١٧/٠٣/٠١	تلفزيون هنا القدس	التطورات بشأن المحكمة الجنائية الدولية
٣ مارس	فضائية فلسطين اليوم	حماية الاطفال في النزاعات المسلحة
٣ مارس	فضائية فلسطين	حماية الاطفال في النزاعات المسلحة
٤ مارس	فضائية الكتاب	اوضاع حقوق الإنسان
٥ مارس	جريدة فلسطين اليوم	الحق في الصحة ودور المركز
٦ مارس	وكالة نيوز أند ميديا	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة
٧ مارس	راديو كلاكيت–مركز الثقافة والفكر الحر	الجريمة في قطاع غزة
٨ مارس	فضائية هنا القدس	المحكمة الجنائية الدولية
١٤ مارس	اذاعة صوت الوطن	فض اعتصام أمام مجمع المحاكم في رام الله
١٤ مارس	فضائية جامعة النجاح	فض اعتصام أمام مجمع المحاكم في رام الله
١٥ مارس	صحيفة فلسطين	اوضاع حقوق الإنسان
١٦ مارس	تلفزيون فلسطين اليوم	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لجنوب غرب آسيا (إسكوا)
١٧ مارس	فلسطين اليوم	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لجنوب غرب آسيا (إسكوا)
١٨ مارس	امد الاعلامي	اصدار حكم اعدام بحق متهمين بالاتجار بالمخدرات
١٨ مارس	وكالة معاً الإخبارية	القيود على حرية الحركة واعتقال رجال الأعمال على حاجز إيرز
١٩ مارس	اذاعة وطن	اصدار عقوبة اعدام على تجار مخدرات
١٩ مارس	وكالة الانباء الفرنسية	الحق في الصحة ودور المركز
٢٠ مارس	فضائية معا	قرار إسرائيل منع الآذان في المسجد الأقصى
٢٠ مارس	صحيفة فلسطين	تدهور الاوضاع الاقتصادية القانونية والاجتماعية في غزة
٢١ مارس	فضائية فلسطين	نقاش مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة شأن الأرض الفلسطينية المحتلة
٢٦ مارس	فضائية فلسطين اليوم	دعم حكومة الاحتلال للمنظمات الاستيطانية
٢٦ مارس	راديو الشبكة للإعلام	المساعدة للمرضي والحالات الإنسانية بالسفر
٢٦ مارس	راديو موال	المساعدة للمرضي والحالات الإنسانية بالسفر
٢٧ مارس	صحيفة تيليسيور الفنزويلية	اعتقال الأطفال في الضفة

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
٣٠ مارس	راديو صوت الشعب	المرأة
٣٠ مارس	فضائية هنا القدس	يوم الارض
٣٠ مارس	اذاعة صوت الشعب	المرأة
٣١ مارس	وكالة دنيا الوطن	قانون الاحوال الشخصية
٣١ مارس	اذاعة وطن	قرار تقيد السفر على معبر أيرز من قبل الحكومة في غزة
٣ ابريل	اذاعة علم من الخليل	ترك الجرحى الفلسطينيين ينزفون حتى الموت
٣ ابريل	BBC عربي	القيود الاسرائيلية على المدافعين عن حقوق الإنسان
٣ ابريل	تلفزيون العربي	القيود الاسرائيلية على المدافعين عن حقوق الإنسان
٣ أبريل	فضائية الكوفية	القيود الإسرائيلية على المدافعين عن حقوق الإنسان
٤ ابريل	امد الاخباري	اعلان الداخلية اجراء اجراءات مشددة ضد العملاء
٤ ابريل	الكوفية الفضائية	منع نشطاء حقوق الانسان من الدخول والخروج من قطاع غزة
٥ ابريل	قناة فلسطين الرسمية	القيود الإسرائيلية على المدافعين عن حقوق الإنسان
٦ ابريل	التلفزيون العربي – لندن	عقوبة الاعدام
٦ ابريل	وكالة الانباء الفرنسية	عقوبة الاعدام
٦ ابريل	التلفزيون العربي	عقوبة الاعدام
٩ ابريل	فضائية الكتاب	خصومات رواتب موظفي السلطة
٩ ابريل	فضائية دنا الوطن	فرض الرسوم والضرائب في قطاع غزة
٩ ابريل	فضائية فلسطين اليوم	فرض الرسوم والضرائب في قطاع غزة
١١ ابريل	صوت الشعب	حقوق النساء ذوات الإعاقة والعدالة الجندرية
١٢ ابريل	موقع مصر العربية	سحب تصاريح من قبل السلطة الإسرائيلية على حاجز بيت حانون إيريز
١٢ أبريل	فضائية جامعة النجاح	التقرير السنوي للمركز ٢٠١٦
١٣ ابريل	TRT WORLD التركية	ازمة الكهرباء في غزة
١٩ أبريل	راديو كلاكيت–مركز الثقافة والفكر الحر	أوضاع المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي
١٤ ابريل	الكوفية الفضائية	ازمة الكهرباء في غزة

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
١٥ أبريل	إذاعة صوت الوطن	أزمة الكهرباء في غزة
١٦ أبريل	فضائية جامعة النجاح	الاعتقال على خلفية الرأي
٢٢ أبريل	قدس برس	مصادرة قوات الاحتلال أموال مواطنين في عمليات اقتحام
٢٣ ابريل	اذاعة وطن	انتشار الجرائم وأثره على حقوق الانسان
٢٤ ابريل	جريدة الايام	انتشار المخدرات وأثره على الجريمة وحقوق المواطنين
٢٧ ابريل	فضائية وطن	إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية
٢٧ ابريل	فضائية الكنعانية	إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية
٢٧ ابريل	فضائية فلسطين	إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية
١ مايو	فضائية فلسطين	قضية الاسرى واضرابهم
٢ مايو	وكالة قاسيون للأنباء	تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة
٢مايو	قناة الكوفية	حملة اخراس الصحافة
٢ مايو	فضائية فلسطين	حرية الراي والتعبير
٢مايو	المغربية الفضائية	حملة اخراس الصحافة
٢ مايو	تلفزيون وطن	سياسات الاحتلال ضد الطواقم الصحفية
٢ مايو	فضائية معا	حملة اخراس الصحافة
٢مايو	راديو سوا	حملة اخراس الصحافة
٣ مايو	قناة الكوفية	حرية الرأي والتعبير
١٠ مايو	صحيفة المانيفستو الإيطالية	حقوق الإنسان
١٦ مايو	فضائية PRESS TV	الاعتداءات الإسرائيلية
٢١ مايو	RT	عقوبة الاعدام
٢١ مايو	ARAB 24	عقوبة الاعدام
٢١ مايو	AL JAZEERA	عقوبة الاعدام
٢٢ مايو	تلفزيون بي بي سي	أوضاع حقوق الإنسان
٢٢ مايو	DEREK STOFFEL CBC NEWS تلفزيون الحكومة الكندية	عقوبة الاعدام

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
٢٤ مايو	فضائية فلسطين	تدهور الاوضاع الصحية في غزة
٢٤ مايو	وكالة معاً الإخبارية	تدهور الاوضاع الصحية في غزة
٢٥ مايو	تلفزيون (NHK) – اليابان	مقابلة بواسطة سكايب حول أوضاع حقوق الإنسان
٢٩ مايو	فضائية PRESS TV	الحصار واغلاق معابر قطاع غزة
١ يونيو	فضائية فلسطين	تأخير إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية
١ يونيو	فضائية TV	تأخير إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية
١ يونيو	فضائية القدس	تأخير إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية
٥ يونيو	TELESUR ENGLISH T.V	معاناة المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال
١٢ يونيو	فضائية الميادين	تأخير إعادة إعمار المنشآت الاقتصادية
١٤ يونيو	فضائية فلسطين اليوم	الحق بالصحة وحرية الحركة والتنقل
١٤ يونيو	فضائية الكتاب	الاوضاع الانسانية في قطاع غزة
١٧يونيو	قناة الكوفية	حجب مواقع على الانترنت
١٩ يونيو	اذاعة علم جامعة الخليل	حظر المواقع على الانترنت
١٩ يونيو	اذاعة وطن	حظر المواقع على الانترنت
٢٩ يونيو	راديو شمس بالناصرة	قرار اسرائيل بمنع أهالي أسرى حماس من زيارتهم
٢٩ يونيو	فضائية الكويت	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١ يوليو	إذاعة صوت الوطن	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
٢ يوليو	فضائية الاتجاه	سياسة الاعتقال الإداري واعتقال النواب الفلسطينيين
٢ يوليو	فضائية الكتاب	اتفاقم زمة الكهرباء في غزة
٣ يوليو	فضائية الكوفية	أثر الحصار على قطاع غزة
٤ يوليو	إذاعة القدس	هدم المنازل على خلفية العقاب الجماعي
٩ يوليو	فضائية فلسطين اليوم	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١٠ يوليو	قناة الكوفية الفضائية	قانون الجرائم الالكترونية الصادر في الضفة الغربية
١١ يوليو	اذاعة القدس	تقليص تحويلات العلاج بالخارج في قطاع غزة
١٢ يوليو	اذاعة القدس	جرائم القتل فيجنين من قبل قوات الاحتلال

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
١٤ يوليو	فضائية الكوفية	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
١٦ يوليو	صحيفة نوى	قانون الجرائم الالكترونية
١٩ يوليو	إيمي جودمان، موقع الديمقراطية الآن	حول الأوضاع الإنسانية وأزمة الكهرباء
٢٣ يوليو	فضائية فلسطين	المطالبة بإعدام منفذي العمليات في إسرائيل
٢٥ يوليو	اذاعة صوت الشعب	العنف ضد المرأة
٥ أغسطس	فضائية Press TV	تفاقم أزمة الكهرباء في غزة
٢٥ أغسطس	صحيفة فلسطين	الاعتداءات الإسرائيلية في القدس
٥ اغسطس	جريدة فلسطين	قيود الاحتلال على المرضي المسافرين
٦ اغسطس	مقابلة تلفزيونية	فيلم حول انتهاكات حقوق الاطفال في اوقات الحرب
٦ أغسطس	فضائية فلسطين	القوانين العنصرية الإسرائيلية
٧ أغسطس	فضائية فلسطين اليوم	إحالة الموظفين للتقاعد المبكر
١٣ اغسطس	اذاعة وطن	قانون الجرائم الالكترونية
١٤ اغسطس	امد للإعلام	إطلاق سراح الصحفيين بالتبادل بين الضفة وغزة
١٥ اغسطس	مركز الدوحة	قانون الجرائم الالكترونية
١٧ اغسطس	وكالة نوى	الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين
٢٤ أغسطس	موقع عربي ٢١ الإخباري	تقليص وزارة الصحة حوالات المرضى
٢٤ اغسطس	اذاعة الرأي	قانون الجرائم الالكترونية
٢٦ اغسطس	اذاعة الشعب	قانون الجرائم الالكترونية
٣١ أغسطس	فضائية فلسطين	المطالب بإعدام منفذي عمليات في إسرائيل
٧ سبتمبر	فلسطين اليوم	وفاة معتقل في ظروف غامضة في مركز احتجاز بيت لاهيا
٧ سبتمبر	فلسطين اليوم	وفاة معتقل في ظروف غامضة في مركز احتجاز بيت لاهيا
٧ سبتمبر	شبكة نوى	وفاة معتقل في ظروف غامضة في مركز احتجاز بيت لاهيا
١١ سبتمبر	فضائية تيليسيور الفنزويلية	منع إسرائيل المرضى من السفر
١١ سبتمبر	فضائية تيليسيور	إخلاء مساكن البدو في قرية العرقوب بالإكراه

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
١٢ سبتمبر	فضائية الكتاب	أوضاع حقوق الإنسان
١٦ سبتمبر	راديو علم الخليل	حلقة توعية حول القانون
١٧ سبتمبر	راديو علم الخليل	حول وقف الحكم الصادر ضد أحد الصحفيين في قضية رأي
١٨ سبتمبر	الصحفية ريما السويسي	القتل على خلفية الشرف
١٩ سبتمبر	فضائية القدس	قانون الجرائم الالكترونية
١٩ سبتمبر	شبكة نوى	قانون الجرائم الالكترونية
١٩ سبتمبر	فضائية الكوفية	قانون الجرائم الالكترونية
٢٤ سبتمبر	منتدى الاعلاميين الفلسطينيين	قانون الجرائم الالكترونية
٢٤ سبتمبر	منتدى الاجتماعي التنموي	تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص
٢٤ سبتمبر	فضائية معا الفضائية	قانون الجرائم الالكترونية
٢٤ سبتمبر	قناة القدس الفضائية	قانون الجرائم الالكترونية
٢٥ سبتمبر	وكالة غزة أون لاين	الانتهاكات الإسرائيلية
٢٦ سبتمبر	راديو غزة أف أم	حقوق الطفل
٢٨ سبتمبر	إذاعة ألوان	دور المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
٢٨ سبتمبر	فضائية فلسطين اليوم	مناظرة مع مسؤول الشرطة حول ظروف الاعتقال
٩ اكتوبر	راديو كلا كيت	العنف ضد المرأة
١٠ اكتوبر	فضائية معا	عقوبة الاعدام
١٠ اكتوبر	فضائية الكتاب	حول ورشة الاعلام
١٠ اكتوبر	فضائية الكوفية	حول ورشة الاعدام
١٠ اكتوبر	الجزيرة نت	الحق بالصحة
١٠ اكتوبر	اذاعة على السوشيال ميديا	الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة
١٠ اكتوبر	فضائية القدس	الحق في الصحة
١٠ اكتوبر	قناة بلادي	الحق في الصحة
١٤ اكتوبر	فضائية الكوفية	تأثير انسحاب الولايات المتحدة من اليونيسكو
١٨ اكتوبر	فضائية الكوفية	الحق بالصحة

التاريخ	الجهة الاعلامية	الموضوع
١٩ اكتوبر	فضائية القدس	لمناقشة الحملة الاسرائيلية على وسائل الاعلام واغلاق وكالات اعلامية في الضفة واعتقال صحفيين
٢٣ اكتوبر	وكالة نوى	التعديات على الأراضي الحكومية والعشوائيات
٢٣ أكتوبر	شبكة القدس الإخبارية	العقاب الجماعي الذي تمارسه قوات الاحتلال
٠٣ نوفمبر	راديو أجيال	حول التقرير الصادر عن المركز بعنوان –التعذيب في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية.
٦ نوفمبر	فضائية الكتاب	المعابر والأوضاع الاقتصادية في ظل المصالحة
٨ نوفمبر	صحيفة المانيفستو الايطالية	الاوضاع في قطاع غزة في ظل المصالحة
١٢ نوفمبر	صحيفة القدس	ح اوضاع حقوق الإنسان
١٣ نوفمبر	فضائية القدس	أثر الحصار على الحق في التعليم
١٨ نوفمبر	اذاعة راية الخليل	قانون الانتخابات ومحاكم الانتخابات
٢ ديسمبر	فضائية الكتاب	تدهور الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة
١١ ديسمبر	وكالة وفا	قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل
٢٤ ديسمبر	إذاعة أنغام	حماية طواقم الاسعاف الفلسطينية
٢٥ ديسمبر	فضائية فلسطين اليوم	اعتقال الطفلة عهد التميمي
٢٦ ديسمبر	ققناة النجاح الفضائية	معاناة مرضى قطاع غزة المحولين لتلقي العلاج في الخارج
٢٦ ديسمبر	قناة فلسطين الفضائية	معاناة مرضى قطاع غزة المحولين لتلقي العلاج في الخارج
٢٦ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	معاناة مرضى قطاع غزة المحولين لتلقي العلاج في الخارج
٢٧ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	حرمان مرضى قطاع غزة من العلاج في الخارج، وابتزازهم من قبل السلطات الإسرائيلية المحتلة على معبر بيت حانون «إيريز».
٢٧ ديسمبر	قناة الكوفية الفضائية	سن قانون الاعدام في الكنيست الاسرائيلي
١٦ ديسمبر	تلفزيون النجاح	تلفزيون النجاح حول قتل المتظاهرين بدم بارد من قبل الاحتلال
١٦ ديسمبر	فضائية الكوفية	قتل المتظاهرين بدم بارد من قبل الاحتلال الاسرائيلي
٢١ ديسمبر	فلسطين اليوم	التكييف القانوني للعقوبات المفروض على قطاع غزة
٢٦ ديسمبر	اذاعة فلسطين	انتهاكات سلطات الاحتلال ضد الصحفيين
٢٦ ديسمبر	تلفزيون فلسطين	تداعيات قرار ترامب الخاص بالقدس، واعتداء نائب اسرائيلي على أمهات المعتقلين

ملحق رقم (٢)

جدول يوضح جلسات التوعية بالقانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية التي نظمتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٧

تاريخ اللقاء	المؤسسة الشريكة	عنوان اللقاء	الفئة المستهدفة	المكان	مجموع المشاركين	نسبة مشاركة المرأة
٢٠١٧/١/١٩	جمعية التضامن الخيرية	مفاهيم أساسية بالقانون الدولي الإنساني	متطوعين بالجمعية	قاعة جمعية التضامن الخيرية – رفح	٢٩	٤٩٪
٢٠١٧/١/٢٣	طلاب وطالبات من جامعة الأزهر وفلسطين	مبادئ القانون الدولي الإنساني	طلاب كليات القانون	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– غزة	٢٤	٣٧٪
٢٠١٧/٢/٢	جمعية العائلة الفلسطينية	مفاهيم أساسية في القانون الدولي الإنساني	طلاب وطالبات جامعيين	قاعة جمعية العائلة الفلسطينية – بيت حانون	٢٦	٦٥٪
٢٠١٧/٢/١	فريق غراس الشبابي	مفاهيم أساسية في المحكمة الجنائية الدولية	أعضاء الفريق	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٦	٥٠٪
٢٠١٧/٢/١	فريق المدافعين عن حقوق الطفل	مبادئ القانون الدولي الإنساني	أعضاء الفريق	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– غزة	٢٣	٥٦٪
٢٠١٧/٢/٢٣	مركز جمعية حكر الجامع الثقافي	حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الأربع	نشطاء من مؤسسات المجتمع المدني	قاعة مركز حكر الجامع الثقافي – دير البلح	٢٧	٧٤٪
٢٠١٧/٤/١٨	طلاب جامعيين	مفاهيم أساسية بالقانون الدولي الإنساني	طلاب وطالبات	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٨	٤٣٪
٢٠١٧/٥/١٠	جمعية الغد المشرق لأبناء البلد	مبادئ القانون الدولي الإنساني	خريجين وخريجات	مقر جمعية الغد المشرق – خزاعة	٢٩	٤٥٪
٢٠١٧/٦/١٤	جمعية روافد للتنمية المجتمعية	مفاهيم القانون الدولي الإنساني	أعضاء الجمعية	قاعة جمعية روافد – الوسطي	٢٠	١٠٠٪
٢٠١٧/٧/٦	جمعية شباب الأقصى للتنمية	القانون الدولي الإنسان – مفاهيم عامة	عضوات الجمعية	مقر جمعية شباب الأقصى للتنمية – دير البلح	٢٠	١٠٠٪
٢٠١٧/٧/١٠	جمعية دعم الأسرة الخيرية	حقوق الإنسان – ومفاهيم القانون الدولي الإنساني	متطوعين ومتطوعات	مقر جمعية دعم الأسرة الخيري – بيت حانون	٢٧	٥٢٪
٢٠١٧/٧/١٣	طلاب وطالبات من جامعة الأزهر – غزة	حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة	طلاب كليات القانون والتجارة	غزة	٢١	٥٢٪

تاريخ اللقاء	المؤسسة الشريكة	عنوان اللقاء	الفئة المستهدفة	المكان	مجموع المشاركين	نسبة مشاركة المرأة
٢٠١٧/١٠/٢	الإغاثة الأولية الدولية (Premiere Urgence International - PUI)	حماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة وسبل الإنصاف القانوني	مزارعين	مقر جمعية بيت المستقبل – خزاعة	١٩	٠٪
٢٠١٧/١٠/٣	جمعية الوليد الخيرية – عبسان	حماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة وسبل الإنصاف القانوني	مزارعين	مقر جمعية الوليد الخيرية – عبسان	١٨	٠٪
٢٠١٧/١٠/٩	جمعية مريم العذراء الخيرية	حماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة وسبل الإنصاف القانوني	مزارعين	رفح	١٥	٠٪
٢٠١٧/١١/١٢	الإغاثة الأولية الدولية (Premiere Urgence International)	القانون الدولي الإنساني وأليات حماية المدنيين أوقات النزاعات	المتضررين من الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية	رفح – منطقة الشوكة	١٣	٠٪
٢٠١٧/١١/١٤	جمعية بيت المستقبل الخيرية	القانون الدولي الإنساني وأليات حماية المدنيين أوقات النزاعات المسلحة	المتضررين من الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية	مقر جمعية بيت المستقبل – خزاعة – خانيونس	١٥	٠٪
٢٠١٧/١١/٢٣	منظمة العمل ضد الجوع (Action Against Hunger)	أليات الحماية الدولية للمدنيين (النساء–الأطفال) أوقات الحروب	متطوعين ومتطوعات	رفح – حي المصبح	٣٠	١٠٠٪
٢٠١٧/١١/٢٨	جمعية الأمل لتأهيل المعاقين	أليات الحماية الدولية للمدنيين (النساء–الأطفال) أوقات النزاعات المسلحة	متطوعين ومتطوعات	مقر الجمعية – رفح الغربية	٣٠	٨٦٪
٢٠١٧/١٢/٣	جمعية تنمية الشباب	أليات الحماية الدولية للمدنيين (النساء–الأطفال) أوقات النزاعات المسلحة	سيدات	مقر الجمعية – دير البلح	١١	٨١٪
٢٠١٧/١٢/١٢	جمعية بيت المستقبل ومنظمة العمل ضد الجوع	أليات الحماية الدولية للمدنيين (النساء–الأطفال) أوقات النزاعات المسلحة	سيدات	مقر الجمعية – خانيونس	١١	١٠٠٪
٢٠١٧/١٢/١٩	جمعية أرض الإنسان – سويسرا	مفاهيم القانون الدولي الإنساني وأليات الحماية الدولية للمدنيين أوقات النزاعات المسلحة	المستفيدين من مشاريع الجمعية	بيت لاهيا	٢٢	٥٩٪
٢٠١٧/١٢/٢١	جمعية تطوير بيت لاهيا	مفاهيم القانون الدولي الإنساني	متطوعين ومتطوعات	مقر الجمعية – بيت لاهيا	٣٠	٥٦٪

دورة حقوق الإنسان للعاملين ب ١٢ مؤسسة.

ملحق رقم (٣)

جدول اللقاءات التي عقدها أعضاء المركز مع دبلوماسيين ومنظمات دولية خلال العام ٢٠١٧

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/٠١/٠٩	أوين هاميل، مؤسسة تروكرا	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان وقضايا الشراكة
٢٠١٧/٠١/١١	وفد منظمة Grassroots	ليفل أب	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان وقضايا الشراكة
٢٠١٧/٠١/١٩	إروان فان فين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مقر المركز – غزة	
٢٠١٧/٠١/٢٥	قيس أسعد وسامي عبد الشافي، مركز كارتر	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠١/٢٦	جيرنوت سوار، مدير مكتب الأونسكو بغزة	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠١/٣٠	حفل وداع كاثلين ماس، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة	فندق المشتل – غزة	
٢٠١٧/٠٢/١٢	منظمة كريستشن إيد	بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة	مناقشة قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٢/١٤	داليا زعيتر، مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF)	بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة	مناقشة قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٢/١٩	أليسون كيلي، سفيرة ايرلندا في إسرائيل، وجوناثان كونلون، ممثل ايرلندا لدى السلطة الفلسطينية	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٢/٢٣	بيتر مكاري، مدير منطقة الشرق الاوسط وأوروبا، الكنيسة المتحدة، الولايات المتحدة	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/٠٢/٢٧	آنا سانشيز، منظمة نوفاكت الإسبانية – منظمة شريكة للمركز	بواسطة الربط الإلكتروني	مناقشة تقرير حول اعتداءات قوات الاحتلال على الحق في التظاهر وحرية التعبير
٢٠١٧/٠٢/٢٨	نيكولاي ميلادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام	مقر الأونسكو – غزة	اجتماع مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني حول الدعوة لإجراء الانتخابات المحلية
٢٠١٧/٠٣/٠٢	جنيفر هيجنز، مستشارة مناصرة، كريستشن إيد	مقر المركز – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٣/٠٢	مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF)	بواسطة سكايب بين غزة وعمان	مناقشة قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٣/٠٢	لطيفة الجعبري، مؤسسة دياكونيا	مقر المركز	واقع الأشخاص ذوي الإعاقة
٢٠١٧/٠٣/٠٦	إدواردو ناربونا، نائب القنصل الإسباني	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٣/٠٦	يوريس فان وينكل، بيتر موسوب، مسؤولان سياسيان، مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٣/٠٦	شاري لاب، مدير سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الغنسان وقضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٣/٠٦	أشرف سليمان، ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية	مقر المركز – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٣/٠٧	وفد من الممثلية النرويجية في رام الله برئاسة رئيس المكتب هيلدي هارالدستاد	فندق الروتس – غزة	لقاء مع الشركاء بمناسبة يوم المرأة العالمي
٢٠١٧/٠٣/١٣	ديفيد كاردن، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA)، ومساعده حماده البياري	مقر المركز – غزة	تناول اللقاء مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٣/١٥	اجتماع مع وكالة التنمية السويسرية	مقر الوكالة – غزة	
٢٠١٧/٠٣/٢٠	اجتماع منظمة كريستشن إيد مع المنظمات الشريكة	مقر مركز شؤون المرأة – غزة	
٢٠١٧/٠٣/٢٢	وفد من وكالة التنمية في إقليم الأندلس – اسبانيا	مقر المركز – غزة	مناقشة الأوضاع والتعاون المشترك
٢٠١٧/٠٣/٢٦	وفد من منظمة الصحة العالمية	مقر المركز	الاوضاع الصحية وحرة الحركة للمرضى
٢٠١٧/٠٣/٢٧	حوار الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني تمهيداًلالاجتماعات اللجان الفرعية الأوروبية – الفلسطينية	فندق المشتل	مناقشة الأولويات من قبل المجتمع المدني على المستوى الفلسطيني
٢٠١٧/٠٣/٢٨	السفير بير أورنيوس، المبعوث الخاص السويدي لعملية السلام في الشرق الأوسط	بواسطة الربط الإلكتروني مع غزة	أوضاع حقوق الإنسان

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/٠٤/١٢	حفل إطلاق الخطة الاستراتيجية الجديدة – مؤسسة التعاون	فندق المشتل – غزة	
٢٠١٧/٠٤/١٢	آندريا ميسمر، مبادرة بيرثا للعدالة	بواسطة الربط الإلكتروني	
٢٠١٧/٠٤/١٣	ناتان ستوك، مدير مركز كارتر – القدس	مقر المركز – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٤/٢٦	اجتماع سكرتاريا حقوق الإنسان مع المنظمات الشريكة	مقر وكالة التنمية السويسرية – غزة	مناقشة آليات التمويل
٢٣– ٢٠١٧/٠٤/٢٧	وفد مؤسسة القدس ملقا – اسبانيا		أوضاع حقوق الإنسان وعمل المركز
٢٠١٧/٠٥/٠٣	القنصل العام الفرنسي، بيار كوشارد	المركز الثقافي الفرنسي – غزة	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٥/٠٩	مانويل فونتين، مدير برنامج الطوارئ في منظمة اليونيسيف، نيويورك	مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – غزة	
٢٠١٧/٠٥/١٠	لقاء مع روبرت بايير منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة	قاعة لاتيرنا – غزة	نظم اللقاء شبكة المنظمات الأهلية، بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني
٢٠١٧/٠٥/١١	استضافة اجتماع شركاء مؤسسة تروكرا الإيرلندية	مقر المركز – غزة	تطوير أدوات المتابعة والتقييم
٢٠١٧/٠٥/١٤	اجتماع وكالة التنمية السويسرية	مقر الوكالة – غزة	مراجعة استراتيجية حقوق الإنسان وسيادة القانون
١٥– ٢٠١٧/٠٥/١٦	استقبال وسلسلة اجتماعات مع وفد مؤسسة كفينا تل كفينا، برئاسة السكرتير العام لينا آغ	مقر المركز – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٥/١٦	حفل وداع فيرونيكا–––، وكالة التنمية السويسرية	قاعة لايت هاوس – غزة	
٢٠١٧/٠٥/٢٤	اجتماع الشركاء في سكرتاريا حقوق الإنسان	مقر وكالة التنمية السويسرية ومؤسسة الحق بواسطة الربط الالكتروني	
٢٠١٧/٠٦/٠٥	المشاركة في اجتماع الشركاء المساعدات الكنسية الدنماركية (DCA)– المساعدات الكنسية النرويجية (NCA)	مقر DCA-NCA – غزة	
٢٠١٧/٠٦/٠٧	هانز بيتر بوفولن، مدير المشاريع؛ ريم الشريف؛ ونضال حمدونة، DCA-NCA	مقر المركز – غزة	مناقشة قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٦/١٣	فابيو سوكولوفيتش، القنصل العام الإيطالي	مقر المركز – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٦/١٣	أشيرا رمضان، باحثة إقليمية، منظمة العفو الدولية	لقاء بواسطة السكايب مع حمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج.	الهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/٠٦/١٥	اجتماع شركاء سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	مقر وكالة التنمية السويسرية – غزة	
٢٠١٧/٠٦/١٩	الاجتماع مع بيار كوشارد، القنصل العام الفرنسي في القدس	المركز الثقافي الفرنسي – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٦/١٩	اجتماع مع الشركاء كريستشن إيد	بواسطة السكايب	قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٦/١٩	اجتماع مع الشركاء مؤسسة بيرثا	بواسطة السكايب	قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٧/٠٣	بيرغيت سورينسن، السكرتير العام لمؤسسة المساعدات الكنسية الدنماركية، وطاقم من المؤسسة، بمن فيهم مستشارها الخاص تروليِ توفتدال، والمدير الإقليمي ينتوني غارانغ	مطعم السماك وفندق المشتل – غزة	عقد اجتماع أول خاص بالمركز، وشارك المركز في اجتماع ثانٍ ضم كافة الشركاء.
٢٠١٧/٠٧/١٠	ماري–اليزابيث إنغريه، رئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود – فرنسا، وطاقم من المنظمة بمن فيهم مدير الاتصالات، كلير ماغون	مقر المركز – غزة	الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة
٢٠١٧/٠٧/١٠	أندريا مسمر، مؤسسة بيرثا	اجتماع بواسطة السكايب	قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٧/١٠	السفير الياباني	فندق الروتس – غزة	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٧/١١	وفد كريستشن إيد	مركز الثقافة والفكر الحر – خان يونس	اجتماع مع الشركاء
٢٠١٧/٠٧/١٢	وفد كريستشن إيد	مقر المركز – غزة	اجتماع مع مدراء الوحدات في المركز
٢٠١٧/٠٧/١٦	المشاركة في حفل استقبال بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي بدعوة من القنصل العام بيار كوشارد	المركز الثقافي الفرنسي – غزة	
٢٠١٧/٠٧/١٩	رفائيل ماتوس دي كاريغا، القنصل العام الإسباني في القدس، ونائبه إدواردو ناربونا	مقر المركز – غزة	
٢٠١٧/٠٧/٢٦	قيس أسعد وسامي عبد الشافي، مركز كارتر	مقر المركز – غزة	
٢٠١٧/٠٨/٠٢	غيرنوت ساور، مدير مكتب تنسيق الأمم المتحدة (أونسكو)	مقر المركز – غزة	
٢٠١٧/٠٨/٠٣	المشاركة في اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالانتهاكات الجسيمة، بحضور كل من روبرت بايير، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وجون كونوغي، الممثل الخاص لليونيسكو	مقري اليونسكو في غزة والقدس بواسطة الربط الإلكتروني	
٢٠١٧/٠٨/١٥	رالف طراف، ممثل الاتحاد الأوروبي		لقاء مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/٠٨/٢٣	جوزيف هينترزير، الملحق السياسي ومسؤول ملف حقوق الانسان في الممثلية الالمانية	مقر المركز	
٢٠١٧/٠٨/٢٧	نيل سامواند، مدير برنامج المناصرة – المساعدات الطبية للفلسطينيين (MAP) – بريطانيا	فندق الروتس	مناقشة الأوضاع الصحية، وأثرها على الحق في الصحة في قطاع غزة
٢٠١٧/٠٨/٣٠	شانتال نيويلر، خبيرة في حماية الأطفال – يونيسف	مقر المركز	مناقشة سبل حماية الأطفال وعمل المركز ذات الصلة
٢٠١٧/٠٩/٠٥	بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر	فندق الروتس	لقاء عام مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني وشخصيات اعتبارية لمناقشة الأوضاع الإنسانية
٢٠١٧/٠٩/٠٧	ليزا هنري، المدير الجديد لبرنامج الشركاء المساعدات الكنسية الدنماركية (DCA) / المساعدات الكنسية النرويجية (NCA)	مكتب DCA/NCA في غزة	لقاء مع المنظمات الشريكة
٢٠١٧/٠٩/١٠	أوين هاميل، مؤسسة تروكرا الإيرلندية	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان وقضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٩/١٢	اجتماع مع مؤسسة (Open Society Fund)	بواسطة السكايب مع مكتب المنظمة في عمان	مناقشة قضايا الشراكة
٢٠١٧/٠٩/١٣	بروفيسور هينريك بيلنيغ، وبروفيسور ديفيد هينلي، السويد	عشاء عمل في غزة	تم ترتيب اللقاء من خلال الشركاء آيلاك – السويد
١٣– ٢٠١٧/٠٩/١٤	جون باتشي، استاذ زائر، معهد حقوق الإنسان في جامعة سيدني – أوستراليا	مقر المركز – فندق الروتس	ضمن فريق تقييم لعمل سكرتاريا حقوق الإنسان. شارك في الاجتماعات بواسطة السكايب كل من فاتح عزام وهالة شعيبي
٢٠١٧/٠٩/١٦	وفد من مؤسسة ميزوريور الألمانية.	مقر المركز	ضم الوفد كل من: ضم كل من بيرنهارد شيفر، مسؤول مبادرة القانون الدولي الإنساني؛ رالف أولجر، مسؤول إعلامي؛ ود. فولكر ريهل، المسؤول في مكتب المؤسسة في برلين.
٢٠١٧/١٠/٢٥	المشاركة في حفل استقبال مدير أوتشا الجديد	مقر الأونسكو – غزة	
٢٠١٧/٠٩/٢٦	بيتر موسوب، مسؤوول الشؤون السياسية، مكتب تمثيل الاتحاد الأوروبي في القدس	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/٠٩/٢٨	جيمي ويلر، رئيس الفريق السياسي، القنصلية البريطانية العامة في القدس	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/١٠/٠٢	نيكولاي ميادينوف، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط	مقر الأونسكو	اجتماع مع ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني
٢٠١٧/١٠/٠٣	غرينوار بونوم، ملحق التعاون الإنساني، الاجتماعي واللامركزي في القنصلية الفرنسية العامة في القدس، وبيير شوفالييه، مدير بالإنابة للمركز الثقافي الفرنسي في غزة	مقر المركز	بحث سبل التعاون
٢٠١٧/١٠/١٧	ضم ،(MAP) وفد من المساعدات الطبية للفلسطينيين كل من: ايمي شالان، المدير التنفيذي؛ ألان وادمز، عضو مجلس الامناء؛ وفكر شلتوت، مدير البرامج في غزة	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/١٠/١٩	وفد من الكنيسة الأسكتلندية، معهد الطنطور المسكوني في القدس	مقر المركز	ضم الوفد ٧ أعضاء
٢٠١٧/١٠/٢٢	شيري لاب، مديرة البرامج، سكرتاريا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	مقر المركز	أوضاع حقوق الإنسان وقضايا الشراكة
٢٠١٧/١٠/٢٤	وفد من التعاون الإسباني ضم كل من: نيارا ايميدو دي لارينا غا، إيفا سواريز، وجوردي غالبي	مقر المركز	أوضاع حقوق الإنسان وقضايا الشراكة
٢٥– ٢٠١٧/١٠/٢٦	وليام بيل وكارول بالف منظمة كريستشن إيد	مقر المركز	لقاءات لمناقشة قضايا الشراكة. شارك في مناقشات اليوم الثاني مركز الثقافة والفكر الحر
٢٠١٧/١١/٠١	إميلي هاردينغ، الممثلة المقيمة لبرنامج مشاريع الضفة الغربية وقطاع غزة، المعهد الوطني الديمقراطي	مقر المركز	حول أوضاع حقوق الإنسان والمصالحة الداخلية
٢٠١٧/١١/٠٧	فيليبو دي كاربيغنا، مدير برنامج سواسية، ووفاء الكفارنة، مسؤولة البرنامج في قطاع غزة	مقر المركز	قضايا الشراكة
٢٠١٧/١١/٠٧	وفد ألماني	فندق المشتل	أوضاع حقوق الإنسان
٢٠١٧/١١/٠٨	وفد من القنصلية الفرنسية ضم كل من: اوليفيير دي تروغوف، مدير المشاريع؛ غرغير بونهام، الملحق الإنساني؛ وبيير شيفالييه، مدير المركز الثقافي الفرنسي	مقر المركز	قضايا الشراكة
٢٠١٧/١١/١٤	لقاء تشاوري نظمه مكتب التمثيل الأوروبي ووكالة التعاون الإسباني مع منظمات المجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الاوروبية المشتركة لدعم فلسطين	فندق المشتل	

التاريخ	الزائرون	المكان	ملاحظات
٢٠١٧/١١/١٤	دومينيك هينزر، مستشار أمن إنساني، وستيفان كيلينبيرغر، مدير برنامج، وزارة الخارجية السويسرية	مقر وكالة التنمية السويسرية	
٢٠١٧/١١/٢١	المشاركة في لقاء نظمته وكالة التنمية السويسرية		
٢٠١٧/١١/٢٢	(AIDA) حفل استقبال نظمته شبكة المنظمات الدولية	استراحة لايت هاوس	
٢٠١٧/١١/٢٢	ريمي بولوغ، نائب القنصل العام الفرنسي	المركز الثقافي الفرنسي	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان وجهود المصالحة الوطنية
٢٠١٧/١١/٢٨	وفد دبلوماسي إيرلندي ضم كل من: جوناثان كونلون، ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية؛ ديكلان جونستون، نائب الممثل؛ وايميل مخلوف، مستشار البرامج في الممثلية.	مقر المركز	مناقشة اوضاع حقوق الإنسان والتطورات المتعلقة بالمصالحة الوطنية
٢٠١٧/١١/٢٨	وفد دبلوماسي بلجيكي ضم كل من: دانييلا هافن، القنصل العام البلجيكي في القدس؛ ماري شرشاري، قنصل الشؤون السياسية؛ وكاثلين دي نيس، قنصل التعاون التنموي.	مقر المركز	مناقشة أوضاع حقوق الإنسان والتطورات المتعلقة بالمصالحة الوطنية

أ. راجي الصوراني، خلال استقبال رجال دين مسيحيين.

ملحق رقم (٤)

جدول الدورات التدريبية التي نفذتها وحدة التدريب في المركز خلال العام ٢٠١٧

الرقم	عدد الدورات والفئة المستهدفة	المشاركون	ساعات التدريب	نسبة مشاركة النساء
١	خمس دورات تدريبية في مفاهيم حقوق الإنسان والشرعة الدولية لحقوق الإنسان لأعضاء وعضوات الجمعيات والمؤسسات المجتمعية العاملة في المجتمع المدني والمجموعات الشبابية في قطاع غزة	١٤٠	١٠٠	٦٥٪
٢	أربع دورات تدريبية متخصصة في مجال حرية الرأي والتعبير للإعلاميين والصحفيين والحقوقيين ونشطاء التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإعلامية	٨٨	٦٥	٥٧٪
٣	دورتين تدريبية في مفاهيم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لأعضاء وعضوات الجمعيات والمؤسسات المجتمعية العاملة في المجتمع المدني والمجموعات الشبابية في قطاع غزة	٦٠	٤٠	٦٧٪
٤	دورتين تدريبية في حقوق الطفل لمجموعات من النشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الطفل	٥٣	٤٠	٤٩٪
٥٦	دورة تدريبية واحدة متخصصة في الحق في السكن والأرض والملكية وسبل الإنصاف القانوني للانتهاكات التى يتعرض لها الصيادين والمزارعين	٢٧	٢٠	٢٦٪
	دورة تدريبية في حقوق المرأة	٣١	٢٥	٥٨٪

دورة مفاهيم أساسية بحقوق الإنسان.

جدول يوضح تفاصيل كل دورة تدريبية

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١	جمعية التضامن الخيرية	طلاب جامعيين وخرجين ومتطوعين	قاعة جمعية التضامن الخيرية	٢٧	٢٠	٩-٢٠١٧/١/١٢	٤٠٪
٢	فريق المدافعين عن حقوق الطفل	أعضاء وعضوات الفريق	قاعة المركز الفلسطيني – غزة	٣٣	٢٠	١٣-٢٠١٧/٢/١٦	٤٣٪
٣	أعضاء ست مؤسسات مجتمعية من محافظة الوسطى	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة جمعية مركز شباب حكر الجامع – دير البلح	٣١	٢٠	٢٠-٢٠١٧/٢/٢٣	٨٧٪
٤	أعضاء سبع مؤسسات مجتمعية من محافظة شمال غزة	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– جباليا	٢٩	٢٠	١٢-٢٠١٧/٣/١٥	٥١٪
٥	أعضاء عشر مؤسسات مجتمعية من محافظة خانيونس	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة المركز الفلسطيني – خانيونس	٢٤	٢٠	٢٧-٢٠١٧/٣/٣٠	٨٨٪
٦	الجامعة الإسلامية – قسم الإعلام والعلوم السياسية	طلاب وطالبات الكلية	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٥	٢٠	٤-٢٠١٧/٤/١٨	٤٧٪
٧	أعضاء وعضوات ١١ مؤسسة وجمعية مجتمعية من محافظة خانيونس الشرقية	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة جمعية الغد المشرق– خانيونس	٢٩	٢٠	٧-٢٠١٧/٥/١٠	٥٥٪
٨	أعضاء وعضوات ٨ مؤسسات مجتمعية و٤ جامعات – جباليا	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – جباليا	٣٢	٢٠	٢١-٢٠١٧/٥/٢٤	٩٠٪
٩	مركز الإعلام المجتمعي	إعلاميين وإعلاميات	قاعة مقر مركز الإعلام المجتمعي – غزة	٢٠	٢٠	١٧-٢٠١٧/٧/٢٠	٦٥٪
١٠	أعضاء وعضوات ٧ مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	أعضاء وعضوات المؤسسات	قاعة مقر جمعية مجددون التنموية لدعم الشباب – رفح	٢٨	٢٠	٧-٢٠١٧/٨/١٠	٦١٪
١١	أعضاء وعضوات ١٢ مؤسسة وجمعية	أعضاء وعضوات المؤسسات فيها	قاعة مقر جمعية الأمل والسلام – رفح	٣١	٢٥	٢٠-٢٠١٧/٨/٢٤	٥٨٪

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
١٢	الإعلاميين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين	الإعلاميين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين	قاعة مطعم اللايت هاوس – غزة	٣٢	١٠	٢٠-٢٠١٧/٩/٢١	٥٣٪
١٣	أصدقاء مشروع دعم الحريات الصحفية الذي ينفذ بدعم الحكومة الكندية	الإعلاميين والصحفيين	قاعة مطعم اللايت هاوس – غزة	٧	٢٥	٤-٢٠١٧/١٠/١٢	٥٧٪
١٤	الإعلاميين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين	الإعلاميين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين	قاعة مطعم اللايت هاوس – غزة	٢٤	١٠	٢٥-٢٠١٧/١٠/٢٦	٧٥٪

ملحق رقم (٥)

جدول محاضرات التوعية التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٧

م	المنطقة	عدد اللقاءات والمحاضرات	عدد المشاركين	نسبة مشاركة النساء
١	محافظة الشمال	٩	٢٣١	٨٠٪
٢	مدينة غزة	١٧	٤٣٠	٦٥٪
٣	الوسطي	٦	١٧٠	٩٦٪
٤	خانيونس	٩	٢٢١	٨٠٪
٥	رفح	٧	١٨٠	٦١٪
المجموع النهائي		٤٨	١٢٣٢	١٠٠٪

لقاء مدير المركز مع صحفيين من غزة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧.

دورة حقوق الانسان – جباليا.

جدول تفاصيل اللقاءات والمحاضرات الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان التي نفذتها وحدة التدريب خلال العام ٢٠١٧

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
١	كلية طب الأسنان بجامعة الأزهر – غزة (المجموعة الأولى)	طلاب وطالبات الكلية– المستوى الأول	الحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٦	قاعة المركز الفلسطيني – غزة	٢٠١٧/١/١٥	٨٠٪
٢	كلية طب الأسنان بجامعة الأزهر – غزة (المجموعة الثانية)	طلاب وطالبات الكلية– المستوى الأول	الحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٦	قاعة المركز الفلسطيني – غزة	٢٠١٧/١/١٦	٧٣٪
٣	كلية طب الأسنان بجامعة الأزهر – غزة (المجموعة الثالثة)	طلاب وطالبات الكلية– المستوى الأول	الحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٨	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٧/١/١٧	٨٤٪
٤	فريق غراس الطلابي الشبابي	أعضاء وعضوات الفريق	مفاهيم أساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٢١	قاعة مقر المركز الفلسطيني – غزة	٢٠١٧/١/١٨	٤٨٪
٥	فريق المدافعون عن حقوق الطفل	أعضاء وعضوات الفريق	مفاهيم أساسية في اتفاقية حقوق الطفل	٢١	قاعة مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان– غزة	٢٠١٧/١/١٩	٤٣٪
٦	طلاب وطالبات من جامعة الأزهر	طلاب كليات القانون	المشاركة السياسية وتعزيز دور الشباب فيها	٢٤	قاعة مقر المركز الفلسطيني – غزة	٢٠١٧/١/٢٣	٣٧٪
٧	الائتلافات العاملة في مجال حقوق الإنسان	أعضاء وعضوات الفريق	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٢	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– غزة	٢٠١٧/١/٢٤	٥٠٪
٨	جمعية الشباب والبيئة	طلاب وطالبات جامعيين	العنف الموجه ضد النساء	٢٢	جمعية الشباب والبيئة – الزوايدة	٢٠١٧/١/٢٦	٧٧٪
٩	جمعية ريادة للتنمية المجتمعية	عضوات الجمعية	مفاهيم أساسية في حقوق المرأة (اتفاقية سيداو)	٢٦	قاعة جمعية ريادة للتنمية المجتمعية – خان يونس منطقة الفخاري	٢٠١٧/٢/٦	١٠٠٪
١٠	طلاب جامعيين	طلاب وطالبات جامعيين	مفاهيم أساسية في منظومة حقوق الإنسان	٢٧	قاعة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	٢٠١٧/٢/٧	٤٠٪

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
١١	جمعية العائلة الفلسطينية – بيت حانون	طلاب وطالبات جامعيين	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٢٦	مقر جمعية العائلة الفلسطينية – بيت حانون	٢٠١٧/٢/٨	٧٣٪
١٢	جمعية مركز حكر الجامع الثقافي – الوسطى	أعضاء الجمعية ومتطوعين	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٧	مقر جمعية مركز حكر الجامع الثقافي	٢٠١٧/٢/١٩	٧٤٪
١٣	جمعية العائلة الفلسطينية – بيت حانون	طلاب وطالبات جامعيين	الحق في تشكيل الجمعيات	٢٧	مقر جمعية العائلة الفلسطينية – بيت حانون	٢٠١٧/٢/٢٧	٦٢٪
١٤	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	أعضاء الجمعية	اتفاقية مناهضة التعذيب	٣٠	جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	٢٠١٧/٣/٦	٥٠٪
١٥	جمعية التضامن الخيرية – رفح	أكاديميين وأعضاء مؤسسات مجتمعية	أليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان	٢٨	مقر جمعية التضامن الخيرية – رفح	٢٠١٧/٣/٧	٤٩٪
١٦	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير – بيت حانون	أعضاء الجمعية	الحق في التظاهر والتجمع السلمي	٢٧	مقر جمعية الأدهم للتنمية – بيت حانون	٢٠١٧/٣/١٩	٥٦٪
١٧	جمعية الأدهم للتنمية والتطوير	سيدات	النوع الاجتماعي (الجندر)	٢٦	مقر جمعية الأدهم للتنمية – بيت حانون	٢٠١٧/٣/٢٢	١٠٠٪
١٨	طلاب وطالبات من الجامعة الإسلامية	طلاب وطالبات	حرية الرأي والتعبير وأليات حمايتها	٢٨	مقر المركز – غزة	٢٠١٧/٤/١١	٤٣٪
١٩	فريق صرح العدالة القانوني	أعضاء الفريق وطلاب وطالبات	أليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	٢٨	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة	٢٠١٧/٤/٢٦	٧٢٪
٢٠	جمعية فكرة للتنمية والتطوير المجتمعي	متطوعين ومتطوعات	مفاهيم أساسية في حقوق المرأة (اتفاقية سيداو)	٢٥	مقر جمعية فكرة للتنمية والتطوير المجتمعي بيت حانون	٢٠١٧/٤/٢٧	١٠٠٪
٢١	جمعية الثقافة والفكر الحر	أعضاء الجمعية	مفاهيم أساسية بحقوق الإنسان	٦	مقر المركز الفلسطيني– غزة	٢٠١٧/٤/٢٥	٥٠٪
٢٢	جمعية الغد المشرق لأبناء البلد	خريجين وخريجات	العهدين الدوليين لحقوق الإنسان	٣٠	مقر جمعية الغد المشرق – خزاعة	٢٠١٧/٥/٨	٤٥٪
٢٣	جمعية عدالة للتنمية ورعاية حقوق الإنسان	أعضاء الجمعية	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان	٢٥	غزة	٢٠١٧/٥/١٦	٦٠٪

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
٢٤	طلاب وطالبات جامعيين	طلاب جامعيين	حماية المرأة من التمييز	٣٣	معسكر جباليا	٢٠١٧/٥/٢٣	٨٩٪
٢٥	مؤسسة ميديا سبيس للإنتاج المجتمعي	خريجين وخريجات	المواطنة ومفاهيم حقوق الإنسان	١٩	رفح – العودة	٢٠١٧/٥/٢٥	٨٤٪
٢٦	مؤسسة ميديا سبيس للإنتاج المجتمعي والتنمية	خريجين وخريجات	الديمقراطية وأثرها في حماية حقوق الإنسان	١٩	رفح – العودة	٢٠١٧/٥/٢٥	٨٤٪
٢٧	جمعية مركز شباب حكر الجامع	سيدات وخريجين	مفهوم العنف ضد المرأة	٢٧	الوسطي – دير البلح – حكر الجامع	٢٠١٧/٦/٤	١٠٠٪
٢٨	جمعية فرسان الغد الشبابية	عضوات الجمعية	النوع الإجتماعي (الجندر)	٢٠	بيت حانون	٢٠١٧/٦/٦	١٠٠٪
٢٩	جمعية مركز شباب حكر الجامع	سيدات وخريجين	حق المرأة في الميراث	٤٠	الوسطي – دير البلح – حكر الجامع	٢٠١٧/٦/٧	١٠٠٪
٣٠	جمعية دعم الأسرة الفلسطينية	اعضاء وعضوات الجمعية	حقوق الإنسان – مفاهيم أساسية	٣١	الوسطي – دير البلح – البركة	٢٠١٧/٦/١١	١٠٠٪
٣١	جمعية المنال لتطوير المرأة والطفل	اعضاء وعضوات الجمعية	العنف الموجه ضد المرأة	٢٥	الوسطي – دير البلح – الشارع العام	٢٠١٧/٦/١٩	١٠٠٪
٣٢	جمعية فرسان الغد الشبابية	خريجين وخريجات	مدخل في مفاهيم حقوق الإنسان	٢٠	بيت حانون	٢٠١٧/٧/٤	١٠٠٪
٣٣	جمعية دعم الأسرة الخيرية	متطوعين ومتطوعات	حقوق الإنسان – ومفاهيم القانون الدولي الإنساني	٢٧	بيت حانون	٢٠١٧/٧/١٠	٥٢٪
٣٤	طلاب وطالبات من الجامعات والكليات	طلاب وطالبات	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	٢٩	غزة	٢٠١٧/٧/١٢	٥٩٪
٣٥	مركز الإعلام المجتمعي	إعلاميين واعلاميات	اتفاقية حقوق الطفل	٢٠	مقر مركز الإعلام المجتمعي	٢٠١٧/٧/١٩	٦٥٪
٣٦	جمعية مجددون التنموية لدعم الشباب	خريجين وخريجات	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٢٨	رفح – تل السلطان	٢٠١٧/٨/٨	٦١٪
٣٧	جمعية مركز شباب الأقصى للتنمية	خريجين وخريجات	الحق في الصحة في المواثيق الدولية	٢٠	دير البلح	٢٠١٧/٨/١٤	١٠٠٪
٣٨	جمعية الرواد للشباب الفلسطيني	سيدات	حماية المرأة من التمييز	٣٧	مقر الجمعية – خانيونس– عبسان	٢٠١٧/٨/١٧	١٠٠٪
٣٩	المجلس الشبابي لمناهضة العنف	أعضاء وعضوات المجلس	مفهوم العنف الموجه ضد المرأة	٢٨	رفح	٢٠١٧/٨/٢٣	٥٧٪

م	المؤسسة الشريكة	الفئة المستهدفة	الموضوع	عدد المشاركين	المكان	التاريخ	نسبة مشاركة المرأة
٤٠	جمعية الأمل والسلام للأطفال	متطوعين ومتطوعات	اتفاقية حقوق الطفل	٢٥	مقر الجمعية رفح – البلد	٢٠١٧/٨/٢٢	٦٠٪
٤١	المدافعين عن حقوق المزارعين والصيادين	المزارعين والصيادين	الحق في السكن والملكية في القانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٧	قاعة مقر بلدية خزاعة – خانيونس	٢٠١٧/٩/١١	٢٦٪
٤٢	إعلاميين وصحفيين ونشطاء حقوقيين في قطاع غزة	الإعلاميين والصحفيين والنشطاء الحقوقيين	ضوابط وقيود حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية	٣٢	غزة	٢٠١٧/٩/٢٠	٥٣٪
٤٣	جمعية بناء لرعاية وتنمية المجتمع	سيدات	حقوق المرأة ومفهوم التمييز ضد المرأة	٢٥	مقر الجمعية – عبسان الكبيرة	٢٠١٧/٩/٢٤	٩٦٪
٤٤	جمعية الزنة للتنمية الزراعية	سيدات	مفاهيم أساسية في حقوق الإنسان	٢٠	جمعية الزنة للتنمية الزراعية – خانيونس	٢٠١٧/١٠/٢٣	١٠٠٪
٤٥	جمعية القدس لتنمية المواصي	العاملات بمشاريع الجمعية التنموية	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٥	مقر جمعية القدس لتنمية المواصي – خانيونس	٢٠١٧/١١/٨	١٠٠٪
٤٦	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د)	مدرسات المدرسة وأولياء الأمور (ضمن حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة)	حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	٣٢	مقر مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د)	٢٠١٧/١١/١٩	١٠٠٪
٤٧	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د)	مدرسات المدرسة وأولياء الأمور (ضمن حملة ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المرأة)	الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء	٢٩	مقر مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د)	٢٠١٧/١١/٢٢	٨٣٪
٤٨	مدرسة عبسان الجديدة الإعدادية	طالبات البرلمان	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٢٥	مقر مدرسة عبسان الجديدة خانيونس	٢٠١٧/١٢/١٠	١٠٠٪

ملحق رقم (٦)

جدول جلسات التوعية التي نظمتها وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام ٢٠١٧

رقم	موضوع الورشة	المؤسسة الشريكة	مكان التنفيذ	عدد الحضور			تاريخ التنفيذ
				ذكور	إناث	أجمالي	
١	المشاركة السياسية	مجموعة شبابية	المركز	٩	٩	١٨	٢٣ ابريل ٢٠١٧
٢	حرية التعبير وآليات الأمم المتحدة	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	مطعم السلام	٩	١١	٢٠	٣٠ ابريل ٢٠١٧
٣	حرية التعبير وآليات الأمم المتحدة	مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	مطعم السلام	٩	١١	٢٠	٣٠ ابريل ٢٠١٧
٤	المشاركة السياسية	جمعية التضامن الخيرية	جمعية التضامن الخيرية (رفح)	١١	٨	١٩	١٥ مايو ٢٠١٧
٥	عقوبة الاعدام	جمعية مجددون لدعم الشباب	جمعية مجددون لدعم الشباب (رفح)	٦	١٣	١٩	١٥ مايو ٢٠١٧
٦	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية	جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية (دير البلح)	١٠	١٠	٢٠	١٦ مايو ٢٠١٧
٧	المشاركة السياسية للمرأة	جمعية المرأة والطفل للتنمية	جمعية المرأة والطفل للتنمية (خان يونس)	٠	٢١	٢١	١٧ مايو ٢٠١٧
٨	حرية الرأي والتعبير	جمعية النجدة الاجتماعية	جمعية النجدة الاجتماعية (غزة)	٧	٨	١٥	١٨ مايو ٢٠١٧
٩	حرية الرأي والتعبير	نادي الزهراء	نادي الزهراء– الزهرة	١٤	٢	١٦	١٧ يوليو ٢٠١٧
١٠	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٧	١٤	٣١	٢٧ يوليو ٢٠١٧
١١	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٦	١٥	٣١	٢٧ يوليو ٢٠١٧
١٢	الديمقراطية المفهوم والمؤشرات	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٧	١٣	٣٠	٣ اغسطس ٢٠١٧
١٣	التحول الديمقراطي	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٧	١٣	٣٠	٣ اغسطس ٢٠١٧
١٤	المشاركة السياسية	نادي الزهراء	نادي الزهراء– الزهرة	٤	١٣	١٧	١٠ اغسطس ٢٠١٧
١٥	الديمقراطية المفهوم والمؤشرات	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٦	١٥	٣١	١٤ اغسطس ٢٠١٧
١٦	التحول الديمقراطية	مركز الميزان	مطعم الروتس	١٦	١٥	٣١	١٤ اغسطس ٢٠١٧
١٧	حرية الرأي والتعبير	جمعية العطاء للأم والطفل	مركز القدس التعليمي	٨	١١	١٩	٣٠ اكتوبر ٢٠١٧
	المجموع			١٨٦	٢٠٢	٣٨٨	

ملحق رقم (٧)

جدول بمحاضرات التوعية والتدريب التي نفذتها وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التاريخ	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين/ات
٢٠١٧/٨/٢٩	أعضاء نقابة الصيادين بغزة	ميناء غزة	٣٤
٢٠١٧/٨/٣٠	أعضاء نقابة الصيادين بغزة	ميناء غزة	٣٠
٢٠١٧/٩/١٤	أعضاء نقابة الصيادين بغزة	ميناء غزة	٣٧
٢٠١٧/١٠/٢٥	أعضاء جمعية التوفيق لصيادي الأسماك في قطاع غزة	مقر الجمعية بغزة	٢٨
٢٠١٧/١٠/٢٦	أعضاء جمعية التوفيق لصيادي الأسماك في قطاع غزة	مقر الجمعية بغزة	٣٢
٢٠١٧/١٠/٢٦	أعضاء جمعية التوفيق لصيادي الأسماك في قطاع غزة	مقر الجمعية بغزة	٢٨
٢٠١٧/١٠/٢٦	أعضاء جمعية التوفيق لصيادي الأسماك في قطاع غزة	مقر الجمعية بغزة	٢٨
٢٠١٧/١١/١٢	عائلات المزارعين في جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون	مقر الجمعية في بيت حانون	١٦
٢٠١٧/١١/٢٠	عائلات المزارعين في جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون	مقر الجمعية في بيت حانون	٢٣
٢٠١٧/١١/٢٨	المزارعون في جمعية العطاء الخيرية في بيت حانون	مقر الجمعية في بيت حانون	٢٧

الباحث القانوني، محمد ابو هاشم خلال محاضرة حول المشاركة السياسية.

خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال لقاء توعوي للصيادين.

ملحق رقم (٨)

جدول يوضح تفاصيل الزيارات والوفود الميدانية من العام ٢٠١٧

م	المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
١	مدرسة ذكور خان يونس الابتدائية	أعضاء البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خان يونس	١٢	٢٠١٧/٢/٨	ساعة
٢	مدرسة ذكور رفح الابتدائية	طلاب مدرسة رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خان يونس	٢٠	٢٠١٧/٣/٣	ساعة
٣	مدرسة البريج الابتدائية المشتركة (أ)	أعضاء البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	١٧	٢٠١٧/٣/٦	ساعة
٤	مدرسة ذكور البريج الابتدائية المشتركة (ج)	أعضاء البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	٣٠	٢٠١٧/٣/٩	ساعة
٥	مدرسة أسماء الابتدائية المشتركة (ب)	أعضاء البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	٢٤	٢٠١٧/٣/١٤	ساعة
٦	مدرسة ذكور جباليا الإعدادية (ه)	أعضاء البرلمان الطلابي	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – غزة	٢٨	٢٠١٧/٣/٢٠	ساعة
٧	مدرسة بنات البريج الإعدادية (أ)	وفد من طالبات المدرسة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – خان يونس	٣٣	٢٠١٧/٣/٢٣	ساعة
٨	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (أ)	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – جباليا	٢٢	٢٠١٦/٣/٢٨	ساعة
٩	مدرسة بنات خانيونس الإعدادية (ب)	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – خان يونس	١٤	٢٠١٦/٣/٢٩	ساعة
١٠	ذكور الرمال الاعدادية	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – غزة	٢٣	٢٠١٦/٣/٣٠	ساعة
١١	مدرسة ذكور خانيونس الإعدادية (ج)	خانيونس	التعرف على المركز ومدخل في حقوق الإنسان	خانيونس	٢٧	٢٠١٧/٤/٤	ساعة
١٢	مدرسة ذكور خانيونس الابتدائية (د)	خان يونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خان يونس	٤٢	٢٠١٧/٤/٦	ساعة

م	المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
١٣	مدرسة البريج المشتركة الابتدائية (د)	البريج	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خان يونس	٢٠	٢٠١٧/٤/١١	ساعة
١٤	مدرسة خانيونس الإعدادية (ج)	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في حقوق الإنسان	مقر المركز – خان يونس	١٠	٢٠١٧/٤/١٤	ساعة
١٥	مدرسة تل السلطان الإبتدائية المشتركة	رفح	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	١٧	٢٠١٧/٤/١٩	ساعة
١٦	وفد من جمعية الثقافة والفكر الحر	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ونشاطاته	مقر المركز – خان يونس	٦	٢٠١٧/٤/٢٥	ساعة
١٧	وفد من جمعية الثقافة والفكر الحر	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ونشاطاته	مقر المركز – خان يونس	٦	٢٠١٧/٨/٣٠	ساعة
١٨	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية (ا)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	مقر المركز – غزة	٣٢	٢٠١٧/١٠/١٩	ساعة
١٩	مدرسة بنات جباليا الابتدائية (ب)	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – جباليا	٢٦	٢٠١٧/١٠/٢٥	ساعة
٢٠	مدرسة بنات المغازي الإعدادية (أ)	الوسطي	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	٢٠	٢٠١٧/١٠/٣٠	ساعة
٢١	مدرسة ذكور الرمال الإعدادية (ب)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	٢٣	٢٠١٧/١١/١٢	ساعة
٢٢	مدرسة بنات لاهيا المشتركة	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – جباليا	٢٠	٢٠١٧/١١/١٦	ساعة
٢٣	مدرسة طالبات حلب المشتركة	جباليا	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز –جباليا	٣٠	٢٠١٧/١١/١٦	ساعة
٢٤	مدرسة بنات دير البلح الاعدادية	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز– غزة	٣٣	٢٠١٧/١١/٢١	ساعة
٢٥	مدرسة الشاطئ الابتدائية المشتركة (د)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – غزة	٢٩	٢٠١٧/١١/٢٢	ساعة

م	المدرسة	الفئة المستهدفة	الموضوع	مكان اللقاء	العدد	تاريخ الزيارة	الوقت
٢٦	مدرسة بنات خزاعة للبنات	خانيونس – خزاعة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خانيونس	١٩	٢٠١٧/١١/٢٣	ساعة
٢٧	مدرسة غزة الجديدة الإعدادية (أ)	غزة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	مقر المركز – غزة	٣٣	٢٠١٧/١٢/٦	ساعة
٢٨	مدرسة بنات معن الابتدائية	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خانيونس	٣٢	٢٠١٧/١٢/٧	ساعة
٢٩	مدرسة عبسان الجديدة الإعدادية	خانيونس – عبسان الجديدة	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	مقر المدرسة – عبسان الجديدة	٢٥	٢٠١٧/١٢/١٠	٪١٠٠
٣٢	مدرسة ذكور الأمل الابتدائية	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز –– غزة	٣٠	٢٠١٧/١٢/١٣	٪.
٣١	مدرسة بنات خانيونس الإعدادية (ب)	خانيونس	التعرف على المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ومدخل في اتفاقية حقوق الطفل	مقر المركز – خانيونس	٢١	٢٠١٧/١٢/١٣	٪١٠٠

ملحق رقم (٩)

قائمة بتفاصيل محاضرات التوعية القانونية التي نفذتها وحدة المرأة خلال العام ٢٠١٧

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/١/٣	اتفاقية سيداو	خزاعة – خانيونس	جمعية الوليد		١٥
٢٠١٧/١/٥	اتفاقية سيداو	غزة	جمعية نجد التنموية		١٦
٢٠١٧/١/١٥	مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)	خزاعة	جمعية الغد المشرق	١٠	١٥
٢٠١٧/١/١٦	مفهوم العنف الاجتماعي	البريج	مركز صحة المرأة		١٥
٢٠١٧/١/١٩	العنف الاسري و التحرش الجنسي	بيت حانون	جمعية غسان كنفاني		٢٠
٢٠١٧/١/٢٢	مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)	رفح	جمعية أجيال		٣٠

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/١/٢٩	حقوق المرأة في المواثيق الدولية	دير البلح	جمعية دير البلح للتأهيل		١٥
٢٠١٧/١/٣٠	حقوق المرأة الشرعية	جباليا	مركز صحة المرأة		١٥
٢٠١٧/١/٣١	حقوق المرأة في المواثيق الدولية	الدرج	مركز النشاط النسائي		٤٠
٢٠١٧/٢/٢	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	كتلة النضال الشعبي	٦	١٠
٢٠١٧/٢/٩	لقاء مفتوح حول حقوق المرأة و تطلعاتها للعام ٢٠١٧م	خزاعة	جمعية الوليد الخيرية		٣٢
٢٠١٧/٢/١٣	اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	خانيونس	مدرسة احمد عبد العزيز الابتدائية	٢٢	
٢٠١٧/٢/١٤	حقوق النساء الشرعية	غزة	جمعية نجد التنموية		٢٢
٢٠١٧/٢/١٩	العنف الاسري و التحرش الجنسي	غزة	مدرسة رقية الاعدادية للبنات		من الطالبات ٣٥
٢٠١٧/٢/٢١	اتفاقية سيداو	دير البلح	جمعية حكر الجامع	١٦	١٤
٢٠١٧/٢/٢١	مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)	دير البلح	جمعية حكر الجامع	١٦	١٤
٢٠١٧/٢/٢٦	العنف الاسري و التحرش الجنسي	خانيونس	مدرسة رقية الاعدادية للبنات		من طالبات ٣٥ الصف السابع
٢٠١٧/٢/٢٧	حقوق المرأة الشرعية	خانيونس	مدرسة اسامة النجار الابتدائية للبنات		٧٠
٢٠١٧/٢/٢٨	لقاء مفتوح حول حقوق المراة و تطلعاتها للعام ٢٠١٧	قاع القرين	جمعية زمزم الخيرية		٢٨
٢٠١٧/٢/٢٨	لقاء مفتوح حوا حقوق المرأة في المواثيق الدولية	بني سهيلة	مدرسة بني سهيلا الاعدادية للبنات		من المعلمات ٢٣ و اولياء الامور
٢٠١٧/٣/٦	العنف ضد المرأة	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية		من اولياء ٤٠ الامور
٢٠١٧/٣/٩	حقوق المرأة	خانيونس	مدرسة اسامة النجار الابتدائية		٣٢من اولياء الامور
٢٠١٧/٣/١٢	العنف الاسري و اثره على التحصيل	خانيونس	مدرسة رقية الاعدادية للبنات	١٢	
٢٠١٧/٣/١٤	اتفاقية مناهضة العنف ضد المرأة	جباليا	مقر المركز – فرع جباليا	١٨	١٢
٢٠١٧/٣/١٤	مفهوم العنف الاجتماعي	جباليا	مقر المركز – فرع جباليا	١٨	١٢
٢٠١٧/٣/١٥	آليات استقبال النساء المعنفات في مراكز الشرطة	خانيونس	مقر المركز		١٠
٢٠١٧/٣/١٩	العنف الاسري	غزة	مدرسة رقية الاعدادية للبنات		٣٥

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/٣/٢١	لقاء مفتوح حول حقوق المرأة و اثرها على المجتمع	قاع القرين	جمعية زمزم الخيرية	٤٢	
٢٠١٧/٣/٢١	حقوق المرأة في المواثيق الدولية	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة		معلمة ١٥
٢٠١٧/٣/٢٦	حقوق المرأة	دير البلح	جمعية تنمية الشباب		٢٥
٢٠١٧/٣/٢٧	قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	مقر دائرة المرأة		٢٢
٢٠١٧/٣/٢٨	حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة ذكور الفخاري الاعدادية	٨	١٤
٢٠١٧/٣/٢٩	سيداو	خانيونس	مقر المركز – خانيونس	٨	١٤
٢٠١٧/٣/٢٩	جلسة تدريب حول الجندر	خانيونس	مقر المركز – خانيونس	٨	١٤
٢٠١٧/٣/٣٠	حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة الامل	١٨	٢٤
٢٠١٧/٤/٢	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني		جمعية الانسان التنموية		٢٨
٢٠١٧/٤/٣	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس		٢٥
٢٠١٧/٤/٤	العنف الاسري	خانيونس	مدرسة بني سهيلا الاعدادية		٤٥
٢٠١٧/٤/٥	العنف ضد المرأة بالمجتمع الفلسطيني	خانيونس	اتحاد الكنائس		٢٥
٢٠١٧/٤/٩	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مركز يافا للتدريب		٢٠
٢٠١٧/٤/٩	حقوق المرأة في قانون العمل	غزة	جمعية نجد الخيرية		٣٢
٢٠١٧/٤/١١	حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة بني سهيلا		٣٥
٢٠١٧/٤/١٢	حقوق النساء الارامل	غزة	بيت الامان		٦٠
٢٠١٧/٤/١٣	سيداو	غزة	مقر المركز– غزة		٢٥
٢٠١٧/٤/١٣	مفهوم النوع الاجتماعي	غزة	مقر المركز– غزة		٢٥
٤/١٧	حقوق المرأة	غزة	جامعة الازهر	٢٢	
٢٠١٧/٥/٩	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	خزاعة	جمعية الغد المشرق	١٠	١٥
٢٠١٧/٥/٩	مفهوم النوع الاجتماعي	خزاعة	جمعية الغد المشرق	١٠	١٥

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٥/١٤	العنف الاسري والتحرش الجنسي	رفح	جمعية اجيال الخيرية		٣٥
٥/١٧	حقوق المرأة الشرعية	غزة	جمعية نجد التنموية		٢٢
٢٠١٧/٥/١٨	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس	مقر الجبهة العربية الفلسطينية	١٢	١٤
٥/٢١	قانون الاحوال الشخصية	القرارة	جمعية الانسان التنموية		٢٢
٥/٢٢	العنف الاسري والتحرش الجنسي	خانيونس	جمعية الصفاء التنموية		١٨
٥/٢٣	جلسة تدريب حول اتفاقية سيداو	جباليا	مقر المركز الفلسطيني لحقوق الانسان – جباليا	١٦	١٤
٥/٢٥	لقاء مفتوح حول حقوق المرأة وتطلعاتها	دير البلح	جبهة التحرير		١٢
٢٠١٧/٧/٦	مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)	دير البلح	جمعية دير البلح للتأهيل		٢٥
٢٠١٧/٧/١٠	قانون الاحوال الشخصية	خانيونس – بني سهيلا	جمعية النجة الخيرية	١٢	٩
٢٠١٧/٧/١٣	قانون الاحوال الشخصية	جباليا	جمعية بناء للتنمية		٢٥
٢٠١٧/٧/١٦	القتل على خلفية الشرف	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي		٢٣
٢٠١٧/٧/٢٠	حقوق النساء الشرعية	رفح	مركز النشاط النسائي		٢٢
٢٠١٧/٧/٢٣	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)	غزة –الدرج	مركز النشاط النسائي		٢٩
٢٠١٧/٧/٢٤	برامج التأهيل ما قبل الزواج	خانيونس	جمعية اعمار	١٤	٣٢
٢٠١٧/٧/٢٥	العنف الاسري والتحرش الجنسي	رفح	جمعية اجيال الخيرية	٧	١٨
٢٠١٧/٧/٢٧	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)	خانيونس	مركز الشباب الشبابي		١٦
٢٠١٧/٨/٣	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	غزة	مركز الدراسات النسوية		٤٠
٢٠١٧/٨/٩	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	رفح	جمعية مجددون	٥	١٢
٢٠١٧/٨/١٠	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	رفح	جمعية التضامن		١٢
٢٠١٧/٨/١٣	قانون الاحوال الشخصية	دير البلح	جبهة التحرير الفلسطينية		١١

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/٨/١٧	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	غزة	جامعة البوليتكنك	٦	١١
٢٠١٧/٨/٢٠	قانون الاحوال الشخصية	تل السلطان	مركز النشاط النسائي		٢٢
٢٠١٧/٨/٢٢	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة	رفح	جمعية الامل والسلام	٩	٢٤
٢٠١٧/٨/٢٢	مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)	رفح	جمعية الامل والسلام	٩	٢٤
٢٠١٧/٨/٢٧	حقوق النساء الشرعية	خانيونس	جبهة التحرير الفلسطينية		١٥
٢٠١٧/٨/٢٨	العنف ضد المراة	جباليا	جمعية بناء		٢٥
٢٠١٧/٩/١٠	القتل على خلفية الشرف	جباليا	جمعية بناء الخيرية	١٢	٦
٢٠١٧/٩/١٢	القتل على خلفية الشرف		جمعية الصفا الخيرية	٣	١٩
٢٠١٧/٩/١٤	قانون الاحوال الشخصية	رفح	مركز النشاط النسائي		٢٤
٢٠١٧/٩/١٧	العنف ضد المراة	رفح	جمعية مجددون	٤	١٧
٢٠١٧/٩/١٧	حقوق النساء الشرعية	خانيونس	جمعية الحق والعدالة		١٨
٢٠١٧/٩/١٩	القتل على خلفية الشرف	البريج	مركز صحة المرأة		١٨
٢٠١٧/٩/٢٤	القتل على خلفية الشرف	جباليا	مركز صحة المرأة		٢٤
٢٠١٧/٩/٢٥	اتفاقية القضاء على كافة اشكال التميز ضد المرأة	قاع القرين	جمعية زمزم الخيرية		١٤
٢٠١٧/٩/٢٧	قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي		٢٨
٢٠١٧/٩/٢٨	القتل على خلفية الشرف	خانيونس	جبهة التحرير العربية	١٢	
٢٠١٧/١٠/١	اتفاقية حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية –الفترة الصباحية		١٦
٢٠١٧/١٠/١	اتفاقية حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية –الفترة المسائية		١٨
٢٠١٧/١٠/٢	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس		٢٤
٢٠١٧/١٠/٣	القتل على خلفية الشرف	خزاعة	جمعية فرسان الغد	٤	١٠
٢٠١٧/١٠/٤	قانون الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس		٢٤

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/١٠/٨	قانون الاحوال الشخصية	رفح	اكاديمية ميم		١٨
٢٠١٧/١٠/٩	حول الاحوال الشخصية	غزة	اتحاد الكنائس		٢٤
٢٠١٧/١٠/١١	العنف ضد المرأة	غزة	اتحاد الكنائس		٢٤
٢٠١٧/١٠/١٥	القتل على خلفية الشرف	خانيونس –القرارة	جمعية الانسان التنموية		١٨
٢٠١٧/١٠/١٦	العنف الاسري	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة		١٩
٢٠١٧/١٠/١٩	قانون الاحوال الشخصية	بيت لاهيا	دائرة العمل النسائي		٢٤
٢٠١٧/١٠/٢٢	اتفاقية حقوق الطفل	القرارة	مدرسة المعري الثانوية		٣٢
٢٠١٧/١٠/٢٦	قانون الاحوال الشخصية	الفراحين	جمعية ضياء الغد	١٠	١٠
٢٠١٧/١١/١	اتفاقية السيداو	غزة	مركز بيت الأمان		١٦
٢٠١٧/١١/٢	الاعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة	غزة	مركز بيت الأمان		١٦
٢٠١٧/١١/٥	العنف ضد المراة بالمجتمع الفلسطيني	خزاعة	مركز نبضة الشبابي		١٥
٢٠١٧/١١/٦	حقوق المراة بقانون العمل	غزة	مركز بيت الأمان		١٦
٢٠١٧/١١/٩	القتل على خلفية الشرف	رفح	الجمعية الوطنية للديموقراطية والقانون	٤	١٧
٢٠١٧/١١/١٢	العنف ضد المراة بالمجتمع الفلسطيني	القرارة	مدرسة المعري المشتركة		٢٥
٢٠١٧/١١/١٣	العنف الاسري	خانيونس	مدرسة بني سهيلا الاعدادية		٢٥
٢٠١٧/١١/١٤	قانون الاحوال الشخصية	جباليا	جمعية بناء الخيرية	١٢	١٨
٢٠١٧/١١/١٦	العنف ضد المراة بالمجتمع الفلسطيني	الدرج	مركز النشاط النسائي		٤٠
٢٠١٧/١١/١٩	حقوق المراة	عبسان	جمعية الرواد الخيرية		١٨
٢٠١٧/١١/٢٠	القتل على خلفية الشرف	البريج	مركز صحة المرأة		١٢
٢٠١٧/١١/٢١	العنف المبني على النوع الاجتماعي	خانيونس	مقر جبهة التحرير العربية	٧	٢٧
٢٠١٧/١١/٢٣	حقوق المراة	دير البلح	جمعية الفردوس		٢٢

التاريخ	عنوان المحاضرة	المنطقة	المكان	العدد	
				ذكور	إناث
٢٠١٧/١١/٢٦	القتل على خلفية الشرف	رفح	جمعية مجددون الشبابية		٢٥
٢٠١٧/١١/٢٧	العنف ضد المرأة	غزة	مدرسة بشير الريس الثانوية		٣٠
٢٠١٧/١١/٢٧	القتل على خلفية الشرف	غزة	جمعية نجد الخيرية	١٠	٢٠
٢٠١٧/١٢/٤	العنف المبني على الجندر	غزة	مدرسة احمد شوقي		٤٠
٢٠١٧/١٢/٦	العنف المبني على الجندر	غزة	مدرسة الهدى الثانوية		٣٥
٢٠١٧/١٢/١٠	العنف المبني على الجندر	غزة	مدرسة الزهرة الثانوية للبنات		٣٨
٢٠١٧/١٢/١٠	اتفاقية حقوق المرأة	غزة	مركز الدراسات النسوية	٤	١٠
٢٠١٧/١٢/١٤	القتل على خلفية الشرف	عبسان	جمعية ضياء الغد	١٨	٦
٢٠١٧/١٢/١٧	اتفاقية حقوق الطفل	خانيونس	مدرسة خانيونس الابتدائية المشتركة ب		٢٢
٢٠١٧/١٢/١٩	اتفاقية حقوق المرأة	خانيونس	مدرسة خانيونس الاعدادية للبنات		٢٢
٢٠١٧/١٢/٢٠	العنف ضدر المرأة	خزاعة	مدرسة ابو طعيمة	٦	٣٢
٢٠١٧/١٢/٢٦	اتفاقية حقوق المرأة	المغازي	مركز النشاط النسائي		٢٤
٢٠١٧/١٢/٢٧	القتل على خلفية الشرف	دير البلح	جمعية الفردوس		١٨
٢٠١٧/١٢/٢٨	القتل على خلفية الشرف	بيت لاهيا	مقر دائرة العمل النسائي		٣٠
				٤٦٧	٢٧٢٧

أ. راجي الصوراني خلال استقبل سفير جنوب افريقيا لدى السلطة.